CEMRAP

المركز المغربي للأبحاث و تحليل السياسات

Centre Marocain des Recherches et d'Analyse des Politiques

المغرب في سنة 2022

إشراف :عبد الفتاح بلخال

منشورات

المركز المغربي للأبحاث و تحليل السياسات

المغرب في سنة

2022

إشراف: عبد الفتاح بلخال

منشورات

المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات

مؤسسة بحثية في مجال السياسات العامة تسعى إلى إثراء الثقافة وإشاعة المعرفة والنهوض بالبحث العلمي والمساهمة في صناعة القرارات وصياغة السياسات من خلال الدراسات والأبحاث، وهو مؤسسة مستقلة وغير ربحية ومنفتحة على كل الرؤى وحريصة على تعزيز أواصر التعاون مع كل الفاعلين والباحثين.

يهدف المركز إلى:

- تشجيع البحث العلمي والدراسات حول قضايا المغرب، وتحليل السياسات العامة، ودراسة السيناريوهات، وإعداد البدائل المنسجمة مع مصالح المغرب.
- دراسة التجارب المقارنة في مجال السياسات العامة.
- تقديم الخبرة والاستشارة وإبداء الرأي، خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- قياس اتجاهات الرأي العام.
- تشجيع التواصل بين الباحثين والفاعلين.

يقوم المركز بإعداد الدراسات والأبحاث والتقارير، وإصدار الكتب والنشرات والدوريات والمطبوعات المتخصصة، وتنظيم الندوات والمؤتمرات والملتقيات وأوراش العمل والدورات التكوينية في مجالات اشتغاله. كما يسعى إلى تنمية التواصل والتعاون مع مراكز الدراسات والأبحاث الوطنية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب: المغرب في سنة 2022

المؤلف: إشراف عبد الفتاح بلخال

الإصدار الأول: نونبر 2023

الإيداع القانوني (ردمك): 978-9920-8832-1-4

العنوان الإلكتروني: cemrap.contact@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.cemrap.org

الدراسات المنشورة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن رأي "المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات"

فهرس

تقديم 1

الحكومة الجديدة بين منحة الوعود الانتخابية ومحنة الانتظارات الشعبية 3

الحسين الحنين

حقوق الانسان بالمغرب: «التزامات دستورية واضحة، وخروقات أمنية فاضحة"..... 9

سعيد بلفلاح

الشأن الديني بالمغرب سنة 2022: السياسة الدينية –الحركة الإسلامية..... 20

عبد الرحمن الشعيري منظور

السياسة الخارجية المغربية سنة 2022 بين المد والجزر 33

حسن بلة وعبد الفتاح بلخال

السياسة الجنائية بالمغرب ما بين جمود النص التشريعي ومتغيرات العصر 44

سايسي حسني أمينة

قياس وتحليل السياسة الضريبية بالمغرب لسنة 2022..... 55

زكرياء بلمقدم وعزيز بنصباحو

التضخم بالمغرب: أسبابه وتداعياته..... 67

زكرياء فلييس

أثر تذبذب سلاسل التموين العالمية على أداء القطاع الصناعي واللوجستي في المغرب79

عبد الخالق النقابي

السياسة العمومية في مجال التشغيل بالمغرب سنة 2022 87

عبد النبي يشو وعبد الواحد بن عمر الابراهيمي

إصلاح المنظومة الصحية الوطنية بين الانتظارات والإكراهات..... 101

عبد المنعم الأنصاري

التغطية الصحية بين سؤال الكم والكيف..... 109

عادل بوشارب

القيم في المنظومة التربوية بالمغرب: مستجدات وتحولات 116

عبد العزيز تكني

التعليم الأولي، الواقع والتحديات 135

عبد الله الهلالي

آلية الصلح بين ارتفاع قضايا الطلاق ومطلب تحقيق الاستقرار الأسري..... 150

إلهام الزياني

تطور الاحتجاجات الاجتماعية سنة 2022..... 162

حسن بلة وعبد الفتاح بلخال

ثبات قضايا الاحتجاج واستمرار محركاته سنة 2022..... 170

عبد المولى عمراني

من صندوق المقاصة إلى الدعم المباشر وتحديات الطبقة المتوسطة 177

زهير بن الطالبة

الرياضة المغربية في سنة 2022 بين تحقيق الإنجازات وتكريس الإخفاقات..... 183

مصطفى السلماوي

المشهد الثقافي بمغرب 2022 بين التطبيع والفن المثير للجدل 195

أحمد الصمدي

تقديم

تصادف هذه السنة إصدار النسخة الحادية عشر من "تقرير المغرب في سنة"، الذي يرصد الوضعية العامة للمغرب على مستويات ومجالات مختلفة. فقد صدرت النسخة الأولى من هذا التقرير الرصدي التشخيصي سنة 2009، وتوالى إصدار النسخ منذئذ إلى حدود سنة 2019 التي ختمت بإصدار تقرير تناول الاحتجاجات وفشل النموذج التنموي ليتوقف الإصدار منذ ذلك الوقت، بعد أن تحولت دفة البحث في المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات خاصة في فترة كورونا وما بعدها وجهة التنقيب في بعض الجوانب الاستراتيجية للسياسات العمومية في المغرب، مع الاحتفاظ بالنفس التشخيصي التحليلي الناقد للبرامج الكبرى للدولة المغربية في مختلف المجالات، هذا إلى جانب تقوية الحضور في العالم الرقمي خاصة من خلال موقع المركز على شبكة الانترنيت عبر العديد من الدراسات والمقالات التي عرضت لجوانب كثيرة من مجالات تدبير الشأن العام. وفي هذه السنة، سنة 2023، يعود "تقرير المغرب في سنة" ليطلع الباحثين والدارسين وعموم القراء والمهتمين على جوانب مختلفة من الوقائع والأحداث التي عرفتها سنة 2022، محتفظا في ذلك بمنهجية التركيز على أهم تلكم الأحداث التي بصمت السنة دون الدخول في الرصد العام والتتبع التفصيلي الشامل.

يتأطر تقرير المغرب في سنة 2022 بسياق عالمي يتسم بتوالي الأزمات خاصة مخلفات جائحة كوفيد والصراع الروسي الأوكراني، وأيضا بسياق وطني يتميز بالتبشير على مستوى الخطاب بسلسلة من الإصلاحات الكبرى التي تروم تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، والنهوض بالاقتصاد الوطني، وتحقيق الحماية الاجتماعية للمواطنين، وتنزيل النموذج التنموي الجديد، وبلورة خارطة طريق لإصلاح التربية والتعليم، وبين تفاعل السياقين العالمي والوطني تبقى مظاهر استمرارية الاحتقان السياسي، والضعف الاقتصادي، والهشاشة الاجتماعية، والاختراقات القيمية والثقافية شاهدة على واقع استعصاء التنمية الموعودة منذ عقود.

عملنا في هذا التقرير على تشخيص حالة المغرب في سنة وتقييم حصيلة تدبير الشأن العام من خلال رصد أهم الوقائع التي طبعت سنة 2022، بحيث تشمل دراسات "تقرير المغرب في سنة 2022"، المجالَ السياسي والقانوني من خلال رصد حصيلة العمل الحكومي، وتتبع السياسة الدينية، وواقع السياسة الخارجية، وبحث قضايا حقوق الإنسان وتدبير السياسة الجنائية بين جمود النص ومتغيرات العصر، وكذا تدبير النزاعات الأسرية في القضاء المغربي ومدى نجاعة آلية الصلح في تحقيق الاستقرار الأسري. كما تشمل دراسات في المجال الاقتصادي تَعرِض لقياس وتحليل السياسة الضريبية بالمغرب لسنة 2022، ولموضوع أسباب وتداعيات التضخم بالمغرب، ثم لأثر تذبذب سلاسل التموين العالمية على أداء القطاع الصناعي واللوجستي في المغرب.

في المجال الاجتماعي يتم التركيز على قطاع الصحة من خلال بحث واقع إصلاح المنظومة الصحية الوطنية بين الانتظارات والإكراهات، والتقدم في تحقيق التغطية الصحية بين سؤالي الكم والكيف، وتتبع الاحتجاجات الاجتماعية، وعرض تأثير التحول من صندوق المقاصة إلى الدعم المباشر وتحديات الطبقة المتوسطة، ثم على قطاع التربية والتعليم عبر تناول المستجدات التي يعرفها واقع التعليم الأولي والمشاكل التي تعترض النهوض به، وكذا تشخيص التحولات القيمية التي تعرفها المنظومة التربوية المغربية في ظل الإصلاحات الجديدة. وفي مجال الرياضة سيجد القارئ موضوعا عن الرياضة المغربية إنجازاتها وإخفاقاتها، وفي المجال الثقافي والفني سيكون هناك رصد لأهم انتكاسات المشهد الثقافي بمغرب 2022والمتمثلة في التطبيع والفن المتفلت.

ترى هل حصل تقدم ما في بلورة سياسات عمومية تليق بمغرب يجابه تحديات جمة على كافة الأصعدة؟ هل حصل تغير في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي للمغرب منذ آخر تقرير للمغرب في سنة الذي أصدره المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات سنة 2019؟ أم أن التشخيص الذي يعرضه المركز في تقاريره، والتحليل الذي يتقدم به، والتقييم الذي ينجزه، ما يزال مهما ويستحق مزيدا من الوضع في الاعتبار لبقاء البينة العامة الضابطة للتدبير العام للشأن العمومي في المغرب؟ نترك تقييم ذلك للباحثين والدارسين والقراء.

وإلى أن نلتقي في تقرير المغرب سنة 2023، نتمنى أن يجد القارئ الكريم في هذا التقرير ما يلبي رغبته ويجيب عن انتظاراته.

عبد الفتاح بلخال

الرباط في 14 ربيع الأول 1445 الموافق لـ 30 شتنبر 2023

الحكومة الجديدة بين منحة الوعود الانتخابية ومحنة الانتظارات الشعبية

الحسين الحنين[1]

مقدمة

بنهاية سنة 2022 تكون حكومة انتخابات 08 شتنبر 2021 قد أنهت سنتها الأولى ودخلت في سنتها الثانية، وهي مدة كافية لدراسة حصيلة هذه الحكومة، ومدى وفاءها بالوعود التي جاء بها برنامجها، خصوصا أنها أشارت في مدخل هذا البرنامج أنها ستتمكن من "تحقيق الإصلاحات بنجاعة في الأداء، ووثيرة متسارعة في التنزيل"[2].كما أن الخطاب السياسي الذي رافق هذه الحكومة قد اعتبرها حكومة إنقاذ وأن الانتخابات التي جاءت بها تعد "استحقاقات تاريخية"[3]، كما أن فئات كبيرة من الشعب عقدت آمالا عريضة عليها لتحسين أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بعد ما عانته من السياسات اللاشعبية لحكومة العدالة والتنمية بنسخها الثلاث، وراهنوا عليها للخروج بالبلاد من الأزمة التي عانتها نتيجة توالي الفشل في شتى المجالات، ومن تداعيات أزمة كوفيد-19. فهل استطاعت هذه الحكومة الوفاء بالتزاماتها أمام الناخبين بما في ذلك كونها بديلا سياسيا (كما ادعت في برنامجها الحكومي)؟ وهل استطاعت بعث الأمل في الفئات التي أملت فيها الخروج من أزماتها؟

1. تشكيلة الحكومة

عرفت انتخابات 8 شتنبر 2021 تصدر حزب التجمع الوطني للأحرار للنتائج ب 102 مقعدا من أصل 395، مما أفرز حكومة يترأسها هذا الحزب إعمالا للفصل 47 من دستور عام 2011[4]، وهكذا فقد كلف الملك في 10 سبتمبر 2021، رئيس الحزب السيد عزيز أخنوش، رئيسا للحكومة مكلفا بتشكيلها، وقد أفرزت المشاورات التي لم تتجاوز الثلاثين يوما، عن تشكيل الحكومة من ثلاثة أحزاب وهي التجمع الوطني للأحرار، حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال، حيث تم الإعلان عن تعيين الحكومة من طرف الملك بتاريخ 07 أكتوبر 2021، وتنصيبها بمجلس النواب بتاريخ 13 أكتوبر 2021، وهي الحكومة 32 منذ استقلال المغرب.

ونشير إلى ملاحظات مهمة أفرزتها انتخابات 2021، وتشكيلة الحكومة:

- الهزيمة القاسية لحزب العدالة والتنمية، بعدما حصل على 12 مقعدا فقط في مجلس النواب مقابل 125مقعدا في انتخابات 2016.

---

1 باحث في العلوم السياسية.

2 البرنامج الحكومي 2021-2026 ص 8.

3 نفس المصدر ص 8.

4 "يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها."

- توفر التحالف الحكومي على 269 مقعد في مجلس النواب المغربي، من مجموع 395 مقعدا، التجمع الوطني للأحرار 102 مقعدا، حزب الأصالة والمعاصرة 86 مقعدا، والاستقلال 81 مقعدا، مما جعل العديد من المراقبين يعتقدون أننا على موعد مع حكومة قوية ومستقرة.
- إفراز معارضة مشتتة وضعيفة، وهو ما يصب في صالح الحكومة.
- احتفاظ 7 وزراء من حكومة سعد الدين العثماني المنتهية ولايتها بمناصبهم الحكومية في حكومة عزيز أخنوش 6 منهم تكنوقراط وهم، وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت والخارجية ناصر بوريطة، والأوقاف أحمد التوفيق، والأمانة العامة للحكومة محمد الحجوي، والدفاع الوطني عبد اللطيف الوديي، ومحسن جازولي الوزير المنتدب المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، والذي كان مكلفا بالاستثمار في إفريقيا بالحكومة السابقة. والوزيرة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية، وكانت وزيرة للسياحة في الحكومة السابقة.

أوردنا هذه الملاحظات لنشير إلى أن هذه الحكومة توفرت لديها كل المقومات الذاتية للعمل المريح، فرئيسها إضافة إلى 7 وزراء كانوا وزراء في الحكومة السابقة، فهم على اطلاع كاف بمختلف الملفات المعروضة أمامها، إضافة إلى ائتلاف يتكون من ثلاثة أحزاب وأغلبية برلمانية قوية تتيح لها العمل بأريحية، ومعارضة ضعيفة لا يمكنها إعاقة العمل الحكومي. فهل استغلت هذه الظروف للاضطلاع بأدوارها كما يجب؟

رغم الصلاحيات المخولة دستوريا للحكومة ولرئيسها والتي تتيح له اتخاذ ما يلزم للإصلاح السياسي والديمقراطي، فإن الحكومة في برنامجها الانتخابي اعتبرت أن المسار الديمقراطي والسياسي مكتمل في المغرب، وإنما يقتصر عملها على الحفاظ على هاته المكتسبات، و"مواصلة وتعميق مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي ببلادنا..."[1]. وجعلت من بين التزاماتها "تفعيل وتقوية أدوار المؤسسات والهيئات الدستورية..." لذلك فإن سلوكها طبعها لاستمرار في نفس النهج الذي اتبعته الحكومات السابقة في علاقتها بالمؤسسات الدستورية.

2. علاقة الحكومة بالمؤسسة الملكية: تبعية كاملة وغياب المبادرة

لم يطرأ على علاقة حكومة عزيز أخنوش أي جديد في تبعيتها للمؤسسة الملكية، فهذه الأخيرة هي من تحدد السياسات العامة وتسيرها عبر التدخل المباشر للملك من خلال الخطب والتوجيهات، أو من خلال الصناديق والمؤسسات والمجالس واللجان الاستشارية، التي أصبح عددها كبيرا بل و«مخيفا»، فأغلبها لديه نفس المهام التي تضطلع بها قطاعات حكومية"[2]، بل ويكون عملها، في بعض الأحيان، هو

1 نفس المصدر ص 9.

2 https://short-link.me/u-DO

المعمول به عوض الوزارات المعنية، وكمثال على ذلك، فقد حدد خطاب الملك خلال افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية البرلمانية الحادية عشر أكتوبر 2021 ودورة أكتوبر من السنة التشريعية الثانية 2022، السياسات العمومية الاستراتيجية التي يجب على الحكومة أن تعمل عليها، وهي إصلاح المنظومة الصحية (التي تعتبر حجر الزاوية لورش تعميم الحماية الاجتماعية)، الإصلاح الضريبي، ميثاق الاستثمار، وإشكالية الماء، بل وعمل الملك على تنزيلها حيث ترأس جلسة عمل خصصت للميثاق الجديد للاستثمار، حضرها رئيس الحكومة، السيد عزيز أخنوش، ومستشار الملك، السيد فؤاد عالي الهمة، ووزير الداخلية، السيد عبد الوافي لفتيت، ووزيرة الاقتصاد والمالية، السيدة نادية فتاح العلوي، ووزير التجارة والصناعة، السيد رياض مزور، والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، السيد محسن جازولي[1]. حيث تم تقديم عرض حول الخطوط الكبرى لمشروع الميثاق الجديد للاستثمار من طرف السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية. كما ترأس الملك الأربعاء 16 فبراير 2022، بالإقامة الملكية ببوزنيقة، كلا من رئيس الحكومة، السيد عزيز أخنوش، ووزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، السيد محمد الصديقي لاتخاذ تدابير استعجالية لمواجهة آثار نقص التساقطات المطرية. كم ترأس يوم الثلاثاء 22 نونبر 2022، جلسة عمل خصصت لتطوير الطاقات المتجددة والآفاق الجديدة في هذا المجال. كما أنه أصبح من نافل القول إن بعض الملفات أصبحت مجالا خاصا بالملك، كالسياسة الخارجية والأمن والشؤون الإسلامية بل وحتى التعليم.

كل ما سبق يبرز هامشية الحكومة في صياغة السياسات العامة وتقلص مجال عملها، وضعف مبادرتها في التفاعل مع بعض الأزمات والملفات، فهي تنتظر التوجيهات أو المبادرات الملكية، مع أنها وحدها التي ستحاسب على تطبيق أو عدم تطبيق تلك السياسات، ويؤكد استمرار النهج القديم بوجود ما يسمى بوزارات السيادة، والملفات السيادية، والوزراء التكنوقراط الذين لا انتماء حزبي لهم أو يلبسون لونا حزبيا في آخر لحظة، إضافة إلى هيمنة المستشارين واللجان على معظم الملفات الحساسة.

3. علاقة الحكومة بالبرلمان: إقصاء ممنهج وأدوار غائبة

أما علاقة الحكومة بالمؤسسة البرلمانية، فلازال الإقصاء الممنهج للبرلمان المغربي هو الغالب: ففي المجال التشريعي، لم يتجاوز عدد القوانين التي صادق عليها البرلمان خلال سنة 2022، 56 قانونا[2]، اثنان منها فقط جاءت بمبادرة برلمانية وبطريقة غريبة وفريدة، حيث أن مقترح القانون القاضي بإلغاء معاشات أعضاء مجلس المستشارين قدم بمبادرة من جميع الفرق.

---

1 https://www.cg.gov.ma/ar/node/10560

2 موقع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

أما فيما يخص الرقابة البرلمانية، وبعد أن نشير إلى أن الآليات الرقابية التي تثير المسؤولية السياسية للحكومة والتي تؤدي إلى إسقاطها أو عدم مواصلة تحمل مسؤولياتها، لم يعد بالإمكان الحديث عنها لاعتبارين؛ أولهما أنه لم يسبق لأي معارضة بالبرلمان المغربي أن لجأت إليها سوى مرتين[1]، ثم لعدم توفر المعارضة على النصاب الكافي للجوء لهذه الآلية، ونضيف كذلك أن أحزاب المعارضة تعلم بأن اللجوء لهذه الآلية من الخطوط الحمراء التي يمنع الاقتراب منها، ولا يمكن اللجوء إليها دون ضوء أخضر من النظام، وبالتالي لم يعد أمام البرلمانيين سوى سيل الأسئلة الشفوية والكتابية التي لا تأثير لها ولا تسهم حتى في إحراج الحكومة أمام الناخبين الذين لا يتابعون أشغال البرلمان أساسا، هكذا وحسب التقرير الذي أعدته الحكومة بمناسبة مرور سنتها الأولى[2]، أجابت الحكومة على 1065 سؤالا شفهيا و4427 سؤالا كتابيا، كما تقدم السيد رئيس الحكومة خلال نفس الفترة أمام مجلسي البرلمان 7 مرات في إطار الجلسات المخصصة للسياسة العامة[3]، مع الإشارة إلى أن رئيس الحكومة لم يلتزم بالدورية الشهرية لهذه الجلسات.

نخلص إلى أن البرلمان المغربي استمر في دوره كغرفة للتسجيل ورفع الأيادي للتصويت والسجالات السياسية البعيدة عن أدواره الحقيقية في التشريع والرقابة، وفي الترافع الحقيقي عن هموم وانشغالات المواطن الذي ازداد صدع "سان اندرياس" اتساعاً بينه وبين المؤسسات.

4. علاقة الحكومة بالفاعلين الاقتصاديين

أما علاقة الحكومة بالفاعلين الاقتصاديين فطبعه استمرار دعم اللوبي الاقتصادي في مواجهة الفئات الشعبية المتضررة من القرارات الاقتصادية لهذه الحكومة، فاستمرار رفع الدعم عن المحروقات رغم الارتفاع المهول لأثمنتها والذي كان له انعكاس على جميع مناحي الحياة اليومية للمواطن، يبين أن هذه الحكومة لا تعير اهتماما لما يعانيه المواطن، خصوصا وأن الجميع يعلم أن المستفيد هو شركات المحروقات التي يحتكرها أشخاص من الحكومة أو مقربين منها، في المقابل نجد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل 96% من النسيج المقاولاتي بالبلاد وتوفر 73% من مناصب الشغل بالقطاع الخاص[4]، زادت معاناتها بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج والمواد الأولية ونسبة التضخم التي بلغت 8.3%، و"انخفاض النمو الإجمالي للناتج المحلي الحقيقي من 7.9 في المائة عام 2021 إلى ما يقدر بنحو

---

1 حيث قدمت المعارضة ملتمسين للرقابة، الأول عام 1964 والثاني عام 1990.

2 تقرير للحكومة تحت عنوان: حصيلة السنة الأولى للحكومة: أكتوبر 2021–أكتوبر 2022، ص 22.

3 طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور "تُقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتُقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الأسئلة على رئيس الحكومة"

4 تقرير للحكومة تحت عنوان: حصيلة السنة الأولى للحكومة: أكتوبر 2021–أكتوبر 2022، ص 94.

2.1 في المائة في عام 2022، في حين زاد عجز الحساب الجاري من 2.3 إلى 4.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي"[1]. مما دفع بالعديد من هذه الشركات إلى إشهار إفلاسها، فحسب تقرير لمكتب "أنفوريسك"، فقد سجل المغرب أكثر من 12 ألف حالة إفلاس بين الشركات خلال سنة 2022، هذه فقط الأرقام المعلنة دون الحديث عن "المقاولات الجثث" "Les entreprises cadavres"[2].

5. الحصيلة الاجتماعية للحكومة

رفعت حكومة عزيز أخنوش شعار الدولة الاجتماعية، وجعلته أهم محاور برنامجها الحكومي الثلاثة، اعتمادا على مخرجات تقرير النموذج التنموي الجديد:

- المحور الأول " تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية".
- المحور الثاني "مواكبة تحول الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص شغل للجميع".
- المحور الثالث "حكامة في خدمة المواطن وإدارة فعالة".

يقوم هذا البرنامج على خمسة مبادئ من بينها "مأسسة العدالة الاجتماعية"، وتحقيقا لهذه الغاية التزمت الحكومة بتنفيذ الورش الملكي القاضي بتعميم الحماية الاجتماعية، وتعزيز مسؤولية الدولة ودورها المركزي في الحد من الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك حدد البرنامج الحكومي 10 التزامات، من بينها الالتزام الرابع والقاضي بتفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة والالتزام الخامس إخراج مليون أسرة من الفقر والهشاشة.

وقد ركز البرنامج الحكومي على موضوع الحماية الاجتماعية، والذي يعتبر ملخصا لما جاء به القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية بأرقامه وتواريخه.

الإضافة التي أضافها البرنامج الحكومي إلى هذا القانون الإطار[3]هي دعم الأسر في وضعية هشاشة، من خلال إحداث الدخل الاجتماعي لتماسك وكرامة الأسر المغربية وذلك عبر مدخول الكرامة لفائدة المسنين الذين تبلغ سنهم 65 سنة فما فوق بمبلغ 1000 درهم بحلول سنه 2026، وكذلك تعويضات اجتماعية لكل الأسر المعوزة (300 درهم عن كل طفل في حدود ثلاثة أطفال، ومنحة الولادة للأسر المعوزة).

- دعم مدى الحياة للأشخاص في وضعية إعاقة.
- رعاية صحية جيدة لصون كرامة المواطن (وهو ضرورة لتعميم الحماية الاجتماعية).
- تأهيل حقيقي للنظام الصحي الوطني.

---

1 "الاقتصاد المغربي في مواجهة صدمات العرض"، ملخص تنفيذي لتقرير البنك الدولي، ص 3.

2 هي مقاولات جمدت نشاطها لسبب أو لآخر، وغالبا بسبب قلة النشاط الاقتصادي، فهي مسجلة في قاعدة البيانات بمصالح الضريبة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لكنها مجمدة فعليا.

3 القانون الإطار رقم 21.19 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

- تعزيز ميزانية الصحة العمومية على مدى السنوات الخمس القادمة.
- جعل طبيب الأسرة مبتدأ مسار الوقاية الصحية.
- تقوية وتنويع نطاق الحماية تقديم فحوصات وتلقيحات مجانية وإجبارية لتتبع الحمل والمواليد الجدد.
- تحسين ظروف استقبال المرضى وتسهيل الولوج للعلاج.

ثم حدد إجراءات المحور الأول خلال فترة 2021 2026 في 14إجراء[1].

غير أننا في الواقع الملموس نجد أن نسبة البطالة بلغت خلال سنة 2022، 11.8 في المائة، تصل لدى الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة حوالي 32,7 في المائة وبالنسبة للأشخاص البالغين ما بين 15 و44 سنة يناهز 12.3 في المائة[2]. إضافة إلى فقدان مناصب شغل إضافية التي بلغت 24 ألف منصب حسب نفس تقرير البنك الدولي، فبرامج أوراش وفرصة انطلاقة إقلاع، وغيرها من البرامج لم تستطع خلق التوازن بين المناصب المفقودة والمناصب المحدثة وهو ما يخلق الشك حول إمكانية الحكومة الالتزام بخلق مليون فرصة شغل.

أما فيما يخص التنمية البشرية، والتي اعتبرتها هذه الحكومة عنوانا لوجودها "الدولة الاجتماعية"، فدون الخوض في الأرقام والإحصائيات، يكفي أن نطلع على تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء، لنخلص للوضعية الاجتماعية في بلادنا، فقد صنف مؤشر التنمية البشرية لسنة **2021/2022** المغرب في الرتبة **123** من أصل **191** دولة[3]، فرغم أن الحكومة التزمت في برنامجها بإخراج مليون أسرة من الفقر، وما سمي بمدخول الكرامة الذي يمنح بموجبه مبلغ 400 درهما للمسنين، وتعويضات الأطفال، والتعويض عن فقدان الشغل، إلا أن هذه البرامج لم تخرج بعد إلى حيز الوجود، ولا يبدو أنه سيجد سبيله إلى الخروج في ظل تدرع الحكومة الدائم بالظرفية الدولية والتضخم وأزمة كوفيد وغيرها، وما يزيد الطينة بلة هو الغياب شبه التام لكل تواصل أو تفاعل من طرف الحكومة مع غليان الشارع، والاحتقان الاجتماعي غير المسبوق.

من كل ما سبق يمكن أن نطلق على الحكومة الحالية، حكومة الاستمرارية في الأزمة، بل في تعميق الأزمة في المجال الاجتماعي والاقتصادي، وتعميق فقدان ثقة المواطن في أي انفراج يأتي من طرفها.

---

1 البرنامج الحكومي ص 50.

2 https://www.hcp.ma/Taux-de-Chomage-annuel-selon-le-milieu_a2930.html

3 تقرير التنمية البشرية لسنة 2021/2022 الصادر عن برنامج الامم المتحدة للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بعنوان "أوقات غير مؤكدة، تغيرت الحياة تشكيل مستقبلنا في عالم متغير".

حقوق الانسان بالمغرب: «التزامات دستورية واضحة، وخروقات أمنية فاضحة"

سعيد بلفلاح[1]

مقدمة

شكل التقرير الصادر عن البرلمان الأوروبي مفاجأة "غير منتظرة" لدى صناع القرار الرسمي، إذ حمل في طياته إدانة واضحة لسلوك النظام المغربي في تدبيره لملف الحقوق والحريات، وتلخيصاً لسلسلة من التراجعات ميزت العقد الأخير مما سمي "بالعهد الجديد"، كما حمل تقرير الخارجية الأمريكية الأخير[2]، خلاصة ملاحظات سجلتها الزيارات الميدانية للوفد الأمريكي، تشير إلى تردي الوضع الحقوقي بالمغرب ومنطقة الصحراء، وتراجع إرادة الدولة في الوفاء بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان.

في هذه السنة أيضاً، استمر انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي من تجلياتها استفحال أزمة التعليم والصحة وانتشار البطالة والهشاشة الاجتماعية والفساد المالي وانهيار القدرة الشرائية لفئات واسعة من المواطنين جراء التضخم المتصاعد.

فهل ساهم إغلاق قوس الربيع العربي وخفوت حدة الاحتجاجات الاجتماعية في عودة النظام الى ممارسة "هوايته المفضلة" في البطش بالمعارضين والزج بالأصوات الحرة في غياهب السجون، وفي استهداف القدرة الشرائية للفئات الهشة التي تضررت من تقلبات الأسواق المالية والتغيرات المناخية، وتداعيات أزمة كورونا؟

جواباً عن السؤال المركزي، نقترح فرضيتين نبحث عن صحة محتواهما في سرد طيات الموضوع:

- أدى توقيع اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني إلى تقوية الموقع التفاوضي للنظام ضد معارضي الداخل وشركاء الخارج.
- يعكس تنامي منسوب عنف النظام المغربي ضد النشطاء والمعارضين، صراعاً قوياً بين أجنحته، استعداداً لانتقال سلمي للسلطة قد تظهر الحاجة إليه في أية لحظة.

لمناقشة الموضوع ومحاولة الجواب على السؤال المركزي، نقترح تقسيمه الى محورين اثنين، عبر منهجية رصد وتتبع ومساءلة مضمون التقارير الحقوقية، ومواكبة ما كتبه الإعلام الوطني والدولي.

1. المحور الأول: الحقوق السياسية والمدنية.
2. المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

1- دكتور في القانون العام، باحث في الحكامة الترابية. أستاذ زائر بالمعهد العالي للصحافة والإعلام.

2- انظر موقع وزارة الخارجية الامريكية على الانترنيت: WWW.STAE.GOV تاريخ الزيارة: 2023/04/20.

1. الحقوق السياسية والمدنية:

ظلت سنة 2022 وفية لنهج النظام في انتهاك حقوق الإنسان السياسية والمدنية، كحرية التعبير والرأي والتجمع والتنظيم وكذا حرية النشر والصحافة، والحق في الأمن الشخصي والكرامة وحرية المسكن...

إن تقييم حصيلة هذه السنة في مجال الحقوق والحريات السياسية، تحيل على نفس المسار من الانتهاكات الحقوقية، واستمرار الاعتقال السياسي، ومتابعة الصحفيين والنشطاء بتهم جنسية مفبركة لإسكات صوتهم، والتقليل من حجم التضامن معهم ومساندتهم.

سنقف على وقائع الانتهاكات الحقوقية لثلاث فئات من المستهدفين:

1.1. استهداف الإسلاميين:

قامت الأجهزة الأمنية باعتقال الدكتور محمد باعسو أحد قيادات جماعة العدل والإحسان بمدينة مكناس، بتهمة تمس بسمعته الأخلاقية والرمزية، حيث وجهت له تهمة الاتجار بالبشر، وممارسة الفاحشة مع سيدة مطلقة وهما بالسيارة، وتم الضغط على زوجته لتوقيع التنازل عن الواقعة حتى تضاف إلى الملف تهمة الخيانة الزوجية، ليتم لاحقاً عرضه على أنظار وكيل الملك في حالة اعتقال، وليبقى وراء القضبان لأكثر من أربعة أشهر بسبب كثرة التأجيلات التي عرفها الملف.

في سياق آخر لا زالت السلطات المغربية تستهدف بيوت قياديي جماعة العدل والإحسان وتقوم بتشميعها بدون سند قانوني، وتتسبب في تشريد مالكيها، رغم قوافل التضامن التي نظمتها اللجنة الوطنية للتضامن مع أصحاب البيوت المشمعة، وهكذا فقد استمر حرمان المهندس السيد لطفي الحساني عضو جماعة العدل والإحسان من الدخول الى بيته المشمع منذ 2018، كما استمر إغلاق بيت الأستاذ أحمد آيت عمي بمدينة الجديدة عضو مجلس شورى الجماعة، في تناقض صارخ مع مقتضيات الدستور المغربي الذي ينص على حرمة المسكن والحق في الملكية الخاصة.

كما استمر المنع في حق عدد من الخطباء والوعاظ والمرشدين الدينيين، إما بسبب خوضهم في قضايا ذات طبيعة سياسية، وهو ما تعتبره وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مخالفة واضحة لدليل الإمام والخطيب الذي صادق عليه المجلس العلمي الأعلى، وإما بشبهة الانتماء إلى جماعة العدل والإحسان المحضورة حسب زعم الوزارة.

كما تواصل استبعاد العديد من الأطر الذين تم إعفاؤهم من عدة قطاعات حكومية كالإدارات التربوية والتعليمية، وتواصل منع الجمعيات التي يشارك في عضوية مكاتبها منتمون لجماعة العدل والإحسان.

2.1. استهداف النشطاء والصحفيين:

رحبت منظمة مراسلون بلا حدود بقرار البرلمان الأوربي الذي يدعو السلطات المغربية إلى احترام حقوق الإنسان، خاصة حرية التعبير والصحافة وضمان محاكمة عادلة لكل النشطاء[1]، كما ندد القرار الأوربي كذلك بالتجسس الذي طال هواتف الصحفيين المعارضين، عبر اختراقها بواسطة برنامج "بيغاسوس" الذي تصدره شركة إسرائيلية لتكنولوجيا برمجيات الاتصال (حالة الصحفي عمر الراضي المتوج بجائزة منظمة مراسلون بلا حدود للصحافة الاستقصائية لعام 2022).

كما تمت في هذه السنة محاكمة الناشطة والمدونة سعيدة العلمي بسبب منشوراتها على موقع الفايسبوك، والتي تنتقد فيها قمع الصحفيين من طرف الأمن والشرطة، حيث وجهت لها تهمة تبخيس قرار قضائي وإهانة هيئة منظمة بالقانون، وحكم عليها بثلاث سنوات سجنا نافذاً.

كما قضت المحكمة الابتدائية بالرباط في حق المحامي والوزير الأسبق محمد زيان (80 سنة) بالسجن ثلاث سنوات بتهمة إهانة مسؤولين بالقضاء، والتشهير بالمؤسسات، إضافة إلى اتهامه بالخيانة الزوجية والتحرش الجنسي، على خلفية شريط فيديو مفبرك يظهره في وضعية مخلة رفقة موظفة بأحد الفنادق، وبعد الاستئناف أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي النافذ بأربع سنوات، وذلك لإسكات صوته المعارض والمدافع عن نشطاء حراك الريف منذ 2018.

كما ندد تقرير منظمة العفو الدولية باعتقال الناشط رضى بن عثمان أحد أعضاء الجمعية المغربية لحقوق الانسان، على خلفية منشورات له على صفحته بالفايسبوك ومنصة يوتيوب، يدعو فيها السلطات إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوقيف القمع وتقييد الحريات بدريعة تدابير الاحتراز من جائحة "كوفيد"، حيث وضع رهن الاعتقال بسجن العرجات 1 بسلا، بتهم واهية لمنعه من التعبير[2].

في سياق متصل، حمل تقرير الخارجية الأمريكية لسنة 2022 انتقادات قوية لعدد من الانتهاكات الحقوقية التي عرفها المغرب، والتي تتعلق بحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والتظاهر وأوضاع السجون وعنف الشرطة واستقلال القضاء والتعذيب والتجسس....

للإشارة فإن الانتهاكات التي تحدث عنها تقرير الخارجية الامريكية[3]، تطال كل من الصحفي عمر الراضي (محكوم ب 6 سنوات) وسليمان الريسوني (محكوم ب5 سنوات) وتوفيق بوعشرين (محكوم ب15

1- يقبع المغرب في المرتبة 135 من أصل 180 بلداً في جدول التصنيف الدولي لحرية الصحافة الذي تصدره منظمة مراسلون بلا حدود لعام 2022. انظر الموقع الرسمي: RSF.ORG تاريخ الزيارة 2023/04/28.

2- انظر موقع: .WWW.AMNESTY.ORG تاريخ الزيارة 2023/04/29.

3- دأبت الخارجية الامريكية منذ ثلاث سنوات على إصدار تقرير سنوي حول حقوق الإنسان بعدد من الدول منها المغرب، حيث تعمل على الاشتغال مع عدد من الشركاء – مثل الحكومة المغربية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجمعيات المجتمع المدني المحلية والدولية المهتمة بمجال الحقوق والحريات.

سنة)، ومحمد زيان (محكوم ب 4 سنوات) وسعيدة العلمي (محكومة ب 3 سنوات) إضافة الى نشطاء حراك الريف والنشطاء السياسيين.

كل هؤلاء الصحفيين مدانون في قضايا ذات حمولة أخلاقية (اعتداءات جنسية) وتمت محاكمتهم بمواد من القانون الجنائي، رغم أنهم يحملون صفة مهنية كصحفيين محترفين ينبغي محاكمتهم وفق قانون الصحافة، إذ الهدف هو التقليل من حجم التعاطف معهم ومؤازرتهم في محيطهم العائلي والمهني.

كما حمل تقرير منظمة فريدوم هاوس الأمريكية، التي تعنى بالديموقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان، تراجع المغرب في مؤشر حرية الأنترنيت، بسبب التضييق على النشطاء والمدونين الذين يعبرون عن آراء تنتقد النظام المغربي.

وواصلت السلطات الإدارية والأمنية عرقلة عمل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ومنعها من تأسيس فروع لها وإقامة أنشطتها، وهكذا قضت المحكمة الابتدائية بوادي زم بسجن الناشط سعيد عمارة رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بسبعة أشهر حبساً وغرامة مالية قدرها ستة آلاف درهم بتهمة إهانة قائد. واعتبرت الجمعية المغربية لحقوق الانسان في بلاغها لهذه السنة، أن الوضع الحقوقي في المغرب قاتم على غرار السنوات السابقة، وأشارت إلى مواصلة السلطات المغربية هجمتها على الحق في التنظيم والتجمع والتعبير والرأي، وإلى اعتقال النشطاء والصحفيين.

وعلى صعيد حرية التنظيم والتنقل والتجمع، نسجل عدة انتكاسات حقوقية منها:

- استمرار منع الأستاذ والحقوقي المعطي منجب من حقه في السفر خارج المغرب وتجميد حساباته البنكية، وأخيراً طرده من العمل بالجامعة، مما دفعه إلى الدخول في إضراب عن الطعام لمدة ثلاثة أيام.
- استمرار معاناة أسر معتقلي حراك الريف، مع المضايقات التي يتعرضون لها أثناء زيارة أبنائهم، وحرمانهم من التواصل المباشر معهم، واستفزازهم بكثرة الإجراءات الإدارية.
- قمع وتفريق وقفة احتجاجية لأساتذة التعاقد أمام مقر وزارة التربية الوطنية بالرباط، بعد دعوتهم للتظاهر تضامناً مع استمرار اعتقال رفاق لهم السنة الماضية.
- استمرار معاناة الممرضين وتقنيي الصحة ودخولهم في عدة إضرابات وطنية وجهوية، بسبب تنصل الوزارة الوصية من وعودها التي قطعتها لهم من قبيل معادلة الشواهد والتعويض عن الأخطار المهنية وملف الترقيات الإدارية.
- تفريق المظاهرات الاحتجاجية الرافضة لتردي الوضع المعيشي للمغاربة وارتفاع الأسعار، التي دعت إليها الجبهة الاجتماعية بعدد من المدن بالمغرب.
- التضييق على الوقفات الاحتجاجية التي دعت إليها الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع بعدد من المدن المغربية، تنديداً بمرور سنتين على اتفاقية التطبيع مع إسرائيل.

- التضييق على احتجاجات وإضرابات قطاع المحامين الرافضين للإجراءات التي جاء بها قانون مالية 2023، والتي تفرض الأداء المسبق للضرائب داخل المحاكم.
- محاصرة مسيرات عمال شركة "لاسامير" لتكرير النفط، المحتجين على تجاهل الحكومة وموقفها السلبي من ملف مصفاة النفط الوحيدة بالمغرب.
- تعنيف المسيرات الشعبية المتجددة بمدينة جرادة احتجاجاً على غلاء الأسعار وفواتير الماء والكهرباء، وعلى عمليات نزع العدادات من المنازل بدعوى عدم الأداء.

3.1. استهداف الفئات الهشة:

قدم مركز دراسات حقوق الإنسان والديموقراطية بالمغرب، بتعاون مع مركز الحكامة والأمن بجنيف، ولجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بالبرلمان المغربي، نتائج تقرير حول "وضعية السجون بالمغرب على ضوء المعايير الدولية والتشريعات الوطنية وضرورة الإصلاح، 2020/2016" بمقر مجلس النواب بالرباط، وخلصت مناقشات التقرير إلى رصد عدة نقط سوداء في وضعية السجون من أهمها: الاكتظاظ وتدهور الخدمات.

تعود أسباب اكتظاظ السجون حسب التقرير السابق، إلى ارتفاع نسبة الأشخاص المعتقلين احتياطياً، حيث وصلت النسبة إلى 40% من مجموع ساكنة السجون، وأرجع التقرير سبب طول مدة الاعتقال الاحتياطي إلى التأخير في المساطر الجنائية والتأخير المتكرر للأحكام، ولهذا فإن اكتظاظ السجون يعيق برامج الأنسنة وإعادة الإدماج، في ظل ضآلة الميزانية السنوية المخصصة لقطاع السجون.

إن اكتظاظ السجون بالمغرب يؤدي حتماً إلى توالد عدة ظواهر مرضية مضرة بالصحة النفسية والعقلية للسجين، كاستهلاك المخدرات والشذوذ الجنسي والعنف والاغتصاب وهيمنة الإكراميات على سلوك مجتمع السجون.

في سياق آخر، ورغم تكريس الدستور المغربي لمبدأ المساواة بين الجنسين في التمتع بالحقوق والحريات، والحق في السلامة الجسدية للأشخاص، ورغم دخول القانون 103.13 الذي أعدته وزارة المرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والمتعلق بمكافحة العنف ضد النساء حيز التنفيذ، فإن وضع المرأة بالمغرب عموماً لم يتغير، في ظل استمرار مظاهر العنف القائم على النوع الاجتماعي، وسيادة النظرة الدونية للنساء من طرف المجتمع الذكوري. وهكذا فقد سجلت رئاسة النيابة العامة في لقاء صحفي أن المغرب سجل 23 ألف و879 قضية عنف ضد النساء سنة 2021، أغلبها بالفضاءات الأسرية، بسبب فرض حالة الطوارئ الصحية أثناء تدبير تداعيات جائحة كورونا.

ويشكل العنف الرقمي مظهراً آخر من مظاهر تهديد السلامة البدنية والنفسية للنساء بالمغرب، والتأثير على استقرارهن الأسري وأدائهن الوظيفي، وذلك وفق دراسة أنجزتها المندوبية السامية

للتخطيط[1]حول العنف ضد النساء والرجال سنة 2019، وكشفت الدراسة أن 13.8% (حوالي 1.5 مليون امرأة) وقعن ضحية للعنف الإلكتروني سواء عبر الهاتف أو برامج الرسائل النصية القصيرة أو رسائل البريد الإلكتروني، حيث تتزايد حدة العنف الرقمي خاصة في صفوف الشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة بنسبة 24.4% وفي صفوف العازبات بنسبة 30.1%، وتتوزع مظاهر العنف الرقمي بين التشهير والتنمر والصور الخادشة للحياء والمقاطع الصوتية المسربة والتعابير النابية.

من جهة أخرى، تعاني فئة الطفولة بالمغرب من استمرار مظاهر الانتهاك الحقوقي رغم كل الالتزامات بالمواثيق الدولية لحماية الطفولة، وعليه فقد ارتفع منسوب تعنيف الأطفال وضربهم بالبيوت خلال فترة الطوارئ الصحية المرافقة لجائحة كورونا، كما استمر تعنيف الأطفال بالشارع العام والمؤسسات الرياضية والتعليمية، وظل الموت يتربص بعدد منهم (حالة وفاة الطفل ريان بالشمال).

وأفادت دراسة أنجزتها جمعية "أمان" بشراكة مع المنظمة الإسبانية "عايدة" تعرض ربع الأطفال بالمغرب (25.3%) للعنف الجنسي خاصة في صفوف الفتيات اللواتي يتعرضن له بشكل أكبر بنسبة 61% مقابل 39% في صفوف الذكور[2]، وختمت الدراسة التي قدمت نتائجها بجهة فاس مكناس بالإشارة إلى أن الآثار المدمرة للعنف الجنسي على الطفولة نفسياً وجسدياً تعيق تنمية المجتمع.

كما تواصل نزيف الهدر المدرسي في صفوف التلاميذ بين سن 6 و14 سنة كأحد أخطر الإشكالات التي تعاني منها المنظومة التعليمية بالمغرب رغم المجهودات المبذولة للحد منها، فقد نشرت الوزارة الوصية إحصائيات تشير إلى انقطاع ما يزيد عن 300 ألف تلميذ وتلميذة سنوياً عن مقاعد الدراسة بالسلك الأساسي، خاصة بالمجال القروي، بسبب الفقر والهشاشة التي تحاصر الأسر، مما يفتح المجال أمام التشغيل القسري للذكور، وزواج القاصرات للفتيات.

2. الحقوق الاقتصادية الاجتماعية:

استمر تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سنة 2022 كذلك، انسجاماً مع حالة التردي العام للأوضاع، ولم تسجل أهم المؤشرات تحسناً ملحوظا، فبعد مرور ما يقارب من ربع قرن من الزمن على انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ما زال المغرب يقبع في أسفل سلم التنمية العالمي وكأن البلاد تعيش حرباً أو تعاني مجاعة مهلكة، فقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2022 حلول المغرب في المرتبة 123 من أصل 191 دولة في مؤشر التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة[3]، وصنفته ضمن خانة الدول "ذات التنمية البشرية جد المتوسطة"، حيث يستند التقرير إلى مؤشرات فرعية تتعلق

1- HCP.MAموقع المندوبية السامية للتخطيط. تاريخ الزيارة 2023/03/29.

2- موقع جمعية أمان: .AMANE.MENA.ORG

3- تقرير التنمية البشرية لسنة 2022" زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار، صياغة مستقبلنا في عالم متحول".www.un.org/hdr

بجودة التعليم والصحة وأمد الحياة ومستوى الدخل الفردي ونصيب الفرد من الدخل القومي، زيادة على فرص الحصول على عمل والاندماج السوسيو مهني.. وأضاف التقرير أن المغرب حل في الرتبة 15 عربيا من أصل 22 دولة عربية، خلف العراق وفلسطين ولبنان، ومتفوقاً فقط على اليمن والصومال، وحل الثالث مغاربياً خلف ليبيا والجزائر، متفوقاً على موريتانيا.

من جهة أخرى كشف تقرير البنك الدولي الأخير أن الدين الخارجي للمغرب تخطى 65.41 مليار دولار سنة 2022، مقابل 65.72 سنة 2020، وهو وضع يصنفه ضمن خانة 10 دول إفريقية مثقلة بالديون حسب التقرير الدولي[1].

كما وضع مقياس "شبكة كوفاص" الذي يقيس المخاطر الاقتصادية المرتبطة "بتخلف المقاولات عن السداد" المغربَ في خانة الدول ذات الخطر المرتفع نسبياً من الناحية الاقتصادية، وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد المغربي على القطاع الفلاحي بشكل كبير، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب حاملي الشواهد، وضعف مشاركة المرأة في سوق الشغل، ومعاناة النسيج الاقتصادي من تدني التنافسية وهبوط الإنتاجية.

في نفس السياق أقر البنك الدولي بارتفاع نسبة التضخم بالمغرب في سنة 2022 إلى حاجز 8.3% نهاية السنة، حيث تعرض الاقتصاد المغربي إلى ضغوط هائلة جراء موجة الجفاف للعام الثالث على التوالي، وإلى اضطراب سلاسل الإمداد العالمي، وتواصل الحرب الأوكرانية، كما تسببت زيادة الأسعار في التأثير على القدرة الشرائية لفئات واسعة من الأسر المغربية التي انهارت تحت خط الفقر.

أما في المجال الاجتماعي فقد تسبب تزامن جائحة كورونا وارتفاع أسعار الاستهلاك بالمغرب في انزلاق 3.2 مليون شخص إضافي إلى براثن الفقر أو الهشاشة، وفقًا للأرقام الحديثة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط[2].

واستمر الفعل الاحتجاجي في الشارع بسبب غلاء الأسعار وتدني الخدمات، وانهيار القدرة الشرائية لأغلب المغاربة، كما استمرت أزمات المنظومة التعليمية في رهن مستقبل التنمية المنشودة، وظلت الخدمات الصحية تراوح مكانها رغم الدعاية الرسمية لمشروع التغطية الصحية الاجبارية، كما فشلت القطاعات الإنتاجية في خفض معدلات البطالة، واستيعاب الأعداد الهائلة من طالبي الشغل.

1.2. انتهاك الحق في التعليم:

رغم مصادقة مجلس الحكومة سنة 2018 على مشروع القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والبحث العلمي، تفعيلاً لتوصية الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين للفترة 2015- 2030، والتي تسعى إلى الإنصاف وتكافؤ الفرص بالمدرسة العمومية، استناداً

1 -WWW. WORLD BANK.ORG/MORROCO.

2- المندوبية السامية للتخطيط: HCP.MA.

إلى مجموعة من الرافعات المندمجة، فإن واقع الحال يشير إلى فشل ذريع في منظومة التعليم ببلادنا، واستمرار اجترار نفس الاختلالات السابقة والمتعلقة بالبرامج والمناهج والاختيارات التربوية والقيم المدرسية والحكامة والموارد البشرية وغيرها... والتي تنتهك الحق في تعليم منصف للجميع.

فقد أشار تقرير صادر عن البنك الدولي سنة 2021، الى أن النظام التعليمي بالمغرب يصنف ضمن أسوء 10 أنظمة تعليمية في العالم، وأن المغرب يحتل المرتبة 15 على الصعيد العربي في جودة التعليم متقدماً فقط على اليمن والصومال، والثالث مغاربياً أمام موريتانيا.

من جهته أكد وزير التربية الوطنية والتعليم الاولي أمام مجلس النواب في أحدث تقاريره أن نتائج الرهان على جودة التعليم يبقى دون المأمول، بسبب استمرار ظاهرة الهدر المدرسي وعدم التمكن من كفايات التعليم الأساسية.

كما أشار المجلس الأعلى للتربية والتعليم في تقريره الأخير إلى أن نسبة كبيرة من تلاميذ الابتدائي (31%) لا يتجاوز استيعابهم لمقرر اللغة العربية لمستوى السادس ابتدائي نسبة 42%، وتنخفض هذه النسبة إلى 31% في العالم القروي، وأن نسبة 9% فقط من تلاميذ المستوى الإعدادي في القطاع العمومي يستوعبون مقررات اللغة الفرنسية والرياضيات.

في سياق آخر، تشير بعض الدراسات إلى أن السبب في فشل مشاريع إصلاح التعليم، يرجع بالأساس إلى تغييب العنصر البشري الذي يقوم عليه مدار الإصلاح، حيث أن جل البرامج تبقى فوقية ومفروضة من طرف الوزارات المتعاقبة دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف رجال ونساء التعليم المادية والمعنوية، ودون إشراكهم في مسلسل الإصلاح.

كما استمر العمل في هذه السنة أيضاً بتوظيف الأساتذة المتعاقدين، مع تحديد سن الولوج الى التعليم في 30 سنة، واشتراط ميزة في سنوات الإجازة، في مقابل ضعف برامج التكوين التي يستفيد منها المرشحون الناجحون في مباريات التعليم.

وبخصوص التعليم العالي فقد غابت الجامعات المغربية عن تصنيف "شانغهاي" لأفضل 1000 جامع في العالم، ويعود السبب في ذلك إلى غياب الإنفاق على البحث العلمي، وإلى تواضع الأداء البيداغوجي ومستوى التأطير الأكاديمي بالجامعات المغربية، إضافة إلى غياب الانفتاح والشراكات الثنائية مع الجامعات الرائدة في مجال البحث والتطوير.

ويكفي مقارنة ميزانية الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم والتي صرفت قبل وأثناء مونديال قطر، مع مجموع ما صرفته ثماني 08 جامعات تعليمية، لتتضح الصورة بجلاء.

كما أن لغة التعليم والبحث العلمي بالجامعات المتفوقة هي الانجليزية، مما يفسر أن الرهان على اللغة الفرنسية فقط، هو رهان على التخلف العلمي، حيث أنه على مدار 20 سنة من بداية إصدار تصنيف "شانغهاي" تصدرت جامعة هارفارد التصنيف العالمي متبوعة بعشر جامعات أمريكية وبريطانية، وميزة هذه الجامعات أيضاً، أن من منتسبيها حاصلون على جوائز نوبل في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

2.2. انتهاك الحق في الصحة:

عرفت هذه السنة، تقديم وزير الصحة والحماية الاجتماعية قوانين ورش إصلاح منظومة الصحة العمومية أمام البرلمان ارتكازاً على أربع دعامات: تأهيل العرض الصحي، تعزيز الحكامة الاستشفائية، تثمين الموارد البشرية، ورقمنة المنظومة الصحية الوطنية، وهي قوانين تروم استكمال توفير الخدمات الطبية ل 22 مليون مستفيد من الحماية الاجتماعية، وعليه فهل وفرت الحكومة أجواء الثقة للمواطن ليدعم مشاريع الإصلاح هذه؟ خاصة أن نجاحها يعتمد في شق منها على التمويل الذاتي للمواطنين.

وأشار تقرير للجمعية المغربية لحقوق الانسان، أن تقارير دولية صنفت المغرب ضمن أسوأ 20 دولة من ناحية التوفر على الرعاية الطبية والرفاه، وفق مؤشر "إنديغو ويلنس" للرفاه، بسبب رداءة الخدمات الصحية العمومية، وقلة ثقة المواطنين في الرعاية الطبية بسبب نقص البنيات التحتية واللوجستية والمؤهلات البشرية الكافية.

وأبرز تقرير الجمعية المغربية لحقوق الانسان أن أبرز مظاهر الأزمة التي يشهدها قطاع الصحة تتجلى أساساً في النقص المهول في الموارد البشرية، حيث تقف هذه الإشكالية حجرة عثرة أمام جهود الدولة لإصلاح القطاع، فعدد الساهرين على الصحة العمومية في المغرب 47 ألف موظف؛ حيث لا يتجاوز عدد الأطباء 46 طبيبا لكل 100 ألف نسمة، و10 ممرضين لكل 10 ألف نسمة (مقابل 70 طبيباً في تونس و300 طبيباً في فرنسا)، وهوما جعل منظمة الصحة العالمية تصنف المغرب من بين 57 دولة تعاني نقصا حادا في الموارد البشرية، إذ يعاني المغرب من خصاص في الميدان الصحي لا يقل عن 6000 طبيب و9000 ممرض.

من جهته قدم وزير الصحة والحماية الاجتماعية أمام البرلمان صورة مقلقة عن أوضاع قطاع الصحة في المغرب، تتجلى أساساً في النقص الكبير في الموارد البشرية للقطاع، وتفاوت توزيع الخدمات الطبية بين المجالين الحضري والقروي، إضافة إلى ضآلة الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة، حيث لا تتعدى الميزانية المخصصة للقطاع 4.6% من الميزانية العامة، بينما يصل المتوسط العالمي للإنفاق على الصحة 10% من الميزانية العامة للدول، حسب تقرير سابق للبنك الدولي.

وأظهر تقرير السعادة العالمي الذي تصدره الأمم المتحدة سنوياً بمناسبة اليوم العالمي للسعادة الذي يصادف يوم 20 مارس كل سنة، تراجع المغرب إلى المرتبة 100 عالمياً في مؤشر السعادة العالمي، حيث احتلت دولة فنلندا الرتبة الأولى عالمياً والإمارات الرتبة الأولى عربياً، ويستند المؤشر على استطلاعات رأي تنجز في حوالي 156 دولة حول العالم، تخص التمتع بالحرية والرعاية الطبية وأمد الحياة ودخل الأفراد ومستوى الفساد والحكامة وغيرها.

3.2. انتهاك الحق في الشغل:

أرجع تقرير البنك الدولي تعثر أداء الاقتصاد المغربي هذه السنة، إلى تداعيات موجة الجفاف على القطاع الفلاحي، وتأثير الحرب الروسية الأوكرانية على أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد العالمي، مما أدى إلى ضعف نسبة النمو المنتظرة (من 3.2%إلى 1.5%) وارتفاع التضخم إلى أرقام قياسية (8.1%)، وبالتالي تضرر القدرة الشرائية لغالبية الفئات الاجتماعية خاصة التي تعيش وضعية هشاشة، مما سيوسع من رقعة الفقر المتعدد الأبعاد بالمغرب، وذلك وفق أرقام المندوبية السامية للتخطيط.

في مقابل ذلك توسع اقتصاد الريع وتزايدت مداخيل شركات المحروقات بشكل فاحش، وزاد تهريب الأموال إلى الخارج، كما واصلت الحكومة سياسة الاقتراض الخارجي مما يهدد بإغراق البلاد في دوامة الفشل الاقتصادي بسبب تعثر سداد الدين الخارجي.

وقد ساهم تدهور الاقتصاد في استمرار معضلة البطالة هذه السنة أيضاً، خاصة لدى فئة الشباب حاملي الشواهد العليا، مما ساهم في الاحتقان الاجتماعي وتزايد احتجاجات المعطلين، وحسب تقرير للمندوبية السامية للتخطيط، فقد استقر معدل البطالة عند 11.8% بنسبة 15.8% بالوسط الحضري، و5.2% بالوسط القروي، وشهد المغرب تراجعاً في عدد الوظائف على المستوى الوطني بنسبة 24 ألف وظيفة، وزاد بالتالي عدد العاطلين إلى نحو1 مليون و442 ألف عاطل.

واستمر العمل بالتوظيف بالتعاقد في قطاع التعليم مع الرغبة الحكومية في تعميمه على قطاعات حيوية أخرى، مما يكرس الهشاشة الوظيفية ويهدد السلم الاجتماعي، كما تواصل مسلسل الإجهاز الحكومي على صناديق التقاعد، وغياب الإرادة السياسية لإصلاح أنظمته المتهالكة.

وعرفت هذه السنة ارتفاع وثيرة الاحتجاجات العمالية الفئوية، فقد احتج العاملون في قطاع النقل الطرقي والحضري على برامج الدعم الحكومي الموجه لدعم أسعار المحروقات، واحتج موظفو الجماعات الترابية على تجاهل الوزارة مطالبهم المهنية، واحتج الممرضون وتقنيو الصحة على تجاهل الحكومة ملفهم المطلبي، واحتج كذلك عمال شركة "لاسامير" على غياب الحوار الجاد والمسؤول، واحتج عمال المكتب الوطني للماء والكهرباء على رغبة الحكومة الإجهاز على مكاسبهم الاجتماعية، واحتج الأساتذة المتعاقدون، واحتج كذلك دكاترة الوظيفة العمومية للمطالبة بنظام أساسي يعطيهم وضعية اعتبارية.

خاتمة:

إذا كانت دعوة الخطاب الرسمي إلى تجديد النموذج التنموي قد خلقت نقاشاً عمومياً انخرط فيه كل الفاعلين السياسيين بالبلاد، من خلال الدعوة إلى جعل محور الحقوق والحريات في صلب الفعل العمومي ورهاناً للسياسات العمومية، فإن سلوك السلطوية بالمغرب قد بصم على تشويش واضح على هامش الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووضع التعهدات الرسمية على المحك.

لقد شكل إغلاق قوس الربيع العربي وتوقيع اتفاقيات التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، فرصة للنظام وأجهزته الأمنية والمخابراتية لرفع منسوب القمع ضد المعارضين واستهداف النشطاء والصحفيين بتهم مفبركة بديلة عن التهم المتعلقة بحرية التعبير، تهم قائمة على التشهير والفضائح وكشف الخصوصية.

لهذا فإنه بعد مرور عقد من الزمن على حزمة الإصلاحات الاستباقية للنظام المغربي، لم يعد الاضطرار لاحترام حقوق الإنسان سلوكاً ضرورياً لدى "الأوليكارشية الحاكمة"، بل سيكون الرهان مستقبلاً على إعادة ضبط عقارب الساعة الدستورية على إيقاع ما قبل 2011، فهل لدى الماسكين بزمام الأمور ضمانات بكون الردع السلطوي سلاح فعال لمجابهة تطلعات الشعب المتعطش للحرية.؟. فالتاريخ لا يعيد نفسه والطبيعة تخشى الفراغ.

الشأن الديني بالمغرب سنة 2022: السياسة الدينية –الحركة الإسلامية

عبد الرحمن الشعيري منظور[1]

مقدمة

تميزت الحالة الدينية المغربية في سنة 2022 بحدثين أساسيين على المستوى الرسمي، تجلى الأول في إعطاء الملك في 09 ماي 2022 الانطلاقة لعمل منصة محمد السادس للحديث الشريف في عملية منهجية انتقائية من المدونات الحديثية، كما تم إعادة تنظيم الطائفة اليهودية المغربية ضمن سياق استئناف التطبيع مع "إسرائيل"(1)، أما على صعيد الفعل الحركي الإسلامي فيمكن إجمال أهم عناوينه في: تداعيات تصريحات أحمد الريسوني حول الصحراء واستقالته من الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ثم تركيز جماعة العدل والإحسان على مفهوم "الصحبة في الجماعة" كناظم تربوي لقضية السلوك إلى الله بعد وفاة مرشدها المؤسس، وانتخاب حركة التوحيد والإصلاح لأوس رمّال على رأس التنظيم(2).

1. السياسة الدينية، الفضاء الرقمي في خدمة الحديث الشريف والتجديد المؤسساتي للحقل الديني اليهودي المغربي

عرفت السياسة الدينية بالمغرب في سنة 2022 استمرارا في تنفيذ البرامج المعهودة المؤطرة للحقل الديني الرسمي في مختلف مجالاته: الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطاعاتها المتعددة: التعليم الديني، تنظيم الحج، المجالس العلمية وتأطير المساجد ومحو الأمية بها، وانتقاء القيمين الدينين في مهام الإمامة والخطابة من خلال آلية التعاقد وغيرها من تدبير للبرامج والمؤسسات الدينية، كما تحضر السياسة الدينية في البرلمان بما يكتنفها من خصوصية خضوعها لحقل إمارة المؤمنين، من خلال المصادقة على ميزانيتها القطاعية، ومناقشة أوضاعها في صيغة أقرب للملتمسات في لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج، إذ لا يفتأ وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية من تنبيه البرلمانيين في مجلس النواب والمستشارين إبّان كل سؤال محرج أو نقد واضح لتدبير القطاع الوزاري، بكونه ينوب عن أمير المؤمنين في تدبير قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية في خيار ممنهج لترسيخ تعالي السياسة الدينية عن ضوابط المساءلة البرلمانية، على الرغم من كونها جزء لا ينفصل عن السياسات العمومية التي أناط الدستور للبرلمان تقييمها ضمن سلطاته المنصوص عليها في الفصل 70 منه.

---

1 باحث في علم الاجتماع السياسي.

كما تميزت السياسة الدينية في سنة 2022 بإعلان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في 01 دجنبر 2022 عن أمر ملكي بالزيادة في المكافأة الشهرية للأئمة والمؤذنين على مدى الأربع السنوات القادمة ابتداء من سنة 2023 بنفس المقدار الشهري الذي جرت به الزيادة السابقة خلال السنوات الأربع الماضية، والتي لم يشر البلاغ إلى مقدراها، والمقدرة بحسب إمام راتب في 300 درهم شهريا بالنسبة لفئة الأئمة لتبلغ في متم سنة 2027 إلى مبلغ 1200 درهم تخص المساجد الممولة من لدن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وبالإضافة إلى هذه المؤشرات العادية التي اتسمت بها السياسة الدينية المغربية في سنة 2022، نذكر مبادرتين لافتتين بصمتا الحقل الديني في نفس السنة، وهما: الإعلان عن منصة محمد السادس للحديث الشريف وصدور ظهير ملكي بتنظيم الطائفة اليهودية المغربية.

1.1. الإعلان عن منصة محمد السادس للحديث الشريف

تم الإعلان عن هذه المنصة الرقمية للحديث الشريف يوم الإثنين 9 ماي 2022 في لقاء صحفي لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق، وتحتوي هذه المنصة الرقمية على 10 آلاف حديث، وتكلفت بإعدادها لجنة من ثمانية أعضاء من المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية ومن جامعة الحسن الثاني بالبيضاء وجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس وابن طفيل بالقنيطرة، وبمساعدة مرشدين دينين وخبراء في التكنولوجيا، وتندرج هذه المبادرة الدينية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ضمن أهداف ثلاثة بحسب تصريح الوزير أحمد التوفيق في لقاءه الصحفي، وهي:

- أن يعرف من يريد من الناس الحديث الصحيح من السقيم.
- أن يصان حديث رسول الله من التزوير والعبث.
- أن يستفاد من تكنولوجيا الإعلام.

وبوضع هذه المبادرة في سياقها الدولي والإسلامي المرتبط بتجدد النقاش حول صحة بعض الأحاديث النبوية وعلاقتها بالقرآن الكريم وإشكالات التمييز لدى عامة الناس خاصة في وسائل التواصل الاجتماعي وباقي الوسائط الرقمية بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة، مع ما عرفته المنطقة العربية في السنوات الأخيرة من تدخل الحكام والساسة العرب في هذا المجال (السعودية ومصر على سبيل الذكر) وكذا وجود ضغوط رسمية لدول غربية على الدول الإسلامية لتجديد الخطاب الديني ضمن الاستراتيجيات الناعمة لمكافحة "الإرهاب"، نجد أن اللجنة العلمية المشرفة على هذه المنصة الحديثية الرقمية لم تدرج حوالي 850 حديث لسبب من الأسباب التالية "المخالفة لواجب تنزيه الله تعالى، المخالفة لما يجب في حق الأنبياء، المخالفة للسنة العملية المتفق على صحة ثبوتها، المخالفة للعمل المدني النقلي، المنتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، المخالفة للأصول والقواعد المجتمع عليها، المخالفة

لبديهيات العقول التي لا تختلف عليها النفوس السوية، المخالفة للتاريخ الثابت بشرطه عند أهله، المخالفة لأصل الرحمة التي هي أصل الدعوة، المخالفة لكرامة الإنسان"[1].

وتبقى هذه العملية في عدم إدراج المئات من الأحاديث النبوية في منصة رقمية رسمية تابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ضمن المسؤولية الشرعية والعلمية للجنة العلماء المكلفة بالمنصة، ونأمل أن تكون الاعتبارات العلمية والحديثية هي المرجحة في ذلك، بما ينئى بهذا المشروع العلمي الحديثي عن التسييس والخضوع لبعض الضغوطات السياسية الغربية والإيديولوجية الحداثية المعادية للدين ولحجية السنة في التشريع.

كما تعتبر هذه المنصة الرقمية للحديث الشريف بمثابة تفاعل ذكي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وعلماء المؤسسة الدينية الرسمية مع النقاش المتجدد في العالم الإسلامي والعربي عن أقسام ودرجات حجية السنة النبوية والحديث الشريف، والتي اختلطت بدعوات حداثية غير علمية تشكك في مصداقية الكتب الصحاح في الحديث مثل صحيح الإمام البخاري والإمام مسلم اللذين كانا من المصادر المرجعية للمنصة بالإضافة إلى موطأ الإمام مالك رحم الله الجميع.

كما يجدر بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية واللجنة العلمية الساهرة على المنصة[2] أن تنفتحان على باقي النخب العلمائية المهتمة بالحديث الشريف لتطوير هذا المشروع الحديثي وتجويد اشتغاله العلمي، مع الحرص على نهج مقاربة أكثر قربا من عامة الناس في شرح الأحاديث ودرجة صحتها وما يرتبط بها من إشكالات معروفة لدى علماء الحديث(مُشكل الحديث، الناسخ والمنسوخ في الحديث، خبر الآحاد والعمل به ...)، من خلال استثمار وسائل التواصل الاجتماعي والوسائط الإعلامية الأخرى الأكثر انتشارا في الفضاء الرقمي، بما يسهم في تحقيق التربية الإيمانية المتوازنة والوعي الإسلامي الراشد المزايل للنزعات الدينية السطحية المتشددة والتوجهات اللادينية المشككة في حجية السنة النبوية والحديث الشريف.

1- من الكلمة التقديمية للقاء الصحفي لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية للإعلام عن منصة محمد السادس للحديث الشريف بتاريخ 09 ماي 2022 بالرباط المنشورة في موقع الوزارة www.habous.gov.ma

2 – تتكون اللجنة من عضوية: إدريس بنضوية، رئيس المجلس العلمي المحلي بالعرائش، محمد مشان، رئيس المجلس العلمي لمقاطعة الفداء مرس السلطان، المصطفى الزمهني، رئيس المجلس العلمي المحلي بالخنيفرة، توفيق الغلبزوري، رئيس المجلس العلمي المحلي للمضيق الفنيدق، محمد بنكيران، عضو المجلس العلمي بالعرائش، أستاذ الحديث بجامعة ابن طفيل، محمد ناصيري، أستاذ بدار الحديث الحسنية، زينب أبو علي أستاذة بجامعة الحسن الثاني، إدريس الخرشافي أستاذ بجامعة سيدي محمد بن عبد الله.

2.1. صدور ظهير ملكي بتنظيم الطائفة اليهودية المغربية:

انتظم إصدار هذا الظهير في سياقين عاملين مؤثرين سرّعا بإخراجه:

– **السياق التنظيمي:** مرتبط بالصراع على الزعامة بين قادة الطائفة اليهودية وتصاعد خلافاتهم حول العديد من القضايا، كان من أبرزها تأخر إجراء انتخابات الهيئات التمثيلية للجماعات اليهودية المغربية، التي لم تُنظم منذ سنة 1969 رغم وجود مقتضيات قانونية تؤطر تنظيم هذه الانتخابات بشكل دوري طبقا للظهير الملكي المنسوخ الصادر في 7 ماي 1945 المتعلق بإعادة تنظيم لجان الجماعات اليهودية، كما شكل تدبير عمليات الذبح وفق الشريعة اليهودية نقطة خلاف واضحة بين سيرج بيرديغو رئيس مجلس الطوائف اليهودية بالمغرب والحاخام الأمريكي "الإسرائيلي" النافذ ذو الأصل المغربي يوشعوا بينتو الرئيس السابق لبيت الدين اليهودي بالمغرب[1].

– **السياق السياسي:** ارتبط بإعلان المغرب تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي في 10 دجنبر سنة 2020، إذ أسهم هذا المعطى في تحفيز إرادة الدولة على إعادة هيكلة الحقل الديني اليهودي بالمغرب وتوظيف ذلك ضمن دينامية العلاقات التطبيعية الجديدة مع كيان الاحتلال، وتجلى ذلك بوضوح في إحداث لجنة اليهود المغاربة بالخارج، كما تضمن الظهير في ثناياه بعض مطالب اليهود المغاربة في "إسرائيل" في حماية الممتلكات والحقوق العقارية للطائفة اليهودية التي حُولت للمجلس الجديد للطائفة اليهودية وأعفيت عملية تحويلها من حقوق التسجيل ومن وجيبات المحافظة العقارية ومن جميع الضرائب والرسوم المتعلقة بهذا التحويل طبقا للمادة 27 من الظهير الجديد.

فضمن هذين السياقين نُشر الظهير الملكي رقم 1.22 .64 في 27 من ربيع الأول 1444 (24 أكتوبر 2022) المتعلق بتنظيم الطائفة اليهودية المغربية وإحداث مؤسسة الديانة اليهودية المغربية في الجريدة الرسمية[2]. وقد استند إصدار الظهير على مرجعيتين دستوريتين، الأولى هي: مرجعية إمارة المؤمنين في ضمان ممارسة الشؤون الدينية (الفصل 41 من الدستور) والثانية هي: مرجعية ديباجة الدستور التي اعتبرها الظهير "أحكاما" ملزمة، والتي نصت على حضور المكون العبري ضمن روافد الهوية المغربية المتنوعة.

وقد أحدث الظهير الجديد خمس مؤسسات لتنظيم الحياة الدينية والثقافية لليهود المغاربة وهي:

1- المجلس الوطني للطائفة اليهودية المغربية.
2- الحاخام الأكبر للمملكة.
3- اللجن الجهوية.

---

1 تقرير صحفي، بورشاشن وائل، تدبير عمليات الذبح يكشف خلافات بين قادة الطائفة اليهودية في المغرب، منشور بموقع هسبريس بتاريخ الأحد 19 دجنبر 2021.

2المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7140– 8 ربيع الآخر 1444 (3 نوفمبر 2022).

4- لجنة اليهود المغاربة بالخارج.

5- مؤسسة الديانة اليهودية المغربية.

1.2.1. المجلس الوطني للطائفة اليهودية المغربية

يتميز هذا المجلس بطبيعة تدبيرية تنفيذية، وجعلته المادة الأولى من الظهير شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام المغربي، وحددت مقره بالعاصمة الرباط.

- **اختصاصات المجلس**

يتولى هذا المجلس تدبير شؤون الطائفة اليهودية المغربية وتنسيقها على المستوى الوطني، ويعمل على تقوية أواصر ارتباط المواطنات والمواطنين المغاربة من الديانة اليهودية المقيمين بالخارج ببلدهم الأصلي، وصيانة وتثمين التراث والإشعاع الشعائري والثقافي للديانة اليهودية المغربية، في ثرائها وتنوعها، داخل أرض الوطن وخارجه.

وأنيطت بالمجلس عدة مهام منها الإسهام في حمل رسالة الاندماج في المجتمع والترويج والدفاع عن قيم التضامن والتربية، في احترام لثوابت الأمة المغربية والتعددية التي تميز مختلف مكوناتها، وفق مبادئ الدستور، وإبداء الرأي للملك بشأن القضايا التي تهم الطائفة اليهودية بالمغرب واليهود المغاربة بالخارج.

كما يتكلف المجلس بدراسة القضايا التي تهم أفراد الطائفة اليهودية بالمغرب واليهود المغاربة بالخارج، إلى جانب تحديد التوجهات العامة المؤطرة للمبادرات والأنشطة الهادفة إلى تعزيز وتقوية أواصر ارتباط اليهود المغاربة المقيمين بالخارج ببلدهم الأصلي، وإلى التعريف على المستوى الدولي بالتراث والإشعاع الشعائري والثقافي للديانة اليهودية المغربية.

وبمقتضى الظهير، يشرف المجلس على إدارة الشؤون الدينية والتعليم الديني اليهودي والسهر على تنفيذ التعاليم العقائدية للديانة اليهودية المغربية، وإدارة الأوقاف الدينية، المعروفة بـ(هقدش)، والمزارات وتسيير ومراقبة إدارة المعابد والمقابر والأضرحة التابعة للطائفة اليهودية، وخدمة الجنائز وجميع المباني الدينية وضمان صيانتها، وتدبير ممتلكات الطائفة اليهودية وتنميتها والمحافظة عليها، وتأطير تدبير الخدمات الموجهة للطائفة اليهودية والإشراف عليها، ولا سيما إحداث المؤسسات والخدمات المصنفة حلال (الكاشير)، في احترام للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

كما منح الظهير للمجلس الحق في مساعدة المعوزين من أفراد الطائفة اليهودية في إطار واجب التضامن الديني وتنظيم الأعمال الخيرية والإغاثة والإحسان لفائدة أفراد الطائفة اليهودية، والترخيص للمؤسسات اليهودية العاملة في مجالات التربية والتعليم والتكوين، وتقديم المساعدة لها عند الاقتضاء، علاوة على الإسهام في تنظيم فعاليات الأنشطة المتعلقة بالشباب والثقافة والترفيه لفائدة أفراد الطائفة اليهودية، والتنسيق بين أنشطة اللجان الجهوية والجمعيات والمؤسسات اليهودية، ونهج المساطر الإدارية

أو القضائية للمحافظة على الممتلكات اليهودية التي لا وارث لها، وذلك تحت مراقبة الغرف العبرية لدى محاكم المملكة.

وألزم الظهير الملكي المجلس برفع إلى علم الملك جميع الاقتراحات التي من شأنها تحسين وضعية الطائفة اليهودية. كما أتاح للحكومة أن تحيل على المجلس القضايا التي تندرج ضمن اختصاصاته.

- **هيكلة المجلس**

تتميز الهيكلة التنظيمية للمجلس بجمعها بين الانتخاب والتعيين، إذ يتألف من رئيس ومكتب، وحدّدت المادة 4 من الظهير على أن رئيس المجلس يعين بظهير شريف، ومن مكتب يتألف من الرئيس وثمانية أعضاء منهم الكاتب العام بحسب المادة 13 من الظهير، يختارون من 24 عضوا الذين يشكلون كل أعضاء المجلس الوطني للطائفة اليهودية المغربية، منهم 12 عضوا يعينون من لدن الملك، باقتراح من وزير الداخلية، من بين الشخصيات المغربية من الديانة اليهودية المشهود لها بالخبرة والعطاء المتميز، وطنيا ودوليا، في مجال إشعاع الديانة اليهودية المغربية وتعزيز الثقافة المغربية في تنوعها، فيما ينتخب الـ12 المتبقين من طرف أفراد الطائفة اليهودية على مستوى دوائر انتخابية جهوية، بالاقتراع باللائحة وبالتمثيل النسبي على أساس قاعدة أكبر بقية، كما يعد الحاخام الأكبر للمملكة وممثل وزير الداخلية عضوين بالمجلس بحكم القانون.

وحول الهيئة الناخبة المشاركة في انتخاب أعضاء المجلس الوطني للطائفة اليهودية المغربية، أوضح الظهير بأن الأمر يتعلق بـ"الأشخاص البالغين سن الرشد من الديانة اليهودية، رجالا ونساء، من أصل مغربي، الحاملين للجنسية المغربية والمتوفرين على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، سارية المفعول، مسلمة من لدن السلطات المغربية"[1].

واشترط الظهير على أن تتم الانتخابات بالمغرب، وتباشر في دورة واحدة، ويكون التصويت سريا وشخصيا، ويمارس بكيفية مباشرة من طرف كل فرد من أفراد الطائفة اليهودية مسجل بكيفية قانونية في لائحة الناخبين، مع إمكانية التصويت بالوكالة لعذري العجز البدني أو للوجود خارج التراب الوطني يوم الاقتراع.

- **مالية المجلس**

وبخصوص ميزانية المجلس، فقد حدّدها الظهير في عائدات الهبات والوصايا والصدقات، وعائدات الرسوم اليهودية، وهبات "ندابوت"، وعند الاقتضاء، من إيرادات الأوقاف الدينية (هقدش)، وكذا عائدات كراء أو استغلال الأموال والممتلكات العقارية أو التجارية للطائفة اليهودية، فضلا عن عائدات الخدمات المصنفة حلال (الكاشير).

1المادة 9 من الظهير المتعلق بتنظيم الطائفة اليهودية المغربية وإحداث مؤسسة الديانة اليهودية المغربية المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7140– 8 ربيع الآخر 1444 (3 نوفمبر 2022).

ومنح الظهير للمجلس الحق من الاستفادة من منحة مالية تسجل في الميزانية السنوية لوزارة الداخلية برسم قانون المالية، إلى جانب استفادته من أي تمويل مالي آخر أو منحة من أية هيئة عمومية أو خاصة، وطنية أو أجنبية، أو منظمة دولية حكومية أو غير حكومية.

2.2.1. الحاخام الأكبر للمملكة

أحدث الظهير الشريف، منصب الحاخام الأكبر للمملكة، يُعيّن من قبل الملك باقتراح من مكتب المجلس، وهو الاقتراح الذي يُقدّم بعد استشارة الغرف العبرية لدى محاكم المملكة.ويعتبر الحاخام الأكبر للمملكة بحسب نص الظهير: المسؤول الديني والقائد الروحي للطائفة اليهودية المغربية على اختلاف مشاربها، ويتمتع الحاخام بسلطات واسعة في المجال الديني اليهودي، إذ يتولى مهام تمثيل الديانة اليهودية المغربية لدى السلطات العمومية، ويشرف على معالجة القضايا الدينية والمذهبية لليهود المغاربة وتقديم الدعم الروحي والمادي لأفراد الطائفة اليهودية، والإشراف بتنسيق مع المجلس على تكوين الحاخامات وإبداء الرأي للمجلس حول تنظيم الشأن الديني اليهودي، كما يقوم بمهام الوعظ والإرشاد الديني في البيع التابعة للطائفة اليهودية.

3.2.1. اللجن الجهوية

تُحدث بقرار لوزير الداخلية، الذي يحدد عدد الأعضاء الواجب انتخابهم في كل لجنة جهوية ونفوذها الترابي الذي يمكن أن يضم أكثر من جهة، وأنيطت بهذه اللجن مساعدة المجلس في تنفيذ اختصاصاته على مستوى المدن الكبرى كالدار البيضاء ومراكش وطنجة والرباط حيث تتمركز تجمعات ذوات عدد من الجماعة اليهودية المغربية.

4.2.1. لجنة اليهود المغاربة بالخارج

تتألف هذه اللجنة من رئيس وتسعة أعضاء، وتعدّ بمثابة لوبي رسمي للنظام المغربي على المستوى الدولي وبالأخص في تدعيم توجهات السياسة الخارجية المغربية في مرحلة ما بعد التطبيع مع كيان الاحتلال، وقد كُلفت اللجنة بحسب المادة 34 من الظهير بعدة مهام من أبرزها: تعزيز أواصر ارتباط اليهود المغاربة بالخارج ببلدهم والترويج لصورة المملكة بالخارج والدفاع عن المصالح العليا للأمة. وهذه المهمة تبدو غارقة في المثالية الحالمة، إذ كيف سيدافع أعضاء اللجنة عن مصالح المغرب الحقيقية؟ وأغلب اليهود المغاربة في الخارج حاملين للجنسية الإسرائيلية ولهم ارتباطات عسكرية وأمنية واستخباراتية بها ولا يخفون انضباطهم لخدمة أجندتها الاحتلالية العنصرية ضد الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين ومقدساتهم وفي مقدمتها الحرم القدسي.

5.2.1. مؤسسة الديانة اليهودية

وهي مؤسسة مستقلة عن المجلس الوطني للطائفة اليهودية المغربية وتحظى بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد كُلفت المؤسسة وفق مقتضيات الفرع الثالث من الظهير بالمجال الثقافي والفني

وحفظ الذاكرة والتراث اللامادي اليهودي المغربي، ويُسيّر المؤسسة مكتب يتألف من رئيس يعين من لدن الملك وسبعة أعضاء يعينون كذلك من طرف الملك باقتراح من رئيس المؤسسة من بين الشخصيات المغربية اليهودية أو المسلمة بحسب المادة 40 من الظهير، وعلاوة على ميزانيتها الخاصة المتعددة الموارد على الصعيد الوطني والدولي يمكن للمؤسسة أن تستفيد من منحة مالية من الميزانية السنوية لوزارة الداخلية[1].

وبالاطلاع الفاحص لمتن الظهير، نسجل وجود إشكال قانوني في قضية اختصاص المجلس في المحافظة على الممتلكات اليهودية التي لا وارث لها في انسجام ذلك مع مقتضيات الدستور وقانون المسطرة المدنية، إذ منحت الفقرة الأخيرة من المادة 2 من الظهير، للمجلس الوطني للطائفة اليهودية المغربية الحق في "القيام، عند الاقتضاء، وفقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، بتحريك مسطرة إدارية أو قضائية، تهدف إلى المحافظة على الممتلكات اليهودية التي لا وارث لها، وذلك تحت مراقبة الغرف العبرية لدى محاكم المملكة" فوجه الإشكال يتأسس على مخالفة هذه الفقرة من المادة 2 من الظهير للفصل 267 من قانون المسطرة المدنية الذي يمنح الدولة أهلية إرث من لاوارث له، وقد يعترض معترض بحجة أن الأمر له ارتباط بالقانون العبري لليهود المغاربة أو بالأوقاف اليهودية (هقدش)، فنؤكد أن هذه الأخيرة ذكرت بالإسم وكلف المجلس بإدارتها وفقا للفقرة الثامنة من المادة 2 كذلك، كما أن قانون المسطرة المدنية يؤطر هذه القضية (أي أهلية الدولة لإرث من لا وارث له) وهو يسري على جميع المواطنين المغاربة على اختلاف عقائدهم بما فيهم الأغلبية المسلمة التي تخضع لنظام الإرث الإسلامي المنصوص عليه في مدونة الأسرة، كما أن هذه الفقرة تخالف مبدأ مساواة الجميع أمام القانون سواء كانوا أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين، والمنصوص عليه في الفقرة الأولى من الفصل السادس من دستور 2011.

2. الحركة الإسلامية المغربية، تداعيات إقليمية لتصريحات أحمد الريسوني حول الصحراء المغربية واستمرارية للفعل الحركي في ظل بيئة سياسية سلطوية

شهد المشهد الحركي الإسلامي المغربي في سنة 2022 ثلاث أحداث بارزة، تجلت الأولى منها في التصريحات الإعلامية للدكتور أحمد الريسوني حول "الصحراء المغربية" و"موريتانيا" و"الزحف على تندوف" وما خلفته من تداعيات وعواقب سياسية قوية، بينما كان الحدث الثاني تنظيميا في حركة التوحيد والإصلاح بانتخاب أعضائها المفتش التربوي أوس رمّال رئيسا للحركة، في حين اصطبغ الحدث الثالث

1 الفقرة الأخيرة من المادة 44 من الظهير رقم 1.22.64 المتعلق بتنظيم الطائفة اليهودية المغربية وإحداث مؤسسة الديانة اليهودية المغربية المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7140 بتاريخ 3 نوفمبر 2022.

بالصبغة التربوية والفكرية لدى جماعة العدل والإحسان بجوابها عن قضية الصحبة بعد رحيل الأستاذ عبد السلام ياسين رحمه الله، باجتهاد "الصحبة في الجماعة" واحتفائها بالكتاب المؤصل لذلك الموسوم بـ"السلوك إلى الله عند الإمام عبد السلام ياسين" لمؤلفه الأستاذ عبد الكريم العلمي عضو مجلس إرشاد الجماعة ورئيس مجلس شوراها.

1.2. تداعيات تصريحات الريسوني حول الصحراء

أثارت التصريحات الإعلامية للعالم المقاصدي أحمد الريسوني بصفته رئيسا للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في 29 يوليوز 2022 "جدلا واسعا في الأوساط الإسلامية والسياسية في كل من الجزائر وموريتانيا وفي قيادة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في قطر، بسبب ما تضمنته من أفكار جدلية حول "الزحف إلى تندوف" و"الوجود الغلط لموريتانيا" في نقاش إعلامي اختلط فيه الفكر بالسياسة والتاريخ.

وقد جاءت تصريحات العلامة الريسوني خلال مشاركته في برنامج "وجوه مشرقة" في قناة "بلانكا" في اليوتيوب، إذ اعتبر في معرض سؤاله حول قضية الصحراء المغربية على أن وجود موريتانيا كان "غلطا"، وأن المغرب "يجب أن يعود كما كان قبل الغزو الأوروبي له"، ثم استدرك "لكن موريتانيا اعترف بها المغرب، وترك الموضوع للتاريخ ليقول كلمته في المستقبل". وأشار الريسوني إلى أن موريتانيا "هي جزء من المغرب"، معقبا بأن المغاربة "يثبتون مغربية الصحراء ببيعة أهلها للعرش المغربي، لكن بيعات علماء موريتانيا، التي كانت تسمى بلاد شنقيط، هي أيضا ثابتة للعرش المغربي"[1].

واعتبر الريسوني أن قضية الصحراء "صنيعة استعمارية"، واستغرب أن "تتورط دول شقيقة وعربية إسلامية في دعم وتبني هذه الصناعة الاستعمارية"، في إشارة إلى الجزائر التي تحتض جبهة "البوليساريو".

وصرّح الريسوني في حماسة سياسية بأنّ الشعب المغربي "مستعد لمسيرة مليونية للصحراء والوصول إلى تندوف، والجهاد إذا طلب جلالة الملك ذلك".

وخلفت هذه التصريحات تداعيات سياسة كبيرة في كلّ من الجزائر وموريتانيا وبالأخص في أوساط التيار الإسلامي المشارك في برلمان البلدين، إذ صدرت بيانات منددة بهذه التصريحات من حركة البناء الوطني وحركة مجتمع السلم بالجزائر وحزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية(تواصل) بموريتانيا الذين طالبوا العلامة الريسوني إلى سحب هذه التصريحات والاعتذار عنها لكونها تثير "الفتنة وسفك الدماء بين المسلمين"[2] و"صدمت مشاعر الجزائريين"[1] وحملت "عبارات غير لائقة وإساءة غير مناسبة"[2].

---

1 تصريحات د.أحمد الريسوني المحالة عليها في هذا التقرير ، وردت في برنامج " وجوه مشرقة" الذي يديره الإعلامي كمال عصامي، ويبث بقناة Blanca Tv على اليوتيوب. نشر في 29 يوليوز 2022.

2 من بيان حركة مجتمع السلم بخصوص تصريحات الريسوني موقع من رئيسها وقتئذ د.عبد الرزاق مقري، نشر بتاريخ 15 غشت 2022 بموقع الحركة www. hmsalgeria.net.

كما أدت هذه التصريحات إلى تداعيات دبلوماسية على المستوى البرلماني من خلال إصدار مجموعة الصداقة الموريتانية – المغربية في البرلمان الموريتاني لبيان مستكر لتصريحات الريسوني معتبرة إيّاها بكونها تشكل "إساءة بالغة للعلاقات بين البلدين"[3].

وفي خضم هذه الأجواء المتوترة أعلن رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عبد الرزاق قسوم تجميد نشاط الجمعية في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، مشترطا للعودة للاتحاد تقديم اعتذار صريح من الريسوني أو الاستقالة من منصبه[4].

كلّ هذه العوامل الضاغطة عجّلت بإعلان أحمد الريسوني استقالته من رئاسة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في 27 غشت 2022، ليتم اختيار الأندونيسي حبيب سقاف الجفري رئيسا مؤقتا للاتحاد العلمائي. وقبل استقالته النهائية من الاتحاد سبق للريسوني أن أوضح بكونه عبر عن آرائه "بمنطق التاريخ والشرع والحضارة، في المقابل كانت الردود عليه بمنطق سياسي"[5]، وبالفعل فتصريحاته بخصوص موريتانيا انتظمت في سياق تاريخي للمغرب في أنظمته الإمبراطورية، بينما كانت دعوته لمسيرة الجهاد نحو تندوف مبالغة سياسية تخالف منطق التهدئة الذي ينبغي أن يتبناه العلماء، وبالأخص في ظل مبادرة الحكم الذاتي التي أعلنتها الدولة منذ 2006، ولعلها هفوات تعبير لرجل اعتاد على التفكير بصوت مرتفع في الكثير من القضايا وخاصة الفكرية منها، كما أبانت الواقعة على افتقاد بعض الشخصيات الإسلامية في الجزائر لأدب الاختلاف وجنحت للتجريح الشخصي في حق أحمد الريسوني من مثل تلك التي صدرت عن عبد القادر بن قرينة ومحمد الهادي الحسني، ومن الدروس المستخلصة في تصريحات الريسوني هي ضرورة تحلي علماء الأمة بالوعي السياسي الحديث بأبعاده الدستورية والدبلوماسية في ظل حساسية المرحلة التي تجتازها الأمة الإسلامية بفعل مخططات التطبيع والتقسيم وإفشال أي تحول ديمقراطي في المنطقة العربية وفي ظل السيولة الإعلامية الجارفة المتعدية للحدود بين الدول والقارات.

---

1 من بيان رئيس حركة البناء الوطني عبد القادر بن قرينة المنشور بتاريخ 15 غشت 2022 في موقع https://elhiwar.dz/

2 من بيان حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية الموريتاني المنشور في التقرير الصحفي لمكتب جريدة الشرق الأوسط بالرباط بموقعها على الأنترنيت https://aawsat.com بتاريخ 16 غشت 2023 بعنوان "جدل بشأن تصريحات الريسوني حول الصحراء وموريتانيا".

3 نفس المرجع.

4 تقرير صحفي لمحفوف نسرين، نشر في موقع جريدة النهار الجزائرية الالكتروني ennaharonline.com بتاريخ21 غشت 2022.

5 تسجيل صوتي للدكتور أحمد الريسوني توضيحا لتصريحاته، نشر في موقع اليوم 24 بتاريخ 16 غشت 2022.

2.2. جماعة العدل والإحسان: "الصحبة في الجماعة" الدلالة المركزية للاحتفاء بكتاب السلوك إلى الله عند الإمام عبد السلام ياسين للأستاذ عبد الكريم العلمي

خلّدت جماعة العدل والإحسان الذكرى العاشرة لرحيل مرشدها المؤسس عبد السلام ياسين رحمه الله، التي تزامنت مع الذكرى الأربعين لتأسيسها، بإعلانها عن كتاب من تأليف عضو مجلس إرشادها عبد الكريم العلمي بعنوان "السلوك إلى الله عند الإمام عبد السلام ياسين"، ومدارسته في ندوة فكرية[1]، بينما تميزت الذكرى الأربعون لتأسيس جماعة العدل والإحسان بتنظيم فعاليات مختلفة اهتمت بتاريخ الجماعة وإسهامها التربوي والدعوي والسياسي في المجتمع المغربي، كما عمل إعلام الجماعة على نشر العديد من الشهادات لرموز سياسة وفكرية مغربية وعربية ودولية عن تجربة العدل والإحسان في الحقل الإسلامي[2].

ارتأيت التركيز على قضية "الصحبة في الجماعة" التي تم تسليط الضوء عليها في الذكرى العاشرة لوفاة الأستاذ ياسين، نظرا لمركزية المسألة التربوية والسلوك إلى الله في مشروع وتجربة العدل والإحسان، التي رغبت أن تبسط للرأي العام خاصة الإسلامي منه، اجتهادها التربوي في مسألة السلوك بعد وفاة المرشد المصحوب رحمه الله في دجنبر 2012.

وقد قدّم لكتاب "السلوك إلى الله عند الإمام عبد السلام ياسين" الأستاذ فتح الله أرسلان الناطق الرسمي باسم الجماعة، في إشارة واضحة لاقتران التربية والسياسة في مشروع العدل والإحسان. وفي كلمته باسم مجلس إرشاد الجماعة نوّه المهندس أبو بكر بن الصديق (نجل الشيخ الحسن بن الصديق) بما بذله المؤلف من جهود لتتبع مكتوبات الأستاذ ياسين في قضية السلوك الإحساني منذ كتاب "الإسلام بين الدعوة والدولة" الصادر سنة 1972 إلى وصيته العامة "وصيتي" المكتوبة سنة 2002.

وفي نفس السياق اعتبر الدكتور محماد رفيع، أستاذ أصول الفقه بجامعة فاس، الكتاب بكونه "مرجعيا" في استيعاب مسألة السلوك إلى الله عند الإمام عبد السلام ياسين رحمه الله.

أما الأستاذة نادية بلغازي القيادية بالعمل النسائي في الجماعة فقالت بأن "الكتاب الذي نجتمع عليه علامة مميزة في بيان تصور الإمام (تقصد الأستاذ ياسين) السلوكي الجهادي بمفهومه الشامل الذي يركز على جهاد التربية لمحوريته في البناء والتنظيم والتغيير لجمع شتات الأمة وتصويب وجهتها نحو آفاق أوسع".

وأكدّ الدكتور محمد زاوي من علماء الجماعة وأحد معتقليها السياسيين السابقين، بأنّ الأستاذ العلمي وُفق في كتابه في استنباط قواعد السلوك الإحساني الحركي، كما أثلّ معالمه الأستاذ ياسين الذي أُثر عنه، أنه قال: "خبرهم أن التجديد الذي وفقنا الله عز وجل إليه هو أن يكون سلوكنا شبيها بسلوك

---

1 اعتمدت على توثيق مداخلات الندوة على تقرير هيئة تحرير موقع yassine.netحول الندوة بعنوان " ندوة في موضوع قراءة في كتاب السلوك إلى الله عند الإمام عبد السلام ياسين" نشر في 13 دجنبر 2022.

2 توجد تقارير عن مختلف هذه الفعاليات في البوابة الالكترونية الرسمية لجماعة العدل والإحسان aljamaa.com

الصحابة رضي الله عنهم: نترقى في معارج الإيمان والإحسان ونحن وسط معارك الجهاد الشامل، لا في زاوية مجاهدة النفس كما فعل السادة الصوفية"، ومن تلك القواعدذكر الدكتور زاوي:

1. تلازم واقتران العدل والإحسان؛
2. الصحبة والجماعة مطلبان لا يفترقان؛
3. الصحبة والجماعة درجة ومرقاة إلى الصحبة في الجماعة؛
4. الصحبة واسطة عقد السلوك الإحساني والشورى أنفس جواهر هذا العقد؛
5. مجلس الإرشاد عنصر ثبات؛
6. الشريعة أولا وأخيرا: سلوك النموذج الخالد؛
7. السلوك ليس قواعد علمية تحفظ وإنما حال تعاش. السلوك عمل لا كلام[1].

ولأهمية وحساسية قضية "السلوك الإحساني الجهادي" في كنف "الصحبة في الجماعة" بعد رحيل مرشد الجماعة المصحوب سنة 2012، أكدّ الأستاذ العلمي بأنّ الكتاب تمت مراجعته من طرف جميع أعضاء مجلس الإرشاد قبل إعداده للطبع والنشر.

ويبدو من خلال السياق الخاص بجماعة العدل والإحسان، أنّ الجماعة نجحت في احتواء ما راج من نقاش وجدال في وسائل التواصل الاجتماعي بين بعض أعضائها وثلة من منتسبي مدرستها الفكرية بخصوص قضية الصحبة في الجماعة، إذ استطاعت الجماعة مقاربة اجتهاد جماعي يؤسس للانتقال من صحبة "المصحوب المرشد" إلى" صحبة العارفين بالله" داخل التنظيم، معتمدة في ذلك على الوصايا الأخيرة لمؤسسها وما اجترحه في أواخر حياته من مفهوم "الصحبة في الجماعة". كما اعتمدت في حسم النقاش على كتاب الأستاذ العلمي "السلوك إلى الله عند الإمام عبد السلام ياسين" وهو الرجل الذي خبر الشأن التربوي في الجماعة تتلمذا عن الأستاذ ياسين وممارسة وتهمّما بمعية قيادات تنظيمية أخرى بالتربية منذ المجالس التربوية الأولى في بيت ياسين مرورا بمجالس "الإحياء الرباني" و"مجالس النصيحة" و"الرباطات" و"الاعتكافات".

وتُطرح على الجماعة اليوم، جملة من التحديات في سبيل الحفاظ على هويتها الإحسانية، خاصة مع تعاقب الأجيال داخلها، في ظلّ ثقل هيمنة الإرث الصوفي في شقه الطرقي على قضية الصحبة والسلوك، كما يواجه العدل والإحسان تحدي المحافظة على تجدد رؤيتها السياسية في ظلّ تغول سلطوية النظام واستمراره في التضييق على الجماعة ومحاولة استئصالها.

---

1 من تقرير هيئة تحرير موقع ياسين.نت حول الندوة، مرجع سبق ذكره.

3.2. التوحيد والإصلاح: انتخاب أوس رمّال على رأس حركة التوحيد والإصلاح

انتخب أعضاء الجمع الوطني السابع لحركة التوحيد والإصلاح ليلة السبت/ الأحد 16 أكتوبر 2022 المفتش أوس رمّال رئيساً للحركة، خلفاً للمهندس عبد الرحيم الشيخي، الذي تزعم الحركة لولايتين متتاليتين.

وتمكّن أوس رمّال، من الحصول على 380 صوتاً بفارق 172 صوتاً عن منافسه الثاني، محمد البراهمي من القيادات الطلابية السابقة للحركة ومسؤول قسم الدعوة بها، الذي حصل على 208 من الأصوات، فيما احتل المنسق العام لمجلس الشورى محمد عليلو الرتبة الثالثة بـ 154 صوتاً. ليليه خالد الحرشي الكاتب العام للحركة بـ 142 صوتا والحسين الموس عضو المكتب التنفيذي وخطيب جمعة بـ 123 صوتا.

وقد وصف الموقع الإلكتروني الرسمي للحركة، الرئيسَ الجديد بـ"رجل تواصل، وانفتاح على تكنولوجيا العصر، له تقدير لقيمة الزمن، وحريص على احترام مواعيد الأنشطة واللقاءات"، وبأنه "إنسان رباني وصاحب شخصية رقيقة وأخلاق صوفية في نمط حياته اليومية"[1]. وجاء تقلد أوس رمّال لرئاسة حركة التوحيد والإصلاح في ظل ظروف سياسية وتنظيمية حرجة بالنسبة لهذا التنظيم نذكر أهمها:

– تراجع لحيوية الحركة ومبادرتها التعبوية الجماهيرية في مجالات الهوية والدفاع عن فلسطين والجامعة بفعل التأثير السلبي للتجربة الحكومية لحزب العدالة والتنمية التي دامت عقدا من الزمن واتخذت فيها قرارات محرجة للحركة من قبيل: تقنين القنب الهندي وفرنسة التعليم وآخرها توقيع أحد القيادات المؤسسة للحركة سعد الدين العثماني على اتفاقية التطبيع مع" إسرائيل" في دجنبر من سنة 2020.

–الانسحاب الصامت للعديد من القيادات التاريخية للحركة من العمل الدعوي بها وتفرغهم التام للعمل الحزبي والسياسي في حزب العدالة والتنمية.

–السقوط الكبير لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية للثامن من شتنبر 2021 كان له تأثير معنوي على أعضاء الحركة والحزب باعتراف المؤسس الفعلي للتجربة الأستاذ عبد الإله بنكيران.

وعلى الرغم من هذه العوامل المحبطة، نلحظ أنّ الحركة تحاول تجاوز الصعاب من خلال تشبيب القيادة والرجوع إلى الاهتمام بمجالات عملها المركزية في الدعوة والتربية والتكوين والعمل الجمعوي، كما أنها تعمل على مضاعفة الجهود في الاهتمام بالقضية الفلسطينية وقضايا الهوية (الأسرة، الإرث، اللغة) عبر استضافة رموزها التاريخية في هذه المجالات وفي مقدمتهم المقرئ الإدريسي أبو زيد وغيره. كلّ هذه المجهودات لاستدراك أخطاء التجربة الحزبية للحركة تبقى جد محدودة بفعل هيمنة السياسة على معايير تقييم معظم الناس للكسب الإصلاحي للحركة.

---

1 تعريف مركز عن الرجل، نشر بموقع الحركة alislah.ma تحت عنوانّ الدكتور أوس رمّال: الرئيس الحالي 2022–2026.

السياسة الخارجية المغربية سنة 2022 بين المد والجزر

حسن بلة[1]

عبد الفتاح بلخال[2]

مقدمة

عرفت سنة 2022 تحولات عميقة على الساحة الدولية؛ يتعلق الأمر أساسا بالمتغيرات الاستراتيجية الهامة المرتبطة بالصراع الروسي الغربي، هذا الصراع الذي يترك أثره في مجمل التكتلات الدولية بالعالم، كما يترك أثره في التوترات الإقليمية والجهوية.

إن الموقع الجيوستراتيجي للمغرب يفرض عليه التفاعل مع المتغيرات الإقليمية والجهوية، خاصة وأن ملف الصحراء يرتبط بشكل أساسي بتوازنات إقليمية مع الجارة الجزائر، فوجود المغرب جغرافيا في بداية القارة الإفريقية من جهة الشمال الغربي يفرض عليه الاستمرار في سياسة العودة إلى المنتظم الإفريقي رغم الإكراهات المعقدة التي سبق وفرضت نفسها منذ اتباع سياسة الكرسي الفارغ في الاتحاد الإفريقي.

من جهة أخرى بدأ المغرب يقطف ثمار استثماره في أنظمة الخليج العربي في العديد من المحطات، ناهيك عن مسارعته الزمن في تكريس تطبيعه مع الكيان الصهيوني خاصة في مجالات لم تتجرأ حتى الدول التي سبقته في التطبيع من ولوجها كالمجال الفلاحي والسياحي والعسكري.

لقد فرضت التحولات الجارية الآن على المستوى الدولي على العديد من الدول الإقليمية والجهوية البحث عن مواقع قدم جديدة تسمح لها بتطوير نفوذها في عالم متغير ومتحول يضع مراكز قرار عالمية في محك الصراع من أجل إعادة رسم خريطة العالم وتقاسم النفوذ.

1. العلاقات المغربية العربية

يقع المغرب جغرافيا في النقطة الأقصى من العالم العربي، مما يجعله بعيدا جغرافيا عن الموقع الجيوستراتيجي الذي تنتعش فيه الصراعات البينية العربية. ومع ذلك، تموقع المغرب في المحور التقليدي العربي المحافظ رغم محاولته البحث عن توجه سياسي مغربي يحاول البحث عن مصالحه وحماية وجوده من كل ما يمكن أن يشغله على رهاناته الداخلية والإقليمية.

نتج عن اصطفافه هذا التصعيد في مواجهة النظام الإيراني الذي وصل إلى درجة اتهامه بشكل رسمي بتسليح جبهة البوليساريو بالطائرات المسيرة[3]. كما ساهم المغرب في قمة النقب التي شاركت فيها

---

1 باحث في السياسات الاجتماعية.

2 أستاذ باحث بجامعة محمد الخامس.

3 https://www.trtarabi.com/now/

أعمدة المحور التقليدي العربي من السعودية والإمارات والبحرين وكذلك الكيان الصهيوني وبحضور وزير الخارجية الأمريكي بليكن في إشارة إلى بداية تكريس إرهاصات بناء حلف موجه ضد إيران.

واستفاد المغرب من التقارب مع المحور التقليدي العربي من خلال الدعم الذي تلقاه إبان أزمة القمة العربية بالجزائر، مما شكل ضغطا واضحا على البلد المستضيف من أجل تيسير مرور القمة العربية بدون أي إحراجات للدولة المغربية.

كما استفاد المغرب من نتاج هذه السياسة من خلال الدعم غير المشروط كلما تعلق الأمر بقضية الصحراء والتطورات التي وقعت سنة 2022، وأيضا مع ارتفاع منسوب التوتر مع الجزائر، وهذا ما جعله يتوفر على دعم وغطاء عربي غير مسبوق شكل شبه إجماع خاصة من تكتل دول الخليج العربي.

وقد ساهم الدعم الخليجي للمغرب في تعزيز مكانة المغرب إقليميا، في مواجهة بعض المناورات الجزائرية بمناسبة عقد القمة العربية بالجزائر والتي تزامنت مع قطع العلاقات الدبلوماسية مما فرض تأجيل هذه القمة التي كانت مقررة في مارس سنة 2021 إلى السنة الموالية[1].

إن تموقع المغرب في المحيط العربي تحكمه تراكمات تاريخية جعلته يفضل الاستثمار في علاقات مستقرة مع أنظمة سياسية يتقاسم معها بعضا من مكونات نظامه السياسي سواء تعلق بالنظام الملكي أو بالطبيعة التقليدية.

2. العلاقات البينية مع دول الاتحاد المغاربي

يعتبر كل من المغرب والجزائر محور العلاقات البينية بدول الاتحاد المغاربي، ورغم أن البلدين الجارين يتقاسمان العديد من العناصر المشتركة التاريخية والإمكانات التكاملية بينهما، إلا أنهما أصبحا حلقتين من حلقات قتل مشروع الاتحاد المغاربي. فقد شهدت هذه السنة تصعيدا خطيرا بين البلدين هدد بالتصادم المباشر بينهما، ووصلت الحرب الدبلوماسية أقصاها عندما أعلنت الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، في حين عرفت الميزانيات المخصصة للتسلح ارتفاعا ملحوظا حسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام حيث بلغت واردات الجزائر من السلاح حولي 9,1 مليار دولار، أما المغرب فأنفق حوالي 5,4 مليار دولار من أجل تلبية احتياجاته من السلاح سنة2021[2].

إن الصراع المغربي الجزائري تحول إلى مزايدات استراتيجية لن تجدي نفعا، سواء تعلق الأمر باستدعاء قوى أجنبية من أجل استثمارها في هذا الصراع، وكذا السباق الثنائي المحموم للزيادة في نفقات التسلح، ناهيك عن البحث عن التسرب لمناطق صراع جديدة بين البلدين الشقيقين.

هكذا تحاول الجزائر جاهدة البحث عن منفذ استراتيجي للمنطقة الجنوبية، وهذا ما دفعها إلى الإعلان عن مشروع الطريق المعبدة الرابطة بين تندوف والزويرات كرد فعل عن منع المغرب لعملية

1https://www.alhurra.com/arabic-andinternational/2022/01/23/

2https://www.trtarabi.com/now/

المرور غير النظامية للعربات والبضائع عبر الطريق غير الرسمية والمارة من تندوف إلى موريتانيا عبر طريق صحراوي خارج الجدار الأمني الحدودي المغربي[1].

كما سعت الجزائر إلى معاكسة الدور الذي يلعبه ممر الكركرات في التجارة البينية مع كل من موريتانيا ودول الساحل عبر تشجيع المصدرين الجزائريين على ترويج منتجاتهم من خلال معرض المنتجات الجزائرية الذي يقام كل سنة بنواكشوط.

في نفس الإطار سعى المغرب إلى تعزيز وجوده في موريتانيا عبر تسهيل عملية نقل البضائع المغربية عبر معبر الكركرات، واستطاع إحياء المنتدى الاقتصادي المغربي الموريتاني الذي عقد أشغال النسخة الثانية منه بالدار البيضاء[2].

من جهة أخرى، يشجع المغرب تواجد الرأسمال المغربي بموريتانيا، في هذا المضمار تم تسجيل استحواذ مجموعة (آكوا) إفريقيا القابضة على شركة توتال موريتانيا التابعة لشركة توتال الفرنسية[3]،ناهيك عن تواجد شركة اتصالات المغرب منذ 1999 كمحتكرة لقطاع الاتصالات بموريتانيا.

من جهة أخرى تعيش العلاقات المغربية التونسية في خضم توتر خفي تظهر بوادره أحيانا، خاصة وأن الجزائر استطاعت استمالة نظام قيس سعيد شبه المعزول عربيا، مما جعل تونس تتورط بعض الشيء في لعبة الصراع المغربي الجزائري في عدة مناسبات سواء تعلق الأمر بامتناعها عن التصويت على قرار الأمم المتحدة عدد2654 أو من خلال مجاملة الجزائر عبر استقبال رئيس جبهة البوليساريو إبان القمة اليابانية الإفريقية.

في هذا الصدد أصبحت العلاقات المغربية التونسية تعيش أسوء مرحلة في تاريخها خاصة وأن تونس كانت دائما تسعى إلى عدم التورط في الصراع الجزائري المغربي، إلا أنها في السنوات الأخيرة تم رصد مؤشرات تشير إلى انحياز واضح للنظام الجزائري من خلال التساهل في حيادها في ملف الصحراء، مما دفع بالمغرب إلى استدعاء السفير المغربي في تونس للتشاور وما تبع ذلك من تصعيد إعلامي وتراشق دبلوماسي بالبلاغات والبيانات.

إن الصراع المغربي الجزائري يجعل إمكانية بناء اتحاد مغاربي صعب المنال في الظروف الراهنة، ويضعف حتى إمكانية التكامل الاقتصادي والتنموي بين دول المغرب الكبير، والتي تبقى رهينة بمحاولة تأسيس نوع من التوازن الصعب بين القطبين وكذا الاستفادة ولو بشكل نسبي مما يمكن أن يقدمه استغلال

1 https://www.maghrebvoices.com/latest-news/2022/12/14/

2 https://2m.ma/ar/news/

3 https://alakhbar.info/?q=node/43673

هذا الصراع من منافع والتي تبقى على كل حال ضعيفة أمام آفاق تكامل اقتصادي حقيقي تستفيد منه اقتصاديات الدول الخمس المكونة للاتحاد[1].

كما لا يجب أن ننسى أن المنطقة المغاربية تعيش واقعا شادا، حيث إن الحدود ظلت مغلقة بين مختلف الدول سواء تعلق الأمر بالحدود الليبية التونسية أو الجزائرية وحتى الموريتانية، الحدود الوحيدة المفتوحة هي الحدود المغربية مع موريتانيا التي ظلت مفتوحة خاصة على المنفذ الجنوبي المعروف بالكركرات وهذا ما حفز الجزائر على العمل على فتح معبر في وجه القوافل التجارية نحو موريتانيا فقط.

3.قضية الصحراء

في ظل التوتر المتزايد بين المغرب والجزائر حل الموعد السنوي لمناقشة قضية الصحراء بمجلس الأمن، وتم عقد جلسات بمجلس الأمن للتداول في المستجدات والتطورات السياسية وحتى الميدانية التي عرفها الملف خلال هذه السنة.

في هذا الإطار عرض المبعوث الأممي تقريره الخاص متطرقا من خلاله إلى العديد من المسائل خاصة وأن التقرير الأممي تميز بكونه يرصد التطورات السياسية التي تروم إلى تنفيذ القرارات السابقة لمجلس الأمن كما يقوم بتقييم سلوكات الأطراف في هذا الملف.

وأشار المبعوث الأممي إلى القلق من "التدهور الكبير الذي طرأ على الحالة في الصحراء"[2]، كما أشار إلى حدوث أعمال عدائية منخفضة الحدة، منها عمليات القصف المنفذة بطائرات مسيرة تابعة للجيش الملكي المغربي في الجانب الشرقي من الجدار[3]، ومقتل مواطنين لبلدان مجاورة جراء دخولهم إلى المنطقة العازلة.

من جهة أخرى وتأكيدا للدور الذي تلعبه الجزائر في هذا الملف، أشار تقرير الأمين العام إلى أن "تدهور العلاقات بين المغرب والجزائر يثير القلق. إنني أشجع البلدين الجارين على إيجاد طريقة للمضي قدمًا لإصلاح العلاقات، بما في ذلك دعم التعاون الإقليمي[4]".

وعلى إثر زيارة المبعوث الأممي إلى العاصمة الرباط، اقترح المغرب العودة إلى الموائد المستديرة بمشاركة الجبهة وموريتانيا والجزائر والمغرب من خلال مناقشة المقترح المغربي وفي إطار "السيادة

1https://www.alaraby.co.uk/economy/

2 انظر الصفحة رقم 1 في التقرير المقدم إلى مجلس الأمن في
https://documents-dds ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/611/84/PDF/N2261184.pdf?OpenElement

3 انظر الصفحة رقم 2 في التقرير المقدم إلى مجلس الأمن في
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/611/84/PDF/N2261184.pdf?OpenElement

4 انظر نص التقرير المقدم إلى مجلس الأمن صفحة 17
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/611/84/PDF/N2261184.pdf?OpenElement1

الوطنية والوحدة الترابية للمغرب"، كما أضاف وزير الخارجية أن الوقت لم يحن بعد لتنظر حكومته باستفاضة في مقترح الحكم الذاتي.

ويبدو من خلال ثنايا تقرير المبعوث الأممي أن حل قضية الصحراء لن يمر إلا من خلال تفكيك العديد من العقد التي تركبت مع العقود الماضية، خاصة عقدة النزاع المغربي الجزائري الذي يتم تصريف جزء منه من خلال نزاع الصحراء. هكذا صدر القرار الأممي عدد 2654 والذي لم يأت بأي مفاجئة جوهرية في المسار العام الذي سارت عليه قرارات الأمم المتحدة السابقة، خاصة منذ تقديم المغرب لمقترح الحكم الذاتي سنة 2007، من خلال الإشارة إلى "ضرورة التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم ومقبول من الطرفين لمسألة الصحراء على أساس التوافق"، كما أشار القرار إلى ضرورة العودة إلى آلية "المائدة المستديرة" والتي استعملت في مفاوضات سنة 2018 و2019، وهذا ما يفرض مشاركة مباشرة لكل من المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا في العملية السياسية للأمم المتحدة[1].

جاء القرار الأممي نوعا ما متوازنا، ولم يحدث أي تغيير جوهري في نسق وبنية المسار العام المتبع منذ 2007 في قرارات الأمم المتحدة المرتبطة بهذا الملف، عندما قدم المغرب مبادرة الحكم الذاتي، وبقيت الأزمة ثابتة يشار إليها في كل القرارات المتعاقبة، مع إدخال بعض المصطلحات الجديدة سواء تعلق الأمر بحل سياسي متوافق عليه وعادل، الواقعية، كما جاء من تأكيد المجلس على "التزامه بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي وعادل ودائم ومقبول للطرفين"[2].

غير أن القرار أشار إلى انهيار وقف إطلاق النار، وإلى عدم احترام الالتزامات تجاه الأمم المتحدة، وهذه إشارة واضحة إلى تصاعد العمليات العسكرية التي تقوم بها الجبهة في ما وراء الشريط العازل، لكن لم يعر أي اهتمام خاص لتلك التطورات العسكرية إلا من خلال إشارة عابرة وعامة من خلال دعوة الأطراف إلى احترام الاتفاقات العسكرية والامتناع عن أي أعمال من شأنها تقويض المفاوضات[3].

كما طالب القرار الأممي من الطرفين في هذا السياق إظهار المزيد من الإرادة السياسية للمضي قدما صوب التوصل إلى حل، وذلك بطرق منها توسيع نطاق نقاشهما حول ما يطرحه كلاهما من مقترحات وتجديد الالتزام بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بروح من الواقعية والتوافق، والقيام بإسهامات

---

1 انظر القرار الأممي رقم 2654 الصفحة رقم 1
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/660/38/PDF/N2266038.pdf?OpenElement

2 انظر القرار الأممي رقم 2654 الصفحة رقم 1
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/660/38/PDF/N2266038.pdf?OpenElement

3 انظر القرار الأممي رقم 2654 الصفحة رقم 4
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/660/38/PDF/N2266038.pdf?OpenElement

في العملية السياسية، وإسهاب جميع الأطراف المعنية في عرض تفاصيل موقفها من أجل التوصل إلى حل[1].

إن القرار الأممي جاء بصفة عامة في صالح مسار سياسة المغرب من أجل إنهاك الفكرة الانفصالية، إلا أنه من جهة أخرى قام بإيقاظ الغريم الشرقي، الذي حاول تكسير المسار التصاعدي لهذا التوجه، خاصة وأن كل المحاولات التي مورست من أجل إدخال تعديلات على مسودة القرار فشلت دون أن تؤدي إلى أزمة تعرقل مسار إصدار القرار[2]؛ حيث امتنعت فقط روسيا وكينيا عن التصويت، في حين صوتت باقي الدول الأعضاء في مجلس الأمن على القرار رغم العديد من الملاحظات التي أثيرت من هنا وهناك[3].

إذا كان ملف الصحراء لم يحرج المغرب هذه السنة، إلا أن الإبقاء على الحالة السكونية للملف لن يؤدي لأي نتيجة إلا مزيدا من الإحراج على المستوى الاستراتيجي، حيث يبقى ملفا مرشحا للانفجار في أي لحظة وحسب ميزان القوى الدولي المتغير باستمرار.

إن عدم إحراز أي تقدم في مسار الحل السياسي سواء تعلق الأمر بالمفاوضات غير المباشرة أو عبر آلية المائدة المستديرة لن يكون عملا إيجابيا بالنسبة للمغرب في ظل غياب أي بديل آخر لتسوية هذا الملف، وهذا ما يجعل عبئ هذا الملف ثقيلا على المستوى السياسي والاجتماعي وحتى على مستوى التكلفة الاقتصادية.

4. العلاقات المغربية الأوربية

أصبحت العلاقات مع فرنسا تعيش أزمة صامتة أساسها مناقشة تطوير العلاقات الفرنسية مع المغرب من خلال مطالبة المغرب لفرنسا الخروج من المنطقة الرمادية إلى منطقة واضحة والاعتراف بمغربية الصحراء، حيث يسعى المغرب إلى استعمال ثقل فرنسا لحسم ميزان القوى في هذا الملف ولتعزيز الموقف الأمريكي الذي ساند مغربية الصحراء.

استمرت سياسة المغرب في استمالة الشركاء الأوروبيين وحثهم على زيادة تعاونهم التجاري والسياسي مع المغرب في إطار تنويع الشركاء والذي يعتبر السبيل الوحيد لتحييد هيمنة بعض القوى على المجال الحيوي المغربي.

وبعد أزمة السنة الماضية استطاع المغرب وإسبانيا الوصول إلى نقطة التقاء عجل بعقد لقاء بين الملك ورئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز في 7 أبريل 2022 والذي أشر على مرحلة جديدة في

1انظر القرار الأممي رقم 2654 الصفحة رقم 2و3.
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/660/38/PDF/N2266038.pdf?OpenElement

2 https://www.policycenter.ma/publications/alqrar-rqm-2654-hwl-qdyt-alshra-almghrbyt-ay-tathyr

3 https://www.policycenter.ma/publications/alqrar-rqm-2654-hwl-qdyt-alshra-almghrbyt-ay-tathyr

العلاقات البينية بين البلدين من خلال إعلان الحكومة الإسبانية عن دعمها لخطة الحكم الذاتي مع رسم خريطة طريق تضع إطارا عاما للعلاقات البينية متكونة من ستة عشر نقطة[1].

في هذا السياق تم تخطي الأزمة مع ألمانيا الفيدرالية والتي استمرت في جزء مهم من السنة الماضية[2]خاصة عندما وجه وزير الخارجية المغربية رسالة إلى رئيس الحكومة طالب فيها بوقف أي تعاون دبلوماسي أو اتصال مع السفارة الألمانية بالمغرب وذلك بسبب "سوء التفاهم العميق مع ألمانيا في قضايا أساسية تهم المملكة"[3] وقامت كذلك الخارجية باستدعاء سفيرة المغرب في برلين للتشاور[4].

إن هذه الوضعية سوف تتغير بشكل كلي عندما رجعت الأمور إلى مجراها الطبيعي خاصة مع زيارة وزيرة الخارجية إلى الرباط والإعلان المشترك الذي تم فيه الإعلان عن اتفاق الطرفين على انسجام مواقفهما السياسية وتوافق وجهات نظرهما حول الصحراء المغربية ومنطقة الساحل والشرق الأوسط وليبيا ومالي وقضايا إقليمية ودولية أخرى[5].

وحافظ المغرب على نفس النهج من خلال استصداره لبيانات أو تصاريح بمناسبة زيارات مسؤولين أوربيين للمغرب عبر الإعلان عن دعمهم لحل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الأطراف وفقا لقرارات مجلس الأمن، كما هو الشأن لزيارة كل من وزيرة الخارجية البلجيكية ووزير الخارجية الهولندي ووزير الخارجية الإيطالي ووزيرة الخارجية الألمانية وكذا الاتصالات عبر تقنية الاتصال المرئي مع وزير الخارجية البرتغالي.

وحافظ المغرب على هذا السقف في التعامل مع دول الاتحاد الأوربي، وكان الاستثناء الوحيد هو الحليف الفرنسي الذي لا يخفى على أحد الدور الإيجابي الذي كان يلعبه في ملف الصحراء خاصة بمناسبة المناقشة الدورية لقرار الأمم المتحدة في الموضوع، إذ كانت فرنسا سباقة إلى التصويت الإيجابي على مشروع القرار وكان دعمها واضحا للمغرب وكان يتكرس في الدور الذي تلعبه في إدخال التعديلات الإيجابية التي تحقق نوعا من التوازن، وكانت بذلك محط انتقاد لاذع من الجزائر وجبهة البوليساريو.

فقد حافظ المغرب على علاقات عادية مع الاتحاد الأوربي، وشهدت هذه السنة الزيارة الأولى للسيدة فون دير لاين إلى المغرب في إطار مهامها كرئيسة للمفوضية الأوروبية[6]، وتم توقيع مذكرة التفاهم

1assahraa.ma/web/2022/161778

2 https://www.dw.com/ar/

3 https://www.france24.com/ar/

4 https://www.diplomatie.ma/ar/

5 https://www.assahifa.com/

6 https://www.diplomatie.ma/ar/

بين المغرب والاتحاد الأوربي في أكتوبر، من أجل إرساء شراكة خضراء بين الشريكين في مجالات مكافحة التغيرات المناخية والانتقال الطاقي وحماية البيئة والنهوض بالاقتصاد الأخضر والأزرق[1].

إلا أن إرهاصات التوتر سوف تظهر في أواخر السنة بعد ورود أنباء عن فتح تحقيق في ادعاءات محاولة المغرب التأثير على القرار الأوربي عبر استمالة نواب أوربيين مقابل منافع مادية.

إذن عاشت العلاقة بين المغرب وفرنسا في إطار أزمة صامتة كان من بين مظاهرها فرض تقليص منح التأشيرة للمغاربة بشكل كبير ردا عن رفض المغرب استقبال المهجرين من فرنسا، ناهيك عن تأجيل الزيارات الثنائية الرسمية لمسؤولين مغاربة وفرنسيين.

وقد تبين أن جوهر الإشكال مرتبط بشكل أساس برغبة المغرب في دفع الحليف الفرنسي من أجل الخروج من المنطقة الرمادية إلى الانخراط في دعم صريح لملف الصحراء أو على الأقل تبني الموقف الإسباني وبالتالي حماية للقرار الأمريكي من التراجع خاصة وأنه لم يقع أي تطور فيه.

كما أنه من جهة أخرى واجه المغرب تعنت الحليف الفرنسي في تسهيل العديد من الملفات المتعلقة بتمويل مشاريع كبرى كانت مطروحة على الشركات الفرنسية شريطة المساهمة في توفير السيولات المالية، خاصة تمويل خط السكك الحديد بين مراكش وأكادير والذي يشهد دخول الصينيين على الخط بعد أن قاموا بدراسة حول تنفيذ المشروع وسلموها للمكتب الوطني للسكك الحديدية وأعلنوا رغبتهم في توفير تمويل المشروع في حالة منحه للشركات الصينية[2].

ورغم ما تشهده العلاقات المغربية الفرنسية من برودة، فإن هذا لا يعني القطيعة أو أي تغيير في مسار شركات المغرب نحو جهات أخرى، ولكن المغرب في ظل التحولات الجهوية وسياسات إعادة التموقع يبحث عن تموقع جديد في خريطة علاقاته مع دول العالم.

وقد ساهم اعتراف ترامب بمغربية الصحراء والدخول في علاقات استراتيجية مع الكيان الصهيوني في مجالات عدة إلى محاولة المغرب أن يطور من علاقاته مع فرنسا سواء على المستوى السياسي وحتى الاقتصادي خاصة والتداخل في الرأسمال المغربي والفرنسي واضح للعيان مع سياسية العودة إلى إفريقيا. وبالتالي يريد المغرب من فرنسا أن تخطو خطوات مهمة في علاقاته من أجل تقوية موقعه التفاوضي على المستوى الجهوي والقاري، إلا أن فرنسا التي تعاني من مخلفات هزائمها في مالي لا زالت تعيد حساباتها من أجل إعادة التموضع سيما في علاقاتها مع دول الاتحاد المغاربي بشكل لا يمس بميزان القوى بين المغرب والجزائر.

1 https://www.diplomatie.ma/ar/

2 https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1550415-

5. المغرب وأمريكا

مند اعتراف ترامب بمغربية الصحراء لم يظهر أي متغير واضح يستطيع أن يشكك في موقف الإدارة الأمريكية الجديدة التي لم تجد أي مبرر أو مصلحة للتراجع عن قرار الاعتراف، كما أنه من جهة أخرى لم تسعى بأي شكل من الأشكال إلى تكريس هذا الاعتراف عبر مبادرات أو سياسات أخرى جديدة في نفس الاتجاه.

والذي يبدو أن العقلية البراكماتية للإدارة الأمريكية لا ترى أي ضرورة لتغيير موقفها في ظل استقامة سياسات المغرب خاصة مع الاندفاع غير المسبوق للمغرب تجاه تطبيع علاقته السياسية والاقتصادية مع الكيان الصهيوني.

كما أنه من جهة أخرى تشغل بال الإدارة الأمريكية التطورات الاستراتيجية في مالي ودول الساحل لا سيما تواجد بؤر توتر تنشطها حركات مسلحة جهادية، مع تواجد قوات روسية والمجموعات العسكرية المرتبطة، وهذه المعطيات تجعل الإدارة الأمريكية تتعامل بحذر وتأني وهذا ما يستفيد منه المغرب.

في هذا الإطار سوف تعقد الدورة الثامنة عشر من مناورات الأسد الأفريقي العسكرية بمشاركة حوالي 7500عسكري ينتمون إلى ثمانية عشرة دولة بمنطقة المحبس بمحاذاة الحدود مع الجزائر والتي تعتبر من أكبر المناورات في إفريقيا.

إن العلاقات المغربية الأمريكية تمر بفترة نمو ملحوظة خاصة وأن تأثير الحرب الروسية الأوكرانية فرضت إعادة تموقع استراتيجي تعمل عليه الولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعلها تبحث عن حلفاء جدد وتعزز علاقاتها مع الحلفاء التقليديين وهذا حال وضع المغرب.

6. الخلاصات:

تبنى السياسة الخارجية المغربية من خلال الموقف الدفاعي عن ملف الصحراء، فتقييم العلاقات الثنائية والبينية يكون على أساس القرب أو البعد من موقف المغرب في الصحراء، كما أن طبيعة النظام السياسي المغربي فرضت عليه إعطاء أهمية قصوى لسياسة التعامل مع جماعات الضغط والمجموعات العبر الوطنية ذات التأثير.

في نفس السياق فإن العلاقات مع الكيان الصهيوني قدمت دائما على أنها وسيلة وأداة لخدمة سيادة المغرب على الصحراء ومواجهة مناورات الجزائر في هذا الملف.

إلا أن هذه السياسة إذا كانت ظاهريا ناجحة في الحد من مناورات الجزائر وحلفاء البوليساريو، فإن من دواعي قصورها بقاء العلاقات البينية مع موريتانيا وتونس في حدود لم يتم تطويرها كما هو الحال مع دول أخرى عربية خاصة وأنه رغم نمو العلاقات التجارية مع الجارة الجنوبية فإن مستوى التوافق السياسي مع موريتانيا لا زال ضعيفا.

كما أن المغرب لازال ينتظر الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا سيداو منذ القبول المبدئي لطلبه سنة 2017 والذي لا زال قيد الدراسة، ولم تفتح بعد المناقشات من أجل الانضمام الرسمي لهذا التكتل الإقليمي لاعتبارات جيوسياسية[1].

إن صناعة السياسة الخارجية يتم من خلال تقاليد بعيدا كل البعد عن الديمقراطية والتفاعل بين المجموعات العبر الوطنية، بل إن الأمر يقتصر على تبني استراتيجية تبادل المصالح بين الدول، في حين بقي الشق الهام والمتعلق بالدبلوماسية البرلمانية والمجموعات السياسية المختلفة غائبا بفعل طبيعة النظام السياسي المغربي حيث السياسية الخارجية تعتبر حكرا على الدائرة المقربة من القصر.

وحسب المعطى السابق فإن وزن المغرب يبقى ضعيفا في التكتلات غير الحكومية، مما يتيح المجال في كثير من الأحيان إلى إحراج المغرب ويحد من فعاليته خاصة وأن المغرب يعتبر ومنذ مدة طويلة أن محور سياسته الخارجية يتمحور حول الجهد الدفاعي لقضية الصحراء.

ومن جهة ثانية ورغم أنه أحيانا نشهد نسقا من التحركات للدبلوماسية البرلمانية، إلا أن الأمر لا يعدو أن يكون حملات مناسباتية مؤطرة وممولة من طرف الحكومة، وهي بالتالي لا تبنى على أسس سليمة ومتينة بل ظرفية مرتبطة أساسا بالرد على بعض التوترات التي تظهر هنا وهناك مما يجعلها بدون أدنى تأثير.

ورغم الترويج إلى تغيير مركز ومكان المغرب الاستراتيجي مند الحصول على اعتراف إدارة ترامب بمغربية الصحراء، إلا أن تحليل الوقائع المرتبطة بعلاقات المغرب مع محيطه تضع الكثير من الشكوك في سياسات المغرب الخارجية، فوجب التذكير أن ملف الصحراء لم يشهد أي تطور يمكن المغرب من التقدم في الوصول إلى حل عادل يؤدي إلى طي هذا الملف.

إن أقصى ما حققه المغرب في ملف الصحراء هو الدوران في حلقة مغلقة تروم البحث عن "حل سياسي واقعي وعملي ودائم ومقبول من الطرفين لمسألة الصحراء على أساس التوافق. "كما جاء في قرار الأمم المتحدة الأخير[2]، وهذا الحل لا يمكن الوصول إليه إلا بإقناع الجبهة وحلفائها خاصة الجزائر، وكذا الحصول على توافق دولي نابع من إرادة الدول المؤثرة في هذا الملف.

يسعى المغرب إلى الضغط على الجزائر من أجل فك ارتباطها بجبهة البوليساريو، والجزائر من جهتها تعمل على إذكاء نار الصراع لأنها تنظر إلى أن استرجاع المغرب لصحرائه سيقوي موقفه في الصراع من أجل تحقيق الريادة الإقليمية.

حاول المغرب في علاقاته مع أوربا إلى محاولة رسم قواعد مشتركة تمكنه من تفادي الإحراج كلما تعلق الأمر بقضية الصحراء، وهذا ما أنتج الاتفاق مع إسبانيا لتجاوز أزمة استقبال زعيم البوليساريو، كما

---

1 https://mipa.institute/7602

2 https://documents-ddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/660/38/PDF/N2266038.pdf?OpenElement

تم إحياء العلاقات الثنائية مع ألمانيا عبر الاتفاق على الحد الأدنى المطلوب في ملف الصحراء، وهو نفس النهج الذي تعمل الخارجية المغربية على رسمه في علاقاتها مع باقي دول العالم.

إلا أن العلاقات الفرنسية المغربية خرجت عن هذا المسار، حيث استمرت عملية شد الحبل المزمن مع الشريك الفرنسي فأصبح الأمر لازما للعلاقات المغربية الفرنسية، غير أن هذا التوتر محكوم بسقف سياسي يحافظ على ثوابت العلاقات الاقتصادية الثنائية، ففرنسا لازالت المستثمر الأول في المغرب رغم أنها فقدت مرتبة الشريك التجاري الأول لفائدة إسبانيا مند مدة ليست بالطويلة.

إن الصراع الإقليمي مع الجزائر ورهان ملف الصحراء يجعل بناء السياسة الخارجية يدور في فلك النزعة الدفاعية وردود الأفعال، مما يضعف موقف المغرب على العديد من المستويات خاصة مستوى بناء سياسة خارجية مبنية على المصالح المشتركة.

السياسة الجنائية بالمغرب ما بين جمود النص التشريعي ومتغيرات العصر

سايسي حسني أمينة[1]

مقدمة

تثير الظاهرة الإجرامية اهتمام الإنسان منذ القدم، لارتباطها بواقع المجتمع ولمساسها بأمنه واستقراره وما تخلفه من آثار سلبية على الفرد والمجتمع، لذلك حاولت المجتمعات سواء البدائية أو الحديثة تحديد ردود أفعال ملائمة لمواجهة الجريمة والوقاية منها، فظهرت فكرة السياسة الجنائية التي تطورت بتطور المجتمع والقانون.

وتشكل السياسة الجنائية إحدى أهم السياسات العمومية للدولة، خاصة في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها على المستوى الوطني والدولي، كما تعتبر من المهام الكبرى للدولة للحفاظ على النظام العام والأمن وسلامة الأشخاص والممتلكات وضمان ممارسة الحقوق والحريات، فهي تمثل مجموعة من الوسائل والتدابير التي تتخذها الدولة في مجال منع الجريمة ومحاربتها.

ومعالم السياسة الجنائية تنزل على أرض الواقع من خلال المشاريع والمؤسسات التي يتم إنشاؤها والاستراتيجيات التي تم إعدادها لمكافحة الجريمة والوقاية منها[2].

وبعيدا عن الجدل الفقهي الدائر حول مفهوم السياسة الجنائية، يمكن تعريفها على أنها "مجموعة من الاستراتجيات والوسائل التي تتخذها الدولة لإيجاد أجوبة للمشاكل التي تفرضها مسألة الوقاية من الجريمة ومكافحتها"[3].

أما مهمة السياسة الجنائية فهي دراسة أفضل الوسائل العلمية للوقاية من الانحراف الاجتماعي وقمعه[4].

وعن أهداف السياسة الجنائية فهي الوصول إلى أفضل صيغة لقواعد القانون الوضعي وتوجيه كل من المشرع الذي يضع القانون الوضعي، والقاضي الذي يقوم بتطبيقه، والإدارة العقابية المكلفة بتنفيذ ما يقضي به القضاء[1].

---

1 باحثة في القانون الجنائي والسياسات الجنائية.

2- وزارة العدل، مديرية الشؤون الجنائية والعفو، يناير 2020، جهود السياسة الجنائية المغربية في التصدي للجريمة، إصدارات مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية، سلسلة دراسات وأبحاث جنائية- العدد 3، المغرب، ص 49.

3- أقبلي، م. سنة 2018. السياسة الجنائية بالمغرب: الواقع والآفاق 2004-2018، مطبعة الأمنية، الرباط، المغرب، ص: 3.

4 (فيليبو كراماتيكا) عن فتحي سرور، أ. سنة1970، السياسة الجنائية: فكرتها، مذاهبها وتخطيطها، دار النهضة العربية، مصر، ص 17.

ويعتبر موضوع السياسة الجنائية بالمغرب من أهم المواضيع الآنية والشائكة في نفس الوقت، نظرا لطبيعتها ونطاقها والمستجدات والمتغيرات التي تطبعها، خاصة وأن الأمر يتعلق بموضوع من أدق المواضيع التي يقوم عليها التشريع الجنائي (السياسة التشريعية الجنائية) كمصدر للعدالة الجنائية المنشودة. وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول مدى قدرة السياسة الجنائية المتبعة حاليا بالمغرب على تحقيق العدالة الجنائية المنشودة؟

حيث سنحاول معالجة هذا الموضوع عبر محورين سنتحدث في الأول عن وضع السياسة الجنائية بالمغرب، على أن نتطرق في الثاني لآفاق السياسة الجنائية بالمغرب.

1. وضع السياسة الجنائية بالمغرب

إن التشريع المغربي، وكمختلف التشريعات الجنائية، حاول ومنذ الاستقلال رسم معالم سياسته الجنائية الوطنية التي بدأت تتشكل بصدور التشريع الجنائي بشقيه الموضوعي (مجموعة القانون الجنائي)، والإجرائي (قانون المسطرة الجنائية)، إضافة إلى قانون الحريات العامة، لينتقل المغرب من هيمنة المنظومة الجنائية ذات المرجعية الاستعمارية إلى مرحلة بناء مؤسسات الدولة وتشريع القوانين الجنائية الوطنية القائمة على سياسة التجريم والعقاب، والتي اتسمت بتغليب وهيمنة الهاجس الأمني، الشيء الذي انعكس سلبا على مجموعة من المبادئ التي ترسخ العدالة الجنائية، وهذا يظهر جليا من خلال التضخم في نصوصه حيث امتد التجريم والعقاب ليشمل حتى المجالات غير الجنائية كالقانون التجاري والأسري وغيرها من المجالات التي يمكن أن تؤدي فيها المقاربة الأمنية إلى تفاقم المشكل وليس إلى حله.

من هنا يتضح الدور المؤثر للمرجعيات الدستورية والسياسية في رسم ملامح السياسة الجنائية المغربية، لما لذلك من تأثير وانعكاس على جودة وصياغة القواعد الجنائية.

بناء على ما تقدم ذكره، يمكن القول بأن الدولة عبر رسمها للسياسة الجنائية، عن طريق إنتاج القواعد الجنائية وتنزيلها تسعى إلى تحقيق العدالة الجنائية، سواء من خلال إقرار المصالح المحمية جنائيا أو من حيث الموازنة بين شقي التجريم والعقاب والعلاج والوقاية.

غير أن المشرع الجنائي من خلال رسمه للسياسة الجنائية إنما يتوخى من ذلك الردع وتحقيق العدالة المنشودة لضمان حماية المجتمع والأشخاص واستتباب الأمن وتحقيق التوازن بين مصلحة المجتمع وحقوق الجناة، وهو هدف يبدو مستشكلا فيه بالنظر إلى كوننا أمام حالة تتعارض فيها مصلحة المجتمع مع مصلحة الجاني من خلال السياسة الجنائية المعتمدة، والتي يغلب فيها الطابع العقابي الزجري على الطابع الوقائي العلاجي.

1- (مارك أنسل) عن شطة، ع. 2020/2019م، مفهوم السياسة الجنائية وخصائصها ومجالاتها، المركز الجامعي نور البشير – البيض، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ص 8.

فبالرجوع إلى الإحصائيات والأرقام الصادرة عن مؤسسات الدولة المعنية بتنفيذ السياسة الجنائية في سنة 2022، يتبين أن السياسة الجنائية بالمغرب تعاني من أزمة الموازنة بين حقوق الأفراد وحقوق الدولة، وهو الأمر الذي يستفاد من طبيعة المقاربة الأمنية المتبعة، وهذا يظهر جليا من خلال معدلات الجريمة المرتفعة، وأيضا في تضخم الساكنة السجنية وفي ارتفاع معدلات العود إلى الجرائم خاصة في صفوف السجناء المبتدئين والمودعين بسبب ارتكابهم لأحد الجرائم البسيطة التي تدخل في زمرة الجنح، الشيء الذي نستشف من خلاله أن المؤسسة السجنية في المغرب لم تستطع القيام بالدور الرئيسي المنوط بها والمتمثل في إصلاح السجناء وإعادة تأهيلهم للاندماج من جديد داخل المجتمع.

إن تضخم القضايا الزجرية سواء على مستوى القضايا المعروضة على قضاء الحكم والتحقيق أو النيابة العامة، والإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة العدل والحريات المغربية[1]، تبين أن عدد القضايا الزجرية يتراوح سنويا ما بين مليون ومليون ونصف قضية سنويا من أصل ثلاثة مليون قضية تسجلها المحاكم، ما بين قضايا زجرية ومدنية وتجارية وإدارية، خاصة وأن ثلثي هذه القضايا الزجرية هي قضايا بسيطة يمكن حلها في إطار مساطر بديلة خارج النظام الجنائي الزجري، وأن ارتفاع حالات العود بمعدل حوالي 1200 قضية لكل قاض، وبهذا تؤكد هذه الإحصائيات أن المحاكم المغربية تعرف تضخما في القضايا المعروضة عليها خصوصا القضايا التي يمكن حلها عن طريق تدابير إدارية مباشرة من الإدارات المعنية بهذه النزاعات[2].

كما أن المعطيات الإحصائية حول المعتقلين ومستوى الأحكام تجسد الوضع العقابي القائم عمليا لرصد مدى انسجام الممارسة القضائية الراهنة مع متطلبات السياسة العقابية الإصلاحية، حيث حسب تقرير المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج[3]الصادر سنة 2022، أن نزلاء المؤسسات السجنية بلغ سنة 2021 ما مجموعه 88941 سجينا وسجينة منهم 37526 معتقلا احتياطيا أي بمعدل 42,19 في المائة، وفي المقابل 83757 سجينا وسجينة خلال سنة 2018 منهم 32732 من السجناء الاحتياطيين بنسبة 39,08 في المائة، الشيء الذي يظهر تنامي الظاهرة الإجرامية من جهة، ومن جهة أخرى يظهر عجز الدولة على تبني سياسة جنائية وقائية تساهم في التقليل من معدل الجريمة، وحتى

1- مجلة الشؤون الجنائية، عدد خاص بمناسبة الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة "العدالة الجنائية بالمغرب" أرقام ومعطيات، العدد الثاني، 2012، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، وزارة العدل والحريات مديرية الشؤون الجنائية والعفو مركز الدراسات والأبحاث الجنائية، ص 18.

2- مزوز، ب، سنة 2022، السياسة العقابية بالمغرب أية آفاق، الطبعة الأولى، مطبعة الجسور وجدة، المغرب، ص 33.

3- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، رئاسة الحكومة، المملكة المغربية، تقرير الأنشطة لسنة 2021 وسنة 2018، ص 34.

السياسة العلاجية عن طريق إيقاع العقاب لم تؤد دورها، وهذا يظهر جليا من خلال حالات العود المرتفعة.

وإليكم مبيان يوضح تنامي الظاهرة الإجرامية من خلال ارتفاع عدد المساجين كل سنة

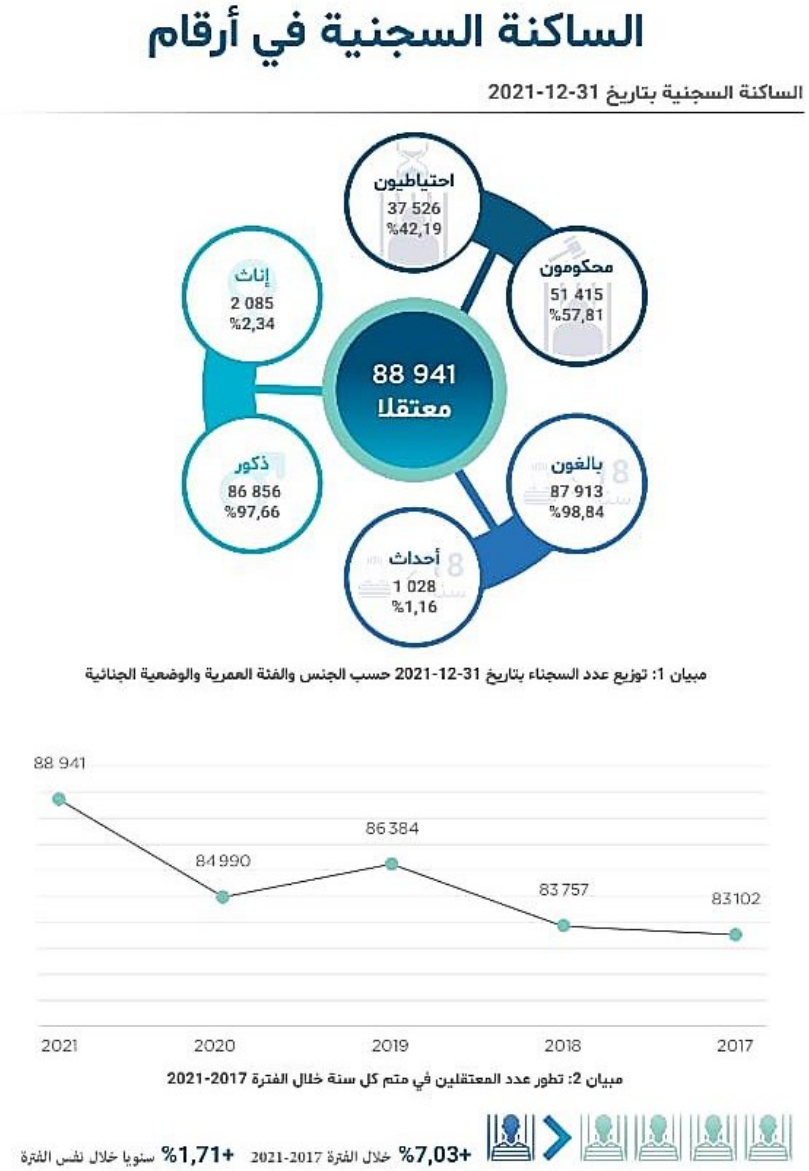

وتجدر الإشارة هنا أن انخفاض عدد المساجين في سنة 2020 يعود إلى انتشار وباء كورونا في تلك الفترة وما واكبه من حجر صحي، ومن إجراءات ساهمت في انخفاض معدلات الجريمة بشكل غير مباشر.

كما أن إحصائيات المندوبية العامة لإدارة السجون تبرز تغليب الطابع الأمني والزجري، وذلك من خلال التركيز على العقوبات السالبة للحرية حتى في مرحلة ما قبل المحاكمة من خلال الاعتقال

الاحتياطي، واعتبار السجن الوسيلة الأساسية لتنفيذ العدالة الجنائية، حيث وصلت نسبة الاكتظاظ داخل المؤسسات السجنية إلى ما يفوق 205 في المائة كما هو حال سجن العرجات[1] وهذا التوجه أدى إلى أزمة في أنظمتها وتحميل أجهزتها مسؤولية تفاقم الجريمة والمساعدة على ازدياد معدلاتها.

إضافة إلى ذلك تطرح الإحصائيات مشكلة غياب عقوبات بديلة للعقوبات السالبة للحرية التي أقرتها معظم التشريعات المقارنة، وكذا محدودية الإشراف القضائي على التنفيذ العقابي وعدم وضع ضوابط محددة للقاضي تمكنه من إصدار عقوبات متناسبة[2].

هذه المعطيات تظهر حقيقة غير قابلة للإنكار للأزمة العميقة للعدالة الجنائية بالمغرب، الأمر الذي يدفعنا لطرح تساؤلات عميقة، وعلى أية حال مشروعة بخصوص نوعية الاختيارات ومضمونها الكفيلة من جهة بضمان حد معين من الفعالية في محاربة الجريمة وحماية النظام العام الاقتصادي والاجتماعي، وفي نفس الوقت من شأنها ضمان أقصى حدود الردع والصرامة التي أصبح مؤكدا أن نظامنا الجنائي يفتقدها[3].

فالسياسة الجنائية بمفهومها العام وفي شقها المتعلق بالتجريم والعقاب، تعرضت لعملية إضعاف امتدت على مدار عقود طويلة منذ الاستقلال، إذ اعتقد الماسكون بزمام الأمر أن قضية صياغة نظام عام جنائي واحد صالح لعقود دون أن يأخذ بعين الاعتبار عامل الزيادة في السكان، ولا تضخم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية لما يناهز 40 مليون نسمة. فالنظام الجنائي الذي وضعت أحكامه وقواعده لأجل تنظيم وضبط علاقات أربعة ملايين فقط، هو غير صالح بالمطلق لضبط علاقات ما يقارب 40 مليون نسمة، علاوة على عدم تلائم أحكامه وقواعده مع الحقائق العلمية المستجدة، إذ ظلت جل نصوصه وقواعده قائمة على أسس النظريات التي شهدتها أوروبا في عصر النهضة[4] والتي أصبحت عاجزة عن تقديم أجوبة مقنعة لأزمة السياسة الجنائية بالمغرب. ناهيك عن التبعية التشريعية لفرنسا حيث نجد أغلب التعديلات التي قام بها المغرب في ترسانته الجنائية مستقاة من التشريع الفرنسي، بالرغم من الاختلاف الواسع في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية وما إلى غير ذلك، الشيء الذي أدى إلى فشل هذه القوانين في خلق عدالة جنائية من جهة، والخروج من أزمة فشل السياسة الجنائية في تبني توجهات جدية وحقيقية للإصلاح.

1- تقرير السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الاثنين 16 يونيو 2014، منشور على الموقع www.cdh.ma

2- مزوز، ب، المرجع السابق، ص 34.

3- أحداف، م، 2018، مدى نجاعة التجريم والعقاب في محاربة الجريمة –العنف الحضري كنموذج- مؤلف جماعي بعنوان السياسة الجنائية بالمغرب الواقع والآفاق 2004-2018، مطبعة الأمنية، المغرب، ص 35.

4- أمزازي، م، 1993، العقوبة؟، منشورات جمعية تنمية البحوث والدراسات القضائية، مطبعة الأمنية، المغرب، ص236.

وهذا ما يستشف من خلال عمليات الترقيع والترميم المستمرة ذات المفعول المتواضع في التشريعات الجنائية، حيث نجد بطئا في التشريع الجنائي إن لم نقل جمودا، في المقابل نجد مجموعة من التحولات والتطورات التي يمر بها المجتمع والتي لم تجد مواكبة لها في التشريع الجنائي، فبخصوص مجموعة القانون الجنائي[1] فحتى سنة 2022 لم يطله أي تغيير شامل بالرغم من المناداة بذلك من أجل الملاءمة مع دستور 2011، كوثيقة دستورية نصت على العديد من المستجدات فيما يخص الجانب التجريمي العقابي، وما يرتبط بتعزيز حقوق المتقاضين لاسيما ضمانات المحاكمة العادلة وحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية. ومسايرة أيضا للتوجهات الدولية المعتمدة لمكافحة الجريمة والوقاية منها، وكذا تقوية وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة وفق ما هو متعارف عليه دوليا ومكرس في المواثيق الدولية، خاصة تلك التي صادقت عليها المملكة المغربية وتم نشرها بالجريدة الرسمية.

وتجدر الإشارة هنا أنه تم التقدم بمشروع القانون الجنائي سنة 2015، والذي اعتبره البعض فيه انفراج لأزمة السياسة الجنائية لما يحتويه من عقوبات بديلة، وأيضا لما يتضمنه من مستجدات على مستوى التجريم حيث تم تجريم عدة أفعال خاصة تلك المجرمة دوليا[2]، وأيضا تخفيف العقوبات في جرائم أخرى، حيث تم تكييف عدة جرائم كانت في زمرة الجنايات إلى الجنح، وأيضا اقتراح إلغاء الاعتقال في المخالفات. غير أن أغلب القضايا التي كانت محط نقاش لم يعالجها هذا المشروع، وعلى رأسها تضخم التشريع الجنائي إذ هناك مجموعة من القضايا يمكن حلها بعيدا عن القضاء الجنائي كجرائم الشيك وأيضا المشاكل التي تنتج عن الخلافات الأسرية[3] وما إلى غير ذلك، وبالرغم من النواقص التي تعتري هذا المشروع فإنه لم ير النور لحد الساعة.

أما قانون المسطرة الجنائية فقد مر على تعديله وتتميمه عشرون سنة، حيث تم صدوره في 2002[4]، لكن إلى حدود سنة 2022 ونحن نرصد إشكالا كبيرا في تنزيل مضامين هذا القانون، فقد جاء بمجموعة من المبادئ التي لم تجد لطريقها سبيلا لحد الآن، نذكر من بينها الاعتقال الاحتياطي والذي

1- ظهير شريف رقم 1.59.413 الصادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962)، المتعلق بتنفيذ مجموعة القانون الجنائي، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 2640 مكرر بتاريخ 12 محرم 1383 (15 يونيو 1963).

2- من بين هذا الجرائم جريمة الإبادة الجماعية، وجريمة تهريب المهاجرين، بالإضافة لجرائم الاختفاء القسري والتعذيب، للاطلاع أكثر أنظر سايسي حسني، أ، مارس 2023، قراءة في مسودة مشروع القانون الجنائي المغربي، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات.

3- حيث جرم هذا المشروع فعل الامتناع عن إرجاع الزوج المطرود لبيت الزوجية، تجريم الإخلال بالواجبات الزوجية وكذا قيام الزوج بتبديد أمواله من أجل التحايل وعدم دفع مستحقات الزوجة. وتجدر الإشارة هنا أنه نحن مع إدانة هذه الأفعال، لكن ليس جنائيا أي أنه يمكن إيجاد إطار آخر من أجل حلها. للاطلاع أكثر يمكن الرجوع لنفس المرجع السابق.

4- ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (13 أكتوبر 2002)، بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1424 (30 يناير 2003).

اعتبره هذا القانون تدبيرا استثنائيا، لا يتم اللجوء إليه إلا في حالة الضرورة القصوى، لكن الواقع العملي لا يعكس ذلك، فمن خلال الإحصائيات السابق ذكرها نجد أن نسبة الاعتقال الاحتياطي بلغت 42,19 بالمائة سنة 2021 أي ما يقارب نصف المسجونين، دون الأخذ بعين الاعتبار أنه من شروط المحاكمة العادلة أن يتابع المتهم في حالة سراح مادام أن هناك الضمانات الكافية للحضور، إضافة لوجود تدابير أخرى كالحراسة القضائية وما ينتج عنها من إغلاق للحدود وفرض طوق أمني على المتهم إلى النطق بالحكم، كما أنه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية السجون والاكتظاظ الحاصل بها جراء الإفراط في الاعتقال الاحتياطي وأيضا إثقال كاهل ميزانية الدولة بالمصاريف اللازمة لتكلفة السجين.

كما نص أيضا على أن المتهم يجب أن يتمتع بشروط المحاكمة العادلة بدءا من قرينة البراءة وانتهاء بصدور الحكم في آجال معقولة، غير أن الواقع العملي أظهر عكس ذلك، خاصة عندما يتعلق الأمر بمتهمين معارضين للتوجهات السياسية للدولة، كيفما كان انتماءهم حيث يتم خرق سرية البحث، ولا يتم تمتيعهم بقرينة البراءة، كما لا يتم الفصل في قضاياهم في آجال معقولة، والأمثلة على ذلك كثيرة[1].

وهنا نتساءل عما جدوى هذه التشريعات إن لم تتنزل على أرض الواقع ويتم تفعيلها من أجل تحقيق العدالة الجنائية المنشودة؟

أما على مستوى السياسة الجنائية الإصلاحية الوقائية، فالحديث عنها وعن نظام علاجي وإصلاحي يبدو ترفا، فلا وجود لبرامج لإعادة التأهيل نفسيا وطبيا، في حين تخصص الدولة ميزانيات هائلة لإقامة السجناء وما يصاحب ذلك من نفقات، والتي أثقلت كاهل الدولة، وهذا من الأسباب الرئيسية لتفاقم الجريمة، إذ أن السياسة الجنائية المغربية يطغى فيها الفكر العقابي الردعي على الفكر الوقائي الإصلاحي.

2. آفاق السياسة الجنائية بالمغرب

إن من السهل الحديث عن أزمة السياسة الجنائية في أي تشريع وضعي، لكن من الصعب الحديث عن وجود سياسة جنائية فعالة، وإيجاد حلول للأزمة أو للأزمات التي تصيب سياسة التجريم والعقاب، ذلك أن الوقوف عند العيوب يسهل على المتتبع رصدها ومراقبتها، في حين أن إيجاد الحلول لفشل السياسة الجنائية سواء تعلق الأمر بالوقاية أو التجريم أو المنع يحتاج إلى رصد لمظاهر الفشل ومحاولة وضع استراتيجية فعالة تأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل المتداخلة للحيلولة دون تفشي الجريمة.

1- من بين القضايا التي تم خرق فيها المبادئ المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية، قضية الأستاذ المعطي منجب والتي ضلت لسنوات ولا تزال رائجة أمام المحاكم، أيضا قضية ناصر الزفزافي والذي تعرض للتعذيب وتم تصويره عاريا ليتم نشرها بعد ذلك للعموم، الصحفيان توفيق بوعشرين وسليمان الريسوني، حيث تم تسريب معطيات موجودة في المحاضر أثناء البحث، وبالتالي تم خرق سرية البحث، واللائحة طويلة.

إن أزمة السياسة الجنائية لا يمكن الحديث عنها من جانب أحادي، بل إن هاته الأزمة تتداخل فيها مجموعة من العوامل منها ما يرتبط بالجانب الهيكلي التنظيمي، ومنها ما هو مرتبط بالجانب الموضوعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن السياسة الجنائية مرتبطة بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة. فارتفاع نسبة الجريمة وبروز أنواع جديدة من الجرائم وتنامي الإحساس بانعدام الأمن أصبح يسيطر على انشغالات الرأي العام، وجعل نظام العدالة الجنائية في قفص الاتهام إثر التشكيك في النظام الجنائي وقدرته على احتواء ظاهرة المد الإجرامي، ويمكن رصد مظاهر قصور السياسة الجنائية وحصرها في:

- جمود النص القانوني وعدم مواكبته للتطورات الحاصلة، سواء فيما تعلق بالجريمة أو العقاب، أو الوقاية من الجرائم، ونعطي مثالا بسنة 2022 والتي كانت خالية من أي تعديل أو تتميم أو تغيير للقوانين الجنائية، حيث لم يصدر في هذه السنة سوى القانون رقم 38.15 والمتعلق بالتنظيم القضائي، وإن كان يعبر عن جزء من السياسة الجنائية في شقها المتعلق بالتنفيذ، ومن محاسن هذا القانون أنه جاء جامعا لكل ما يتعلق بالتنظيم القضائي الذي كان موزعا على خمس قوانين، كما أنه أضاف عدة مقتضيات جديدة استحضارا لمقتضيات الدستور، وتجاوبا مع توصيات ميثاق العدالة، ولما تتطلبه من نجاعة قضائية. لكنه يبقى شقا من الجانب الإجرائي التنفيذي، الذي يخص منظومة العدالة بصفة عامة.
- تصاعد ظاهرة الجريمة مع ما يلاحظ من تصور في محاربتها والوقاية منها.
- انتقاد سير العدالة الجنائية بسبب عدم السرعة والفعالية نتيجة تضخم عدد القضايا المعروضة على المحاكم وهو ما أضر بنجاعتها وفعاليتها.
- تصاعد وثيرة الاعتقال باعتماد نظرة مفادها أنه وسيلة ناجعة للحد من الجريمة وهو ما أدى إلى اكتظاظ مهول داخل المؤسسات السجنية، التي لم يعد بإمكانها مواكبة أهدافها التربوية والإصلاحية.
- غياب الشروط الكفيلة بضحايا الجريمة وتقديم المساعدات الممكنة في جميع المراحل.
- ارتفاع ظاهرة الجنوح البسيط، إذ تشير الإحصائيات إلى أن هذا الصنف من الجرائم أصبح يشغل حيزا واسعا من المنظومة التشريعية الجنائية، فالجرائم البسيطة المعاقب عليها بالغرامة أو الحبس أقل من سنتين تبلغ حوالي 40 في المائة من المجموع العام للجرائم، وهو ما يعكس قصور السياسة الجنائية في معالجة هذا الصنف، ووجود خلل في استيعاب مضامين توجهات السياسة الجنائية المرسومة والتطبيق السيئ لاستراتيجياتها والذي يتمظهر أساسا في غياب التنسيق بين جهاز النيابة العامة وقضاء الحكم في تطبيق السياسة الجنائية.
- عدم تفعيل تقنية التواصل مع المجرم ومعالجته نفسيا وطبيا باعتباره محور وأساس الظاهرة الإجرامية.

ومن أجل سياسة جنائية ناجحة وفعالة يجب التركيز على ثلاث نقاط:

- **تحيين تدوين القانون الجنائي:** والمقصود هنا سن تشريعات جنائية جديدة تتناسب مع التطورات العلمية والعالمية الحاصلة، سواء في الشق الإجرائي، والمتعلق بقانون المسطرة الجنائية حيث يجب تطبيق بدائل الدعوى العمومية من خلال إقرار نظام الوسائط الجنائية كبديل مستقل عن مؤسسة الصلح، ومراجعة وتحيين النصوص القانونية التي تخلق إشكالات عملية، أما في الشق الموضوعي والمتعلق بالقانون الجنائي، فنحن مازلنا في المغرب محتفظين بالتقسيم الثلاثي للجرائم (مخالفات، جنح، جنايات) في حين أن معظم الدول ألغت المخالفات والتي أصبحت تعالج في إطار القانون الإداري الجنائي لمعالجة إشكالية الإفراط في التجريم، كما أن أغلب الدول توجهت للعقوبات البديلة من أجل حل أزمة العقوبات القصيرة التي أثبتت عدم فاعليتها، ويجب أن تراعى في هذه النصوص الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمرجعية الدينية، فلا يعقل أن يظل الاستعمار متجذرا في الفكر بالرغم من انسحابه من الأرض، فنصوصنا القانونية جلها منسوخة من القانون الفرنسي بالرغم من الفروقات الشاسعة بين البلدين على جميع المستويات. كما يجب أن يكون في طيات هذه النصوص الجنائية فكر وقائي يرمي للقضاء على الجريمة أكثر مما يرمي إلى معاقبة الجاني، فالجانب الردعي مهم لكنه لا يغني عن ضرورة أن يكون لنا فكر وقائي يحمي المجتمع من الأساس من وقوع الجريمة، وهذا لا يتأتى إلا باستحضار العوامل المؤثرة في ازدياد نسبة الجريمة وعلى رأسها الفقر والهشاشة والبطالة والأمية وغياب الحقوق والحريات، لأن أغلب الجرائم التي تتخذ طابعا جنائيا، تكون في أوساط الفئة الفقيرة والهشة من المجتمع. وبالتالي لا يمكننا الحديث عن القضاء على الظاهرة الإجرامية دون أن نستحضر المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تنموا فيه.
- **دسترة القانون الجنائي:** فقد جاء دستور 2011[1] بمجموعة من الحقوق والحريات، كما جرم بعض السلوكيات، وعلى اعتبار أن الدستور هو أسمى تشريع، فيجب أن يتم تنزيل مقتضياته من خلال وضع نصوص قانونية تحمي الحريات والحقوق المنصوص عليها دستوريا، وأيضا تجريم الأفعال التي اعتبرها المشرع الدستوري أنها سلوكيات جانحة. لكن الأهم من ذلك هو تفعيل هذه المقتضيات من خلال الواقع العملي، ووضع ضمانات قانونية حقيقية لحماية هذه الحقوق والحريات، فالمغرب لا يحتاج حقوقا وحريات صورية يتم تزيين المشهد السياسي والحقوقي الدولي بها، أكثر مما يحتاج إلى ممارسة فعلية تهدف إلى تنزيل مقتضياته على أرض الواقع، ومن

1- ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (23 يونيو 2011)بتنفيذ الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 28 شعبان 1432/ 30 يوليوز 2011.

الأمثلة على ذلك الحق في حرمة المسكن إذ يعتبر أنه حق دستوري محمي بمقتضى الدستور والاتفاقات الدولية، لكننا على أرض الواقع نجد أن هناك انتهاكا صارخا لحرمة المسكن، إذ تم في العقود الأخيرة انتهاك حرمة مجموعة من المساكن المحسوبة على أفراد معروفين بتوجهاتهم السياسة المعارضة، حيث تم تشميع هذه البيوت وطردهم منها بشكل غير قانوني وفي انتهاك صارخ للحق في حرمة المسكن من جهة، وللشرعية الجنائية من جهة والتي تقتضي أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، أي أنه لا يمكن معاقبة أي شخص إلا بناء على جريمة نسبت إليه ثم بالعقوبة التي وضعت لتلك الجريمة الموجهة إليه، وهو الشيء الغائب في نازلة الحال. ناهيك عن مجموعة من المبادئ التي تخص الحقوق والحريات والتي أقرها الدستور حيث حتى وإن وجدت نصوص جنائية تأطرها وتحميها إلا أنها لا تحترم على أرض الواقع.

- **مراعاة المطالب الشعبوية الجنائية:** وينبني هذا المفهوم أساسا على جملة من المواقف المنتمية إلى حقل السياسة الجنائية، المدعومة من فئة مؤثرة من الشعب ضد بعض التشريعات أو للضغط من أجل تنزيل تشريعات ترى فيها فئة من الشعب حلا ولو جزئيا للقضاء على الجريمة، ومثال على ذلك الحملة الأمنية الشهيرة لمحاربة ما يسمى (بالتشرميل) في 2012 أو في شهر شتنبر 2017، حيث تم توقيع عريضة إلكترونية من فئة عريضة من الشعب، من أجل القضاء على هذه الظاهرة وإيجاد حلول قانونية وذلك من خلال وضع عقوبات قاسية ورادعة كما هو الشأن في عدة دول، كالولايات المتحدة الأمريكية وعلى سبيل المقارنة فإن عقوبة السرقة باستعمال السلاح (السطو المسلح) هو الإعدام، في حين تعد بالمغرب مجرد جنحة عقوبتها بسيطة إذ أنها في أقصى حد لا تتجاوز خمس سنوات، ونفس الشيء بالنسبة لجرائم الاغتصاب والاحتجاز والتحرش بالأطفال[1]، الشيء الذي أثار حفيظة فئة عريضة من الشعب خاصة مع تداول هذه الجرائم في الإعلام وعبر وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مكثف حيث أصبح ينادي بضرورة مراجعة بعض النصوص الجنائية غير المنصفة والتي لا تحقق العدالة الجنائية، وبالفعل كان هناك تجاوب ولو بشكل نسبي مع المطالب الشعبوية لتعديل بعض المقتضيات الجنائية ونذكر منها إلغاء الفقرة الثانية من الفصل 475 من القانون الجنائي والذي كان ينص على إعفاء المغتصب من العقاب في حالة زواجه من الضحية، بعد مطالبات عدة من منظمات حقوقية وجمعيات نسائية[2] إثر المآسي التي تعيشها اللواتي تعرضن للاغتصاب ثم فرض عليهن الزواج من المغتصب لحفظ ماء الوجه لعائلتها من جهة ولتملص الجاني من العقاب من جهة أخرى.

1- أحداف، م، مرجع سابق، ص44.

2- سعدون، أ، 2017، إلغاء الفقرة الثانية من الفصل 475 من القانون الجنائي: هل ينهي إفلات المغتصب من العقاب؟ مقال منشور بموقع https://legal-agenda.com

ومن وجهة نظرنا أنه لا يجب تجاهل الشعبوية الجنائية بل يجب التجاوب معها والتفاعل مع مطالبها، وفتح نقاش وحوار مع جميع فعاليات المجتمع المدني، كون أن هذه التشريعات الجنائية تمسهم بصفة مباشرة، كما أن التجريم والعقاب يجب أن ينطلق من مبدأ حماية المصالح الجديرة بالحماية الجنائية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الانفتاح على مطالب الشعب وتطلعاته نحو سياسة جنائية فعالة وناجحة.

خاتمة

إن رهان ترشيد السياسة الجنائية واستشراف آفاقها لن يتحقق إلا عبر التأسيس لسياسة جنائية فعالة وواضحة تعتمد فلسفة وروح التأهيل بعيدا عن منطلق العقاب، مع مراعاة دور كافة المتدخلين في صناعة وتنزيل هاته السياسة، كما يجب الموازنة بين سياسة التجريم والعقاب، وسياسة الوقاية والعلاج، لأن الأولى تحقق الردع الواجب لتحقيق العدالة الجنائية، في حين أن الثانية تروم إلى إدماج المجرم داخل المجتمع ومحاولة نزع واستئصال السلوكيات المنحرفة في المجتمع، والمسببات التي من شأنها تهيئة الأجواء لاستفحالها، ومن تم القضاء على الجريمة وتخفيض معدلاتها، الشيء الذي يساهم لا محالة في ضمان أمن واستقرار المجتمع.

قياس وتحليل السياسة الضريبية بالمغرب لسنة 2022

زكرياء بلمقدم[1]

عزيز بنصباحو[2]

مقدمة

تعد أزمة سنة 1929 حلقة محورية في التاريخ الرأسمالي، حيث مهدت هذه الفترة إلى بداية ترسيخ الفكر النيوليبرالي، الذي احتفظ بقواعد السوق وأضاف حتمية تدخُّل الدولة من أجل الحفاظ على الاقتصاد الرأسمالي.

منذ ذلك التاريخ، اعتمدت الدول الرأسمالية في سياساتها الاقتصادية، على التأثير بشكل مباشر على آليات السوق وذلك من أجل ضمان تطور الأعمال والازدهار الاقتصادي.

وقد كان هذا التدخل يعتمد أساسا على فرض الضرائب على كل القطاعات الاقتصادية التي تمكن إيراداتها من تمويل السياسة العمومية. لأجل ذلك، تم التأسيس لقانون المالية الذي يعتبر، الترجمة الفعلية والقانونية لتدخل الدولة من أجل تشجيع قطاعات معينة أو توجيه دفة الاقتصاد وفق الأهداف المسطرة والمعلنة.

في هذا الإطار، عملت الدولة المغربية، من خلال قوانين المالية، على توجيه الاقتصاد المغربي وفق أهداف معلنة تتمثل أساسا في الحفاظ على القطاع الخاص وتطويره والتوجه نحو السوق الدولية تصديرا واستيرادا.

تروم هذه الدراسة تحليل السياسة الضريبية لسنة 2022 وتبيان مدى اختلافها مقارنة مع سنوات 2000–2022. بناء على ذلك، سنقوم في البداية بعرض لماهية السياسة الضريبية ودورها في الاقتصاد، ثم نوضح المنهجية المتبعة في البحث من خلال عرض قاعدة البينات وبيان الطرق الإحصائية المعتمدة، ثم على ضوء النتائج المحصل عليها نعمل على تحليل السياسة الضريبية منذ بداية الألفية الثالثة إلى حدود سنة 2021.لنقف في الأخير على دراسة السياسة الضريبية المعتمدة سنة 2022 وتبيان مدى اختلاف أو استمرار نفس المقاربة الضريبية المعتمدة منذ بداية الألفية الثالثة.

1.ماهية السياسة الضريبية وتطورها

لا يوجد في أدبيات الاقتصاد والمالية تعريف واحد للسياسة الضريبية، فإن كان بالإمكان اعتبارها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية بصفة عامة، فهناك من اعتبرها "مجموع القرارات والإجراءات والتدابير

1 أستاذ باحث بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بجامعة شعيب الدكالي، الجديدة

2 أستاذ باحث بكلية الاقتصاد والتدبير بجامعة ابن طفيل، القنيطرة

المتخذة بهدف تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الضريبية طبقا لأهداف السلطات العمومية[1]، تهدف الدولة من خلال هذه الإجراءات تعبئة الموارد المالية الضرورية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف القطاع الحكومي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع. كما تم تعريفها بأنها مجموع البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب أية آثار غير مرغوب فيها من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[2]. كما يمكن اعتبارها فريضة مالية تضعها الدولة ويلتزم بها المكلفون من الأفراد والهيئات بغض النظر عن المنافع التي تعود عليهم تحقيقا لأهداف المجتمع[3].

ومع تطور دور الدولة في العمليات الاقتصادية والاجتماعية أضحت السياسة الضريبية، إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى، بمثابة العمود الفقري للدولة، إذ أصبحت لها مكانة هامة في النظم الحديثة من بين السياسات المالية للدولة.

وبالفعل فقد تطور دور السياسة الضريبية من خلال تطور دور الدولة. فإن كان التقليديون قد حصروا دورها في تحقيق التوازن الحسابي للميزانية من خلال تحصيل الإيرادات اللازمة للإنفاق العام، على افتراض أن تكون الضريبة حيادية لا تؤثر في مجرى النشاط الاقتصادي، فإن هذا التوجه ما فتئ أن تلاشى مع ظهور اختلالات كثيرة وأزمات اقتصادية لم تستطع ميكانيزمات السوق تصحيحها. فأصبحت السياسة الضريبية أداة في يد الدولة لإصلاح هذه الاختلالات والحد من الآثار الوخيمة للأزمات. ويمكن حصر مراحل تطور دور الدولة في ثلاث مراحل:

- **مرحلة الدولة الحارسة** :اقتصر دور الدولة في هذه المرحلة على حماية السلطة الحاكمة وتوفير الأمن في المجتمع عن طريق مرافق الأمن والقضاء والدفاع. فكان غير مسموح للدولة التدخل في النشاطات الاقتصادية والاقتصار على آليات السوق التلقائية في تحقيق التوازن. وبالتالي كان الهدف من السياسة الضريبية توفير إيرادات لتغطية الإنفاق على الأمن والقضاء والدفاع.
- **مرحلة الدولة المتدخلة:** بعد كساد 1929م وتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ظهر مفهوم الدولة المتدخلة مع الاقتصادي الإنجليزي كينز الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للخروج من الأزمة باعتماد السياسة الضريبية إلى جانب السياسات الماكرو اقتصادية الأخرى كالسياسة النقدية؛ من هنا أصبح فرض الضرائب وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية.

---

[1] G. Tournier, « La Politique Fiscale Dans La 5ème République » Privat, 1985, p14.

[2] السيد مرسي الحجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001.

[3] السيد مرسي الحجازي، م.س.

- **مرحلة الدولة التضامنية** :مع توالي الأزمات الاقتصادية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت وتكاثرت حاجيات اجتماعية متنوعة أصبح معها للسياسة الضريبية دور رئيسي للاستجابة لهذه الحاجيات، وعليه تعدى مفهوم الضريبة الأهداف المالية والاقتصادية إلى أهداف اجتماعية تحقق من خلال السياسة الضريبية[1].

2. أهداف السياسة الضريبية

للسياسة الضريبية أهداف مختلفة ومتنوعة يمكن إجمالها في أهداف اقتصادية وتمويلية وأخرى اجتماعية. من الناحية التمويلية فهي تهدف لتوفير إيرادات مالية تغطي التكاليف العامة للدولة من أجل تمويل العمليات التنموية. ومن الناحية الاقتصادية تلعب السياسة الضريبية دورا مهما في التأثير على تصرفات الفاعلين الاقتصاديين من مستثمرين ومنتجين ومستهلكين، فهي تسهم في تشجيع الاستثمار المحلي والوطني وجلب الاستثمار الخارجي وتشجيع الادخار، كما تساعد في التأثير على الاستهلاك الوطني[2] والتحكم في المبادلات التجارية خاصة الواردات ومحاربة الضغوطات التضخمية والمحافظة على ثبات قيمة العملة الوطنية ومعالجة التوازنات والركود الاقتصادي وحل الأزمات والمشاكل الاقتصادية وضمان استقرار اقتصادي[3]، وبالتالي في تطور الاقتصاد.

من الجانب الاجتماعي فهي تساهم في تحقيق العدالة التوزيعية للدخل والثروة بين مكونات المجتمع الواحد، من أفراد وأسر وجهات ومناطق، كما من شأنها الحد أو القضاء على السلوكيات الاجتماعية المضرة بالمجتمع والإسهام في تمويل البرامج الصحية والتعليمية والتكوينية والتوجيهية والسكنية....

3. المنهجية المتبعة ونتائج التحليل القياسي

سنقوم في هذه الدراسة على تحليل السياسة الضريبية من خلال دراسة إحصائية للسلاسل الزمنية لكل من المداخيل الضريبية، نفقات التسيير ونفقات الاستثمار وعجز الميزانية. وتم الحصول على المعطيات من المصادر الرسمية المتمثلة في بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية والمندوبية السامية للتخطيط[4]. كما تم تحويل كل المعطيات إلى نسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (ن.و.إ).

---

[1] رشيد الدقر، علم المالية العامة، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، 1963.

[2] السيد عبد المولى :المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة،1978.

[3] السيد مرسي الحجازي. النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001.

[4] المملكة المغربية، تقارير بنك المغرب من سنة 2010 إلى سنة 2021.

المملكة المغربية، تقارير المديرية العامة للضرائب من سنة 2010 إلى سنة 2021.

الشكل 1: السلاسل الزمنية المعتمدة في الدراسة[1]

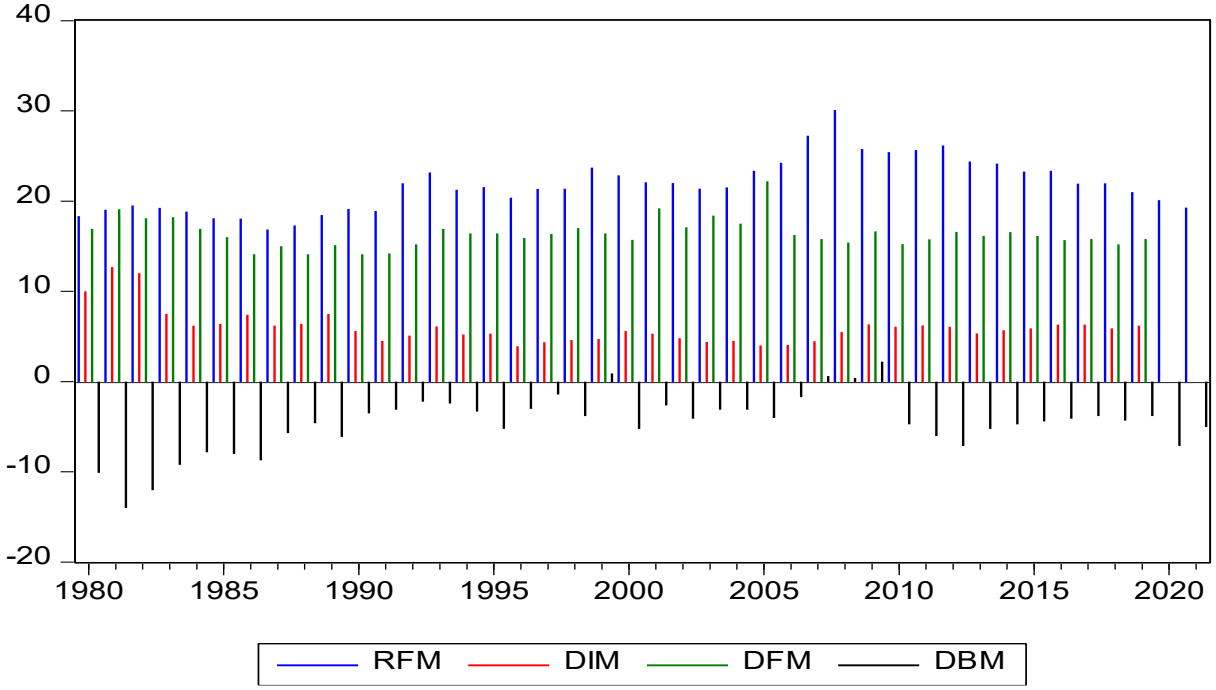

مصدر المبيان: الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews* 10

من خلال الشكل 1، يتضح أن المداخيل الضريبية في المغرب تشهد ارتفاعا مستمرا وتمكن من تمويل مصاريف التسيير بشكل كامل وجزء مهم من مصاريف الاستثمار.

كما يمكن التأكيد من خلال النتائج الأولية، أن أي انخفاض في المداخيل الضريبية يؤثر بشكل سلبي على عجز الخزينة. بالإضافة إلى أن ارتفاع نفقات الاستثمار تؤدي في غالب الأحيان إلى تعميق عجز الخزينة.

ومن أجل تأكيد هذه النتائج الأولية سنقوم بدراسة جذر الوحدة لمختلف السلاسل الزمنية.

[1] المداخيل الضريبية RFM، مصاريف التسيير DFM، مصاريف الاستثمار DIM، عجز الميزانية DBM.

جدول 1: دراسة اختبار جذر الوحدة

السلسلة الزمنية	اختبار جذر الوحدة	ترتيب الثبات
المداخيل الضريبية **RFM**	NS[1]	2
مصاريف التسيير **DFM**	NS	2
مصاريف الاستثمار **DIM**	NS	1
عجز الميزانية **DBM**	NS	1

المصدر: الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي*EViews* 10

بعد دراسة اختبار جذر الوحدة، تبين أن للسلاسل الزمنية، موضوع الدراسة، لها رتبة تكامل مختلفة. وعليه، سنقوم بتحديد رتبة التباطؤ التي تمكن من الحصول على نتائج معنوية.

جدول 2: معايير اختيار رتبة التباطؤ

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−247.4000	NA	31.08722	14.78824	14.96781*	14.84948*
1	−232.4960	25.42452	33.44126	14.85271	15.75057	15.15890
2	−211.0573	31.52745*	25.35374*	14.53278*	16.14893	15.08394
3	−199.3482	14.46426	36.50158	14.78519	17.11962	15.58130
4	−181.2012	18.14692	40.52171	14.65890	17.71162	15.69996

المصدر: الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews*10

من خلال النتائج يتضح أن رتبة التباطؤ 2 تمكن من الحصول على نتائج معنوية. وعليه، وبما أن جذر الوحدة مختلف سنقوم بدراسة سببية جرانجر، من أجل فهم العلاقة الممكنة بين مختلف السلاسل الزمنية.

جدول 3: نتائج سببية جرانجر

Null Hypothesis:	Obs	F−Statistic	Prob.
DRFM does not Granger Cause DDBM	38	3.89743	0.0302
DDBM does not Granger Cause DRFM	38	0.56951	0.5713
DRFM does not Granger Cause DDFM	36	0.09583	0.9089
DDFM does not Granger Cause DRFM	36	2.70944	0.0823

المصدر : الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 10*

1 NS : non stationnaire.

من خلال النتائج يتبين أن المداخيل الضريبية مرتبطة بعجز الميزانية[1]، أي أن عجز الميزانية يؤدي إلى ارتفاع المداخيل الضريبية (نتيجة معنوية) كما أن ارتفاع مصاريف التسيير[2]تؤدي بشكل مباشر إلى ارتفاع المداخيل الضريبية.

على ضوء هده النتائج المحصل عليها سنقوم بدراسة السياسة الضريبية المعتمدة منذ بداية الألفية الثالثة.

4. السياسة الضريبية المعتمدة منذ بداية الألفية الثالثة

منذ مطلع الألفية الثالثة، وبعد تجاوز مرحلة التسعينيات التي تميزت بتقييم برنامج التقويم الهيكلي، بدأت السياسة العمومية بالعمل على الرفع من نفقات التسيير والاستثمار، الشيء الذي أدّى في نهاية المطاف إلى أن يتجاوز عجز الخزينة عتبة 3% من ن.و.إ (معاهدة ماستريخت[3]).

ومن أجل دراسة هذا التحول، سنعرض أهم مميزات السياسة الضريبية في العشرية الأولى منذ بداية الألفية الثالثة 2000-2010، ثم ننتقل بعد ذلك لدراسة السياسة الضريبية في العشرية الثانية (2011-2021).

1.4. السياسة الضريبة في الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2010

تميزت هذه العشرية بارتفاع المداخيل الضريبية بأكثر من 116% بين سنة 2000 الى سنة 2010[4]، وسنعرض فيما يلي أهم السنوات التي شهدت تغيرا مهما:

- **سنة 2001:** بعد العجز في الميزانية الذي تجاوز ارتفاعه 6 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2000، عرفت سنة 2001 ارتفاعا في المداخيل الضريبية بأكثر من 4% نتيجة ارتفاع مداخيل الضريبية على القيمة المضافة والضريبية على الشركات، مما أدى إلى تقليص العجز في الميزانية من 6% إلى 2,7%.
- **سنة 2005:** رغم ارتفاع المداخيل الضريبة بأكثر من 14,6% نتيجة تزايد مداخيل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات، فإن العجز في الميزانية قد انتقل من 3,4% من ن و.إ. إلى 4,4% نتيجة ارتفاع مصاريف صندوق المقاصة بسبب موجة الغلاء في المواد البترولية والطاقية.

1عند مستوى 5%.

2عند مستوى 10%.

3يجب التذكير بأن معاهدة ماستريخت تعتمد على عجز أقصى للخزينة لا يتجاوز 3% من الناتج الوطني الاجمالي، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المعيار المعتمد ليس له أي أساس علمي.

4حسب تقرير بنك المغرب لسنة 2000 قدرت المداخيل الضريبية بأكثر من 80 مليار درهم، في حين سنة 2010 تجاوزت هذه المداخيل 173 مليار حسب نفس المصدر.

- **سنة 2007 و2008** :تميزت هذه الفترة بوجود فائض في الخزينة نتيجة ارتفاع المداخيل الضريبية لسنة 2007 بأكثر من 20% وسنة 2008 بأكثر من 30%، وذلك نتيجة تحسن مداخيل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل.
- **سنة 2010** :شهدت ارتفاعا في الضرائب غير المباشرة حيث تجاوز الارتفاع 4%، لكن رغم هذا التحسن الذي تم تسجيله، فقد ارتفع العجز في الميزانية بأكثر من 100% بانتقاله من 2,6% من ن.و.إ. سنة 2009 إلى 4,7% السنة الموالية. ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في مصاريف الاستثمار وصندوق المقاصة.

2.4. السياسة الضريبة ما بين سنة 2010-2021

انتقلت المداخيل الضريبية من 173 مليار سنة 2010 إلى أكثر من 221 مليار سنة 2021، أي بنسبة ارتفاع تجاوزت 27%. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة كانت ستكون مضاعفة لولا الأثر السلبي لأزمة كوفيد 19 على المداخيل الضريبية. وسنعرض أهم السنوات التي شهدت تغيرا ملحوظا في مداخيلها الضريبية.

- **سنة 2011:** شهدت ارتفاعا في المداخيل الضريبية بأكثر من 7% نتيجة تحسن مداخيل مختلف أنواع الضرائب. لكن ارتفاع المصاريف العمومية بأكثر من 16% نتيجة ارتفاع مصاريف صندوق المقاصة، أدى إلى تفاقم عجز الميزانية الذي ارتفع إلى أكثر من 50% مقارنة مع سنة 2010.
- **سنة 2012:** استمرت المداخيل الضريبية في الارتفاع حيث تجاوزت 196 مليار درهم مرتفعة بذلك بأكثر من 8% مقارنة مع سنة 2011، وسجل هذا الارتفاع نتيجة تحسن مداخيل معظم الضرائب. لكن ارتفاع المصاريف العمومية، خصوصا نفقات التسيير التي تجاوزت 11% من ن.و.إ.، أدى إلى ارتفاع عجز الميزانية الذي تجاوز 7.6% من ن.و.إ.
- **سنة 2018:** شهدت المداخيل الضريبية خلال هذه السنة ارتفاعا تجاوز 4% مقارنة بالسنة الماضية وذلك نتيجة ارتفاع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل (رغم انخفاض الضريبة على الشركات). لكن نتيجة ارتفاع أثمان المواد الطاقية على الصعيد الدولي، بقي عجز الخزينة على نفس الوثيرة متجاوزا 3,7% من ن.و.إ.
- **سنة 2020:** نتيجة أزمة كوفيد 19، تميزت السنة بانخفاض حاد في المداخيل الضريبية تجاوز 6,8% مقارنة مع سنة 2019، حيث تراجعت مداخيل الضريبة على قيمة المضافة بأكثر من 8,9% (نتيجة تراجع الاستهلاك)، ومداخيل الضريبية على الدخل (نتيجة ارتفاع نسبة البطالة). فيما يخص النفقات العمومية، ورغم تراجع مصاريف المقاصة بأكثر من 15%، فإن المصاريف العادية قد ارتفعت بأكثر من 2,1%، كما ارتفعت مصاريف الاستثمار بأكثر من 18% مقارنة مع 2019. وعليه، فإن عجز الخزينة لسنة 2020 قد تجاوز 7,6% من ن.و.إ.

5. السياسة الضريبية المعتمدة سنة 2022

بعد انتخابات الثامن من سبتمبر لسنة 2021، تم اعتماد قانون المالية الذي شكل الإطار العام للسنة الأولى من الحكومة الحالية. وقد اعتمد قانون المالية لهذه السنة على مجموعة من الفرضيات أهمها: تحديد المحصول الزراعي في حوالي 80 مليون قنطار، ومتوسط سعر غاز البوتان في حدود 450 دولار للطن، ومعدل عجز الميزانية ب 5,9%. وبالتالي تحقيق معدل نمو قدر ب 3.2%[1].

وإلى حدود نهاية شهر دجنبر لنفس السنة، ارتفعت المداخيل الضريبية بأكثر من 18,2 %، وذلك نتيجة ارتفاع المداخيل الجمركية بأكثر من 18,6%، وارتفعت الضريبة الداخلية على التبغ بأكثر من 8%. أما فيما يخص الضرائب المباشرة (الضريبة على الدخل والشركات)، فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا تجاوز أكثر من 24%.

هكذا يظهر جلياً التعافي التدريجي للاقتصاد المغربي من جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، حيث سجلت كل الضرائب سنة 2022 ارتفاعا ملحوظا في المردودية مقابل سنة 2021.

من خلال هذه النتائج المحصل عليها، يظهر بشكل جلي أن توجهات السياسة الضريبية لم تشهد أي تغير ملحوظ سواء مقارنة بالمدى القصير (سنة 2021) أو على المدى المتوسط والبعيد (2010). فعلى المدى القصير، يلاحظ أن توجهات السياسة الضريبية لسنة 2022 تكاد تكون مطابقة لتلك المحصل عليها سنة 2021.

جدول 5: مقارنة المداخيل الضريبية لسنة 2021 و2022 بمليون درهم

	سنة2021	سنة 2022
الضرائب غير المباشرة	104505	117876
▪ الضريبة على القيمة المضافة	73571	86399
▪ الضريبة الداخلية على الاستهلاك	30934	31477
الضرائب المباشرة	91569	114231
▪ الضريبة على الدخل	44652	48306
▪ الضريبة على الشركات	44652	62959

المصدر: الباحثان من خلال معطيات وزارة الاقتصاد والمالية، النشرة الشهرية لإحصاءات المالية العمومية 2022[2]

1 كل هذه الأرقام هي مجرد فرضيات، ومن أجل تقييم الوعود الحكومية يجب مقارنة قانون المالية بقانون التصفية الذي لا يصدر في المتوسط إلى بعد سنتين أو ثلاث سنوات ولا يحظى بالتغطية الإعلامية اللازمة.

[2]Royaume du Maroc ; Ministère de l'Économie et des Finances (2022), Bulletin mensuel des statistiques des finances publiques – Décembre 2022.

من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ أن الضرائب غير المباشرة والتي تؤدّى من طرف المواطنين بتساوي دون مراعاة وضعيتهم الاجتماعية، لا زالت تمثل المورد الأول والأساسي لميزانية الدولة، حيث شكلت إلى نهاية ديسمبر ما يقارب 117 مليار درهم (86399 مليون درهم من الضريبة على القيمة المضافة و31477 مليون درهم من الضريبة الداخلة على الاستهلاك). في حين لا تشكل الضريبة على الشركات سوى 62 مليار درهم، متبوعة بالضريبة على الدخل بأكثر من 48 مليار درهم (تؤدى معظمها من طرف الأجراء).

أما فيما يخص المدى المتوسط والطويل، فتوجهات السياسة الضريبية لسنة 2022 تكرس نفس السياسة الضريبية المعتمدة سنة 2010.

1.5. مقارنة بنية السياسة الضريبية لسنة 2022 بسنة 2010

جدول 6: مقارنة المداخيل الضريبية لسنة 2021 و2022 بالنسب المئوية

	سنة 2010		سنة 2022	
الضرائب غير المباشرة	0,58	87169	0,51	117876
الضريبة على القيمة المضافة	0,44	66035	0,37	86399
الضريبة الداخلية على الاستهلاك	0,14	21134	0,14	31477
الضرائب المباشرة	0,42	62075	0,49	114231
الضريبة على الدخل	0,17	24912	0,21	48306
الضريبة على الشركات	0,25	37163	0,27	62959
المجموع	1	149244	1	232107

المصدر: الباحثان من خلال معطيات وزارة الاقتصاد والمالية، النشرة الشهرية لإحصاءات المالية العمومية 2022

من خلال الجدول أعلاه، لا يتضح أي تغير في بنية المداخيل الضريبية حيث لا يزال الاستهلاك ودخل الأجراء يمثل الشريحة الواسعة المساهمة في المداخيل الضريبية.

وبالتالي، يمكن الجزم أنه بعد مرور أكثر من عقدين على بداية الألفية الثالثة، لا زالت الضرائب غير المباشرة والضريبة على الدخل تشكل أكثر من 70% من المداخيل الضريبية حيث ظلت هذه النسبة شبه قارة منذ سنة 2010 إلى حدود سنة 2022.

2.5. الثابت في السياسة الضريبية المعتمدة سنة 2022

من الملاحظ أن قانون المالية لسنة 2022 قد تم إعداده في ظروف غير عادية، تجلت في تعيين حكومة جديدة، ومتغيرات جيوسياسية عالمية غير مسبوقة، تمثلت في الخروج من الأزمة الصحية، واعتماد نموذج تنموي جديد وقانون إطار جديد للجبايات. كل هذا يفرض على السلطات المختصة إعداد قانون مالية يمكن من التغيير في بنية وأهمية النظام الضريبي وجعله فعالا في تمويل النموذج التنموي

الجديد، ويحد من التفاوتات، وذلك طبعا بعد تقييم دقيق للنظام القديم. لكن الثابت هو أن مجموعة من الاختلالات لاتزال تطبع النظام الجبائي، فتجله معقدا وغير منصف وغير عادل ومحدود من حيث المردود وغير ناجع، وذلك على الأقل على مستويين: النفقات الضريبية والمديونية.

1.2.5. النفقات الجبائية

من بين العوامل المفسرة لضعف المردودية الجبائية للنظام الضريبي بالمغرب، اللجوء المستمر إلى منح تشجيعات أو تحفيزات أو تسهيلات أو إعفاءات ضريبية لفئة من الملزمين أو لبعض القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية أو الاجتماعية وذات الحساسية الشديدة أو مهمة استراتيجيا، وذلك بهدف تشجيعها قصد تحقيق أهداف معلومة كتشجيع الاستثمار والاستهلاك أو الحد من البطالة والفوارق الاجتماعية والمجالية... إلخ. لكن الملاحظ هو أن هذه الإجراءات لاتزال انعكاساتها تكبد خزينة الدولة خسائر مهمة وفي غياب آليات ناجعة لتقييمها.

فبالعودة إلى تقرير النفقات الجبائية المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2023، يلاحظ أن إجمالي النفقات الجبائية قد بلغت سنة 2022، ما يفوق 38 مليار درهم بارتفاع 20,8 % مقارنة مع سنة 2021، ويعزى ذلك أساسا إلى النفقات الجبائية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية والضريبة على الشركات، حيث سجلت على التوالي زيادة قدرها 5318 مليون درهم، و1636 مليون درهم و1228 مليون درهم، بالإضافة إلى ذلك، سجلت النفقات الجبائية المرتبطة بواجبات التسجيل والتمبر تراجعا قدره 2040 مليون درهم. كما بقيت حصة النفقات الجبائية بالنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي مستقرة نسبيا خلال الفترة 2017-2021، حيث بلغت 2,8 % سنة 2022[1].

وفيما يتعلق بعملية التقييم، كشف التقرير أن عدد التدابير التي تم إحصاؤها قد انتقل من 306 تدبيرا سنة 2021 إلى 311 تدبيرا سنة 2022، منها 264 تدبيرا كانت موضوع تقييم لسنة 2022. وتشكل حصة التدابير التي تم تقييمها 85% في مجموع التدابير التي تم إحصاؤها سنة 2022. إلا أن هذا التقييم يبقى دون جدوى مالم يتم ربط النفقات المهدورة بقيمة الأهداف التي سطرت من أجلها.

إضافة إلى الخسائر المالية المترتبة عن هذه الإجراءات، فهناك آثار سلبية غير مباشرة كارتفاع الضغط الضريبي على عدد قليل من الملزمين وتمركز الاستثمارات في القطاعات المستفيدة بحثاً عن تحقيق إيرادات وهوامش أرباح مهمة – كالعقارات مثلا– وإلحاق ضرر بقواعد المنافسة الحرة، مما يتنافى أيضا مع مبدأ المساواة أمام الضريبة.

[1] المملكة المغربية، وزارة المالية، تقرير حول النفقات الجبائية 2023.

2.2.5. تفاقم المديونية العامة

مقابل هذه التحفيزات والتشجيعات هناك ضغط ضريبي مرتفع– إن لم نقل عنف أو قمع ضريبي– على بعض الملزمين أو بعض الأنشطة الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى محدودية الإيرادات الضريبية، مما يلزم الدولة للجوء إلى المديونية الداخلية أو الخارجية أو هما معا.

ويلاحظ من خلال الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2023، الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، أن الدين العمومي الإجمالي للمغرب قد تعدى 82% من الناتج الإجمالي لسنة2022[1]. مرد هذا التفاقم إلى لجوء الخزينة لاقتراض 105.3 مليار درهم، الشيء الذي أدى إلى تفاقم مديونيتها من جهة وإلى ارتفاع في تكلفة المديونية للمستثمرين، من جهة أخرى.

ونظرا للصعوبات التي تواجها الخزينة للحصول على إمدادات كافية من السوق المالية الداخلية بسبب محدودية هذه الأخيرة، فإنها تلجأ إلى التمويلات الخارجية وبالعمولات الصعبة. ونتيجة لهذ التوجه فإن مديونيتها الخارجية قد تسجل زيادة بـ 3.9% لتصل إلى 15.5% في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي لسنة2022. ومن المتوقع أن يرتفع الدين الإجمالي للخزينة، الذي يساهم فيه الدين الداخلي بحوالي 77.7%، ليصل إلى 69.6% من الناتج الداخلي الإجمالي لنفس السنة عوض 68.9% سنة 2021.

وبإضافة الدين الخارجي المضمون، الذي يصل إلى 12.9% من الناتج الداخلي الإجمالي، فإن الدين العمومي الإجمالي قد يصل إلى حوالي 82.5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

تبين هذه الأرقام مدى الأزمة التمويلية التي تنخر الاقتصاد الوطني والتي تجعل من المغرب من أكثر الدول مديونية على الصعيد الإفريقي.

الخاتمة

في هذا الدراسة عملنا على تسليط الضوء على السياسة الضريبية المعتمدة سنة 2022، وذلك من خلال تحليل المعطيات الرسمية الصادرة عن مختلف المؤسسات الوطنية، ومن أجل دراسة أي اختلاف ملحوظ مقارنة مع السنوات الفارطة، قمنا بتحليل المعطيات الضريبية المسجلة منذ سنة 2000 إلى سنة 2022، وقد خلص هذا البحث إلى تأكيد النتائج الأساسية التالية:

- **النتيجة الأولى:** المداخيل الضريبية لا زالت تشكل أكثر من 90% من ميزانية الدولة المغربية وهي في ارتفاع مستمر، وتخصص لمصاريف التسيير وتمويل جزء من مصاريف الاستثمار. كما أن العجز في الميزانية مرتبط بشكل وثيق بالمداخيل الضريبية أي، أن أي ارتفاع أو انخفاض في هذه الأخيرة يؤثر بشكل مباشر على المديونية في المغرب.

[1] Royaume du Maroc ; HCP ; Budget économique prévisionnel 2023 (13 Janvier 2023).

- **النتيجة الثانية:** إن هيكلة السياسة الضريبية، ومنذ بداية الألفية الثالثة إلى سنة 2022، لم تشهد تغيرا ملحوظا حيث لا زالت الضرائب على الاستهلاك والدخل تعد المورد الأساسي للدولة بأكثر من 70%، في حين الضريبة على الشركات لا زالت تمثل أقل من 30% من المداخيل الضريبية.
- **النتيجة الثالثة:** لا يزال النظام الضريبي المغربي معقد من حيث البنية وضعيف من حيث المردودية مع كثرة التحفيزات وانعدام وسائل ناجعة لتقييمها.
- **النتيجة الرابعة:** ضعف مردودية النظام الضريبي يدفع السلطات لرهن مستقبل الأجيال القادمة بين يدي المؤسسات المالية الدولية بسبب تفاقم أزمة المديونية الخارجية.

وفي الأخير، يتضح أن تضريب الاستهلاك والعمل يشكلان القاعدة التي تعاني من الضغط الضريبي، مما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمغاربة. في هذا الإطار يجب التذكير بأن المشروع التنموي الجديد، قد جعل من مطلب العدالة الضريبية أحد الركائز الأساسية التي تمكن من تحقيق التنمية المنشودة، لكن المعطيات الصادرة لسنة 2022 تؤكد أن الوعاء الضريبي في المغرب لم يطرأ عليه أي تغير بنيوي حيث مازال تضريب الاستهلاك واليد العاملة يمثلان المصدر الأساسي للمداخيل الضريبية في المغرب. وأمام ضعف المداخيل الضريبية تبقى المديونية الملاذ الأخير والوحيد للسلطات العمومية.

للحد من هذه الوضعية المتأزمة ينبغي توفر إرادة سياسة تقطع مع اقتصاد الريع بمراجعة وتقييم سياسة التحفيزات الضريبية وربطها بأهداف تخدم مصلحة المواطن، وذلك بإعداد نظام ضريبي فعال وعادل ومنصف ومتوازن يمكن من تعبئة كل الإمكانات الضريبية لتمويل السياسات العمومية، والنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الإدماج والتماسك الاجتماعي.

التضخم بالمغرب: أسبابه وتداعياته

زكرياء فلييس[1]

مقدمة

يعتبر التضخم مقياسا اقتصاديا يعنى بارتفاع الأسعار والقدرة الشرائية، خاصة في أسواق السلع والخدمات. وقد شهد معدل التضخم في الآونة الأخيرة ارتفاعا غير مسبوق في العديد من بقاع العالم، ما استدعى تدخلا عاجلا وبلورة مجموعة من السياسات الاقتصادية من أجل الحد من تداعيات هذه الآفة على الاقتصاد وعلى القدرة الشرائية للمواطنين.

"إن التضخمظاهرة نقدية ولا شيء غير ذلك، مشكلها نقدي وحلها نقدي" هذه قولة **جون فريدمان** والتي لها راهنية في وضعنا الحالي، لأن من أسباب التضخم السيولة الكبيرة والمتزايدة والتي بدأت منذ أزمة 2008 ثم استمرت إلى يومنا هذا.

سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نبين التطور الحاصل في ارتفاع نسبة التضخم عموما وبالمغرب خاصة خلال سنة 2022 مبرزين الأسباب الظاهرة لهذه الأزمة التضخمية وتداعياتها، ثم التدابير المقترحة لتجاوز هذه الآفة.

1. تعريف التضخم ومؤشر قياسه

توجد عدد من التعاريف للتضخم[2]، لكن بشكل عام يعرف بكونه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين[3].

يعتبر التضخم مقياسا اقتصاديا لتطور الأسعار في أسواق السلع والخدمات بشكل عام ويرصد أيضا القدرة الشرائيّة. كما يعتبر الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك المقياس الأكثر استعمالا عبر العالم لتتبع تطور المستوى العام للأسعار. ويمكن من قياس التضخم، كنسبة تغير في فترة محددة لتكلفة السلة المرجعية للسلع والخدمات التي تعكس العادات الاستهلاكية للأسر .يتم ترجيح (pondération) كل مادة

---

1 أستاذ باحث بكلية متعددة التخصصات تازة.

2 **التضخم الظاهر:** هو الذي يظهر أثره بشكل مباشر وجلي في ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع المداخيل وغيرها من النفقات التي تتميز بالمرونة.

التضخم الكامن: هو تضخم غير ظاهر للعيان رغم وجوده، وتحصل هذه الحالة عندما تكون هنالك قيود مفروضة على الأسعار وبمجرد رفع هذه القيود تُرفع الاسعار. وينتشر هذا النوع من التضخم في حالات الحرب.

التضخم المفرط، أو الجامح: يعتبر من أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضرراً بالاقتصاد الوطني. يتميز بارتفاع الأسعار بمعدلات عالية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وحتى إلى انهيارها وفقدان الثقة فيها.

التضخم الزاحف: يتميز بارتفاع الأسعار بمعدلات بطيئة، وهو أقل خطورة على الاقتصاد الوطني.

3منى علوان أل الشريف، 2022 "التضخم أسبابه وآثاره وسبل معالجته" اليمن، جامعة عدنً ص 8.

مدرجة ضمن السلة المرجعية للرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك بالتناسب (proportionnellement) مع حصتها في النفقات الاستهلاكية للأسر. ويتم قياس هذه البنية من خلال استقصاءات دورية حول استهلاك ونفقات الأسر. ونظرا لأن العادات الاستهلاكية للأسر تتطور ببطء، يتم الحفاظ على تشكيلة السلة قارة لمدة معينة على ألا تتجاوز خمس سنوات حسب التوصيات الدولية.

حسب دراسة حديثة[1] حول مؤشرات أسعار الاستهلاك، يشير صندوق النقد الدولي إلى أن 106 دولة، أي 51,2% من أعضاء الصندوق، كانت تستعمل في سنة 2020 سلة مرجعية لمؤشر أسعار الاستهلاك ذات بنية تعود إلى خمس سنوات على الأكثر. وتوجد معظم الدول التي تحين ترجيحاتها بوتيرة أكبر في أوروبا وآسيا.

في المغرب، تعتمد بنية ترجيح السلة المرجعية للرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك على معطيات البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر، 2014/2013، أي أن تاريخها كان يعود لأزيد من خمس سنوات في 2020 (السنة المعتمدة في تحليل صندوق النقد الدولي) [2].

وتجدر الإشارة إلى أنه في العديد من الدول، هناك تباين كبير بين وتيرة تحيين ترجيحات مؤشر الأسعار عند الاستهلاك وأفضل المعايير الدولية، مما يوحي بأن السلات المرجعية لا تمثل بما يكفي العادات الاستهلاكية للأسر وقد تؤدي إلى تحيز (biais) في القياس.

2.تطور التضخم على المستوى العالمي

خلال العقود الأربعة الأخيرة، تراجع التضخم في غالبية الدول بغض النظر عن مستوى دخلها، لكن هذا الانخفاض كان بنسب أهم في الاقتصادات ذات الدخل المتوسط. وفيما يخص مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الفئة الدنيا التي ينتمي إليها المغرب، بلغ التضخم 4,3% في المتوسط في السنوات العشر الأخيرة (2010–2020) مقابل 5,4 ما بين 2000 و2009 و9,7% ما بين 1990 و1999.

هناك عدة عوامل تفسر هذا التراجع في مستويات التضخم، أبرزها[3]:

- الاندماج التجاري مع تطور سلاسل القيم العالمية: أسهم في هذا الانفتاح التجاري المتزايد التطور الكبير المسجل على مستوى سلاسل القيم عبر العالم مع ولوج بلدان ذات يد عاملة منخفضة التكلفة إلى السوق العالمي.

---

1 "The Availability, Methodological Soundness, and Scope of Consumer Price Statistics in 2020" صندوق النقد الدولي مارس 2022

2 عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب، لجنة المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية مجلس المستشارين، 29 يونيو 2022، صفحة 32.

3 نفس المرجع السابق

- تسارع التقدم التكنولوجي: عرف تطور منصات البيع عبر الانترنت، بفضل التقدم التكنولوجي واحتدام المنافسة بين المنتجين.
- اعتماد سياسات نقدية أكثر فعالية أتاحت التحكم بشكل أفضل في التضخم: لقد ساهم تبني نظام استهداف التضخم من لدن عدد متزايد من البلدان وتعزيز استقلالية البنوك المركزية في تقليص مستوى التضخم وتقلباته.

وقد شهد معدل التضخم منذ 2021 ارتفاعات غير مسبوقة في بقاع عدة، قارن بعض الخبراء الاقتصاديين بينها وبين مرحلة الركود التضخمي في سبعينيات القرن الماضي، آخذين كمنطلق مجموعة من الأحداث المتتالية من بينها جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الطاقة. وبالفعل، فإن الحرب في أوكرانيا ووباء كوفيد-19 وسياسة "صفر" "كوفيد" الصينية للحد من انتشار فيروس كورونا، كان لهما أثر كبير على ارتفاع معدلات التضخم بمختلف أنحاء العالم، ولكن يُضاف إليهما الجفاف الذي شهدته بعض المناطق والسياسات الاقتصادية المحلية[1].

وقد أسهم وباء كوفيد وتعطيل سلاسل الإمداد ونقص العمالة في ارتفاع أسعار سلع كالغاز والأطعمة والسيارات والأثاث. كما كان للحرب في أوكرانيا تأثير إضافي على أسعار النفط والغاز وأسعار المواد الغذائية والمستلزمات الضرورية الأخرى. هذا فضلا عن تقلص إنتاج القمح في كل من أوكرانيا وروسيا. كما أن ارتفاع أسعار الطاقة يؤثر على كل شيء تقريبا، من تدفئة المنازل إلى نقل السلع إلى مواصلة الإنتاج في المصانع.

منذ نهاية 2021 عرفت الضغوط التضخمية تنامياً ملحوظا على المستوى الدولي حيث بلغت نسبة التضخم في ماي 2022 على وجه الخصوص 8.6% في الولايات المتحدة، وهو أعلى معدل سجل منذ دجنبر 1981، و8,1 %في منطقة الأورو، وهو أعلى معدل منذ اعتماد العملة الموحدة في يناير 2002. أما في بريطانيا فبلغ المعدل خلال نفس الفترة 10.1 أعلى زيادة له منذ 30 عاما[2]. ولعل هذه الأرقام هي ما دفعت صندوق النقد الدولي إلى تعديل توقعاته للتضخم في العام 2022، مرجحا أن يصل التضخم إلى 5,7%في الاقتصادات المتقدمة و8,6%في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. إلا أنه من المرجح انخفاض التضخم العالمي من 8,8% في عام 2022 إلى 6,6% في 2023 و4,3% في 2024، وهما نسبتان تظلان أعلى من مستويات ما قبل الجائحة (من 2017–2019) بنحو 3,5%[3]. كما خفض البنك الدولي أيضا توقعاته للنمو العالمي من 3,4 نقطة مئوية سنة 2022

---

1 البنك الدولي، يناير 2023"Global Economic Prospects"

2 https://ar.tradingeconomics.com/

3 مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: التضخم في اتجاه الذروة وسط أجواء النمو المنخفض، صندوق النقد الدولي، يناير 2023

إلى2,9%في 2023 محذرا من مخاطر "ركود تضخمي" أي "فترة طويلة من النمو الضعيف والتضخم المرتفع كما يتوقع أن يظل التضخم العالمي مرتفعا لفترة أطول. فبعد أن بلغ ذروته عند 7,6%في عام 2022، من المتوقع أن يظل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين العالمي مرتفعًا عند 5,2%في عام 2023 قبل أن يتراجع إلى 3,2%في عام 2024، والتي تشكل نسبة أعلى من متوسطه في الفترة ما بين 2015-2019 إذ بلغ 2,3%.[1]

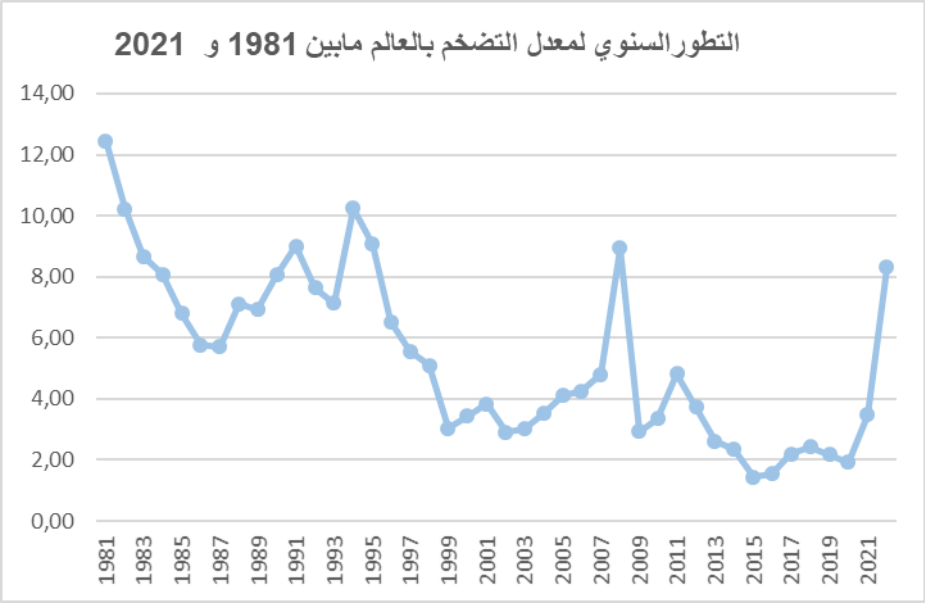

المصدر : البنك الدولي

3.تطور التضخم بالمغرب

يتميز المغرب بنسب تضخم منخفضة، وذلك في سياق يتسم بالتوجه التنازلي للتضخم العالمي. إذ يعزى بقاء التضخم في مستوى معتدل، قبل ارتفاعه، إلى عدة عوامل داخلية وخارجية. ويتعلق الأمر بما يلي[2]:

- نظام سعر الصرف الثابت الذي ساهم في اعتدال تطور الأسعار من خلال ارتباطه بالأورو عملة الشريك التجاري الرئيسي للمغرب والتي تراوحت فيها نسبة التضخم حوالي 1,3% خلال العقد الأخير.
- تفكيك الرسوم الجمركية وتحرير المبادلات.
- تحرير أسعار بعض المنتجات وتطور الأسواق التجارية الكبرى.

1"Global Economic Prospects"2023 البنك الدولي، يناير

2عرض السيد عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب، بلجنة المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين بتاريخ 29 يونيو 2022

- نظام المقاصة الذي ساهم في التخفيف من ارتفاع أسعار المحروقات خلال فترات الزيادات
- كبرى في الأسعار العالمية للنفط. على سبيل المثال، ما بين 2009 و2012، ارتفع سعر برميلا لنفط بنسبة 81% فيما لم يتجاوز نمو أسعار الوقود وزيوت التشحيم 9,1% خلال نفس الفترة.
- يرجح أن يكون تغير البنية الجغرافية للواردات، مع تزايد حصة الواردات من دول صاعدة ذات تكلفة منخفضة قد ساهم أيضا في هذا التطور. وبالخصوص، ارتفعت الواردات من الصين بشكل كبير، حيث انتقلت من 3 ملايين درهم سنة 2000 إلى 50 مليار سنة 2019 وأصبحت هذه الدولة تحتل المرتبة الثالثة ضمن مموني المغرب ابتداء من سنة 2010 بعد أن كانت في المرتبة العاشرة قبل عشر سنوات.

والمغرب –كاقتصاد– ليس بمنأى عن موجة التضخّم الحالية وتداعيتها مما أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين. فقد عرف، تضخما، وزيادات ليست بالبسيطة، في أسعار السلع والمنتجات منذ 2021.

وأكد بنك المغرب أنه بينما كان من المنتظر أن تشكل 2021 سنة انتهاء الجائحة، شهدت على العكس موجات متتالية من الإصابات بفيروس كوفيد–19 وانتهت بتصاعد الضغوط التضخمية التي تبين أنها أقوى وأكثر استدامة مما كان متوقعا حيث توقع بلوغ معدل التضخم 4,7% سنة 2022، قبل أن يتراجع إلى 1.9% سنة 2023[1].

وإذا كان قياس التضخم ينبني على أسعار المستهلك والسلع والخدمات الاستهلاكية، وأن مؤشر أسعار المستهلكين هو المحدد الأساسي للتضخم، فقد سجل مستوى الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك خلال سنة 2022 زيادة قدرها 6.6%، بحيث ارتفعت أسعار "المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية" بما قدره11,3%خلال سنة 2022 مقارنة مع سنة 2021. وقد نتج هذا الارتفاع عن ارتفاعهم على الخصوص أثمان "الزيوت والذهنيات" ب26,4% و"الخضر" ب15,7% و"الخبز والحبوب" ب14,4% و"اللحوم" ب7,9% و"الحليب والجبن والبيض" ب6,9% و"الفواكه" ب5,6% و"السمك وفواكه البحر" ب4,6%[2].

وبالنسبة للمواد غير الغذائية، عرف الرقم الاستدلالي لقسم "النقل" ارتفاعا قدره 12,2%، وهذا راجع إلى ارتفاع الأرقام الاستدلالية لأثمان «المحروقات وزيوت السيارات السياحية" ب42,3%. كما ارتفع الرقم الاستدلالي لقسم "الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل" ب5,1.%كما عرف الرقم الاستدلالي

1 التقرير السنوي لبنك المغرب لسنة 2021

2 الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك لسنة 2022، المندوبية السامية للتخطيط

لقسم "الملابس والأحذية" ارتفاعا قدره4,8% وقسم "الترفيه والثقافة" ارتفاعا قدره 4,1%. أما بالنسبة لباقي الأقسام، فإن أرقامها الاستدلالية عرفت ارتفاعا تراوح ما بين 0,1 % و3,4 %[1].

وعلى مستوى المدن، عرف الرقم الاستدلالي السنوي للأثمان عند الاستهلاك ارتفاعات أهمها في الحسيمة ب8,4% وفي القنيطرة وبني ملال ب8,0 %وفي الرشيدية ب7,6% وفي مراكش ب7,3% وفي آسفي ب7,0% وفي فاس ووجدة ب6,9% وفي تطوان ومكناس ب6,8%.

مبيان: التطور الشهري للرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك[2]

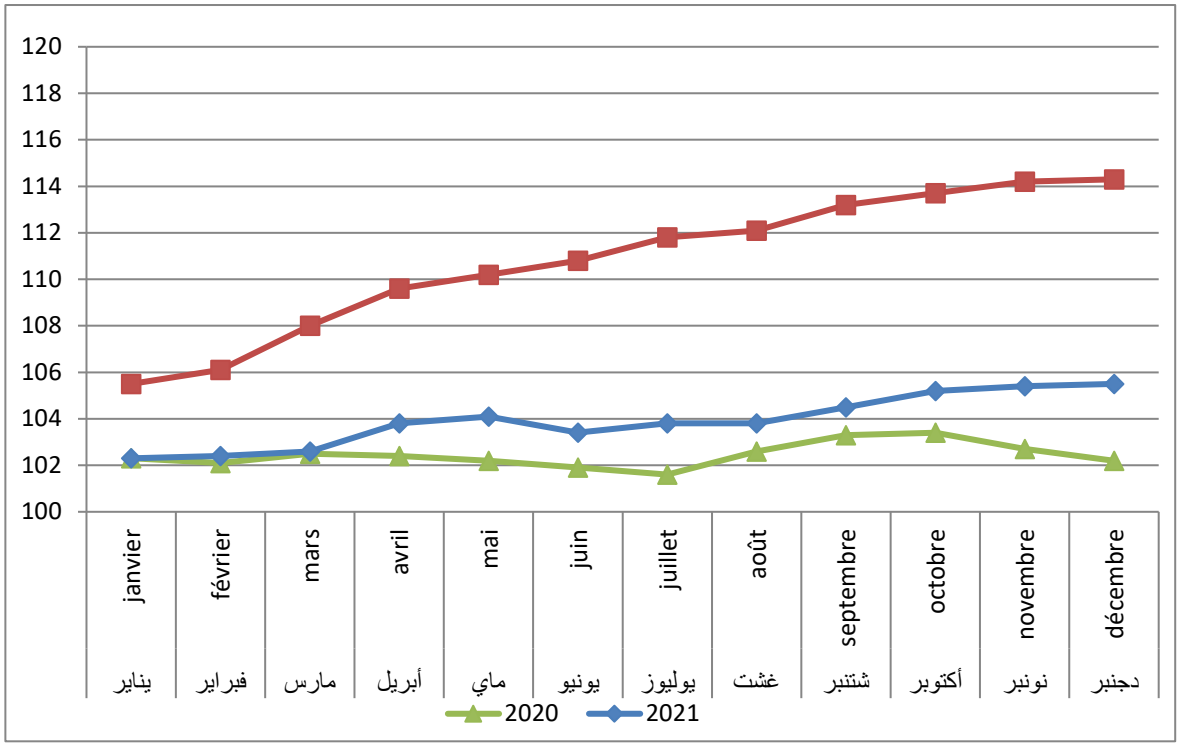

1نفس المرجع أعلاه

2نفس المرجع أعلاه

الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك حسب المدن وأقسام المواد

المدن	الرقم الاستدلالي العام			الأقسام									
	التغير (%)	سنة 2021	سنة 2022	12	11	10	09	08	07	06	05	04	03	02	01
أكادير	**5,3**	**103,8**	**109,3**	107,8	103,2	110,4	106,1	101,7	115,9	100,4	107,1	102,9	98,9	129,0	113,8
الدار البيضاء	**6,5**	**104,4**	**111,2**	115,9	106,9	117,2	104,8	103,9	121,2	101,1	107,7	104,5	109,0	129,4	112,1
فاس	**6,9**	**104,0**	**111,2**	111,2	109,6	117,5	101,0	103,8	114,5	100,9	109,2	103,0	108,9	130,5	115,3
القنيطرة	**8,0**	**102,9**	**111,1**	113,7	105,0	114,1	105,8	106,5	119,7	101,6	110,8	103,4	110,4	129,1	113,0
مراكش	**7,3**	**103,9**	**111,5**	104,2	102,1	114,0	108,7	101,5	118,8	100,7	110,8	103,7	121,2	130,2	114,6
وجدة	**6,9**	**102,8**	**109,9**	106,1	109,9	113,3	105,6	104,7	118,1	98,6	106,9	101,0	101,9	130,3	115,0
الرباط	**6,0**	**103,8**	**110,0**	106,0	108,2	109,6	101,5	107,1	117,6	102,6	102,2	102,8	118,6	129,2	113,5
تطوان	**6,8**	**102,5**	**109,5**	108,7	105,3	108,8	102,2	98,8	123,2	100,4	103,7	102,5	104,6	130,8	113,3
مكناس	**6,8**	**103,6**	**110,6**	110,7	106,2	109,3	107,7	104,4	120,8	102,0	103,9	103,9	107,6	130,4	113,4
طنجة	**6,7**	**103,7**	**110,6**	108,7	110,5	104,7	101,9	104,6	118,9	109,4	106,4	104,4	105,1	130,3	114,5
العيون	**5,4**	**104,2**	**109,8**	109,4	102,7	108,9	103,6	100,5	118,8	101,9	108,7	102,8	100,8	130,8	113,5
الداخلة	**5,3**	**104,0**	**109,5**	105,5	118,2	101,1	105,2	105,4	112,0	100,1	108,3	103,5	120,0	130,8	112,8
كلميم	**5,8**	**105,9**	**112,0**	111,4	104,9	141,8	99,4	102,5	116,4	98,9	106,8	102,9	106,0	131,2	115,9
سطات	**6,6**	**103,5**	**110,3**	120,6	106,1	106,6	105,8	102,4	132,1	98,8	106,1	101,1	106,1	125,1	112,8
أسفي	**7,0**	**106,5**	**114,0**	111,4	115,6	126,1	102,7	105,0	130,2	104,6	109,7	111,2	113,7	128,9	114,8
بني ملال	**8,0**	**104,5**	**112,9**	107,3	121,2	104,0	104,6	103,0	136,5	101,1	112,4	104,7	123,9	130,8	114,9
الحسيمة	**8,4**	**103,5**	**112,2**	104,2	105,2	111,2	96,4	101,3	129,0	100,9	106,8	101,4	112,0	131,5	115,9
الرشيدية	**7,6**	**103,0**	**110,8**	104,6	107,2	106,2	103,4	104,1	116,3	104,6	108,1	102,9	105,5	131,4	116,1
سنة 2022				**110,0**	**107,5**	**113,2**	**104,3**	**104,0**	**119,7**	**101,9**	**107,1**	**103,6**	**109,7**	**129,8**	**113,7**
سنة 2021				**106,4**	**104,6**	**110,8**	**100,2**	**103,7**	**106,7**	**101,8**	**101,9**	**102,6**	**104,7**	**125,5**	**102,2**
التغير (%)				**3,4**	**2,8**	**2,2**	**4,1**	**0,3**	**12,2**	**0,1**	**5,1**	**1,0**	**4,8**	**3,4**	**11,3**

المصدر: الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك لسنة 2022، المندوبية السامية للتخطيط

01.المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية 02. المشروبات الكحولية والتبغ03. الملابس والأحذية04. السكن والماء والكهرباء والغاز ومحروقات أخرى 05. الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل 06. الصحة 07. النقل 08. المواصلات 09. الترفيه والثقافة 10. التعليم 11. مطاعم وفنادق 12. مواد وخدمات أخرى

4. أسباب الأزمة التضخمية بالمغرب

تعزى أسباب الأزمة التضخمية بالأساس إلى عوامل خارجية، إلا أن هذه الوضعية لا تمنع من وجود عوامل داخلية لها تأثير على الأسعار، لاسيما أن الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2022 شهدت توسع نطاق ارتفاع الأسعار ليشمل المنتجات غير التجارية. ومن بين تلك العوامل، يوجد ضعف في تنظيم الأسواق الخاصة بالمنتجات الفلاحية وإلى تعدد الوسطاء[1]. وفي السياق ذاته، وبخصوص السوق الداخلية للمحروقات، التي رفعت من تأثيرات أزمة التضخم بالمغرب، وبالرغم من أنها سوق مؤطرة بمقتضيات تنظيمية متجاوزة على الرغم من تحرير أسعار بيع الغازوال والبنزين في السوق الوطنية، فإن هذه الأخيرة تعتمد كليا على الواردات الخارجية والتي تتزايد أحجامها باستمرار.

وتجدر الإشارة أن مستوى المخزون المتوفر على المستوى الوطني يعرف تركيزا عاليا، إذ بلغ حوالي 1,2 مليون طن سنة 2021، أي ما يفوق 15 في المئة المسجلة سنة 2018. غير أن هذه القدرات تستخدم جزئيا بسبب ارتفاع تكاليف تخزين هذه المنتجات من جهة، وإلى المخاطر ذات الصلة بالتقلب الكبير في أسعارها على الصعيد الدولي من جهة ثانية[2].

وإنه من الأهمية بمكان تسريع وتيرة إجراء بحوث للتقصي بشأن وجود أو عدم وجود سلوك منافٍ للمنافسة من قبل الفاعلين في هذا القطاع[3]. يضاف إلى هذا إغلاق شركة لاسامير بعد تحرير السوق، مما أدى إلى تضارب المصالح الاقتصادية، وأسهم في زيادة تكاليف التضخم المستورد.

إن هذه الوضعية التضخمية ناتجة عن غياب الحكامة، وعن ضعف الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد المغربي والتبعية السلبية والهدر والفساد، وإن الإصلاح الاقتصادي الذي يضمن استدامة التوازن والاستقرار ينبغي أن تكون له علاقة بسيادة الحكامة الجيدة والتقنين، وبالسياسات العمومية الاقتصادية السديدة، وبالسيادة الغذائية والطاقية والدوائية والتخلص من الديون، وعدم التفريط في السيادة المالية. كما أن اختلالات اقتصاد السوق كرست اقتصاد الريع بالمغرب، الشيء الذي جعل التضخم مسألة هيكلية ومتجذرة في البلاد.

وموازاة مع العوامل الداخلية، التي كان لمعظمها إلى الآن تأثير محدود نسبيا، يعزى ارتفاع الأسعار الذي سجل بالمغرب بشكل أساسي إلى عوامل خارجية متعددة، تتمثل فيما يلي[4]:

- التأثير الكبير للارتفاع الذي شهدته أسعار المواد الأولية الطاقية في السوق الدولية، لاسيما النفط والغاز الطبيعي، والذي انعكس بشكل سريع على الأسعار في السوق الوطنية، فضلا عن

---

1 التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2021

2 رأي مجلس المنافسة حول الارتفاع الكبير في أسعار المواد الخام والمواد الأولية في السوق العالمية، و تداعياته على السير التنافسي للأسواق الوطنية، حالة المحروقات (الغازوال و البنزين)، 2022، ص 80.

3 نفس المرجع أعلاه.

4 التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2021.

محدودية قدرة بلادنا على تخزين المواد الطاقية بما يمكنها من تخفيف آثار الصدمات الخارجية في المجال الطاقي على الأسعار على المستوى الوطني.

- تأثير ارتفاع أسعار الوقود على كلفة نقل البضائع على الصعيد المحلي، وكذا على أسعار مختلف المنتجات التي يعتمد إنتاجها بشكل مكثف على المدخلات الطاقية.
- تداعيات ارتفاع أسعار المواد الأولية الأخرى على الصعيد الدولي، لا سيما الحبوب والزيوت على المستوى الداخلي، دون إغفال تأثير المواسم الفلاحية السيئة التي شهدتها العديد من البلدان المنتجة، وكذا جراء الحرب في أوكرانيا والتطور السريع للطلب الصيني.
- انتقال التضخم في منطقة الأورو إلى المغرب، بسبب هيمنة حصة القارة الأوروبية في إجمالي واردات البلاد.
- استمرار ارتفاع تكلفة الشحن البحري.
- اعتماد العديد من البلدان تدابير تقييدية ذات صبغة سيادية لتقليص صادرات بعض المنتجات الأساسية كالحبوب والزيوت، وهو ما ساهم في ارتفاع أسعار هذه الفئة من المنتجات.

5.تداعيات الأزمة التضخمية بالمغرب

انطلاقا من الدارسة التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط سنة 2022 حول تقييم التأثير قصير المدى لوباء كوفيد-19 والصدمة التضخمية الحالية على وضعية الفوارق الاجتماعية، يتبين أنه في سياق ارتفاع الأسعار تفاقمت الفوارق الاجتماعية حيث تراجعت وضعية الفقر والهشاشة في المغرب إلى مستوى سنة 2014. وبالفعل فإن مستويات معيشة الأسر سنة 2022، بالقيمة الحقيقية، من المنتظر أن تنخفض بنسبة 5,5% مقارنة بسنة 2021 على الصعيد الوطني5,2%بالوسط الحضري و6,2% بالوسط القروي.

وفي ظل هذه الظروف فقد[1]:

- ارتفع معدل الفقر المطلق من 3% سنة 2021 إلى 4,9% سنة 2022 على الصعيد الوطني، ومن 1%إلى 1,7% في المناطق الحضرية، ومن 6,8% إلى 10,7 في الوسط القروي؛
- ارتفع معدل الهشاشة الاقتصادية من 10% إلى 12,7% على المستوى الوطني، ومن 5,9% إلى 7,9% في الوسط الحضري، ومن 17,4% إلى 21,4% في الوسط القروي؛
- ارتفعت الفوارق الاجتماعية لمستويات المعيشة، المقاسة بمؤشر "جيني"، من 40,3% إلى 40,5%.

في ظل هذه الظروف، تعرض حوالي 3,2 مليون شخص إضافي إلى الفقر (1,15 مليون شخص) أو إلى الهشاشة (2,05 مليون شخص). كما تم فقدان ما يقرب سبع سنوات من التقدم المحرز

1مذكرة المندوبية السامية للتخطيط حول تطور الفوارق الاجتماعية في سياق آثار كوفيد-19 وارتفاع الأسعار

في القضاء على الفقر والهشاشة، وعليه، تراجعت وضعية الفقر والهشاشة بالمغرب إلى مستويات سنة 2014.

تبرز مساهمة المكونات الرئيسية للتضخم بالمغرب أن أكثر من نصف الزيادة التي عرفتها الأسعار (58%) ترجع إلى ارتفاع أثمان "المنتجات الغذائية" و22% إلى ارتفاع أثمان "النقل" و20% إلى ارتفاع أثمان سلع وخدمات أخرى. وبذلك، فإن 80% من التضخم ناتج عن ارتفاع أثمان المواد الغذائية والنقل.

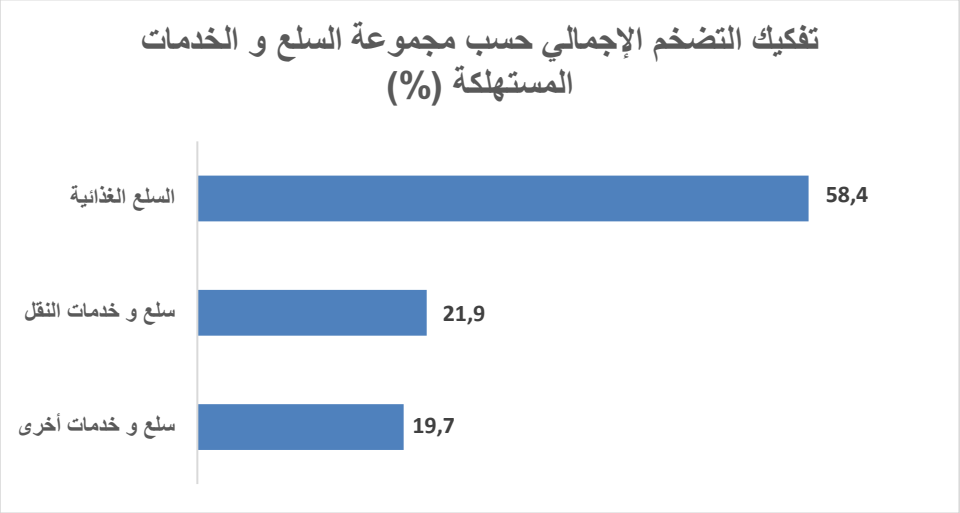

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الشهري حول الأثمان عند الاستهلاك

ومن أجل الحد من تداعيات الأزمة التضخمية بالمغرب، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير بغرض الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وذلك من خلال دعم غاز البوطان وبعض المواد الغذائية عبر تخصيص اعتمادات مالية إضافية قدرت ب 16 مليار درهم لصندوق المقاصة لسنة 2022، وتعليق الرسوم الجمركية على واردات القمح اللين والصلب، ثم منح تعويض جزافي على واردات القمح، وتعليق رسوم الاستيراد المطبقة على بعض البذور الزيتية وزيوت عباد الشمس وفول الصويا، بالإضافة إلى تقديم دعم مالي لمهنيي النقل الطرقي والمتضررين من ارتفاع الأسعار.

إن هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية تبقي في مجملها جزئية وغير كافية، إذ تفتقد إلى رؤية شاملة ومحكمة بشكل جيد، كما أنها لم تتم ضمن مقاربة تشاركية يفتح فيها النقاش حول الطرق المتاحة لمواجهة ارتفاع الأسعار وخصوصا المحروقات منها، لأن هذه الأخيرة لها تأثير مباشر على جميع المواد، وكان يفترض على الحكومة المغربية أن تنتهج نهج بعض الدول الأوربية وذلك بخفض الضريبة المفروضة على المحروقات وتقديم دعم مباشر للمواطنين لمواجهة غلاء الأسعار.

6. كيف الخروج من الأزمة؟

لقد تناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هذا الموضوع في إطار نقطة اليقظة التي أصدرها تحت عنوان "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يؤكد على استعجالية إعادة تنظيم سلاسل التسويق وتقنين دور الوسطاء من أجل التخفيف من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية"، مقترحاً جملة من

التدابير الرامية إلى التخفيف من الانعكاسات السلبية لهذه الصدمة على الاقتصاد الوطني وعلى معيش المواطن، حيث أشار إلى أنه أخذاً بعين الاعتبار طبيعة التضخم الذي تواجهه بلادنا، وفي سياق تشير فيه مؤشرات النشاط الاقتصادي إلى عدم وجود ضغط قوي من قبل الطلب الداخلي على الأسعار، اتخذت السلطات العمومية جملة من التدابير على المدى القصير من أجل التخفيف من تداعيات الضغوط الناجمة عن التضخم. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتحمل ارتفاع أسعار المواد المدعمة من خلال آلية صندوق المقاصة، والتوقيع خلال شهر أبريل من سنة 2022 على اتفاق في إطار الحوار الاجتماعي ينص على تحسين دخل العاملين في القطاعين العام والخاص على مدى سنتين، فضلا عن الدعم المخصص للفاعلين في مجال النقل وعدم الزيادة في تسعيرة الكهرباء. وبالموازاة مع هذه الإجراءات، قرر بنك المغرب في شتنبر ودجنبر رفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس، ليصل المعدل لإثنين ونصف متم 2022، وذلك لتفادي عدم تثبيت توقعات الفاعلين الاقتصاديين بشأن التطور المستقبلي للأسعار. إلا أن قرار والي بنك المغرب قوبل بالنقد من طرف العديد من الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين، لأن التضخم أصبح حقيقة هيكلية داخل الاقتصاد المغربي، ويجب أن نتعود على التعايش معه، وأن سببه نقص العرض، ولا سيما الفلاحي. وبمجرد التعرف على هذه البيانات، سيكون من الضروري العمل على جذور المشكلة، إلا أن الإصلاحات الهيكلية للسياسات الإنتاجية هي من يمكنها تقديم الحلول لهذه الوضعية المطبوعة بتضخم هيكلي ساهم فيه سنتان من الجفاف وسنة شبه جافة.

وعلى الرغم من ذلك، وفي ظل استمرار ارتفاع الأسعار، فإن الوضعية الراهنة تقتضي اتخاذ إجراءات مباشرة وذات تأثير أقوى. في هذا الصدد، ومن أجل التخفيف من تداعيات التضخم الذي تشهده بلادنا، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عدداً من التوصيات على المديين القصير والمتوسط.

فعلى مستوى الإجراءات ذات الطابع الآني[1]، يتعين التفكير في توزيع مساعدات تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، والإبقاء على الرسوم الجمركية المفروضة على أسعار بعض المنتجات الأساسية المستوردة في مستوى منخفض، وتعزيز مراقبة مدى احترام قواعد المنافسة في مختلف القطاعات، لا سيما قطاعات السلع والمنتجات الأساسية، مع الحرص على أن تكون العقوبات في حالة انتهاك هذه القواعد رادعة بما فيه الكفاية.

وعلى المدى المتوسط، وبغية مواجهة أي ارتفاع محتمل للأسعار مستقبلاً، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:

- الإسراع بتنزيل السجل الاجتماعي الموحد من أجل استهدافٍ أمثل للدعم الموجه للفئات الأكثر هشاشة؛

1التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2021

- دراسة إمكانية إحداث صندوقٍ دائمٍ للتصدي للصدمات الكبرى(Fonds de stabilisation) ؛
- القيام بالمزيد من الاستثمارات في القدرات الوطنية في مجال تخزين المنتجات الطاقية ودراسة السبل الممكنة لتعبئة قدرات التخزين المتوفرة لدى شركة "سامير"؛
- إصلاح وتنظيم فضاءات تسويق المنتجات الفلاحية؛
- دراسة جدوائية إحداث شركة وطنية للشحن البحري؛
- إحداث مرصد للأسعار وهوامش الربح المتعلقة بالمواد الأساسية.

كل هذه الحلول واضحة ومتعددة، لكن تبق السياسات العمومية والاقتصادية المتبعة ضعيفة، إذ تتسم بغياب رؤية استراتيجية لمواجهة الأخطار والكوارث والمتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتأمين الحاجيات الضرورية للمواطنين من أهم المواد والسلع الزراعية والصناعية والدوائية والطاقية"، داعيا إلى مراجعة السياسات المتبعة وتدخل الصناديق السيادية لتمويل الحاجيات كصندوق المقاصة، ومراجعة القانون المالي الحالي.

خاتمة

في سياق عالمي يتسم بتوالي الأزمات (أزمة الكوفيد والصراع الروسي الأوكراني)، أدى هذا الوضع إلى تعطيل الإنتاج والاستهلاك، مما تسبب في ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية. والمغرب، كونه بلدًا مستوردًا للمنتجات الطاقية والغذائية بالخصوص، تأثر بشدة من نكسات هذه الأزمة التضخمية، مما دفع البنك المركزي إلى التدخل من أجل تتبع التضخم وضبط مستوى الأسعار عن طريق السياسة النقدية.

مما سبق، حاولنا معالجة أسباب التضخم بالمغرب خصوصا، والتي تعزى بالأساس إلى عوامل خارجية، ناهيك عن الأسباب الداخلية، والتي ساهمت هي الأخرى في الرفع من تأثيرات الأزمة نتيجة ضعف الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني واستمرار التبعية وضعف الإنتاج الفلاحي والزراعي والهدر والفساد. رغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة المغربية للتصدي لتداعيات هذه الأزمة، والمحافظة على قيمة العملة في السوق الوطنية والدولية، تبقى في مجملها جزئية وغير كافية، إذ من الواجب تعزيز المخزون الاستراتيجي من المواد الغذائية والدوائية والطاقية وتنفيذ مشروعات هادفة إلى تعزيز الأمن الغذائي وتأمين العيش الكريم للمواطنين.

أثر تذبذب سلاسل التموين العالمية على أداء القطاع الصناعي واللوجستي في المغرب

عبد الخالق النقابي[1]

مقدمة

يمكن القول إن وضعية سلاسل التموين العالمية والوطنية في سنة 2022 شكلت استمرارا لحالة توالي الأزمات التي عرفتها هذه السلاسل منذ انطلاق أزمة كورونا في أواخر سنة 2019. وقد تفاقم أثر تلك الأزمات بسبب الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا وما رافقها من تذبذب مستويات العرض والطلب على مجموعة من المواد الأولية وخصوصا المواد الطاقية والغذائية، بالإضافة إلى مجموعة من المواد المصنعة الأخرى دون إغفال أثر ارتفاع أسعار كل من النقل البحري الدولي والطرقي الوطني.

وإذا كانت جائحة كوفيد-19 قد أثرت بشكل كبير على سلاسل التموين العالمية بسبب اعتماد الدول والمؤسسات قيود الإغلاق والتباعد الاجتماعي وفرض قيود على حركة الأشخاص في العديد من البلدان حول العالم للحد من انتشار الفيروس، مما أدى إلى تقليل عدد العمال الذين يمكنهم العمل في المصانع والمستودعات والموانئ ومراكز التوزيع، فإن تزايد الطلب بالتوازي مع الجائحة وبعدها على بعض المنتجات بشكل كبير قد أدى إلى الضغط على سلاسل التموين وتمدد آجال التسليم بالإضافة إلى توقف الإنتاج في العديد من وحدات الإنتاج حول العالم.

ورغم أن سنة 2022 عرفت تحسنا مهما في الحد من مستوى انتشار الوباء مما أدى إلى تحسن أداء مجموعة من القطاعات الانتاجية، إلا أن الأوضاع عادت للتأزم خصوصا بسبب استمرار إغلاق مجموعة من الوحدات الإنتاجية بالصين في النصف الأول من السنة وكذا بسبب الحرب في أوكرانيا خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن طرفي الصراع يشكلان 30% من مجموع إنتاج القمح والشعير في العالم و20%من الذرة وأكثر من 50% من زيت عباد الشمس[1]،ما أثر بشكل كبير على سلاسل التموين الغذائي والطاقي، وهو الأمر الذي سجل بنسبة أقل مع نهاية سنة 2022 بسبب تدخل كل من الأمم المتحدة وتركيا لتأمين توريد هذه المواد إلى الأسواق عبر البحر الأسود في إطار مبادرة حبوب البحر الأسود والتي شملت الحبوب والمواد الغذائية الأخرى والأسمدة.

كما يعتبر طرفا الحرب من أهم موردي المعادن المستخدمة في صناعة السيارات ومصادر الطاقة المتجددة مما زاد من أثر الحرب على اضطرابات سلاسل صناعة السيارات العالمية بالخصوص.

وقد دفع هذا الوضع مجموعة من الدول إلى البحث عن تنويع الموردين رغم ما ترتب عن ذلك من زيادة في تكاليف النقل، إذ بدأت نيجيريا مثلا في توريد البوتاس من كندا، بينما قامت مصر باستيراد

1 باحث في اللوجستيك.

القمح من الهند وكذلك العديد من دول شرق آسيا. كما قام المغرب بزيادة حصة القمح المستورد من البرازيل، بينما من المتوقع أن تحول الصين مصادر الذرة إلى البرازيل والولايات المتحدة.

كما دفعت الحرب إلى إعادة تشكيل خارطة تجارة النفط والغاز، إذ من المرجح أن يتعزز الطلب العالمي على الفحم، بينما يدفع ارتفاع الاستثمار في الطاقة المتجددة إلى الزيادة في الطلب على المعادن النادرة.

في مقابل ذلك، تحاول مجموعة من البلدان دعم الإنتاج المحلي وإعادة توطين بعض الأنشطة الصناعية والفلاحية في بلدانها أو داخل التكتلات الإقليمية لضمان حد أدنى من السيادة الغذائية والصناعية وتنويع المصادر، تفاديا للمخاطر المحتملة وتقصيرا لطول سلاسل التموين مما من شأنه التخفيف من الارتهان لتذبذبات أسعار النقل الدولي والاستجابة لمتطلبات تقليص الانبعاثات الحرارية الناجمة عن بعد مصادر التموين.

نروم في هذه الورقة الوقوف عند أثر توالي الأزمات الدولية منذ بداية جائحة كورونا 2019 وما رافقها من انعدام التوازن في سلاسل التموين العالمية على الاقتصاد المغربي عموما وعلى أداء القطاعات الصناعية مع تركيز خاص على أحداث سنة 2022.

1. تطور أداء قطاع النقل الدولي

عانى قطاع النقل الدولي ومنذ اندلاع الجائحة من مجموعة من الأعطاب والتي تمثلت في تعليق العديد من خدمات الشحن والنقل العالمية وكذا تعطيل العديد من سلاسل التموين العالمية بسبب قيود السفر وإلغاء الرحلات ونقص الطاقة اللوجستية، ونتج عن ذلك زيادة في تكاليف النقل في العديد من الأماكن، وبالتالي إلى زيادة التكلفة الإجمالية لسلاسل التموين.

كما عرفت سنتا 2021 و2022 ارتفاعا قياسيا لأسعار النقل البحري كما يبينه المبيان أسفله بسبب العديد من العوامل المرحلية وكذا التحولات الهيكلية التي عرفها القطاع في السنوات الأخيرة[1].

[1] تقرير الأمم المتحدة حول النقل البحري لسنة 2022 https://unctad.org/rmt2022

مبيان1: تطور معدل أسعار النقل البحري الخاص بالمحروقات ما بين سنة 2020 وسنة 2022

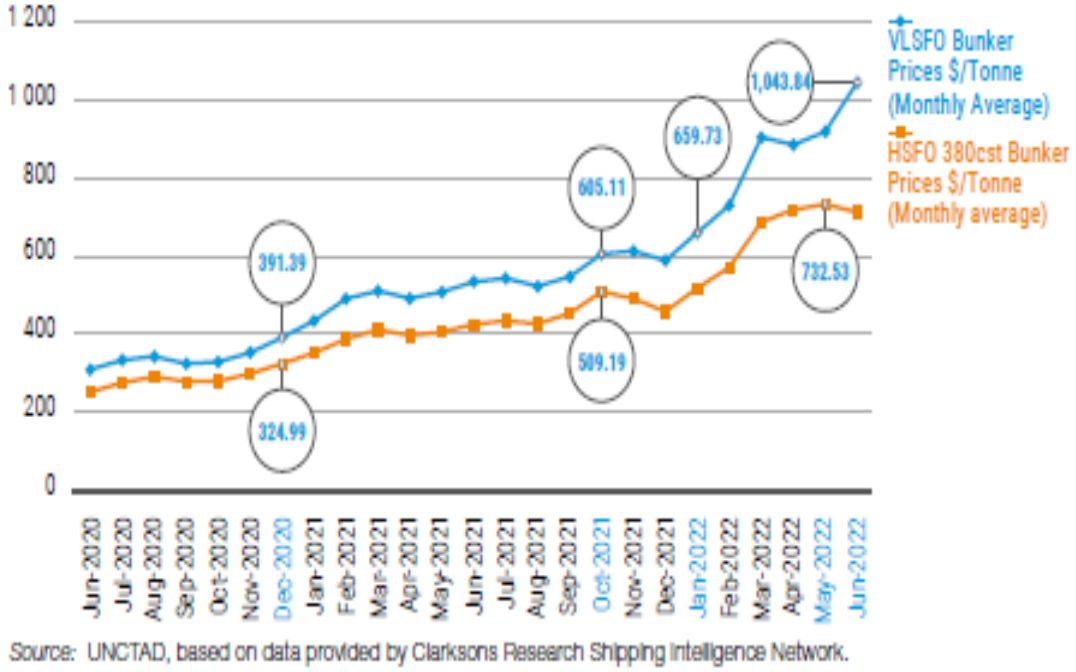

المصدر: تقرير الأمم المتحدة حول النقل البحري لسنة 2022 https://unctad.org/rmt2022

مبيان2: تطور معدل أسعار النقل البحري الخاص بالحاويات ما بين سنة 2017 وسنة 2022

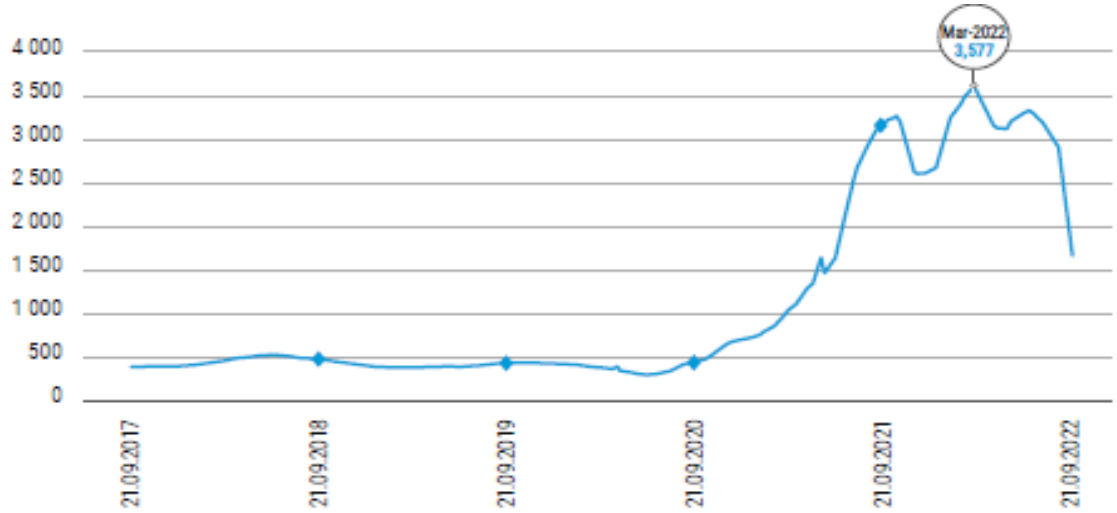

المصدر: تقرير الأمم المتحدة حول النقل البحري لسنة https://unctad.org/rmt20222022

فبعد الجائحة، شهدت التجارة البحرية عودة الطلب بشكل كبير على خدمات النقل البحري مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار النقل البحري والذي يستأثر بأكثر من 80% من حجم التجارة العالمية[1].

كما أدت الحرب الدائرة في أوكرانيا إلى تعليق عدد من شركات النقل العالمية لبعض خطوط الحاويات في منطقة البحر الأسود، بينما غادرت الشركات اللوجستية الأخرى روسيا بين الربعين الأول والثاني من عام 2022، وفقدت أوكرانيا روابط كل سفن الشحن البحرية الخاصة بها، وخسرت روسيا 50% من خدمات الخطوط البحرية حسب نفس التقرير، مما فاقم معدلات الازدحام في الموانئ الأوروبية الأخرى. وقد تأثر النقل عبر خطط السكك الحديدية الذي يعبر روسيا في اتجاه أوروبا قادما من الصين بسبب الحرب. كما يشير التقرير إلى أن الحرب في أوكرانيا ساهمت في تأزيم وضع النقل البحري حيث ساهم ارتفاع أسعار النقل البحري بنسبة 1,2% في أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية.

وفي العديد من الحالات أدى تدني معدلات الربط البحري من وإلى بعض المناطق إلى نقص الغذاء وانقطاع سلاسل التموين مما أصبح يهدد عشرات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم بالجوع والفقر.

بالإضافة إلى الأسباب المرتبطة بالجائحة أو بالتوترات الحالية، لا بد من الإشارة إلى أن قطاع النقل البحري كان قد عرف خلال العشر سنوات الأخيرة مجموعة من التحولات الكبرى في اتجاه المزيد من التركيز واستحواذ عدد محدود من الشركات العالمية على الحصة الأوفر من السوق العالمية، وهو ما فاقم من وضع النقل الدولي في اتجاه المزيد من ارتفاع الأسعار، وكذا فقدان الوجهات الصغيرة لجاذبيتها بالنسبة لهذه الشركات. وعلى صعيد آخر، من شأن المعايير المناخية الجديدة أن تدفع المزيد من الفاعلين للخروج من سوق النقل البحري للدفع من أجل المزيد من التركيز.

وبخصوص أداء الموانئ المغربية، فحسب معطيات الوزارة الوصية سجل المغرب ارتفاعا نسبيا في حجم السلع التي مرت عبرها خلال سنة 2022 ب1,5% متأثرا أساسا بارتفاع حجم "عمليات إعادة الشحن– Transbordement" بنسبة 5% مستفيدا بذلك من اكتظاظ مجموعة من الموانئ الأوروبية وتوقف أخرى، في حين انخفض حجم صادرات الفوسفاط الخام بنسبة 43% والحامض الفوسفوري بنسبة 29% وحامض الكبريت بنسبة 40% والأسمدة بنسبة 17%[2].

كما عرفت حركة استيراد الحبوب ارتفاعا بنسبة 23% واستيراد المحروقات بنسبة 7,5% واستيراد الأمونياك بنسبة 14% وارتفاع صادرات الحاويات بنسبة 13% وصادرات السيارات بنسبة 67%[3].

---

[1] المرجع السابق.

[2] موقع وزارة النقل والتجهيز:

http://www.equipement.gov.ma/Actualites/Pages/Actualites.aspx?IdNews=3831

[3] نفس المرجع.

وبخصوص عبور الأشخاص فقد عرفت سنة 2022 عبور ثلاثة ملايين ونصف المليون شخص أي بزيادة تفوق 377% جراء تخفيف الإجراءات المتعلقة بكوفيد 19 وتخفيف مستوى التوتر بين المغرب وإسبانيا[1].

وعلى مستوى النقل الطرقي يمكن القول أن القطاع قد تأثر بشكل كبير بارتفاع أسعار المحروقات، إذ رغم تبني الدولة لمقاربة الدعم المباشر للفاعلين للتخفيف من أثر هذا الارتفاع على الكلفة النهائية للسلع، إلا أن الفدرالية الوطنية للنقل الطرقي كانت قد أقرت في شهر شتنبر أن كلفة النقل ارتفعت بنسبة 5% وهو ما أثر على الأسعار المعتمدة.

وجدير بالذكر أن وزارة النقل واللوجستيك كانت قد أعدت خلال هذه السنة مشروع قانون يقضي بربط إلزامي للمتعاقدين لأسعار النقل بأثمنة الغازوال في أفق المصادقة عليه من طرف المؤسسات المعنية، وهو ما من شأنه من جهة حماية الناقلين، ومن جهة أخرى زيادة الضغط على كلفة الإنتاج والتوزيع في جل القطاعات الإنتاجية والخدماتية.

2. أثر الأزمة على قطاع صناعة السيارات

أما فيما يخص قطاع صناعة وتوزيع السيارات فلا بد من التمييز بين مسارين متقاطعين على الصعيد الدولي والمحلي. أولا على الصعيد الدولي، عرف القطاع بداية تعافي الطلب على السيارات خصوصا في النصف الأول من السنة بسبب بداية تعافي الاقتصاد الدولي وكذا تخفيف قيود السفر مقابل استمرار مشاكل الإنتاج بسبب استمرار أزمات الرقائق الإلكترونية رغم التحسن الملحوظ مقارنة مع السنة الماضية. وقد أدى هذا الوضع إلى تصريف جل الشركات العالمية جزء كبير من المخزون المتوفر لديها وكذا من الرفع من أسعار السيارات المطروحة في السوق مما مكنها من التخفيف من تأثير تضخم أسعار المواد الأولية وفي جل الحالات تحقيق هوامش قياسية.

كما عرفت سنة 2022 تطورات مهمة بخصوص التوجه نحو السيارات الكهربائية وما رافق ذلك من تحولات جبائية وقانونية وجمركية في كل من الولايات المتحدة وأوروبا للحد من استعمال سيارات الوقود والديزل، وهو ما من شأنه أن يسرع من وثيرة التحول السريع لسلاسل الإنتاج العالمية من المحركات الحرارية نحو المحركات الكهربائية، وكذا زيادة سيطرة الشركات الصينية على السوق العالمية بحكم السبق الذي تحققه في مجال السيارات الكهربائية.

أما على المستوى الوطني، فقد بلغت نسبة الصادرات 111 مليار درهم أي بزيادة قدرها 33% مقارنة بالسنة الماضية حسب معطيات مكتب الصرف[2]، إذ استفاد القطاع من زيادة الطلب العالمي وكذا من توسيع الطاقة الإنتاجية في كل من معملي رونو–طنجة وستلانتسيس–القنيطرة والتي جاءت كنتيجة

---

[1] نفس المرجع.

[2] موقع مكتب الصرف

https://www.oc.gov.ma/sites/default/files/2023-02/IEE%20D%C3%A9cembre%202022.pdf

لمجموعة من الاستثمارات التي قامت بها الشركتان خلال السنوات الأخيرة بفضل الامتيازات الضريبية التي تمنحها الدولة وضعف مستوى الأجور، وكذا بفضل استثمار هذه الأخيرة في مجموعة من البنيات التحتية والتي تخص بالأساس ميناء طنجة المتوسط وخطوط الطرق السيارة والمناطق الحرة.

أما على مستوى الطلب الداخلي فقد عرفت المبيعات انخفاضا بقيمة 8% حسب تقرير الجمعية المغربية لمستوردي السيارات بالمغرب مقارنة مع السنة الماضية كما هو مبين في المبيان أسفله، وذلك بسبب تراجع القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة وكذا بسبب ارتفاع أسعار جل النماذج المعروضة، في حين تبقى حصة السيارات الكهربائية في السوق الداخلية جد محدودة عرضا وطلبا.

المبيان 3: تطور مبيعات السيارات الجديدة حسب تقرير الجمعية المغربية لمستوردي السيارات

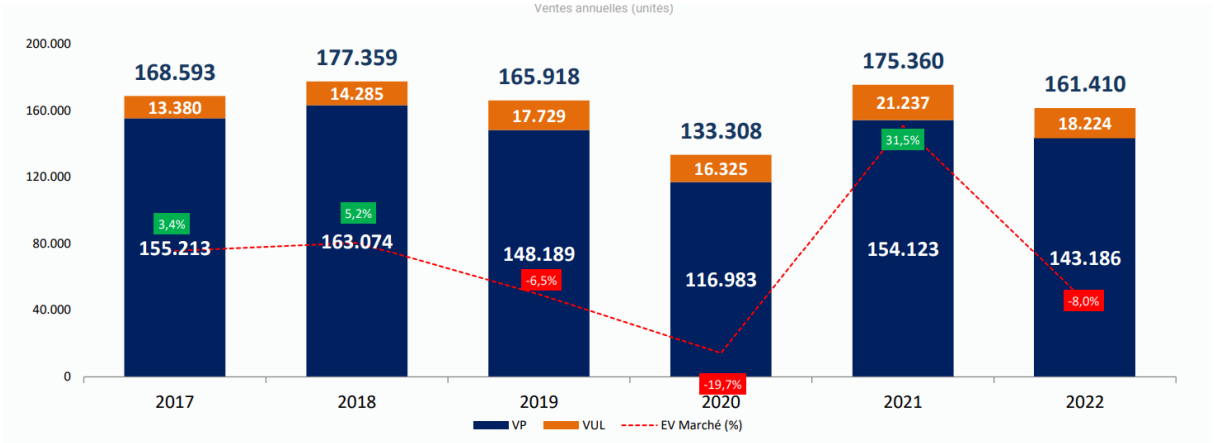

https://www.aivam.ma/fr/documentation-et-etudes

ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع صادرات المغرب من السيارات وقطع الغيار رغم التحديات المرتبطة بسلاسل التمويل وارتفاع مستويات التضخم العالمي وكذا الإكراهات المتعلقة بالقوانين الجمركية الأوروبية والمتعلقة بالحد من الانبعاثات الغازية والتوجه المتزايد نحو السيارات الكهربائية.

3. أثر الأزمة على صناعة النسيج والجلد

يمكن القول بأن قطاع النسيج في المغرب قد استفاد بدوره من اضطرابات قطاع النقل البحري وما صاحبه من ارتفاع في أسعار النقل وكذا استمرار سياسة صفر كوفيد التي اعتمدتها الصين خلال جزء مهم من سنة 2022 ليصبح المغرب مصدرا مفضلا لبعض المنتوجات السريعة التجديد. وفي انتظار التقارير الرسمية يتوقع الفاعلون أن تبلغ قيمة صادرات القطاع ما يناهز 7 ملايير درهم أي ارتفاع بمعدل20% مقارنة مع سنة 2021 خصوصا نحو السوق الأوروبية والتي تشكل أكثر من 90% من مجموع الصادرات[1].

[1] تقرير الجمعية المغربية لمستوردي السيارات https://www.aivam.ma/fr/documentation-et-etudes

غير أن نهاية سنة 2022عرفت بالإضافة إلى العودة القوية للملابس الصينية نحو أوروبا، إفلاس شركة Inditex المالكة لأكبر العلامات العالمية والتي كانت تعتبر زبونا مهما للعديد من الشركات المغربية بنسبة 10% من مجموع الصادرات، وهو ما من شأنه أن يحد من الدينامية التي عرفها القطاع خصوصا في ظل استمرار مجموعة من التحديات والتي تخص بالأساس المنافسة الشرسة داخل السوق الوطنية من طرف المنتوج الصيني والتركي، وكذا اعتماد كلي لصناعة النسيج الوطنية على مواد أولية مستوردة نتيجة لضعف الاستثمار في هذه الحلقة بسبب عدم تنافسيتها وعدم توفر المغرب على مصادر طاقة تنافسية بحكم الاعتماد الكبير لإنتاج المواد الأولية على الطاقة.

4. أثر الأزمة على قطاع الفوسفاط

ضمن مجموع القطاعات الإنتاجية التي استفادت من الأزمة الأوكرانية، يعتبر قطاع الفوسفاط أهم المستفيدين هذه السنة بحكم القيود والعقوبات التي واجهتها روسيا والتي تعتبر من أكبر الفاعلين الدوليين في مجال تصدير الأسمدة سواء الفوسفاطية وغيرها، وكذا بسبب تنافسيتها المتعلقة بتوفرها على مصادر طاقة رخيصة وقدرتها على إنتاج الأمونياك بتكلفة جد ضعيفة باستعمال الغاز الطبيعي المتوفر بوفرة داخل التراب الروسي. وقد استفاد المكتب الشريف للفوسفاط كذلك من برنامج الاستثمار الذي أطلقه منذ سنة 2014 والذي مكن المكتب من تعزيز الطاقة الإنتاجية والتحويلية.

ونتيجة لذلك، حقق المكتب ارتفاعا في قيمة المبيعات بنسبة 21% حسب التقرير المالي للمكتب رغم انخفاض حجم الصادرات بسبب تراجع الطلب العالمي باستثناء السوق الهندية[1].

وفي مقابل ذلك لا بد من الإشارة إلى أن مستوى الأسعار كان قد بدأ في التراجع ابتداء من النصف الثاني من السنة كما هو مبين في المبيان أسفله، وهو ما قد ينعكس على الأداء المالي للمكتب.

المبيان5: تطور مؤشر أسعار الأسمدة بين سنة 2020 و2023

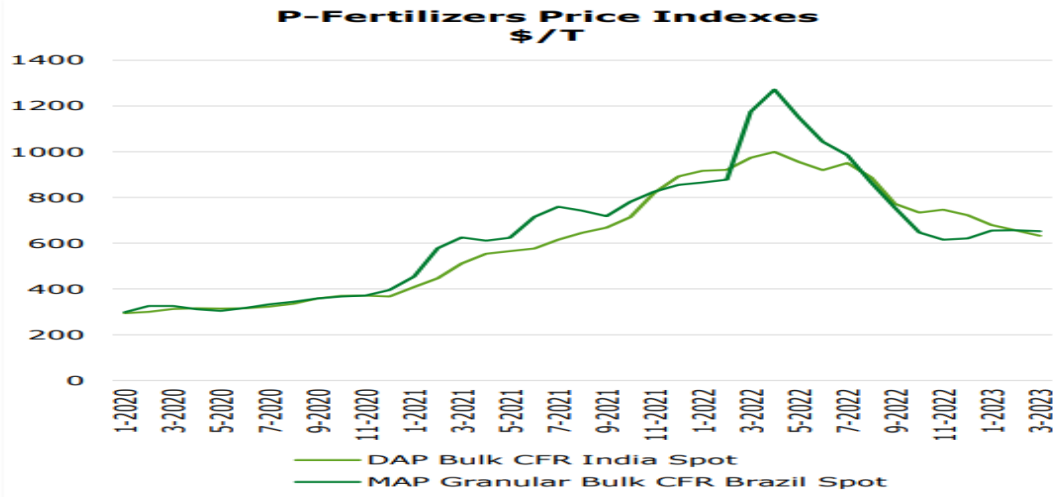

المصدر CRU, OCP Analysis

[1] التقرير المالي للمكتب الشريف للفوسفاط https://www.ocpgroup.ma/investors/financial-results

خاتمة

في الأخير يمكن القول إن عدم استقرار سلاسل الإنتاج العالمية، سواء بسبب استمرار تداعيات أزمة كوفيد 19 أو بسبب الحرب في أوكرانيا، كان له أثر متفاوت على أداء القطاعات الإنتاجية بالمغرب. ففي الوقت الذي حققت قطاعات كالفوسفاط والمعادن الأخرى وصناعة السيارات والطائرات والنسيج والجلود وأداء الموانئ تطورا مهما مقارنة مع السنة الماضية عانت القطاعات المتعلقة بالصناعة الغذائية والفلاحة والطاقة والنقل الطرقي من ارتفاع الأسعار وبالتالي ساهمت في ضرب القدرة الشرائية للمواطنين وتعميق نسبة العجز التجاري على حد سواء.

كما يجدر بالذكر أن معظم الديناميات الإيجابية التي عرفها المغرب تبقى جد هشة ومرحلية إذا ما أخدنا بعين الاعتبار التحولات الكبرى التي تعرفها سلاسل الإنتاج والتموين العالمية بسبب تنامي الأزمات الجيوسياسية وعودة الإجراءات الحمائية في العديد من الأسواق والضغط المتعلق بالقوانين البيئية وتقارب سنوات الجفاف مما يحتم على المغرب أن يسارع إلى تنويع الشركاء الاقتصاديين وتعزيز القدرات الصناعية من أجل الرفع من السيادة الاقتصادية وتعزيز الطلب الداخلي عبر حماية القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة والهشة.

السياسة العمومية في مجال التشغيل بالمغرب سنة 2022

عبد النبي يشو[1] و عبد الواحد بن عمر الابراهيمي[2]

مقدمة

تحتل قضية التشغيل مكانة مركزية في انشغالات الدول والحكومات والمجتمعات، ولا زالت تحظى بمزيد من اهتمام الباحثين والخبراء والمثقفين ومختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين، لما لها من ارتباطات وثيقة وقوية بقضايا مجتمعية جوهرية أخرى كالاقتصاد والتربية والتكوين والتعليم والحماية الاجتماعية والتماسك والسلم الاجتماعيين. والمغرب لطالما عانى ولا زال، خاصة شبابه ونساؤه في القرى كما في الحواضر، من أزمة البطالة وتداعياتها النفسية والاجتماعية الوخيمة على الفرد والمجتمع، التي اعتبرها –أي الأزمة– الكثير من العارفين المتمكنين بتفاصيل الشأن المغربي نتيجة حتمية لأعطاب مسلسل التنمية الذي تبنته الدولة منذ فجر الاستقلال.

تروم هذه الورقة تسليط بعض الضوء على مرجعية السياسة العمومية في مجال التشغيل من الناحيتين المعيارية والتصورية، وعرض، حسب ما توفر من معلومات، حصيلة الحكومة في مجال التشغيل برسم سنة 2022 بناء على ما أعلنته من التزامات في برنامجها الحكومي للفترة الممتدة بين 2021 و2026.

1. مرجعية السياسة العمومية في مجال التشغيل

تستند السياسة العمومية المتعلقة بالتشغيل، من الناحية المعيارية، على مرجعتين أساسيتين هما المرجعية الدستورية والمرجعية العالمية لحقوق الإنسان. ينص الدستور الحالي في الفصل 31، ضمن باب الحريات والحقوق الأساسية، على مجموعة من الحقوق من بينها التعليم والتكوين المهني والشغل: *" تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في:*

- *...*
- *الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛*
- *التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛*
- *الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛*
- *ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق؛*
- *..."*[3]

وتنص المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن:

---

[1] باحث في قضايا سوسيولوجيا التربية

[2] عامل بمجال التنمية الاجتماعية وباحث في قضايا التنمية المحلية

[3] المملكة المغربية، دستور 2011، الباب الثاني، المادة 31

- *"لكل شخص حق العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة؛*
- *لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساو على العمل المتساوي؛*
- *لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية؛*
- *..."*[1]

أما المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فهي تلزم الدول الأطراف بالاعتراف بحق العمل، بل اتخاذ التدابير الضامنة للممارسة الكاملة لهذا الحق:

- *"تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق؛*
- *يجب أن تشمل التدابير التي تتخذها كل من الدول الأطراف في هذا العهد لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين، والأخذ في هذا المجال بسياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية."*[2]

في نفس السياق، جاءت المادة السابعة من هذا العهد لتلزم بدورها الدول الأطراف بمضامين المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المشار إليها أعلاه.

وجدير بالذكر أن المغرب صادق سنة 1979 على العهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووقع على الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان في 8 يناير 1986 وصادق عليها في 21 يونيو 1993، كما أكد في تصدير دستور 2011 *"تشبثه بحقوق الإنسان كماهي متعارف عليها دوليا"*، والتزامه ب *"حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما؛ مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزيء"*[3].

من ناحية أخرى، نجد أن السياسة العمومية الراهنة في مجال التشغيل ترتكز، من حيث تصورها، على وثيقتين مؤطرتين موجهتين هما النموذج التنموي الجديد والبرنامج الحكومي 2021-2026.

على مستوى التشخيص، يعزو النموذج التنموي إشكالية التشغيل بالمغرب إلى عدة عوامل مباشرة وغير مباشرة، نعرض أهمها، دون تفصيل، كما يلي:

- تباطؤ في مسار التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني؛

---

[1] منظمة الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 23

[2] منظمة الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966، المادة 6

[3] المملكة المغربية، دستور 2011، تصدير

- اقتصاد في حاجة لمزيد من الانفتاح والتحرر؛
- اقتصاد متسم بالضعف فيما يخص خلق فرص الشغل، مما لم يسمح باستيعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل؛
- اتساع دائرة الاقتصاد غير المهيكل؛
- قواعد اللعبة الاقتصادية تفتقر للشفافية وتحمي الريع والفساد، على سبيل المثال لا الحصر، نظام التحفيزات العمومي القائم على التمييز إذ يصب في مصلحة بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى؛
- نقص فعالية منظومة العدالة؛
- عبء البيروقراطية وتعقيد المساطر الإدارية؛
- ضعف الالتزام بالحوار الاجتماعي؛
- تدني جودة خدمات التربية والتكوين والصحة؛
- قوة تأثير التغير المناخي.

أما على صعيد التخطيط الاستراتيجي في أفق 2035، فالتشغيل يعتبر واحدا من أهم الأركان المعول عليها لتحقيق الطموحات التي رسمها النموذج التنموي: *"إن طموح تحسين مستوى وجودة المعيشة لفائدة جميع المواطنين لن يتحقق إلا من خلال الرفع الملحوظ لقدرة البلاد على خلق القيمة المضافة وفرص شغل ذات جودة للجميع والتوزيع المنصف لثمار التنمية"*[1]. وعموما يعرف النموذج التنموي الطموحات المنشودة في خمس أهداف تنموية متداخلة ومتكاملة تتجلى في *"تحقيق الرخاء والتمكين والإدماج والاستدامة والريادة الجهوية في ميادين محددة من خلال رهانات مستقبلية جريئة"*[2]، ويحدد لبلوغها أربع مداخل استراتيجية:

- بناء اقتصاد حيوي، مقاولاتي، متنوع، منتج وقادر على الابتكار والتنافسية؛
- تعزيز الرأسمال البشري عبر الاستثمار، خصوصا، في قطاعات الصحة والتربية والتعليم؛
- إدماج كل المواطنات والمواطنين في الدينامية الوطنية للتنمية؛
- تعزيز مكانة المجالات الترابية في صلب العملية التنموية.

ولا يفوتنا أن نشير أن الديوان الملكي أصدر بخصوص التقرير العام للنموذج التنموي الجديد بلاغا، بتاريخ 2021/05/25، يدعو فيه إلى *"التفاعل الجدي مع خلاصات هذا العمل، وجعلها في خدمة تنمية بلادنا ورفاهية مواطنيها"*[3]، كما يدعو الحكومة ومختلف الفاعلين والمؤسسات، كل في مجال اختصاصه، إلى *"المشاركة والمساهمة الفعالة في تنفيذ التوصيات الوجيهة الواردة في هذا التقرير"*[4].

---

[1] المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، التقرير العام، 2021، ص 48
[2] المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، التقرير العام، 2021، ص 48
[3] المملكة المغربية، الديوان الملكي، 2021، بلاغ بشأن النموذج التنموي
[4] المملكة المغربية، الديوان الملكي، 2021، بلاغ بشأن النموذج التنموي

من هذا المنطلق، تؤكد الحكومة، في برنامج عملها للولاية الممتدة بين 2021-2026 التزامها الواضح بتفعيل مضامين النموذج التنموي الجديد، وتبنيها الصريح لكل مقتضياته جملة وتفصيلا.

وعليه، وارتباطا بمجال التشغيل، فإن الحكومة قد التزمت، مبدئيا، ب *"جعل التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي"*[1]، وعمليا، بإحداث 1.000.000 (مليون) منصب شغل صافي على الأقل طيلة فترة ولايتها، أي بمعدل 200.000 منصب شغل صافي على الأقل كل سنة، وبرفع نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30% عوض 20% حاليا[2]. ولبلوغ ذلك تعهدت الحكومة باتخاذ إجراءات[11] تستهدف:

أ. الشباب والنساء عبر:

- إطلاق برنامج "أوراش"، بشقيه "أوراش عامة مؤقتة" و"أوراش لدعم الإدماج المستدام"، لإحداث 250000 فرصة شغل مباشر خلال سنتي 2022 و2023؛
- إطلاق برنامج "الفرصة" لدعم المبادرات الفردية وتمويل المشاريع الصغرى الذي يهدف إلى مواكبة 10000 من حاملي المشاريع في جميع القطاعات الاقتصادية برسم سنة 2022؛
- إطلاق برنامج تطوير العرض الوطني للحضانات، وتحفيز نقل المستخدمين، ابتداء من سنة 2022، خدمةً للنساء الناشطات أو الراغبات في ممارسة نشاط مهني؛
- خلق "فضاءات تشغيل شباب" جديدة تكرس للإدماج المهني تحت إشراف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

ب. المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة عبر:

- إعطاء نفس جديد لبرنامج "إنطلاقة" لدعم المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وضمان استدامته؛
- تقليص التعقيدات الإدارية والتنظيمية التي تواجهها المقاولات؛
- ضمان متابعة ومواكبة وتأطير المقاولات الناشئة بشكل منتظم؛
- تفعيل الأفضلية الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة والتعاونيات والمقاولين الذاتيين في إطار الصفقات العمومية، وتشجيعهم على ولوج الصفقات العمومية؛
- تشجيع الاتحادات بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك عقود المناولة؛
- مواصلة مشروع "مقاولة ناشئة مبتكرة"؛
- إحداث إطار تنظيمي وضريبي يدعم المقاولات الناشئة؛

---

[1] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، البرنامج الحكومي 2021-2026، 2021، ص 53

[2] إلى حدود 30 شتنبر 2021

المملكة المغربية، الحكومة المغربية، البرنامج الحكومي 2021-2026، 2021

- تشجيع التنافسية والابتكار والبحث والتطوير بوضع إطار تحفيزي لانبثاق منظومة للمقاولات الناشئة المبتكرة، وبسن تحفيزات ضريبية لفائدة الاستثمار في البحث، وبتسريع وتعميق التحول الرقمي.

ت. القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني:

كما تروم هذه الإجراءات تعزيز وتحديث قطاعات أساسية حددتها الحكومة بالخصوص في الفلاحة والصيد البحري والصناعة الغذائية، والصناعة، والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والصحة والتعليم.

❖ **الفلاحة والصيد البحري والصناعة الغذائية**

تتغيى استراتيجية الجيل الأخضر الفلاحية (2020 – 2030) إحداث 350.000 منصب شغل جديد مباشرة في العالم القروي عن طريق:

- خلق جيل جديد من المقاولين الفلاحين الشباب بفضل تعبئة 1.000.000 (مليون) هكتار من الأراضي الجماعية قصد إنجاز مشاريع استثمارية في المجال الفلاحي؛
- منح مساعدات لإحداث مقاولات في مجال مهن الخدمات الفلاحية ومواكبة خلق المقاولات الفلاحية الناشئة؛
- ضمان الولوج إلى الحماية الاجتماعية والتأمين الفلاحي لصالح 200.000 مستفيد في طليعتهم 45.000 شاب؛
- تكوين 150.000 شاب في مجال الخدمات الفلاحية والشبه فلاحية في أفق 2030؛
- تفعيل آليات نقل الاستغلال الفلاحي لفائدة 180.000 شاب ليصيروا فلاحين ممارسين؛
- إحداث سلاسل صناعة غذائية وتحديث سلاسل التوزيع، بالعمل على إعادة هيكلة أسواق الجملة والمجازر وتأهيل الأسواق المحلية والابتكار في خدمة الجودة؛
- فيما يخص قطاع الصيد البحري، تعتزم الحكومة توفير أزيد من 100.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر في قطاعي الصيد وتربية الأسماك.

❖ **الصناعة**

تشيد الحكومة في برنامجها بقدرة القطاع الصناعي على خلق مناصب شغل جيدة جديدة، وتشدد على ذلك من خلال:

- مواصلة مخطط التسريع الصناعي؛
- تعزيز الاندماج المحلي حيث تتوخى خطة الإنعاش المقترحة بهذا الشأن توفير أكثر من 400.000 منصب شغل إبان الفترة الممتدة بين 2022 و2026. بالنسبة لقطاع السيارات باعتباره أول قطاع مصدر، تتوقع الحكومة رفع معدل الاندماج من 60% حاليا إلى 80%[1]؛

[1] إلى حدود 30 شتنبر 2021

- تطوير صناعة منزوعة الكربون مولدة لمناصب شغل وقادرة على تعزيز تنافسيتها عالميا بفضل تمويل إحداث حقول للطاقة الشمسية أو الريحية توجه لتزويد المناطق الصناعية بالطاقات النظيفة.

❖ **السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني**

تراهن الحكومة أيضا على هذه القطاعات وتعتبر الاستثمار فيها كفيل بتأهيلها لتساهم بفعالية في إحداث مناصب الشغل التي تعهدت بها في برنامجها، وذلك عبر:

- تحسين جودة الخدمات السياحية بتطوير وسائل التكوين وفقا للمعايير الدولية، وتحسين جودة المنتوج السياحي المغربي والترويج له داخليا وخارجيا، وتشجيع المقاولين الشباب والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة العاملين بالمجال السياحي؛
- إدماج قطاع الصناعة التقليدية في الاقتصاد المهيكل، وتثمين العنصر البشري بتسريع التكوين بالتدرج، وتشجيع صادرات الصناعة التقليدية ودعم تسويق منتجاتها؛
- تحديث وتطوير منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وزيادة عدد أجراء التعاونيات، وحث الساكنة النشيطة على الانخراط في التعاونيات خاصة النساء والساكنة القروية.

❖ **الصحة والتعليم**

تعتزم الحكومة الاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم من خلال تعزيز ميزانية الصحة وتطوير دور الحضانة وتعميمها والارتقاء بمهنة التدريس، مما قد يوفر، حسب توقعاتها، ما لا يقل عن 50.000 منصب شغل في السنة، أي بمجموع قد يفوق 250.000 منصب شغل عند نهاية ولايتها.

وفي هذا المنحى، التزمت الحكومة أيضا بالعمل على تحفيز قطاعات أخرى، من بينها السكن والتجارة الخارجية.

في هذا الإطار، وموازاة مع هذه الإجراءات المزمع اتخاذها، أوردت الحكومة في برنامج عملها أنها ستقرر تدابير أخرى تعتبر تنزيلها ضامنا لإحداث مستدام لمناصب شغل جيدة ولائقة. من بين أهم هذه التدابير نذكر:

- توضيح الإطار التشريعي وتجويد مناخ الأعمال من خلال التسريع بإخراج ميثاق الاستثمار الوطني؛
- تحديث الإطار القانوني وإنتاج بيانات موثوقة عن سوق الشغل وتقييم سياسات وبرامج التشغيل؛
- تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار؛
- الدفاع عن وسم "صنع بالمغرب" من أجل دعم الإنتاج الوطني.

2. حصيلة الحكومة في مجال التشغيل سنة 2022

قصد إبراز منجزات الحكومة خلال سنة 2022 في مجال التشغيل، بناء على ما التزمت به في برنامجها الحكومي (إحداث 1.000.000 منصب شغل ما بين 2021 و2026 وما يقتضيه الأمر من

إجراءات)، اعتمدنا ثلاث مصادر أساسية للمعلومة وهي تقرير حصيلة السنة الأولى للحكومة أكتوبر 2021–أكتوبر 2022 الذي يحمل عنوان "المغرب لي بغيناه كاملين"، وتقارير المندوبية السامية للتخطيط، وتقارير قطاعات حكومية.

أ. برامج التشغيل التي تستهدف الشباب والنساء

- يعتبر المنشور[1] رقم 2022/03 الصادر عن رئيس الحكومة بتاريخ 12 يناير 2022 بمثابة الإعلان عن إطلاق برنامج "أوراش"[2] بشقيه "أوراش عامة مؤقتة" و"أوراش لدعم الإدماج المستدام"، والذي خصصت له الحكومة غلافا ماليا قدره 2,5 مليار درهم برسم سنة 2022. وقد أوضح وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، في اجتماع اللجنة الاستراتيجية لبرنامج "أوراش" المنعقد بتاريخ 13 فبراير 2023 بالرباط، أن عدد المستفيدين من البرنامج خلال سنة 2022 بلغ 103599 تمثل النساء 30% منهم، وأن 70% منهم غير حاصلين على شواهد أو دبلومات، وأن ما يقارب 30% منهم استفادوا من تكوينات تروم تعزيز القابلية للشغل؛
- أعطيت انطلاقة برنامج "فرصة"[3] لدعم المبادرات الفردية وتمويل المشاريع الصغرى في البلاغ الصحفي[4] الذي أصدره رئيس الحكومة بتاريخ 15 مارس 2022، والذي أكد فيه أن البرنامج يهدف هذا العام إلى مواكبة 10000 من حاملي المشاريع في جميع القطاعات الاقتصادية مع ضمان مبادئ المساواة الجهوية والمساواة بين الجنسين، وأنه قد خصص له مبلغ مالي يصل إلى 1,25 مليار درهم برسم هذه السنة؛ وننبه أن تقرير حصيلة السنة الأولى للحكومة يشير أن برنامج "فرصة" يهدف إلى مواكبة وتمويل 12000 بدل 10000 من حاملي المشاريع خلال سنة 2022؛ وكان رئيس الحكومة قد صرح في اجتماع اللجنة الاستراتيجية لبرنامج "فرصة" المنعقد أيضا بتاريخ 13 فبراير 2023 بالرباط أن هذا البرنامج قد حقق أهدافه 100% بعد استفادة 10000 حامل مشروع؛
- تحيين البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030؛
- إطلاق برنامج "جسر للتمكين والريادة"[5] لفائدة 36000 مستفيدة على الصعيد الوطني (3000 مستفيدة في كل جهة)، بكلفة مالية إجمالية تبلغ 247 مليون درهم، بمعدل مبلغ 6861,11 درهم للمستفيدة يتضمن مصاريف التسيير والاستثمار؛

---

[1] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، رئيس الحكومة، المنشور رقم 2022/03 الصادر بتاريخ 12 يناير 2022

[2] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، برنامج أوراش، على الموقع الإلكتروني https://miepeec.gov.ma

[3] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، برنامج فرصة، على الموقع الإلكتروني https://mtaess.gov.ma/

[4] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، رئيس الحكومة، البلاغ الصحفي الصادر بتاريخ 15 مارس 2022

[5] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، برنامج جسر للتمكين والريادة، على الموقع الإلكتروني https://social.gov.ma

- كما نسجل عدم إطلاق برنامج تطوير العرض الوطني للحضانات وتحفيز نقل المستخدمين، خدمةً للنساء الناشطات أو الراغبات في ممارسة نشاط مهني، الذي التزمت الحكومة بالإعلان عنه مطلع سنة 2022.

ب. برامج وإجراءات تهم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

- تم الإعلان عن إطلاق البرنامج المندمج للدعم والتمويل المقاولاتي "انطلاقة" عبر المؤتمر الصحفي الذي نظمه وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ 02 فبراير 2020. ومن أجل ضمان استمراره، كما التزمت بذلك الحكومة، فقد خصصت له مبلغ 100 مليون درهم برسم سنة 2022 يوجه أساسا لمواكبة حاملي المشاريع من قبل المجالس الجهوية للاستثمار. والبرنامج[1] يوفر ثلاث منتجات: "ضمان انطلاق"، و"ضمان انطلاق المستثمر القروي"، و"ستارت المقاولات الصغيرة جدا"، ويستهدف المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمقاولين الذاتيين والشباب حاملي المشاريع والقطاع غير المهيكل والمقاولات الصغيرة المصدرة نحو إفريقيا. كما يتوقع البرنامج أن يبلغ عدد المقاولات التي ستستفيد من خدماته 13500 سنويا، وعدد فرص الشغل التي سيتم خلقها 27.000 سنويا. وحسب المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 03 فبراير 2023، فإنه خلال سنة 2022، بلغ عدد المترشحين للاستفادة من برنامج "انطلاقة" 168256 حاملا للمشروع، وأنه تم تمويل ما يناهز 10013 مشروعا فقط. وكانت وزيرة الاقتصاد والمالية قد أدلت بتصريح، بتاريخ 23 يناير 2023 بمجلس النواب حول حصيلة برنامج انطلاقة حتى نهاية سنة 2022، مفاده أنه قد تم منح 40 ألف قرض، بمبلغ 8 ملايير و600 مليون درهم، والتي ساهمت في خلق حوالي 110 آلاف فرصة عمل غير مباشرة؛
- وفي نفس السياق قررت الحكومة رفع سقف الضمان في إطار العرض الكلاسيكي "تمويلكم"، وإعادة جدولة قروض "أوكسجين" و"إقلاع" لمدة 3 سنوات.
- إصدار المنشور[2] رقم 2022/09 بتاريخ 18 أبريل 2022 من قبل رئيس الحكومة في موضوع *"سن تدابير استثنائية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأولية على الالتزامات التعاقدية في إطار الصفقات العمومية"*، إنعاشا للاقتصاد الوطني ودعما للمقاولات المتضررة من تداعيات الظرفية الاقتصادية، وذلك بغية *"تحسين مناخ الأعمال والحفاظ على مناصب الشغل"* حسب ما نص عليه المنشور؛
- ضخ 13 مليار درهم للمقاولات كمستحقات الضريبة على القيمة المضافة لتخفيف الصعوبات التي تعاني منها؛

[1] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، البرنامج المندمج للدعم والتمويل المقاولاتي "انطلاقة"، على الموقع الإلكتروني https://www.finances.gov.ma

[2] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، رئيس الحكومة، المنشور رقم 2022/09 الصادر بتاريخ 18 أبريل 2022

- تفعيل الأفضلية في إطار الصفقات العمومية لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

ت. تدابير ومعطيات تخص القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني:

فقد قطاع الفلاحة والغابات والصيد[1]، سنة 2022، 215000 منصب شغل، منها 205000 بالوسط القروي و10000 بالوسط الحضري. ورغم ذلك فلا زال يحتل المرتبة الثانية وطنيا من حيث المساهمة في توفير مناصب الشغل بنسبة 29,3%. ومن أهم المنجزات الحكومية[2] ذات صلة بالتشغيل في هذا القطاع نعرض:

- خلق وتفعيل المراكز الجهوية للشباب المقاولين في الفلاحة والصناعات الغذائية؛
- إعادة هيكلة نظام الإعانات والتحفيزات المالية الممنوحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية تماشيا مع أهداف استراتيجية "الجيل الأخضر" بما فيها تلك التي تهم بصفة خاصة دعم الشباب وتنمية أراضي الجموع؛
- اختيار 275 مشروعا للشباب منها 213 مشروعا يهم الإنتاج الفلاحي و55 مشروعا في مجال الخدمات الفلاحية؛
- المصادقة في إطار برنامج الفلاحة التضامنية على إنجاز مشاريع لفائدة 47 تعاونية شبابية للخدمات بتمويل مباشر من الميزانية العامة للدولة بمبلغ إجمالي يناهز 26,9 مليون درهم؛
- مواكبة 163 مشروعا فلاحيا من تمويل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج فرصة وغيرهما من الشركاء؛
- تعبئة ما يناهز 12,3 مليار درهم من التحفيزات المالية الممنوحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية مما ساهم في خلق ازيد من 16 مليار درهم من الاستثمارات الفلاحية.

أما قطاع الخدمات[3] فقد أحدث 164000 منصب شغل (137000 بالوسط الحضري و28000 بالوسط القروي)، مسجلاً ارتفاعا بنسبة 3%. وبذلك يحتل المرتبة الأولى على الصعيد الوطني بتشغيله 47,4% من مجموع الساكنة النشيطة المشتغلة. ويهم إحداث مناصب الشغل بهذا القطاع فرع الإيواء والمطاعم (46.000+ منصب شغل)، فرع التجارة (36.000+ منصب شغل)، فرع أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم (34.000+ منصب شغل) وفرع النقل والتخزين (25.000+ منصب شغل).

كما أن قطاع "الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية"[4] أحدث 28000 منصب شغل (26000 منها بالأنشطة التقليدية)، 16000 بالوسط الحضري و12000 بالوسط القروي. وبالتالي فهو لم يساهم

---

[1] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2022، على الموقع الإلكتروني https://www.hcp.ma

[2] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، تقرير حصيلة السنة الأولى للحكومة أكتوبر 2021-أكتوبر 2022، 2022

[3] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2022، على الموقع الإلكتروني https://www.hcp.ma

[4] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2022 على الموقع الإلكتروني https://www.hcp.ma

إلا بنسبة 12% فقط في إحداث مناصب الشغل رغم الإجراءات[1] التي اتخذت بهذا الصدد والمتمثلة أساسا فيما يلي:

- **<u>على مستوى الصناعة</u>:**

- تخصيص مبلغ 37,5 مليون درهم لتنمية مناطق الأنشطة الاقتصادية والصناعية بمختلف الجهات الإثني عشر؛
- إحداث وتوسيع وتأهيل حوالي 22 منطقة جديدة للتسريع الصناعي ب 8 جهات على مساحة تقدر ب 1400 هكتار؛
- وضع منصة إلكترونية لفائدة المستثمرين المغاربة والأجانب للتعريف بمختلف العروض العقارية المخصصة للاستثمار الصناعي؛
- إعداد اتفاقية لتمكين الصناعات من استعمال الطاقات المتجددة ذات التوتر المتوسط؛ وذلك في إطار دعم الإنتاج الصناعي منخفض الكربون؛
- إعداد مشروع اتفاقية شراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب في موضوع تمويل الابتكار والبحث الصناعي بغلاف مالي قدره 300 مليون درهم يغطي فترة 2022-2025؛
- إعداد اتفاقية تنفيذ النسخة الثانية من برنامج PMELOGIS للتأهيل اللوجيستي للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

- **<u>على مستوى الصناعة التقليدية:</u>**

- إطلاق السجل الوطني للصناعة التقليدية والمنصة الإلكترونية الخاصة به؛
- دعم ترويج منتجات الصناعة التقليدية؛

وبخصوص قطاع البناء والأشغال العمومية[2] فقدْ فَقَدَ 1000 منصب نتيجة إحداث 8000 منصب بالوسط الحضري وفقدان 9000 بالوسط القروي، وساهم في توفير الشغل بنسبة 11,2% من مجموع النشيطين المشتغلين.

من جهة أخرى، اعتمدت الحكومة مخططا استعجاليا بقيمة ملياري (2) درهم لتقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي للصناعة السياحية بغرض المساهمة في الحفاظ على مناصب الشغل وحماية المقاولات والتحضير لاستئناف النشاط السياحي. وتتجلى محاور المخطط[3] في:

- تعزيز النقل الجوي والرفع من عدد الرحلات؛
- تحفيز الاستثمار العام والخاص في المجال السياحي؛
- تطوير عرض سياحي ذي جودة يستجيب للطلب الداخلي والدولي؛

---

[1] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، تقرير حصيلة السنة الأولى للحكومة أكتوبر 2021-أكتوبر 2022، 2022

[2] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2022، على الموقع الإلكتروني https://www.hcp.ma

[3] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، تقرير حصيلة السنة الأولى للحكومة أكتوبر 2021-أكتوبر 2022، 2022

- تنظيم الحملات الترويجية للمغرب من قبيل الحملة الترويجية "نتلاقاو في بلادنا"؛
- المساهمة في برنامج تثمين 8 مدن عتيقة (مراكش، الصويرة، فاس، مكناس، الرباط، سلا، تطوان، طنجة)؛
- مواصلة العمل على برنامج تحويل القصور والقصبات إلى فنادق ذات طابع أصيل؛
- تنويع العروض السياحية لمدينة ورزازات؛
- دعم سياحة المؤتمرات والأعمال من خلال إنجاز مشروع مركز المؤتمرات والمعرض بمراكش باستثمار إجمالي يصل إلى 930 مليون درهم.

وبالنسبة لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإن أهم ما أنجزته الحكومة[1] من أجل تأهيله لإحداث مناصب شغل ملائمة، يمكن إجماله على النحو التالي:

- تعزيز القدرات التنظيمية والمهنية للتعاونيات عبر تنفيذ برنامج "مواكبة" وبرنامج "مؤازرة"؛
- إطلاق النسخة الثانية من الجائزة الوطنية "لالة المتعاونة" لأحسن مشاريع التعاونيات النسائية؛
- إطلاق النسخة الأولى من الجائزة الوطنية "الجيل المتضامن" لأحسن فكرة تطوير مشروع تعاوني شبابي؛
- إعطاء الانطلاقة للجزء الثاني لبرنامج تنمية القدرات لفائدة 100 تعاونية ومقاولة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار البرنامج المندمج لتنمية أقاليم الجنوب؛
- دعم مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء والشباب في إطار برامج التعاون الدولي.

في هذا السياق، نذكر أن الحكومة كانت قد أبدت، في برنامج عملها للولاية، عزمها الاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم بتعزيز الميزانية المخصصة لهما وبالتالي توفير ما لا يقل عن 50000 منصب شغل في السنة[2]. ولكسب هذا الرهان قامت سنة 2022 بعدة خطوات[3]:

- **<u>على مستوى قطاع الصحة:</u>**

- إحداث 5500 منصب مالي بموجب قانون مالية سنة 2022[4]؛
- إعداد مخطط للتكوين 2022-2030 للرفع من عدد الأطر الصحية بمختلف مكوناتها، حيث ينتظر بلوغ 94000 مهني صحة سنة 2025 عوض 64000 حاليا، ونسبة 45 مهني صحة لكل 10000 فرد سنة 2030.

- **<u>على مستوى قطاع التعليم:</u>**

- الرفع من ميزانية القطاع بنسبة 6% والتي بلغت، بموجب قانون مالية سنة 2022[1]، 62 مليار و451 مليون درهم، منها 56 مليار درهم للتسيير و11 مليار درهم للاستثمار؛

---

[1] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، تقرير حصيلة السنة الأولى للحكومة أكتوبر 2021-أكتوبر 2022، 2022

[2] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، البرنامج الحكومي 2021-2026، 2021

[3] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، تقرير حصيلة السنة الأولى للحكومة أكتوبر 2021-أكتوبر 2022، 2022

[4] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الجريدة الرسمية، السنة العاشرة بعد المائة، عدد 7049 مكرر، 15 جمادى الأولى 1443 الموافق ل 20 دجنبر 2021، على الموقع الإلكتروني http://www.sgg.gov.ma/

- إحداث 1144 منصب مالي بموجب قانون مالية سنة 2022[2]؛
- زيادة 4700 قسم للتعليم الأولي وتشغيل 5000 مربية ومربي جدد برسم الموسم الدراسي 2022-2023؛
- توظيف 15000 أستاذة وأستاذ جدد منهم 7700 بالسلك الابتدائي و7300 بالسلك الثانوي الإعدادي التأهيلي؛
- إعداد مخطط وطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- الرفع من عدد المسالك المعتمدة برسم الموسم الجامعي 2021-2022 ليصل 3852 مسلكا حيث تشكل المسالك الممهننة 54% من مجموع المسالك المعتمدة.

قطاع التكوين المهني من الدعامات الأساسية لإنعاش التشغيل، لهذا نعرض فيما يلي ما أنجزته الحكومة بشأنه، وذلك حسب ما أوردته في تقريرها السنوي[3]:

- إطلاق 37 شعبة جديدة تلبي حاجيات سوق الشغل؛
- تعزيز المسار التكويني التأهيلي بسنتين عوض سنة؛
- انطلاق التكوين بمدن المهن والكفاءات بجهة سوس ماسة وجهة الشرق وجهة العيون الساقية الحمراء؛
- إحداث 20 مؤسسة جديدة للتكوين المهني: 16 مؤسسة تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، ومؤسستان بقطاع الفلاحة، ومؤسستان بقطاع الصناعة التقليدية؛
- تخصيص مليون درهم لاستفادة 5000 متدرب بمؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة من مساهمة الدولة في مصاريف تكوين المتدربين، بمعدل 200 درهم للمتدرب في السنة؛
- بناء وافتتاح وتجهيز 10 معاهد للتكوين المهني مخصصة لقطاعات الطيران والسيارات والإلكترونيك والصناعات الغذائية والنسيج والألبسة والطاقات المتجددة، كما تم عقد اتفاقية مع CGEM-AMICA-GIMAS لتكوين 575 إطار في قطاعي صناعة السيارات والطائرات.

عموما، وحسب المندوبية السامية للتخطيط[4]، فإن الاقتصاد الوطني فقد هذا العام 24000 منصب شغل نتيجة إحداث 150000 منصب شغل بالوسط الحضري وفقدان 174000 منصب بالوسط القروي جراء معاناته من آثار الجفاف، وأن معدل البطالة تراجع من 12,3% إلى 11,8% على المستوى الوطني (من 16,9% إلى 15,8% بالوسط الحضري ومن 5% إلى 5,2% بالوسط القروي)، وأن هذا

---

[1] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الجريدة الرسمية، السنة العاشرة بعد المائة، عدد 7049 مكرر، 15 جمادى الأولى 1443 الموافق ل 20 دجنبر 2021، على الموقع الإلكتروني http://www.sgg.gov.ma/

[2] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الجريدة الرسمية، السنة العاشرة بعد المائة، عدد 7049 مكرر، 15 جمادى الأولى 1443 الموافق ل 20 دجنبر 2021، على الموقع الإلكتروني http://www.sgg.gov.ma/

[3] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، تقرير حصيلة السنة الأولى للحكومة أكتوبر2021-أكتوبر2022، 2022

[4] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2022، على الموقع الإلكتروني https://www.hcp.ma

المعدل يبقى مرتفعا لدى الشباب البالغين ما بين 15 و24 سنة (32,7%) والأشخاص الحاصلين على شهادة (18,6%) والنساء(17,2%). كما أن معدل النشاط واصل تراجعه ليبلغ 44,3% (0,8- نقطة).

من زاوية أخرى، عرفت سنة 2022، حسب المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية[1]، تسجيل 63219 مقاولة جديدة (الدار البيضاء- سطات 35.5%، الرباط- سلا- القنيطرة 14%، طنجة- تطوان- الحسيمة 11%، مراكش- آسفي 10.9%، فاس- مكناس 7%، سوس- ماسة 6%)، وإنشاء 30053 مقاولة فردية من طرف الأشخاص الذاتيين (طنجة-تطوان-الحسيمة 21.5%، الدار البيضاء- سطات 12%، الرباط-سلا-القنيطرة 11%، جهة الشرق 10%، فاس- مكناس 9%، سوس- ماسة 8%، مراكش-آسفي 7.8%، العيون-الساقية الحمراء 7.6%). بالمقابل صرحت الكونفدرالية المغربية للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة[2] أن موسمي 2021 و2022 عرفا، على التوالي، إفلاس 20000 و25000 مقاولة صغيرة جدا، وأن 250000 مقاولة صغيرة جدا مهددة بالإفلاس بسبب الأزمة الاقتصادية والجفاف وغلاء الأسعار، وتساءلت عن دور الحكومة الباهت في مواكبة ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

خاتمة:

إن العوامل التي شخصها النموذج التنموي بشأن إشكالية التشغيل بالمغرب، والتي لا زالت قائمة، نعتبرها بنيوية تقتضي لتجاوزها توفر إرادة سياسية حقيقية تضمن لجميع المتدخلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين المشاركة الطوعية في صياغة حلول جذرية باعتماد مقاربة شمولية. من هذا المنطلق نرى أن السياسة العمومية المعتمدة غير قادرة على المعالجة الجوهرية للإشكالية المطروحة للاعتبارات التالية:

- كثرة المتدخلين المؤسساتيين وغياب التنسيق بينهم؛
- كثرة المتدخلين من منظمات المجتمع المدني ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية في غياب تام للتنسيق بينهم؛
- بطء في تطوير أجهزة الوساطة في مجال التشغيل؛
- العديد من أجهزة الحكامة التي تعنى بالشغل والتشغيل غير مفعلة؛
- كثرة البرامج وغياب الإلتقائية وضعف فعاليتها ونجاعتها؛
- ضعف التتبع والتقييم وغياب الرسملة؛
- قلة التلاؤم بين التكوين ومتطلبات التشغيل
- عدم تطوير أنظمة إنتاج معلومات دقيقة ومحينة عن الشغل والتشغيل خصوصا تلك المتعلقة بالقطاع غير المهيكل وفئة الغائبين عن التمدرس والعمل والتكوين (NEET)؛

[1] المملكة المغربية، الحكومة المغربية، المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، على الموقع الإلكتروني http://www.ompic.ma
[2] المملكة المغربية، الكونفدرالية المغربية للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة (منظمة غير حكومية)، على الموقع الإلكتروني http://www.tpe-pme.org

- ضعف قدرة القوانين، على سبيل المثال مدونة الشغل، على التأقلم مع التغيرات الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الطارئة؛
- عدم ضمان التراكم من خلال السهر على استمرار سياسات التشغيل وتقليص تضارب مصالح المتدخلين في مجال التشغيل.

إصلاح المنظومة الصحية الوطنية بين الانتظارات والإكراهات

عبد المنعم الأنصاري[1]

مقدمة

أصبح الخطاب الرسمي أكثر صراحة بشأن أزمة المنظومة الصحية الوطنية، حيث لا يصدر تقرير وطني[2] أو خطاب لمسؤول إلا ويؤكد على هشاشة المنظومة الصحية الوطنية، رغم تعاقب عدد من الإصلاحات دون تغيير حقيقي، إذ ما زالت المنظومة الصحية الوطنية تعاني من ضعف الحكامة ونقص مزمن في الموارد البشرية، بالإضافة إلى كون العرض الصحي غير متكافئ، ويتسم بتفاوتات صارخة، ويوصف بانعدام التوازن، حيث لا يستجيب لتطلعات المواطنات والمواطنين، خصوصا في ظل غياب التكامل بين القطاعين العام والخاص[3].

إن هذا الخطاب يعد اعترافا صريحا بالأعطاب البنيوية التي تطبع المنظومة الصحية الوطنية، وذلك بفعل تراكم سياسات عمومية واستراتيجيات صحية، كانت سببا في هدر الإمكانات والطاقات والوقت؛ من هذا المنطلق يمكن أن يشكل الخطاب الرسمي منطلقا تأسيسيا لمرحلة جديدة في إصلاح المنظومة الصحية، ضمن ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

وفي سياق تجاوز اختلالات المنظومة الصحية، ومواكبة لتنزيل مقتضيات مشروع الحماية الاجتماعية، صدر نهاية سنة 2022 بالجريدة الرسمية القانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية[4]، وهو القانون الذي يضع – بالأساس– الإطار القانوني للأهداف والمبادئ الأساسية لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية.

وجدير بالذكر، أن القانون الإطار المغربي يحتل موقعا متميزا في المنظومة القانونية الوطنية، نظرا لمكانته الدستورية حسب الفصل 71 من دستور 2011، والذي يجعل منه قالبا تشريعيا لوضع الأهداف الأساسية لنشاط الدولة، في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

---

[1] باحث في السياسات الصحية

[2] على سبيل المثال: تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي (مجلس المستشارين) يوليوز 2022، ص:37، تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالمنظومة الصحية: الحالة الراهنة ومداخل الإصلاح – الولاية التشريعية 2016–2021 (مجلس النواب)، ص:10، تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان: فعلية الحق في الصحة، تحديات، رهانات ومداخل، فبراير 2022، ص:19.

[3] مداخلة وزير الصحة، تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية عن القانون الإطار 06.22:
https://www.chambredesrepresentants.ma/ar/system/files/documents/rapport_lect1-06.22.pdf

[4] ظهير شريف رقم 1.22.77صادر في 14 جمادى الأولى 1444 (9 ديسمبر2022) بتنفيذ القانون –الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، الجريدة الرسمية عدد 7151 الصادرة بتاريخ 17 جمادى الأولى 1444 (12 ديسمبر 2022)، الصفحة: 7895.

إن إصلاح المنظومة الصحية، يعد من أهم انتظارات المواطن المغربي لتلبية حاجياته الصحية، حيث أصبح القيام بتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية طبقا لأفضل المعايير مطلبا ملحا. لذلك، وتنفيذا لأحكام الفصل 71 من الدستور السالف الذكر، يسعى القانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية، إلى أن يكون إطارا معياريا لهذا الإصلاح، بحيث ترتكز مقتضياته حول أربع دعامات أساسية، تتمثل في الحكامة وتثمين الموارد البشرية وتأهيل العرض الصحي ورقمنة المنظومة الصحية.

إن هذه الدعامات الأربع يمكن أن تشكل مرتكزات أساسية لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية، غير أن فشل التجارب الإصلاحية السابقة لا زال يلقي بظلاله على مستوى ثقة المواطن المغربي في صدق الإرادة السياسية، وفي أحسن الأحوال، على مستوى قناعاته بمدى قدرة الدولة على تحقيق الإصلاح المنشود، في ظل مجموعة من الإكراهات والتحديات التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية.

وفي هذا السياق، وعملا بمنهجية تحليل مضمون النصوص القانونية، وكذا تحليل المعطيات الكمية المرتبطة بالمنظومة الصحية، سنعمل على عرض وتحليل الدعامات الأربع لإصلاح المنظومة الصحية، لنقف عند أهم التحديات التي تواجه إصلاح المنظومة الصحية في ظل التخوفات المرتبطة بإعادة فشل التجارب الإصلاحية السابقة.

1. دعامات إصلاح المنظومة الصحية

يهدف تنزيل مقتضيات القانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية، تماشيا مع أهداف الدولة والتزاماتها في مجال الحماية الاجتماعية (لا سيما في شقها المتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض) إلى العمل على تحقيق الأمن الصحي، وحفظ صحة السكان ووقايتهم منالأمراض والأوبئة والأخطار المهددة لحياتهم، وضمان عيشهم في بيئة سليمة[1]، وذلك من خلال العمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية[2] التي ترتبط بالدعامات الأربع لإصلاح المنظومة الصحية، والتي تتمثّل فيما يلي:

1.1. الدعامة الأولى

وتتمثل في إحداث مجموعة من هيئات التدبير والحكامة، وتشمل:

1.1.1. الهيئة العليا للصحة

وتتولى مهمة التأطير التقني للتأمين الإجباري عن المرض، وتقييم جودة المؤسسات الصحية للقطاعين العام والخاص، وكذا إبداء الرأي في السياسات العمومية في ميدان الصحة[3]. فعلى مستوى التأطير التقني للتأمين الإجباري عن المرض، تحلّ الهيئة العليا للصحة محلّ الوكالة الوطنية للتأمين

---

1 المادة الثانية من القانون الإطار 06.22.

2 الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون الإطار 06.22.

3 المادة الثانية من مشروع القانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة كما أودع بمجلس النواب.

الصحي، لتتولى السهر على إعداد الوسائل الكفية بضبط منظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، في إطار التقيد بالأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة به[1].

وفيما يتعلق بتقييم جودة المؤسسات الصحية، فإن القانون الإطار ينص على إحداث نظام لاعتماد المؤسسات الصحية، يهدف إلى إنجاز تقييم مستقل لجودة خدمات المؤسسات الصحية العامة والخاصة، على أساس مؤشرات ومعايير ومرجعيات يتم تحديدها من قبل الهيئة العليا للصحة.

أما بالنسبة لإبداء الرأي في السياسات العمومية في ميدان الصحة، فيمكن للهيئة بمبادرة منها، أو بطلب من الحكومة أن تقترح على هذه الأخيرة مشاريع نصوص تشريعية أو تنظيمية لها علاقة بمجال اختصاصها، كما تبدى الهيئة رأيا استشاريا بشأن أي مشروع نص تشريعي أو تنظيمي يتعلق بمجال اختصاصها[2].

2.1.1. المجموعات الصحية الترابية

في إطار تحقيق هدف التوطين الترابي للعرض الصحي بالقطاع العام وتحسين حكامته، ينص القانون الإطار 06.22 على إحداث المجموعة الصحية الترابية، وهي مؤسسة عمومية تضم جميع المؤسسات الصحية العمومية التابعة لنفوذها الترابي[3]، بحيث تتولى في حدود هذا النفوذ تنفيذ سياسة الدولة في ستة مجالات وهي: عرض العلاجات، والصحة العامة، والعلاجات، والتكوين، والبحث والخبرة والابتكار، والمجال الإداري[4].

3.1.1. الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية

تحقيقا لهدف ضمان سيادة دوائية وتوافر الأدوية والمنتجات الصحية وسلامتها، ينص القانون الإطار 06.33 على إحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، تكلف بتنفيذ التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة الرامية إلى ضمان السيادة الدوائية وتوافر الأدوية والمنتجات الصحية وسلامتها وجودتها[5].

---

1 المادة 3 من مشروع القانون السالف الذكر.

2 المادة 4 من مشروع القانون السالف الذكر.

3 باستثناء المؤسسات الاستشفائية العسكرية، والمكاتب الجماعية لحفظ الصحة

4 الباب الأول من مشروع القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية كما تمت إحالته على لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب بتاريخ 6 فبراير 2023.

5 المادة الرابعة من مشروع القانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية كما تمت إحالته على لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب بتاريخ 6 يناير 2023.

4.1.1. الوكالة المغربية للدم ومشتقاته

وتكلف بتنفيذ التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة الرامية إلى ضمان تنمية مخزون من الدم البشري يلبي الحاجيات الوطنية وتوافر جميع مشتقات الدم في كل الظروف وضمان سلامتها وجودتها[1].

2.1. الدعامة الثانية

في إطار تحقيق هدف تيسير الولوج إلى خدمات صحية ذات جودة، وضمان توزيع متكافئ ومنصف لعرض العلاجات على مجموع التراب الوطني، خاصة في ظل استكمال تعميم التغطية الصحية[2]، تتعلق الدعامة الثانية بتأهيل العرض الصحي من خلال إصلاح مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وتأهيل المستشفيات، وإلزامية احترام مسلك العلاجات، وإحداث نظام لاعتماد المؤسسات الصحية.

3.1. الدعامة الثالثة

وتخص تثمين الموارد البشرية عن طريق إحداث قانون وظيفة صحية[3]، والانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية، وتحفيز الكفاءات الطبية المغربية بالخارج، وإصلاح نظام التكوين.

فعلى مستوى الانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية، عرفت سنة 2021 إصدار القانون رقم 33.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 131.13. والمتعلق بمزاولة مهنة الطب، وهو القانون الذي أحدث نقاشا عموميا باعتباره قانونا يسمح للأطباء الأجانب بممارسة مهنة الطب بالمغرب، حيث تساءلت الهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء عن أسباب تمرير مشروع القانون دون عرضه طبقا للقانون على أنظارها، كما حذرت في مراسلة موجهة إلى رئيس الحكومة من فتح الباب على مصراعيه أمام الأطباء الأجانب دون ضمانات حقيقية حول مؤهلاتهم العلمية وكفاءاتهم[4]، بالإضافة إلى أن التغييرات التي جاء بها مشروع القانون رقم 33.21 تطرح العديد من الإشكالات، من أهمها القيمة العلمية لعدد من دبلومات الطب المسلمة في بعض الدول.

وفيما يتعلق بنظام التكوين، فإن إصلاحه يهدف إلى الاستجابة لحاجيات البلاد من الأطر الصحية، وتعزيز التأطير الصحي في أفق بلوغ المعايير المعتمدة من لدن منظمة الصحة العالمية، وذلك من خلال توفير تكوين أساسي متطور، وتكوين مهني متخصص في مختلف المجالات الصحية،

---

1 المادة الثالثة من مشروع القانون رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، كما تمت إحالته على لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب بتاريخ 6 يناير 2023.

2 المادة من القانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية.

3 تمت إحالة مشروع قانون رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية على مجلس النواب 6 فبراير 2023،
https://www.chambredesrepresentants.ma/ar

4 https://al3omk.com/657245.html

بالإضافة إلى التأهيل المستمر للأطر الصحية بمختلف أصنافها وفئاتها[1]، بحيث توفر لزوما المجموعات الصحية الترابية، أو بشراكة مع الهيئات المهنية أو القطاع الخاص[2]، لمهنيي الصحة طوال مسارهم المهني تكوينا مستمرا ملائما لحاجياتهم ولطبيعة المهام المنوطة بهم[3].

4.1. الدعامة الرابعة

وتتعلق بدور الرقمنة في تحسين حكامة المنظومة الصحية من حيث ترشيد الخدمات والموارد البشرية والمالية والمادية، إذ تهم هذه الدعامة إحداث منظومة معلوماتية مندمجة يتم في إطارها جمع ومعالجة كل المعطيات المتعلقة بالمؤسسات الصحية العامة، والخاصة، وبأنشطتها وبمواردها، بالإضافة إلى إحداث نظام معلوماتي مندمج يحمل اسم "الملف الطبي المشترك" يمكّن من تحديد مسار العلاجات الخاص بكل مريض وتتبعه وتقييمه[4].

أما بالنسبة لباقي الأهداف الفرعية المحددة في المادة الثانية من القانون الإطار 06.22 فتشكل مجالات عمل أفقية على مستوى مجموعة من الدعامات، ونخص بالذكر:

- تنمية آليات وسائل الرصد والوقاية من الأخطار المهددة للصحة وتطويرها، وهي أهداف تتعلق بمجالات اختصاص كل من الهيئة العليا للصحة، والمجموعات الصحية الترابية.
- تفعيل آليات الشراكة والتعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص، ويرتبط مضمون هذا التفعيل بالموارد البشرية، وبالإمكانات والتجهيزات والبنيات والمنشآت المتوفرة لدى المؤسسات التابعة للقطاعين العام والخاص.
- تشجيع البحث العلمي والابتكار في الميدان الصحي، ويتمثل تحقيق هذا على مستوى الدعامات الأربع لإصلاح المنظومة الصحية.

2. التخوف من إعادة التجارب الفاشلة لإصلاح المنظومة الصحية

تتعدد إكراهات تنزيل المقتضيات القانونية لإصلاح المنظومة الصحية، كما تطرح مجموعة من التخوفات المرتبطة بالتوجهات السياسة الصحية الجديدة، وتتمثل أهمها فيما يأتي:

1.2. الشراكة بين القطاع العام والخاص

لقد خص القانون الإطار 06.22، بابه السادس للشراكة بين القطاع العام والخاص، وبرر اللجوء إلى هذه الآلية إلى خصوصية قطاع الصحة وما تقتضيه من تكامل وتعاضد في استعمال الإمكانات والتجهيزات والبنيات والمنشآت المتوفرة لدى المؤسسات الصحية التابعة للقطاعين العام والخاص.

---

1 المادة 25 من القانون الإطار 06.22.

2 المادة 14 من مشروع القانون 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية.

3 المادة 8 من مشروع القانون 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية.

4 المادة 29 من القانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية.

ولكن في ظل هذه المبررات، يخشى على المواطن المغربي من تداعيات هذه الشراكة، في ظل قوة تأثير مجموعات الضغط التي يتميز بها القطاع الخاص، وبفعل القوة التمويلية والمؤهلات التكنولوجية، وغلبة منطق السوق للمؤسسات الصحية، في مقابل ضعف أداء المؤسسات الصحية العمومية، ومنه التخوف من توجه الدولة نحو التملص من مسؤوليتها الاجتماعية في الميدان الصحي.

2.2. سؤال تمويل المنظومة الصحية

إن من أهم التحديات التي تواجه إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، تحدّي سؤال التمويل، حيث لازالت الميزانية العامة لوزارة الصحة تتراوح بين 5.6%و6%من الميزانية العامة، في حين توصي منظمة الصحة العالمية بتخصيص ما بين 10 و12% من الميزانية العامة للدولة لتمويل قطاع الصحة[1]، وهو فارق كبير يصعب تحقيقه على المستوى المتوسط على الأقل، على الرغم من الزيادة التي عرفها القطاع في السنة المالية 2023، حيث إنه بموجب قانون المالية لسنة 2023 تم رفع ميزانية وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بنسبة 19,5%، مقارنة مع سنة 2022، حيث سيتم تخصيص 45% من هذه الزيادة لمواكبة الموارد البشرية، في حين ستوجه نسبة 55%نحو الاستثمار، إلا أنه رغم ذلك مازالت الميزانية المخصصة للتسيير تناهز 70%، فيما تناهز الميزانية المخصصة للاستثمار[2]30%.

ومن جهة أخرى يرتبط تمويل المنظومة الصحية بضمان استدامة أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، فعلى مستوى ضمان الاستدامة المالية للمجموعات الصحية الترابية، وما يتطلبه إصلاح المنظومة الصحية من تأهيل البنيات الاستشفائية وتعزيز وتحفيز الموارد البشرية واعتماد النظام المعلوماتي المندمج، يتطلب تحقيق ذلك استقطاب نسبة مهمة من المؤمنين لضمان التمويل الضروري والاستقلال التدريجي عن إعانة الدولة[3].

3.2. سؤال الخصاص في الموارد البشرية

إن من أهم التحديات المطروحة أمام تجديد المنظومة الصحية، العجز البنيوي والكمي والنوعي في الموارد البشرية، حيث تفيد التقارير بحاجة المنظومة الصحية الوطنية إلى 32 ألف طبيب إضافي حسب المعايير الأساسية لمنظمة الصحة العالمية، كما أنها في حاجة إلى 65 ألف مهني صحي. ومما يعمق من هذا العجز تنامي هجرة الأطباء والأطر الصحية الوطنية في ظل استقطاب الكفاءات الصحية على المستوى العالمي بعد جائحة كورونا، ومؤشر ذلك تواجد ما بين 10 ألاف و14 ألف طبيب مغربي

---

1 الأمن الصحي كمدخل لتعزيز مقومات السيادة الوطنية، تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي، مجلس المستشارين، يوليوز 2022، ص:55.

2 ميزانية المواطن لسنة 2023، ص: 45.

3 كلمة فوزي لقجع الوزير المنتدب المكلف بالميزانية بمناسبة الاجتماع المنعقد على مستوى لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمجلس المستشارين والمخصص لتدارس موضوع: " مسار ورش تعميم التغطية الصحية" يوم الأربعاء 3 ماي 2020، وزارة الاقتصاد والمالية، منشورات مديرية الميزانية، ص:12.

يمارسون ببلاد المهجر وخصوصا بالبلدان الأوروبية، وهو ما يجعل واحدا من كل ثلاثة أطباء مغاربة تقريبا يمارس بالخارج[1].

ووفقا لمعطيات الخريطة الصحية، يضم القطاع الخاص أكثر من نصف الأطباء المغاربة، أي 14.199 طبيبًا مقابل 13.682 للقطاع العام. كما أن المصحات الخاصة والمراكز الطبية تشهد نموًا قويًا، حيث يتوفّر القطاع الصحي الخاص على 12.534 سريرًا مقارنة بـ 26.711 سريرًا تم تسجيلها في القطاع العام، أي ما يقارب نصف السعة السريرية الوطنية[2].

كما تطرح مسألة تأثير التوزيع الجغرافي للأطر الصحية تداعيات حقيقية على مستوى تحقيق العدالة الصحية، حيث على سبيل المثال تشير الخريطة الصحية إلى أنه لا يعمل بالعالم القروي سوى 1008 طبيب وطبيبة، أي بنسبة 7% فقط من مجموع الأطباء المغاربة[3].

4.2. إعادة تجربة اختلالات تنزيل القانون الإطار السابق 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية

جدير بالذكر أن القانون الإطار 06.22 قد نسخ القانون الإطار34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات[4]، والذي يبدو أنه قد استنفذ أغراضه، خاصة وأن مجموعة من مقتضياته لم تعرف التنزيل بفعل اختلاف الاستراتيجيات في ظل تعاقب الحكومات (الاستراتيجيتان القطاعيتان 2012-2016 و2017-2021، ومخطط 2025)، وغلبة الطابع البيروقراطي للإدارة المغربية الذي يتنافى وطبيعة تلبية الحاجيات الصحية التي تتطلب العمل التنظيمي الدقيق، والولوج السريع للخدمات والعلاجات الصحية، إضافة إلى تداعيات كورونا التي حالت دون استكمال العديد من المشاريع والأعمال المبرمجة، ويبقى من أهم مؤشرات التخلي عن القانون الإطار السابق عدم استكمال نصوصه التطبيقية (مثلا عدم إصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بإحداث مجموعة من الهيئات حسب المادة 30 من القانون الإطار 34.09) ، وتطبيق مجموعة من مقتضياته (على سبيل المثال عدم بلورة المخططات الجهوية لعرض العلاجات والمصادقة عليها، الرقم القافل[5]).

---

1 فعلية الحق في الصحة: تحديات، رهانات، ومداخل للتعزيز، ملخص تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فبراير 2022، ص:8.

2 الخريطة الصحية: http://cartesanitaire.sante.gov.ma/dashboard/pages2/index_2022.html

3 نفس المصدر.

4 القانون إطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.83 بتاريخ 29 من رجب 1432 (2 يوليو 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5962، بتاريخ 21 يوليو 2011، الصفحة 3469.

5 الرقم القافل، هو الرقم المحدد لأدنى مسافة تربط إحداث صيدلية عن أقرب صيدلية أخرى، والمحدد في300 متر حسب المادة 57 من مدونة الأدوية.

ومقارنة بين القانونين الإطار السابق واللاحق، أثيرت خلال مناقشة القانون الإطار 06.22 في لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، مسألة حذف القسم الأول من القانون الإطار 09.34 المتعلق بمسؤولية الدولة، وتعويضه في القانون الإطار الجديد بصياغة تجعل من موقع الدولة يوازي المؤسسات والجماعات الترابية والقطاع الخاص والعام، الأمر الذي قد يُفسر تحللا من مسؤولية الدولة في الالتزام بواجباتها الاجتماعية اتجاه مواطنيها[1]، ومما يؤكد هذا الاحتمال التخوفات السالفة الذكر المتعلقة بشراكة القطاعين العام والخاص، وما قد يترتب عنه من مساس بالحق في الصحة بفعل خضوع المجال الصحي لمنطق السوق والمنافسة.

إن اختيار القانون الإطار 06.22 إطارا معياريا لتنزيل مقتضيات إصلاح المنظومة الصحية يقتضي أن تستجيب الدولة لمسؤوليتها في ضمان تنزيله بوصفه مرجعا ملزما في بلورة وتنفيذ السياسة العمومية في الميدان الصحي، كما يقتضي الأمر أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في توفير الموارد المادية والبشرية، وحسن تدبيرها بما يكفل تلبية الحاجيات الصحية للمواطنين كما ونوعا، بالإضافة إلى ضمان حمايتهم من هيمنة المصلحة الربحية الخاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق رهان التوفيق بين مصالح مختلف المتدخلين في المنظومة الصحية الوطنية.

1 تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية عن القانون الإطار 06.22، منشور في موقع البرلمان المغربي، مرجع سابق، (تقرير غير مرقم الصفحات). كما أن جواب وزير الصحة أكد على هذه المسؤولية المشتركة (مذكور في نفس التقرير).

التغطية الصحية بين سؤال الكم والكيف

عادل بوشارب[1]

مقدمة

ظل موضوع التغطية الصحية محط اهتمام للدولة خاصة منذ تسعينيات القرن الماضي حيث عرف هذا الورش محطات مهمة نذكر منها صدور مدونة التغطية الصحيةسنة 2005، وتعميم نظام المساعدة الطبية "الرامید" ابتداء من مارس 2012. غير أن هذا لا ينفي أن هذا المشروع سجل تأخرا كبيرا هو ومنظومة الحماية الاجتماعية ككل، وهذا ما وضحته جائحة كورونا بقوة حيث برز هذا الموضوع وبحدة أكبر، بعد أن استفاق المغاربة على هول الواقع الذي كذب جميع الأرقام الرسمية التي لم تكن تعطي الصورة الحقيقية عن الوضع المتردي، لاسيما في الشق المتعلق بالحماية الاجتماعية والتغطية الصحية بصفة خاصة. وفي هذا الإطار سنقتصر على تناول موضوع التغطية الصحية باعتبارها مكون مهم من مكونات الحماية الاجتماعية، ثم باعتبار تعميم التغطية الصحية أول مشروع تم إطلاقه في ورش الحماية الاجتماعية حيث تم وضع أفق نهاية سنة 2022 كسقف زمني لبلوغ هدف التعميم، وذلك من خلال مقاربة للموضوع على مستوى الكم والكيف، لنختم بمسألة المخاطر الذي قد تعترض هذا المشروع.

1. التغطية الصحية وسؤال الكم

إن المتأمل للخطاب الرسمي فيما يتعلق بمسألة التغطية الصحية يسجل التركيز عن الحديث عن التعميم، وكأن التعميم هو الهدف الأساسي للتغطية الصحية، في حين أن الأمر أعمق من هذا حيث هناك جوانب أخرى لا تقل أهمية من قبيل الحديث عن كيفية تمويل هذا المشروع وعن نسبة مساهمة الدولة والمواطنين في هذا التمويل، وهي المؤشرات الحقيقية التي تعتمد في تصنيف الدول فيما يخص هذا الموضوع.

1.1. التغطية الصحية وهاجس التعميم

شكل تعميم التغطية الصحية هدفا ثابتا في السياسات العمومية للحكومات المتعاقبة، ونذكر هنا بالهدف الطموح للبرنامج الحكومي 2017-2021 المتمثل في بلوغ 90% كنسبة للتغطية الصحية. لكن هذا الهدف لم يتحقق، وجاءت جائحة كورونا لتبرز هذا الموضوع مجددا، وبحدة أكبر، مما فرض تبني سياسة جديدة أعم وأشمل. وفي هذا السياق صدر القانون الإطار 09.21[2] ليضع إطارا أشمل للتغطية الصحية عبر وضعها في منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية حددها في أربع مكونات، وهي التغطية

---

1 باحث في السياسة الصحية.

2 القانون -الإطار رقم 09.21المتعلق بالحماية الاجتماعية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.21.30صادر في 9 شعبان 1442 (23مارس2021) الجريدة الرسمية عدد 6975 الصادرة بتاريخ 22 شعبان 1442 (05 أبريل 2021)، الصفحة: 2178.

الصحية والتعويضات العائلية والتقاعد والتعويض عن فقدان الشغل، وذلك وفق أرقام مضبوطة وجدولة زمنية محددة تمتد طيلة خمس سنوات في أفق 2025. وفي هذا السياق تم إعطاء الأسبقية لتعميم التغطية الصحية عن طريق تعميم نظام التأمين الإجباري عن المرض ليشمل 22 مليون مستفيدا إضافيا مع وضع حد زمني يمتد حتى نهاية 2022 بالنسبة لهذا الهدف وذلك عبر إجرائيين اثنين هما:

- تحويل 11 مليون من المنتمين لنظام المساعدة الطبية "الراميد" إلى نظام التأمين الإجباري عن المرض.
- إدماج 11 مليون شخص من المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء في نظام التأمين الإجباري عن المرض.

إن أول ملاحظة على هذا المشروع هو الاعتراف الضمني بفشل مشروع "الراميد"، وأن أزيد من 22 مليون أي أزيد من ثلثي السكان لا يتوفرون على تأمين صحي، في حين أن النسبة التي كانت تصدرها التقارير الرسمية هي نسبة 74.2%[1] (هذه النسبة تشمل الخاضعين لنظام "الراميد" كذلك). فبعد أزيد من عشر سنوات على تطبيق هذا النظام تم إلغاؤه تحت ذريعة وجود مجموعة من الاختلالات على مستوى الحكامة والتمويل علما أن الدولة هي التي كانت مكلفة بتمويله، إلا أن أهم مشكل في نظام "الراميد" هو طابعه التمييزي، حيث حصر استفادة ثلث المغاربة تقريبا على الخدمة الصحية العمومية فقط وفق مسار علاجي لا يضمن مبدأ حرية اختيار الطبيب المعمول به في نظام التأمين الإجباري عن المرض.

الملاحظة الثانية هي عدم واقعية تاريخ نهاية سنة 2022 لبلوغ تعميم التغطية الصحية، حيث إن آخر رقم تم عرضه من طرف وزير المالية في مجلس النواب[2] أشار إلى المعطيات التالية:

- بالنسبة للمنتمين لنظام "الراميد" فقد بلغ المدمجون في نظام التأمين الإجباري على المرض 9.6 ملايين شخص من أصل 11 مليون مستهدف، علما أن الأمر يتعلق بتحويل أوتوماتيكي (دون طلب من المعنيين بالأمر).
- بالنسبة للمهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء فقد تم دمج 5 ملايين شخص في نظام التأمين الإجباري على المرض في حين أن الهدف الموضوع كان 11 مليون شخص.

وبالإضافة إلى عدم الوصول إلى الهدف الموضوع، تم رصد مجموعة من الاختلالات التي شابت هذه العملية من قبيل تسجيل مهنيين في فئات مهنية غير التي ينتمون إليها، وتراكم مستحقات صناديق

1Rapport annuel global de l'assurance maladie obligatoire 2021(Edition 2023).p 16
https://anam.ma/anam/wp-content/uploads/2023/04/RAPPORT-ANNUELGLOBAL-2021.pdf

2 كلمة فوزي لقجع الوزير المنتدب المكلف بالميزانية بمناسبة الاجتماع المنعقد على مستوى لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمجلس المستشارين والمخصص لتدارس موضوع: "مسار ورش تعميم التغطية الصحية" يوم الأربعاء 3 ماي 2023، وزارة الاقتصاد والمالية، منشورات مديرية الميزانية، ص:05.

التأمين الصحي... هذه الاختلالات من شأنها زعزعة ثقة المواطن بالعملية ككل وتشجيع فرضية كون الهدف الأساسي للعملية هو ضخ المزيد من الأموال في صناديق التأمين الصحي. كما أن هذه الوضعية قد تشجع على عودة فئة كبيرة من الفئات المهنية إلى القطاع غير المهيكل (فئة المقاول الذاتي نموذجا).

2.1. التغطية الصحية من منظور الحسابات الوطنية للصحة

يحظى موضوع التغطية الصحية باهتمام بالغ من طرف المختصين في اقتصاديات الصحة حيث تعتبر مؤشرات الإنفاق الصحي العام والإنفاق الصحي حسب الفرد وغيرها من المؤشرات معطيات مهمة لمعرفة مستوى التغطية الصحية لكل بلد. وفي هذا الإطار تقوم وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بإصدار تقرير دوري كل خمس سنوات وفق دليل مرجعي موضوع من طرف منظمة الصحة العالمية يحمل اسم "الحسابات الوطنية للصحة "وتعتبر الحسابات الوطنية للصحة لسنة 2018"[1] آخر نسخة تم إصدارها، وجاء فيها أن المساهمة المباشرة للأسر[2] لا تزال مرتفعة حيث بلغت 45.6% متبوعة بمساهمة التأمين الصحي بنسبة 29.3% ثم بمساهمة الدولة بنسبة 24%، وإذا احتسبنا مساهمة الأسر المباشرة في التأمين الصحي (عبر مساهمات النشطين في صناديق التأمين الصحي) سنجد أن مساهمة الأسر تبلغ(59.7%)[3] وهي نسبة كبيرة جدا، في حين أن النسبة الموصي بها من طرف منظمة الصحة العالمية فيما يخص المساهمة المباشرة للأسر هي أقل من25%،(تبلغ هذه النسبة 17.5% في تركيا، 9.2% في فرنسا، و32.6% في الجزائر[4].

وبذلك فإن مقارنة نسبة التغطية الصحية بعدد السكان يبقى دون معنى ما لم يصاحب ذلك انخفاض فعلي للمساهمة المباشرة للأسر، بل إنه يصعب فهم نسبة 8.68%[5] للتغطية الصحية مع نسبة 45.6% كمساهمة مباشرة للأسر، مما يبين أن هناك خللا ما في هذه المنظومة وهو ما يسوقنا للحديث أكثر عن التغطية الصحية من ناحية الكيف.

---

1 صدرت في 2021 متوفرة في الموقع الرسمي لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية

Les comptes nationaux de santé 2018

https://www.sante.gov.ma/Publications/Etudes_enquete/Documents/2021/CNS-2018.pdf

2 يقصد بالمساهمة المباشرة للأسر المبلغ التي يؤديه المواطن مقابل استفادته من الخدمات الصحية، ولا يحتسب فيها مساهمته في التأمين الصحي

3 Les comptes nationaux de santé, p 55

4 Les comptes nationaux de santé, p 44

5 بلغت هذه النسبة 74.2% في آخر إصدار للتقرير السنوي العام حول التأمين الإجباري عن المرض (2021)، لكن استعملنا النسبة المسجلة سنة 2018 لتستقيم مقارنتها مع معطيات الحسابات الوطنية للصحة لسنة 2018.

2. التغطية الصحية وسؤال الكيف

يبقى تناول موضوع التغطية الصحية من ناحية الكيف قليلا في الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، إذ تطغى المقاربة الكمية في تناول مسألة التغطية الصحية، وهذا ما سنحاول توضيحه بإيجاز وسنقتصر هنا على بعض النقط:

1.2. تعدد الصناديق واختلافها

في المغرب هناك تعدد للأنظمة المدبرة لمسألة التغطية الصحية وهما أساسا: الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، الذي يدبر التأمين الصحي بشكل حصريللموظفين وأعوان الدولة (CNOPS). والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، الذي يدبر التأمين الصحي بالنسبة للأجراء والذي أسندت له بالإضافة إلى مهامه السابقة تدبير الفئات التي سيشملها التعميم، وبذلك فنحن أمام صندوقين اثنين: صندوق يدبر فقط موظفي وأعوان الدولة (حوالي ثلاثة ملايين شخص باحتساب ذوي الحقوق)، وصندوق سيدبر أزيد من 22 مليون شخص جديد بالإضافة إلى الفئات التي يدبرها حاليا، وهذا يطرح تساؤلات على مستوى الحكامة. هذا التعدد في التدبير يصاحبه أيضا اختلاف على مستوى قيمة الاقتطاعات ونسب التعويض، حيث أن هناك ارتفاع نسبي في هذه القيم لدى الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي مقارنة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مما يضر بمبدأ المساواة بين المواطنين والتمييز على أساس الدخل.

2.2. طرق استرجاع مصاريف العلاج

لتغطية مصاريف العلاج هناك طريقتان إما التحمل (la prise en charge) أو التعويض اللاحق (le remboursement)، فبالنسبة للطريقة الأولى (والتي تخص فقط بعض الحالات المحددة كالولادة القيصرية المبرمجة مثلا) يتم تقديم طلب مسبق للإعفاء من الجزء الأكبر من المصاريف ويبقى على عاتق المريض الجزء الآخر[1].أما بالنسبة لطريقة التعويض وهي أن يصرف المريض تكاليف العلاج ثم يتقدم بطلب لاسترجاع مصاريفه مع ما يستلزمه ذلك من تعبئة لمجموعة من الأوراق، وفي كلتا الحالتين هناك مشقة لاسيما طريقة التعويض، خاصة بالنسبة لإنسان مريض يفترض أنه في حالة نفسية وجسدية لا تسعفه لتحمل المزيد من الأعباء الإدارية. كما أن ملأ الأوراق المرتبطة بالعلاج ينبغي أن يكون دقيقا وأي خطأ يعرض صاحبه لعدم استرجاع مصاريفه خاصة أن هناك آجالا محددة ينبغي احترامها. إن هذه الإجراءات تساهم في ضياع عدد كبير من المبالغ المستحقة لاسيما إذا كانت ضئيلة أو تحتاج هي كذلك إلى مصاريف إضافية (كالتنقل إلى مدينة أخرى لوضع خاتم طبيب مثلا) وبالتالي

1الجزء المتبقي يتراوح ما بين 0% إلى 30% حسب نوعية الصندوق الذي ينتمي إليه المؤمن وحسب طبيعة مؤسسة العلاج (خاصة أو عمومية).

الرفع من تكاليف العلاج. كما أن هذه الإجراءات أصبحت متجاوزة بالمقارنة مع التجارب المقارنة والتي تعتمد الوسائل الإلكترونية من قبيل البطاقة الإلكترونية الصحية، وهنا يطرح سؤال عن سبب تردد الصناديق المدبرة للتامين الصحي عن تبسيط المساطر الإدارية واعتماد الوسائل الإلكترونية لاسترجاع مصاريف العلاج.

3.2. التكاليف غير المباشرة للمرض

من المعلوم أن المريض لا يتحمل فقط المصاريف المباشرة المرتبطة بالعلاج، بل هناك مصاريف أخرى من قبيل مصاريف التوقف عن العمل بالنسبة للعامل خاصة إذا كان مهنيا مستقلا، ومصاريف التنقل للعلاج ومصاريف الإيواء وغيرها، مما حدا ببعض الأنظمة الصحية إلى الأخذ بعين الاعتبار هذه التكاليف في التغطية الصحية.ويزداد هذا الأمر حدة مع عدم وجود عدالة مجالية مما ينعكس سلبا على مبدأ تكافؤ الفرص في الولوج إلى العلاج، فالتأمين الصحي لا تميز بين شخص يتوفر على خدمة صحية بمدينته (خدمة الفحص بالرنين المغناطيسي IRM مثلا) ومريض يضطر إلى السفر إلى مدينة أخرى للاستفادة من هذه الخدمة مع ما يترتب عن ذلك من تكاليف إضافية.

4.2. التعريفة المرجعية و" النوار"

إن التعويض عن تكاليف المرض يتم على أساس تعريفة مرجعية محددة، إلا أن هذه التعريفة لم تتغير منذ سنة 2006 بالرغم من تنصيص القانون على ضرورة مراجعتها كل 3 سنوات، مما يجعل التعريفة الفعلية بعيدة عن التعريفة المرجعية وقد تصل إلى الضعف (على سبيل المثال، تعريفة استشارة طبية عند الطبيب المختص هي 150 درهما؛ في حين أنها في الواقع قد تصل إلى 300 درهم علما أن المؤمن يعوض على أساس 80% من التعريفة المرجعية أي 120 درهما فقط).بالإضافة إلى هذا هناك انتشار لمجموعة من الممارسات غير القانونية من طرف بعض المهنيين في القطاع الخاص، لاسيما مسألة " النوار" وتتمثل في فرض تكاليف إضافية خارج الفاتورة الرسمية، وكذلك عدم تمكين المرضى لاسيما غير المؤمنين من فاتورة العلاجات المقدمة وغير ذلك من الممارسات.

بالإضافة إلى ما سبق هناك إجراءات وممارسات أخرى تزيد من تكلفة العلاج وتحد من فاعلية التغطية الصحية، نذكر منها عدم شمولية التغطية الصحية لبعض العلاجات والأدوية، والتعويض على أساس ثمن الدواء الجنيس وتحديد مدد وشروط للاستفادة من بعض الخدمات الصحية (تحديد الاستفادة من السكانير مرة واحدة في السنة وتعويض النظارات في سنتين مثلا)، وهذا يطرح إشكالا آخرا مرتبط بالتدخل في القرار الطبي.

إن هذه الأمور مجتمعة تؤدي إلى مزيد من المصاريف وإلى محدودية التغطية الصحية وتحويلها إلى مجرد مساعدة في تكاليف العلاج، مما يجعل اللجوء إلى تغطية صحية تكميلية أمرا ضروريا مع ما يستلزم ذلك من تكاليف إضافية.

3.مخاطر التغطية الصحية

إن من أبرز المخاطر والتحديات التي تواجهها أنظمة التغطية الصحية والحماية الاجتماعية عموما هو مشكل التمويل من جهة، وهو مشكل الفاعلية من جهة أخرى.

1.3. التغطية الصحية ومسألة التمويل

يبقى مشكل التمويل أهم خطر ممكن أن تواجهه منظومة التغطية الصحية، والتي كانت تتكون من دعامتين أساسيتين هما نظام التأمين الإجباري عن المرض ونظام المساعدة الطبية "الراميد" الذي تم إلغاؤه بموجب القانون الإطار 09.21 وتحويل المنتمين إليه إلى نظام التأمين الإجباري عن المرض، والذي سيعتمد في تمويله من جهة على اشتراكات الأشخاص القادرين على الأداء ومن جهة أخرى على مساهمة الدولة بالنسبة للأشخاص غير القادرين على الأداء. وبهذا تكون الدولة قد تخلصت من عبء التدبير المالي لنظام "الراميد" ووضعت ذلك على عاتق صناديق التأمين الصحي وجعلت نفسها مساهما من بين المساهمين الآخرين. غير أن التجارب المقارنة بينت أن صناديق التأمين الصحي وحدها لا يمكن أن تكون حلا لإشكالية التغطية الصحية، بحيث أنه وفي غياب تخصيص موارد كافية لضمان الاستدامة المالية لهذه الصناديق سندخل في دوامة ضبط التوازنات المالية (نموذج صناديق التقاعد) مع ما يستتبع ذلك من الرفع المستمر من قيمة الاشتراكات وتحديد سلة العلاجات وسقف التعويضات وغيرها من الإجراءات التي قد تحد من جدوى التغطية الصحية، لاسيما أنه من المنتظر (مع تعميم التغطية الصحية وتزايد وعي المواطن بالمسألة الصحية بعد أن أصبح مساهما ماليا في التأمين الصحي) أن يكون هناك تزايد على طلب الخدمات الصحية، كما أن المغرب يشهد انتقالا وبائيا حيث نشهد تزايد في المصابين بالأمراض المزمنة(كالسكري والضغط الدموي والقصور الكلوي...) التي بالإضافة إلى طابعها المزمن تمتاز بارتفاع مصاريف العلاج المرتبطة بها. إن الاعتماد فقط على صناديق التأمين الصحي لا يمكن أن يكون لوحده حلا لمسألة التغطية الصحية ومبررا لسياسة تخلي الدولة عن مسؤوليتها تجاه هذا المشروع، بشكل قد يخل بالتوازن المطلوب بين مختلف الشرائح الاجتماعية، مع ما يصاحب ذلك من تداعيات قد يصعب التحكم فيها.

كما أن مسألة الاشتراكات طرحت جملة من الإشكالات، خاصة بالنسبة لفئة المستقلين والمهن الحرة، وفي مقدمتها ضعف مستويات الدخل لدى العديد من الشرائح الاجتماعية المستهدفة، وعدم القدرة على دفع الأقساط بشكل منتظم، وصعوبة تحصيل الاشتراكات المادية للمستفيدين المشتغلين في القطاع غير الميهكل الذي لا يزال يشكل جزء كبيرا في النسيج الاقتصادي الوطني. مما قد يدفع إلى الخروج مجددا للقطاع غير المهيكل. وحتى بالنسبة لبعض المهن المنظمة، فقد طرحت قيمة الاشتراكات نقاشا كبيرا خاصة بالنسبة لبعض الفئات كالأطباء والصيادلة التي تحفظت على القيمة المرتفعة للاشتراكات.

2.3. محدودية العرض الصحي

من الأشياء التي تجمع عليها مختلف التقارير الرسمية هي محدودية العرض الصحي في البلاد خاصة العرض الصحي العمومي، سواء على مستوى الموارد البشرية أو المؤسسات الصحية أو التجهيزات، مع تسجيل تباين مجالي واضح. وبالرجوع إلى تعريف التغطية الصحية كما وضعته منظمة الصحة العالمية نجد شرط الولوج إلى الخدمة الصحية في أي وقت وفي أي مكان بحيث لا يكفي حل مشكل الولوج المالي للحديث عن تغطية صحية. فمشكل محدودية العرض الصحي يشكل عائقا أمام تعميم التغطية الصحية، خاصة أن إضافة 22 مليون مستفيد محتمل للمنظومة يتطلب إجراءات استثنائية في المنظومة الصحية، وهو ما لم يتم بالشكل المطلوب، بل أن شبح تجربة "الراميد" قد يعيد نفسه، حيث أدى الإدماج المباغت لأزيد من 10 ملايين مواطن ابتداء من سنة 2012 إلى استنزاف المؤسسات الصحية العمومية وإلى إطالة آجال المواعيد الطبية. غير أن هذه المرة الأمر مختلف، فقد تم رصد ظاهرة جديدة وهي هجرة المرضى إلى القطاع الخاص بعد أن أصبح بإمكان الخاضعين لنظام "الراميد" سابقا الاستفادة من خدمات هذا القطاع، ومما شجع على هذا الاتجاه هو مبادرة مجموعة من الفاعلين في القطاع الخاص بإعفاء الخاضعين لنظام "الراميد" سابقا الذين تم تحويلهم إلى نظام التأمين الإجباري "تضامن" من الجزء المتبقي على عاتقهم، بحيث أصبح بإمكانهم الاستفادة من بعض الخدمات الصحية في القطاع الخاص بلا مقابل على أن تتكفل هذه المؤسسات الخاصة باستخلاص أتعابها مباشرة من صناديق التأمين، مما يطرح بالإضافة إلى مشكل الضغط المالي على صناديق التأمين الصحي مشكلا أخلاقيا يتمثل في المنافسة غير الشريفة.

الخاتمة

إن التغطية الصحية لا تتحقق بتوزيع البطائق فقط، بل إن نجاح أي تغطية صحية ينبغي أن يحقق شروطا ثلاثة، أولا أن تكون شاملة تضم جميع المواطنين دون تمييز لا سيما على أساس الدخل، ثم ثانيا أن تكون حقيقية تضمن تغطية لا تقل عن نسبة 75% من مصاريف العلاج تماشيا مع المعايير الموصي بها، وأخيرا مستدامة لا تتأثر بالتوازنات المالية للصناديق.

القيم في المنظومة التربوية بالمغرب: مستجدات وتحولات

عبد العزيز تكني[1]

مقدمـــــة

يتأسس النظام التربوي المغربي على العديد من المقومات الأصيلة، والعادات والتقاليد العريقة، والمتمثلة أساسا في التشبث بقيم العقيدة الإسلامية المبنية على التوسط والاعتدال، وبمقومات الهوية الوطنية الموحدة والغنية بتعدد مكوناتها. وبقيم حقوق الإنسان الكونية، هذه القيم من شأنها أن تجعل منه نظاما تربويا منفتحا على مجتمع المعرفة وعلى مستجدات العصر، متفاعلا إيجابيا مع هذا التنوع الحضاري، والتراث الثقافي الغني. وقد تم اعتماد مدخل التربية على القيم، مدخلا رئيسا في التصور الفلسفي لبناء المنظومة التربوية المغربية، ومقوما من مقومات تحصينها من كل ألوان الانحراف الأخلاقي، والزلل المنهجي، والزيغ الفكري. وركيزة أساسية في بناء متعلم صالح ومسؤول، قادر على إشاعة قيم الخير والرحمة والمشترك الإنساني، والمواطنة المسؤولة داخل مجتمعه وخارجه، ومتمكنا من تطوير مهاراته الفكرية والعقلية، "وتكوينه على العديد من قيم التسامح والتعاون والمساواة والديمقراطية واحترام الآخر، وقبول الاختلاف والاعتراف بشرعيته وممارسة الحقوق والواجبات والالتزام بها وتحمل المسؤوليات إلخ، فالمدرسة إذن تظل البيئة الثانية بعد الأسرة التي يمكن أن يتعلم فيها الطفل ويتدرب على ممارسة هذه القيم الأخلاقية قبل الانتقال إلى تطبيقها الفعلي في المجتمع الكبير. وهي كلها قيم تُعِدُّهُ وتهيئه للتعايش مع غيره والتعاون معه[2]."

وإذا رجعنا إلى الوثائق المرجعية التي تؤطر المنظومة التربوية التعليمية بالمغرب، (الدستور المغربي الأخير لعام 2011، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والكتاب الأبيض، والبرنامج الاستعجالي والرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والقانون-الإطار 17-51، والكتب المدرسية باعتبارها أدوات لتصريف المنهاج، وأيضا التوجيهات التربوية، والأطر المرجعية لكل مادة، والمذكرات الوزارية، النموذج التنموي الجديد..)، نجد أنها نصت بشكل صريح على جملة من القيم الأخلاقية، ودعت إلى ترسيخها في شخصية المتعلم بوجه خاص، وفي شخصية الفاعل التربوي بشكل عام. ومن أبرز هذه القيم: قيم الثقة بالنفس وقيم التفتح واحترام رأي الآخر، وكذا تعزيز الانتماء الوطني، والتشبث بالهوية الثقافية والحضارية، مع الانفتاح على القيم الإنسانية الكونية، واستثمار القيم الإنسانية، والروحية، والمثل العليا التي تعبر عنها الآثار الأدبية القديمة منها والحديثة، عبر مواقف وسلوكات أخلاقية إيجابية.

---

[1] دكتوراه في علوم التربية، أستاذ السلك الثانوي التأهيلي، باحث في التربية والقيم.

[2] أوزي، أحمد: 2008، اللغة والتواصل التربوي والثقافي "مقاربة نفسية وتربوية"، منشورات مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، ص.43.

لقد حاولت الوثائق المؤسسة للمنظومة التربوية المغربية أن تدمج هذه القيم بالاعتماد على الازدواجية في المرجعية التي تبنتها: مرجعية محلية ذات طابع خصوصي، ومرجعية عالمية ذات طابع كوني، وهذا ما أكدت عليه المادة 4 من الميثاق، بحيث أن "النظام التربوي يندرج في حيوية نهضة البلاد الشاملة، القائمة على التوفيق الايجابي بين الوفاء للأصالة والتطلع الدائم للمعاصرة، وجعل المجتمع المغربي يتفاعل مع مقومات هويته في انسجام وتكامل، وفي تفتح على معطيات الحضارة الإنسانية العصرية وما فيها من آليات وأنظمة تكرس حقوق الإنسان وتدعم كرامته"[1]. إلا أن هذا في اعتقادنا قد يخلق إشكالات بيداغوجية للمدرس، ويفقد التوازن لدى المتعلم، فتضيع بذلك منه البوصلة الأخلاقية ويقع في الحيرة التيه، فلا هو حافظ على قيمه الأخلاقية الأصيلة، وهويته الحضارية وعززها، ولا هو انفتح ايجابيا على القيم الكونية ونماها، فيفقد بذلك جوهر إنسانيته، وصلاح حاله ومآله، فتفسد شخصيته، ويكون مسهما بقصد أو بغير قصد في خراب الإنسان والعمران بسلوكاته المضطربة والمشينة.

لقد شهدت منظومتنا التربوية خلال الموسم الدراسي 2021-2022تحولات قيمية، ومتغيرات ومستجدات وتدابير عديدة، ستسعى الدراسة أدناه إلى رصدها وعرضها باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، محاولة تقييم مدى تأثيرها على هوية المتعلمين، وتوجيه البوصلة الأخلاقية للمنظومة التربوية المغربية بشكل عام. فما طبيعة الخيارات القيمية التي تؤطر المنظومة التربوية المغربية (رغبة في التحرر أم تكريس لواقع التبعية)؟ ما أسباب الخلل الذي تعرفه منظومة القيم بالمدرسة المغربية؟ ما هي المشكلات والتحديات التي تعيق عملية إدماج القيم الأخلاقية في الحياة المدرسية ومحيطها؟ كيف عالجت الإصلاحات والقرارات والتدابير التربوية خلال موسم (2021-2022) المسألة القيمية تصورا وتنزيلا، وتجديدا وتفعيلا؟ ما الدواعي الحقيقية وراء تنزيل هذه الإصلاحات والتدابير في ظرف زمني وجيز؟ هل هي عنوان **الانفتاح** على الكونية والمشترك الإنساني أم مأسسة للفساد الأخلاقي ومسخ للهوية؟ هذه الأسئلة وغيرها تحتاج لنقاش علمي تربوي جاد، وإلى دراسات علمية متخصصة، بغية بناء تمثلات المواطن الصالح عن ذاته وعن العالم، وسعيا لتحقيق السيادة الفكرية، والهوية الثقافية التي لا تنفك عن السيادة الوطنية العامة. ومن أجل نهضة تربوية حقيقية رائدة، لتحسين جودة التعلمات بالمدرسة المغربية.

1. القيم في الإصلاحات الجديدة للتعليم بالمغرب: السياقات والمستجدات

تشكل المدرسة فضاء لترسيخ القيم المتمركزة على حفظ العقيدة واللغة والمشترك الإنساني، والتكامل المعرفي لدى الناشئة، والتعدد اللغوي وروافد الهوية الحضارية وثراء الثقافة، وإذكاء الشعور بالانتماء للأمة، وتكريس الانفتاح الإيجابي على القيم الإنسانية والكونية، ومواكبة الفجوة الرقمية والتفاعل معها بشكل إيجابي، وإذا لم تنجح المدرسة – بإصلاحاتها المتكررة وبمناهجها وبرامجها المتجددة– في بلوغ تلك الغايات، فإن المجتمع سيفقد خط الدفاع الثاني ضد كل أشكال الغزو الثقافي والتطرف والعنف

[1] الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2001)، ص.4.

والكراهية والميوعة والاغتراب. وبما أن المدرسة من أبرز المؤسسات المعنية ببناء شخصية متوازنة للمتعلمين، فإنها مدعوة للانخراط الحقيقي والفعلي في ترسيخ السلوك المدني والقيم الأخلاقية في وجدانهم وسلوكاتهم، من خلال استحضار وظائفها المتمثلة في التربية والتعلم والتكوين والتأهيل والإدماج.

1.1. السياقات

في سياق حديثنا عن القيم في تصورات الإصلاحات الجديدة للمنظومة التربوية بالمغرب وواقعها الاعتباري، لا يمكننا أن نتجاوز وثيقة البرنامج الحكومي (2021– 2026)، باعتباره وثيقة رسمية من شأنها أن تسهم في تأطير الفعل التربوي بالمغرب خصوصا في الموسم الدراسي: 2021–2022. فقد تعرض للمسألة القيمية الأخلاقية في المجال التربوي، وعلى وجه التحديد، في المحور الأول منه، والذي عنونه: "تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية". والذي بدوره قسمه إلى جزأين: الجزءالأول: الحماية الاجتماعية مدى الحياة، والجزء الثاني: تنمية الرأسمال البشري. وسنقف بالوصف والتحليل مع الجزء الثاني منه لارتباطه بجوهر دراستنا، حيث تناول بالتحليل قضيتين أساسيتين:

1) مدرسة تكافؤ الفرص "من خلال دعوته إلى تعميم التعليم الأولي لجميع الأطفال في سن الرابعة، وتقوية المهارات الأساسية للتعلم، ورد الاعتبار لمهنة التدريس، وتعزيز الكفاءات في التعليم العالي والتكوين المهني، دون إغفال للمدارس الجمعاتية والنقل والمطعم المدرسيين".
2) دعوته الاهتمام بالثقافة والرياضة، "من أجل ازدهار الهوية التعددية للمغرب، وتقوية قيم المواطنة وتسهيل الولوج للتعبيرات الفنية، والتشجيع على الإبداع. والاهتمام بالرياضة باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق التنمية"[1].

إن القيم والأخلاق أساس بناء الإنسان والعمران الأخوي، وليس موضوعا للمساومة والمقايضة، ومن خلال قراءتنا في الفلسفة الناظمة للبرنامج الحكومي (2021– 2026)، نجد أنه لم يستحضر القيم ومكارم الأخلاق باعتبارها عنوان على كينونة الإنسان وحقيقته، وجوهر وجوده، بل قام بتقديم تصورات وكأننا في المدينة الفاضلة؟؟ فهل نسي أو تناسى أننا أمام حرب قيمية، وأزمة أخلاقية تشهدها الإنسانية عامة، ومنظومتنا التربوية بشكل خاص؟؟؟ برنامج حكومي منسوخ ممسوخ، لمتعلم مغربي يعيش في مجتمع غارق في مستنقع العادة الجارفة، والأنانية المستعلية، والاستهلاك الليبرالي المتوحش، وحب التسلط والفردانية، والفساد والاستبداد والتطبيع التربوي والثقافي مع الكيان الصهيوني. برنامج حكومي لن يقوى في اعتقادنا على مناهضة انتشار الشذوذ الجنسي، والمثلية، والإباحية، وثقافة المسخ والانحلال الأخلاقي بكل تجلياتها الهابطة إلخ. إن لم يسعى لنصرتها وتوفير حمايتها وحصانتها باسم العولمة، وقيم الانفتاح على الآخر.

[1] المملكة المغربية، البرنامج الحكومي (2021–2026) الصادر في أكتوبر 2021. الرباط. ص.36–49.

فعندما تغيب المتابعة، ولا ينجز تقييم حقيقي للسياسات العامة المرتبطة بمجال التربية والتكوين، ولا نربط المسؤولية بالمحاسبة، ولما نبتعد عن الشفافية في اتخاذ القرارات، يكون مصير البرنامج الحكومي وقراراته في مهب الريح. برنامج حكومي يتحدث عن تحديات ورهانات بحجم كبير وكأن الوضع الأخلاقي والقيمي، والبيداغوجي والديداكتيكي في المدرسة المغربية سليم وفي صحة جيدة.

إن حديث البرنامج الحكومي عن مدرسة تكافؤ الفرص، وعن تعميم التعليم الأولي لجميع الأطفال في سن الرابعة، وتقوية المهارات الأساسية للتعلم، ورد الاعتبار لمهنة التدريس، هو حديث أجوف وعقيم، حديث لا معنى له، ولا أثر يذكر في واقعنا التربوي البئيس، شعارات سرعان ما تتبخر، كسراب يحسبه الفاعل التربوي الغيور على منظومته ووطنه إصلاحا، تصورات ومقترحات تبقى حبيسة الأوراق دون أثر يذكر في الواقع التربوي، إنها أعطاب تربوية قرونية، وفساد أخلاقي متجدر. وهذا الاضطراب ليس من نسج الخيال، بل هو مبثوت ومنشور في الإحصاءات والتقارير الوطنية والدولية، والدراسات والأبحاث. إنها حقيقة مرة وتخبط وجنون، وما خفي أعظم.

ولكي يسهم البرنامج الحكومي مستقبلا بشكل فعلي وفعال في ترسيخ قيم المواطنة والشفافية والوضوح والمسؤولية.. وجب أن يستحضر أثناء حديثه في مجال التربية والتكوين مجموعة من التصورات والبراديكمات الحقيقية والمشروعة، حتى تسنح الفرصة للفاعل التربوي الإسهام في إصلاح حقيقي، وفي صياغة رؤية استراتيجية واضحة، وفي اعتقادنا المدخل الأساسي والمنطلق الأصوب لهذا الورش الإصلاحي الوطني، هو انخراط الواعي للجميع كل من موقعه وتخصصه في صياغة مشروع ميثاق أخلاقي وطني توافقي، وأن تسهم إلى جانب هيئات المجتمع المدني مؤسسات التنشئة الاجتماعية الدينية والإعلامية والرياضية والفنية والثقافية في تحصين المتعلمين وتقوية مناعتهم ضد كل أشكال الشذوذ والإباحية والحرية الجنسية والفساد الأخلاقي، مؤكدين أن أخلاق وقيم المدرسة المغربية، وهوية المتعلمين المغاربة هي خط أحمر، ورمز الكينونة الإنسانية في هذا الوجود. فبدون قيم أخلاقية يظل وطننا المغرب والعالم حوله مليئا بكل أشكال العنف والخلاعة، وثقافة المسخ والاستيلاب، والتضليل الإعلامي العولمي الليبرالي المتوحش، في ظل الذكاء الاصطناعي المتجدد. وسيظل سؤال صدق الإرادة وصحة النية مفتوحا أمام البرنامج الحكومي من أجل إحداث التغيير والإصلاح المنشودين، ومهنة التعليم هي واسطة عقد هذا البرنامج وجوهره، فمتى يستقيم الظل والعود أعوج؟

وفي سياق أوراش الإصلاح ومواكبة المستجدات الوطنية والدولية، أقدمت الدولة المغربية في أبريل 2021 على إصلاح آخر ينضاف إلى سلسلة الإصلاحات التي اعتدها المغاربة، وصارت مقدمتها معلومة وعرضها مكشوف، ونتائجها محسومة، إصلاح أسمته بالنموذج التنموي الجديد (تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع التقدم وتحقيق الرفاه للجميع)، بعد عينت لجنة خاصة بهندسة معالمه الكبرى، عبر الاشتغال على دراسات وأبحاث، ومشاورات، رصدت من خلالها معطيات مهمة وصادمة، فباشرت عملية التوصيف والتحليل، مؤكدة لنا أنه "لا يمكن الارتقاء نحو مستقبل مشترك دون جذور مشتركة يمكن الارتكاز عليها. كما أنه لا يمكن تحقيق إقلاع دون أرضية صلبة تكرس روح الانتماء الجماعي الذي

يضمن التزام وانخراط كافة الأجيال، ويعبئ الطاقات بكل تنوعها للإسهام في غرس قيم الإسلام المبنية على التسامح والانفتاح، والسعي إلى جعل هذه القيم قوة دفع لمشروعها الجماعي القائم على الاعتزاز بالنفس واحترام الآخر"[1].

لقد حاول إصلاح النموذج التنموي الجديد أن يذكر بالعديد من التصورات والخلفيات التي تؤطر الممارسة القيمية الأخلاقية في الوسط التربوي، سعيا لبناء مغرب الغد، مع الدعوة إلى تجديد المحتويات والمناهج البيداغوجية لتعليم فعال ومحفز يساير تحديات ومتغيرات القرن الواحد والعشرين، على أن تكون المدرسة العمومية في "صلب المشروع المجتمعي للمغرب في أفق 2035، بحيث يجب أن يمتلك أزيد من 90% من التلاميذ المهارات المدرسية الأساسية عند نهاية مرحلة التعليم الابتدائي، مقابل أقل من 30% حاليا"[2].إلى جانب هذه المهمة الجوهرية، هناك دور يجب على المدرسة الانخراط فيه تجديدا وتجويدا يتعلق "بترسيخ القيم التي تندرج ضمن المرجعية التاريخية والدينية لبلادنا دون إقصاء أو تمييز، مع دعم احترام الاختلاف، وزرع روح الحوار الجاد والهادئ، والإسهام في إشعاع قيم المواطنة، عبر ترسيخ ثقافة المنفعة المشتركة، وتعزيز شعور الفخر بالانتماء إلى الوطن"[3].

ومن خلال استقرائنا للقضايا التي ناقشها إصلاح النموذج التنموي الجديد وقدم فيها مقترحاته، نقف بالتحديد مع قضية القيم في ارتباطها بالمدرسة، في محاولة لرصد أهم المؤشرات التي وردت فيه، من أجل التأسيس لإصلاح تربوي يرقى لانتظارات وتطلعات المغاربة، فقد اعتبر النموذج التنموي التعليم موضوعا تتمحور حوله معظم الانتظارات، "تعليم ذو جودة للجميع يطمح إلى إحداث نهضة حقيقية للمنظومة التربوية. إن المدرسة المغربية يجب أن تمكن كل متعلم من اكتساب المهارات الأساسية لضمان اندماجه الاجتماعي، ودعم نجاحه الأكاديمي والمهني. كما يجب أن تصبح هذه المدرسة بوتقة لتكوين شباب منفتح يطور ذاته ويصنع مستقبل المغرب، من خلاله تلقينه معنى الاستقلالية والمسؤولية وأخلاقيات مطبوعة بالقيم الإنسانية الراسخة في الهوية المغربية، وفكر منفتح وقدرة على التأقلم مع التحولات السريعة التي يعرفها العالم"[4].

إننا نحتاج اليوم ومستقبلا في ظل مقترحات النموذج التنموي الجديد في مجال التربية والتعليم وارتباطه بالقيم إلى استنهاض لكل الضمائر الحية الغيورة على أخلاق منظومتنا التربوية التعليمية، وقيمها وهويتها وحضارتها، ولكل فاعل تربوي واع، يحمل في فكره مشروع التغيير، وقيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ولكل مناصر لقضايا التراحم الإنساني، لتحمل المسؤولية الأخلاقية في دعم القيم

---

[1] النموذج التنموي الجديد،2021، ص.9.

[2] النموذج التنموي الجديد،2021، ص.93.

[3] النموذج التنموي الجديد،2021، ص.95.

[4] النموذج التنموي الجديد،2021، ص.93.

وتعزيزها في الفكر التربوي المغربي المعاصر، والتصدي وفضح كل الممارسات الفاسدة، والبرامج والمخططات الماسونية الصهيونية الهدامة لكل قيم العمران الأخوي الإنساني الراقي.

إن النموذج التنموي الجديد لم يستطع أن يجيب بشكل واضح عن سؤال المعنى، خصوصا ما يرتبط بالمنظومة التربوية المغربية المعاصرة؟؟ وإن عبر عن قيم المشترك الإنساني من عدل وتضامن وسلم وحوار، وحس مدني.. الخ، فهل يستطع النموذج التنموي الجديد أن يجسد تلك القيم وغيرها عمليا، عبر نموذج أخلاقي أرقى في واقع الحياة المدرسة المغربية، بفهم يتجاوز العنصرية والأنانية والفردانية وطبائع الاستبداد...والعنف والفساد والإباحية؟؟ ومعلوم أن لا سبيل لعمارة كوكب الأرض عمرانا إنسانيا، إلا بمكارم الأخلاق التي أقرتها الأديان السماوية، وأكدتها المواثيق والاتفاقيات الدولية.. حسا ومعنى، تصورا وتنزيلا.

2.1. المستجدات

في سباق مع زمن أوراش إصلاح المدرسة العمومية، وسعيا لتنزيل ما تبقى من مخطط المشروع الإصلاح التربوي (2015–2030 الرؤية الاستراتيجية)، وما صاحبها من قوانين ومشاورات، وإجراءات ذات أولوية، ولتدارك الاختلالات والأعطاب التي أقرتها تقارير وطنية ودولية، والتي من شأنها أن تعيق عجلة الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم، وبعد مشاورات وطنية، أصدرت الوزارة الوصية خارطة طريق (2022–2026)، تحت شعار: "مدرستنا"، من أجل إرساء نموذج جديد لتدبير إصلاح اختلالات منظومة التربية والتكوين، بالارتكاز على الأثر، وتقديم حلول وتدابير عملية، والتزامات من أجل مدرسة عمومية ذات جودة. وقد رسمت هذه الخارطة ثلاثة أهداف رئيسة، وثلاثة محاور للتدخل، واثني عشر التزاما، وثلاثة شروط للنجاح. وسيتم اعتماد الحكامة، وتوفير التمويل اللازم، والشروط الضرورية لإنجاح هذا الإصلاح. وكل ذلك لتحقيق الرفع من المكتسبات، والإدماج في الحياة المدرسية، والحد من الهدر المدرسي[1].

إن هذا الإصلاح يجعلنا نطرح العديد من الأسئلة الشائكة خصوصا لما يتعلق الأمر بهوية المتعلمين وبلغتهم وبقيمهم وأخلاقهم الأصيلة، فهل هو تجديد للرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم أم تجاوز لها؟ هل يمكن اعتبار خارطة الطريق فرصة أخرى لتنزيل ما تبقى من القانون الإطار المشؤوم حسم العديد من القضايا التربوية ذات الصلة بهوية المتعلم المغربي؟ من المسؤول الحقيقي عن المصائب المتجددة والكوارث التي يشهدها المجال التربوي، والفساد المستشري في جسم المدرسة المغربية؟ كيف سيتم تقييم الأهداف والطموحات التي رفعها إصلاح خارطة الطريق؟

---

1 للتوسع في الموضوع، يراجع: وثيقة "خارطة الطريق 2026/2022: اثنا عشر التزاما من أجل مدرسة عمومية ذات جودة". ووثيقة "مؤشرات التربية الصادرة عن مديرية الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

لن ندخل في متاهات توصيف وتحليل الالتزامات التي جاءت بها الخريطة تجاه المتعلمين والمدرسين والمدرسة، لكن حسبنا أن نقول أن واقع الحال لا يبشر بخير، لأن الوضع العام للبنيات التربوية ماديا وماليا وموارد بشرية يظهر هشاشة بنيوية مزمنة، تجعل الحديث عن جاذبية المدرسة، ومواصفات القيادة، وتفعيل القيم، والإدماج في الحياة المدرسية مجرد كلام تفنده كما أشرنا سابقا التقارير الرسمية المتتالية التي لا تنفك تعري بؤس المدرسة المغربية كما تظهر في الاكتظاظ المتكاثر، والتوترات في العلاقات التربوية، وتنامي العنف والظواهر المشينة في المدرسة، والعزوف عن الانخراط في الأنشطة المدرسية.

لقد تفادت خارطة الطريق هذه، إثارة بعض الإشكالات القيمية الأخلاقية الحقيقية التي باتت تهدد امن واستقرار المدرسة المغربية من قبيل: العنف، الإباحية، تناول المخدرات بكل أشكالها وألوانها، المثلية والإلحاد غياب الثقة، التطبيع التربوي وصهينة الكتب والبرامج التعليمية وغير ذلك، مقتصرة على التركيز على مرحلة التشخيص وعدم تجاوزها. ولعل مما أهملته أيضا الخارطة المعروضة هو اللغة العربية، رغم أن القانون الإطار أوصى بمراجعة عميقة لمناهج وبرامج تدريسية اللغة العربية، ومعلوم أن اللغة والفكر وجهان لعملة واحدة لا ينفك أحدهما عن الآخر.

كما أغفلت الخريطة الحديث عن العلاقة الوجدانية التي ينبغي أن تقوم بين المعلم والمتعلم، من محبة وصادقة وتقدير وحرص على المصلحة وتربية وقدوة حسنة، ولم تعر شعور المدرس بعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي والأمني أي عناية، مما يفرغ وظيفة المعلم من محتواها، ويجعله أجيرا ليس إلا. وشتان بين المعلم المربي والمعلم الأجير. كما لا يمكن أن ننسى خلفيات الاستجابة للإملاءات الدولية التي لن تبني بلدا ولن تنقذ أمة من الإفلاس، فانعدم الاستقلالية وغياب التحرر من التبعية للتعليمات الداخلية والخارجية، سيجعل لا محال من هذه الخريطة وهما وعبثا وضياعا للوقت وهدر للزمن وللطاقات.

إن أول خطوة في إصلاح تربوي قيمي أخلاقي حقيقي هو التقييم والمحاسبة للإجراءات السابقة، ثم بناء الثقة بين الوزارة واطر التدريس المنفذين للإصلاح، وبغيرها ستلقى خارطة الطريق المصير نفسه الذي لقيته الإصلاحات السابقة[1].

في الموسم الدراسي نفسه (2021–2022) يصدر المركز البرلماني للأبحاث والدراسات، التابع لمجلس النواب دراسة نظرية ميدانية وطنية (دجنبر 2022) عنونها ب: القيم وتفعيلها المؤسسي: تغييرات وانتظارات لدى المغربة (القيم وسؤال التنمية في المجتمع المغربي) الحصيلة والأفاق الدراسة النظرية الوثائقية، (التقرير الأول)، من أبرز ما تحدث عنه التقرير قضايا القيم في ارتباطها بالمدرسة والشباب

[1] للتوسع في الموضع تراجع: نشرة خاصة بخارطة الطريق 2022–2026، تجديد للرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم أم تجاوز لها؟ بتاريخ 03–2023مارس 2023 لعبد الله الهلالي خبير وباحث في قضايا التربية والتعليم، الموقع الرسمي للمركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات.

والهوية. بالنسبة للقيم والشباب تناول ثلاثة نقط: "النقطة الأولى: عدم استغلال الإمكانات الشبابية على الوجه الأمثل؛ النقطة الثانية: احتداد الصراع القيمي بين الأجيال؛ النقطة الثالثة: الشباب المغربي: من التجذر الاجتماعي والسياسي إلى التلفيق الثقافي"[1].

أما القيم في المجال التربوي وهي التي تهمنا أكثر في هذه الدراسة، لارتباطها بموضوع بحثنا، فقد عنون التقرير هذا المحور "التربية على القيم: مكتسبات وحدود" تناول فيه خمس قضايا: "القضية الأولى: اختلالات في المقاربة المدرسية للقيم؛ القضية الثانية: التسرب المدرسي: سبب رئيس في اللامساواة وعدم الاندماج؛ القضية الثالثة: الأطفال في وضعية إعاقة ضحايا للحيف في ميدان التعليم؛ القضية الرابعة: التكوين المهني أمام تحدي إدماج الشباب؛ القضية الخامسة: مقترحات للنهوض بالتربية على القيم[2]".

أما الدراسة الميدانية من هذا التقرير شملت جزأين:

1) القيم وتفعيلها المؤسسي: تغييرات وانتظارات لدى المغاربة التقرير التركيبي لمعطيات البحث الميداني الكمي[3]، حيث تم التركيز على محورين: المحور الأول (اتجاهات وانتظارات المغاربة من التفعيل المؤسسي للقيم)؛ المحور الثاني (تفاوتات محدودة في تفعيل القيم بالمؤسسات العمومية: منها المدرسة)[4].
2) الدراسة الميدانية الوطنية حول: القيم وتفعيلها المؤسسي: تغييرات وانتظارات لدى المغربة التقرير التركيبي لمعطيات البحث الميداني الكيفي[5]، شمل هذا الجزء العديد من المحاور والنتائج المرتبطة بالتفعيل المؤسسي للقيم عبر حالتين: التفعيل المؤسسي للقيم: حالة المدرسة؛ حالة الجامعة[6]".

إن الذي يظهر من خلال عنوان الدراسة وأهدافها ومحاور موضوعاتها، وحدودها، أنها دراسة استراتيجية ذات أبعاد متعددة، وهذا الذي ينبغي أن يحصل، فقد تناولت موضوعا الخوض فيه ليس بالأمر اليسير، بل تعترضه صعوبات وإشكالات، وتحديات، في سياق حرب القيم؟؟ وانقلاب المفاهيم القيمية، واختلال مراتبها في الواقع التربوي المعاصر. لكن للأسف الشديد لم تظهر تلك الأهمية في منهجية تناولها له سواء على مستوى تصوراتها البراديكمية أو على مستوى الجانب الميداني منها. إنها في واقع الأمر دراسة تحتاج هي بنفسها لدراسات وأبحاث حتى يستطيع القارئ أن يستجلي بوضوح تصوراتها

---

[1] المملكة المغربية، مجلس النواب، المركز البرلماني للأبحاث والدراسات القيم وتفعيلها المؤسسي: تغييرات وانتظارات لدى المغربة (القيم وسؤال التنمية في المجتمع المغربي) الحصيلة والأفاق الدراسة النظرية الوثائقية، التقرير الأول، دراسة نظرية ميدانية وطنية (دجنبر 2022)، الرباط. ص.44-51.

[2] المرجع السابق، ص.52-62.

[3] المرجع نفسه، ص. 267.

[4] المرجع نفسه، ص.183-185.

[5] المرجع نفسه، ص. 356.

[6] المرجع نفسه، ص.44-51.

الفلسفية، ويستوعب مقاصدها التي أعلن عنها منجزي هذه الدراسة في أهدافها وحدودها الزمكانية، والفئات المستهدفة تصريحا وتلميحا.

بالنسبة لعينة الدراسة فقد كانت جد ضعيفة، إذا قارنها بمستوى حجمها وبعدها الوطني الذي أعلنت عنه في إطارها الإشكالي والمنهجي، بحيث لم يتم الالتزام بالمتغير الذي أعلنت عنه الدراسة وأخلت به، تقول في مقدمتها أن العينة "تشمل كافة جهات المملكة، وترتكز على معايير محددة يتم بمقتضاها اختيار المجيبين.." لنكتشف بعد ذلك أن الدراسة ستتراجع عن هذا المحدد، وستركز فقط على ست جهات، بحيث قسم منجزو الدراسة "العينة على خمسة مجالات بحثية يتضمن أربعة منها جهتين، ومجال بحثي خامس بجنوب المغرب يتضمن أربع جهات"[1]. ولقد غابت النظرة الكلية للمسألة القيمية، حيث أغفلت الدراسة الحديث عن مجالات ومؤسسات مهمة في تأطير الفعل المجتمعي، ولها أثر حيوي في تفعيل القيم(المؤسسات: الدينية والرياضية والإعلامية)، واقتصر الحديث فقط عن قضايا جزئية، وهذا خلل كبير، فقد تناولت بالتحليل "تغير القيم في المجتمع المغربي بصفة عامة، مركزة في ذات الآن على بعض القضايا المركزية من قبيل علاقة القيم بتغير المجتمع ككل، بالنوع الاجتماعي والمسألة النسوية، وبحاضر ومستقبل الشباب، وموضوعي حماية الطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة، والحكامة في علاقتها بالتنمية المحلية. وبموازاة ذلك، قامت بتتبع مدى تفعيل القيم في مجموعة من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة"[2].

إن جل الأهداف التي أعلنت عنها الدراسة في إطارها المنهجي خالفتها، وهي: أولا؛ تحديد أهم التغيرات القيمية التي شهدها المجتمع المغربي على امتداد فترة ما بعد الاستقلال، سواء منها التي نتجت عن سيرورات تغير داخلية، أو التي نجمت عن تداعيات العولمة. ثانيا؛ معرفة صنف القيم التي يتم، أو يجب تفعيلها في مؤسسات من قبيل الأسرة، المدرسة، الجامعة، والجمعية ، والمقاولة، والإدارة، والجماعة الترابية...، مع تبيان مدى حصول هذا التفعيل على مسار طموح تحقيق المساواة، والإنصاف، والعدالة، والنزاهة، والفردانية، والاستقلال الذاتي، والكرامة، والشفافية،... ثالثا؛ معرفة القيم الأكثر تلاؤما مع التغيرات البنيوية التي يشهدها المجتمع المجتمع، إضافة لما لم يتحقق بعد في التفعيل المؤسسي للقيم ويتعين، بالتالي، الاستمرار في الاشتغال عليه مستقبلا[3].كما نجد أنها سعت إلى توظيف مصطلحات ومفاهيم ذات صبغة كونية، لا تمت بصلة لمفاهيم التراث الحضاري للمجتمع، ولقيمه الأصيلة، بل فيها إرضاء للجهات المانحة، إنها مفاهيم تمتح من رؤية مادية معولمة يهيمن عليها الطابع الرأسمالي المتوحش، خصوصا في ظل تداعيات جائحة كورونا وما خلفته من انتكاسات واختلالات عرت وجه الظلم والفساد والاستبداد والظلم والطغيان، والاحتكار والمضاربة والجشع والأنانية وأزالت القناع عن

---

[1] القيم وتفعيلها المؤسسي، م.س. ص.13.

[2] القيم وتفعيلها المؤسسي، م.س، ص. 12.

[3] القيم وتفعيلها المؤسسي، م.س، ص.11.

الوضع الأخلاقي المتأزم بين بني البشر في ارتباطاته الخصوصية والتزاماته الكونية. فإذا فسد الإنسان في أخلاقه فقد فسدت إنسانيته وصار مسخا على الحقيقة حسب تعبير الحكيم ابن خلدون، إننا في حاجة لنموذج أرقى يقوى على مد يد العون لبني الإنسان أيا كانت مرجعيته وديانته وجغرافيته والتآزر والتعاون والإحسان، والتحلي بقيم العطاء والكرم والمعروف والصدق والسلام والسعي للإصلاح في هذه الأرض التي سخرها الله عز وجل لخدمة هذا الإنسان، ليعمرها ويبدع فيها معنى ومبنى.

في ما يخص الجانب المتعلق بالتربية على القيم من الدراسة، ليس فيه جدة، هناك عملية تكرَار واجترار ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2017)، الخاص بالتربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، حيث تم التذكير بمجموعة من المقترحات والتوصيات للنهوض بالتربية على القيم، من خلال تجديد المدرسة وإصلاحها ونهوضها بأدوارها على الوجه الأمثل. مقترحات لو ترى بصيصا من نور النية الصادقة، والإرادة الحقيقية للتغيير والإصلاح، لتحقق المطلوب، وتغيرت الأحوال، لكن لو ناديت لأسمعت حيا ولا حياة يا إصلاح لمن تنادي[1].

لقد أكد هذا التقرير نفسه بالسياسة التربوية الفاشلة في تدبير قطاع حيوي، واعترف "بأن نتائج تفعيل القيم في القطاع التربوي لا تستجيب إلى الآن، للأهداف المنشودة، السؤال الذي نعيد التذكير به، وسنبقى ولا نمل من تكراره، أين الخلل؟؟ ومن المسؤول عن هذا التردي؟ وما العمل؟ نفس الملاحظة بالنسبة للاختلالات التي رصدها تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2017)، الخاص بالتربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، فلم تكلف الدراسة نفسها في البحث عن الاختلالات الحقيقية، حيث اكتفت بعملية القص واللصق؟

غابت في دراسة (2023) التربية على القيم التضامنية، التي ترسخ قيم الإخوة الإنسانية، وتنمية البعد الحضاري لدى المتعلم، وربطه بمقدساته، بدلا من طمسها وإخفاء معالمها عبر التطبيع مع كيان صهيوني غاصب، يعنف ويقتل ويجوع الأبرياء ويسفك دماء الشعب الفلسطيني على مسمع ومرئ العالم، ومصادرة أراضيه ظلما وعدوانا، ضدا على كل الأعراف والمواثيق الدولية، فإن المدرسة المغربية ومن موقع مسؤوليتها العقدية والأخلاقية والتاريخية والحضارية مطالبة بأن تنخرط في مناهضة كل السلوكات المشينة داخلها وخارجها، وأن تسهم في التحسيس وتعزيز خصوصية السلوك الأخلاقي للمتعلم المغربي، وترشيد وتقويم مواطنته الكونية.

---

[1] للتوسع يراجع، المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (2017). التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي. الرباط. ص،16.

2. المنظومة التربوية بالمغرب والتحولات القيمية: التجليات والاختراقات

في مقرر تنظيمي رفعت وزارة التربية الوطنية خلال الموسم الدراسي(2021-2022) شعار: "من أجل نهضة تربوية رائدة لتحسين جودة التعلمات"[1]، وقد تزامن كما هو معلوم مع انطلاق المشاورات الوطنية لتجويد المدرسة العمومية، وأصدرت كما أشرنا في المبحث السابق على مستوى التخطيط سيلا من المذكرات والبلاغات، والنشرات، للإسهام في تخليق المدرسة العمومية وتجويدها، وتدبير أنشطة تنمية المهارات الحياتية، وإدماجها في الزمن المدرسي، هذه أبرزها: مذكرة رقم21-084، الصادرة 30شتنبر 2021، حول إدماج أنشطة الحياة المدرسية في الزمن المدرسي/ نشرات الدلائل البيداغوجية والبطاقات المنهجية لتدبير أنشطة تنمية المهارات الحياتية بسلك الابتدائي/ مذكرة رقم21-1013، 16نونبر في شأن الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية/ مذكرة رقم22-055بتاريخ يناير 2022/ مذكرة رقم 22-0028 يناير 2022/ نشرة حصيلة قطاع التربية الوطنية بالأرقام والمؤشرات برسم الموسم2021-2022. بتاريخ 14فبراير 2022/ نشرة 03مارس 2022/ مذكرة رقم 19-27 أبريل2022/ بلاغ 18 ماي2022/ بلاغ 27ماي 2022/ مذكرات رقم22-067/ 22-074/ 22-109/ 112-22.

ودعت الوزارة في المقرر نفسه إلى توسيع قاعدة مؤسسات التفتح للتربية والتكوين" وتعزيز أدوارها باعتبارها امتدادا لمجال الحياة المدرسية وفضاء لصقل المواهب والمهارات، مع العمل على برمجة إحداث مؤسسة واحدة على الأقل في كل مديرية إقليمية. والتفعيل الأمثل للمراكز الجهوية والإقليمية للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي، وكذا بوابة المعلوماتية "مرصد MARSAD" من أجل رصد وتتبع حالات العنف، والسعي لإحداث وتجديد خلايا اليقظة وخلايا الإنصات والوساطة وتفعيل أدوارها"(المقرر الدراسي المحين 2021-2022، المادة 3) "والسعي لترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني، والتعايش والتنوع، ومناهضة السلوكات السلبية بالوسط التربوي"[2].

لو يتم التفاعل الإيجابي لهذه المقترحات التي في اعتقادنا لها راهنيتها وجدتها، ويتم إخراجها إلى الحيز الواقعي العملي عبر حكامة ومتابعة ميدانية، ومواكبة مسؤولية، وتقييم واقعي قابل للقياس في ظل التحديات التي تواجه منظومتنا التربوية بالمغرب والتحولات القيمية، لاستطاعت المدرسة المغربية أن تسترجع وظيفتها الحقيقية، وتتجاوز الأزمات والتخبط والفساد القروني الذي صار عنوانا لها.

---

[1] يمكن الاطلاع على مقتضيات هذا المقرر الدراسي المحين لتنظيم الموسم الدراسي 2021-2022، الذي ينسخ المقرر الوزاري لتنظيم السنة الدراسية 2021-2022، الصادر بتاريخ 21يونيو2021، تحت رقم 076.21، من خلال البوابة الالكترونية www.men.gov.ma. المديرية المكلفة بتدبير مجال التواصل، وزارة التربية الوطنية، 21شتنبر2021. الرباط.

[2]المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعلم العالي والبحث العلمي، قطاع التربية الوطنية، المقرر الدراسي المحين لتنظيم الموسم الدراسي 2021-2022، (21 شتنبر 2021 رقم 084.21) الرباط، المادة 9.

إن ما يشهده الواقع التربوي اليوم من انفصام أخلاقي على مستوى التمثل الواقعي للقيم، والممارسات للأخلاقية، يعكس خلاف ما هو مبثوث في المذكرات والبلاغات والتوجيهات والإصلاحات والبرامج وغيرها. ولعل التحولات القيمية والاختراقات التي شهدها الموسم الدراسي:2021-2022 هي خير ما يؤكد ذلك، فقد تابع الجميع وعلى وجه الخصوص الفاعل التربوي ما حصل في البرامج والمقررات الدراسية من ارتباك واضطراب، بالإضافة إلى المهرجانات، والأنشطة التي أشرفت عليها مؤسسات تربوية رسمية ذات أبعاد وطنية ودولية، ظاهرها انفتاح على القيم الكونية والمشترك الإنساني، ومحتواها فيه مسخ للهوية، وحرب على ما تبقى من مكارم الأخلاق لدى المتعلم المغربي. ونذكر في هذا السياق على سبيل الذكر لا الحصر بعض القضايا التي أثارت ردود أفعال من قبل المهتمين بقضايا الشباب والتربية في موسم:2021- 2022 في الواقع الافتراضي والميداني: قضية مشاركة "طوطو" في مهرجان للراب بالرباط؛ مهرجان البولفار بالدار البيضاء؛ محاولة توقيع وتقديم "مذكرات مثلية" في المعرض الدولي للكتاب في دورته27؛ الهجوم المتكرر على مادة التربية الإسلامية على أنها مصدر للكراهية والعنف؛ الدعوة إلى مراجعة القانون الجنائي، ومدونة الأسرة؛ توزيع شركة بيمو لكمية كبيرة من منتوج ميرنديا بلونها الأحمر عليها صور وكلمات تخدش الحياء والعفة وتشجع على الفاحشة والشذوذ الجنسي... إن المقصد من ترويج لمثل هذه البرامج والأنشطة الهدامة كما هو واضح جلي، أو مستور خفي، تنشئة جيل ممسوخ الهوية، منفصل عن أصوله الحضارية، يؤمن بالقيم في بعدها الكوني الإنساني المادي، دون استحضار أدنى مقوماته الخصوصية الحضارية، في ضرب صارخ لهويته، وثقافته، فنصير بذلك أمام جيل بهوية وثقافة ممسوخة، فاقد لمعنى حضارته، وخصوصيات وجوده. ومن هذا السياق العام نتدرج إلى المساءلة الأخلاقية، وسؤال المعنى، من خلال تقديم نماذج أنشطة وبرامج، وقرارات موجهة للسياسة التربوية التعليمية خلال موسم: 2021- 2022، وهذه أبرزها:

1.2. النموذج الأول: تشجيع الإباحية والشذوذ الجنسي والمثلية

تجلى ذلك في نشر رسوم تشجع على الإباحية والفاحشة في مقررات دراسية بمؤسسات التعليم الخاص بالعديد من المدن المغربية في غفلة من الوزارة الوصية بقصد أو بغير قصد، في الوقت نفسه هناك هجوم وانتقاد مقررات مادة التربية الإسلامية واحتجاج؟ ومعلوم أن المقررات التي تدرس في المدارس الخصوصية يتم إنتاجها في فرنسا، وهذا يدل بشكل واضح استمرارية الاستعمار الثقافي والتربوي، وتشجيع فتح بوابة الفرنكوفونية على مصراعيها، إن هذه الرسومات ليست فنا بريئا، بل هي إنتاج لحضارة مريضة بالهوس الجنسي. فحتى الفنانين الأوروبيين الكبار أمثال بيكاسو وغيره لم يرسموا مثل هذه الخلاعة"[1].

[1] إدريس الكنبوري. المقررات الفرنسية في المدارس المغربية...من يحمي الناشئة؟؟ (شتنبر 2022).

وارتباطا بتشجيع ظاهرة الشذوذ الجنسي، الأوقاف تسحب الشذوذ الجنسي من مقررات محو الأمية، فقد تم رصد وجود عبارات تشير إلى ذلك، حيث وجهت مراسلة إلى جميع المندوبين تطلب منهم حذف العبارة المثيرة للجدل من مقررات لمحو الأمية بالمساجد، والتشطيب على عبارة "التوجه الجنسي من درس المساواة نبل الواردة في الصفحة 124 من الكتاب التعليمي، لمستوى الثاني من البرنامج، طبعة2021. في الوقت نفسه، تتم استضافة ممثل أجنبي بهندام ووشوم روبير توغارسيا روسين48 عاما، وهو يمثل لتيار الشذوذ الجنسي، وهذا فيه انتهاك لحرمة وخصوصيات المؤسسات العلمية، وتشجيع على الإباحية، وهذا يشكل تناقضا تربويا صارخا بالنظر إلى أنه يمنع على التلاميذ الدخول إلى المؤسسات بمثل هذا النوع من الهندام وحلاقة الرأس، فهذه الخطوة كما عبر عن ذلك العديد من الفاعلين التربويين تعتبر سقطة تربوية وأخلاقية كبيرة للمؤسسة بمديرية التعليم بشفشاون"[1]. وفي سياق تشجيع أخلاق الرذيلة ومناهضة أخلاق العفة والحياء، استغرب عدد من أولياء أمور التلاميذ التغيير الحاصل في طبعة جديدة لكتاب مدرسي لمادة الفرنسية المستوى الرابع، حيث عمد القائمون على الطبعة الجديدة إلى تغيير صورة مرسومة تظهر أما وابنتها بحجابهما بصورة تظهر فيها الأم وابنتها بغير حجاب؟ هل هذا عنوان التطور والانفتاح؟ هل هذه التحولات مقصودة أم غير مقصودة؟ إنها العبثية الأخلاقية، والهجوم على قيم وهوية المتعلمين في توجه هذه المقررات، ونشر للمثلية، والدفاع عن الحريات الفردية[2]،وهناك دراسة ترصد آراء مغاربة حول قضية الحجاب والعلاقات الرضائية والمثلية...تم نشرها في موقع الحرة، 16نونبر 2021. بالإضافة إلى تقرير آخر نشرته (منصة قيم) يتهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة" اليونيسف" بقيامها بدور كبير في نشر المثلية والشذوذ الجنسي بين الأطفال والمراهقين في العالم، استنادا إلى مئات الأدلة والبراهين المجمع في مناطق متعددة في العالم.

لقد صرنا نعيش في عشرينية القرن الواحد والعشرين أمام زحف رقمي، وما يصحبه من حرية فردية وجماعية غير مسبوقة، وانفتاحا عولميا لا يعرف القيود ولا الحدود، ولا الخصوصيات ولا الضوابط، ولا الأخلاقيات.. إنها حرية الغاب في حياة الغاب، حيث لا حديث فيها إلا عن الشذوذ الجنسي، والإلحاد، والاستعباد والاستبداد والاستهلاك[3]. ونورد هنا أمثلة ونماذج تؤكد ذلك، وهي طبعا غيض من فيض: المثال الأول؛ حفل مغني الراب "طوطو" وما تم التلفظ به من عبارات خادشة للحياء والعفة ضمن فعاليات مهرجان الرباط عاصمة الثقافة الإفريقية، الذي تنظمه وزارة الشباب والثقافة والتواصل. المثال الثاني؛ مهرجان البولفار تشرف عليه جمعية التربية الفنية والثقافة (EAC–LBOULVART)، ويحتفي بموسيقى الروك والراب. وهو مهرجان تدعمه وزارة الشباب والثقافة والتواصل، شهد سنة2022 مشاهد

---

[1] محمد عادل، التاطو،هندام ممثل أجنبي داخل مدرسة عمومية بشفشاون يثير جدلا واسعا..،19 سبتمبر 2022، https://al3omk.com/780149.html.

[2]عبد الله، المصمودي. 2022.

[3] محمد عادل، التاطو. 2022.

العنف والشغب، واعتداءات جنسية، وفوضى تراشق بالحجارة والعصي والأدوات الحديدية، قلب ملعب الراسينغ الجامعي بالدار البيضاء. النموذج الثالث؛ فضيحة أخلاقية والتطبيع مع المثلية في المعرض الدولي للكتاب والنشر في دوته27، حيث كان يعتزم القيام بحفل رسمي، يتم من خلاله توقيع وتقديم كتاب "مذكرات مثلية".

لقد أصبح الإنسان في سياق هذه التحولات دابة تكدح وتستهلك، ولمواجهة هذه الأزمات القيمية، والمتغيرات الأخلاقية خصوصا في المجال التربوي، وجب إعادة الاعتبار لموضوع التربية على القيم في بعدها الخصوصي الهوياتي، دون تجاوز أو إقصاء للبعد الإنساني الكوني، ، والسعي للبحث عن نموذج أخلاقي، بمقاربات متنوعة، كفيلة بترسيخ أخلاق العدل والرحمة والإحسان والعمران الإنساني، والتعاون والتضامن والتكافل والإيثار والتبرع والمشترك الإنساني.. خصوصا في ظل جائحة كورونا وتداعياتها وما خلفتهّ، ولازالت، من انتكاسات واختلالات وحروب، عرت وجه الظلم والفساد والاستبداد والظلم والطغيان، والاحتكار والمضاربة والجشع والأنانية. وأزالت القناع عن الوضع الأخلاقي المتأزم في عالم التربية في ارتباطاته الخصوصية والتزاماته الكونية.

2.2. النموذج الثاني: الاختراق الصهيوني للمنظومة التربوية المغربية وتداعياته

أقدمت وزارة التربية الوطنية على تغيير مناهج دراسية لتشمل التراث والتاريخ اليهودي، وتعزيز الحديث عن المكون العبري. استنادا الى الروافد الغنية التي يمتح منها المغرب الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية، وقد كانت الكتب التي تتناول المكون العبري خلال المواسم الدراسية السابقة مقتصرة فقط على مادة التاريخ، لتضاف إليها في هذا الموسم الدراسي الجديد مادة اللغة العربية ومادة الفرنسية ابتداء من السنة الرابعة ابتدائي. وحسب المعطيات نفسها، تم الانتقال من ثلاثة كتب مدرسية بها نصوص ومواضيع تهم اليهود خلال المواسم السابقة، إلى 18 كتابا خلال الموسم الحالي. أكدت الوزارة أن ما يحدث من تغييرات يأتي تماشيا مع دستور 2011 الذي يتحدث عن هوية متعددة الراوفد، أمازيغية وحسانية وعبرية. وأشادت "اللجنة اليهودية الأمريكية" بالمغرب لكونه" الدولة الأولى في العالم العربي التي جعلت ماضيها اليهودي جزءا من المناهج الدراسية"

وفي تقرير يرصد حضور قيم السلام والتسامح الديني في المناهج الدراسية بالمغرب أنجزه معهد الأبحاث والسياسات(IMPCT.se) في لندن وتل أبيب، وهو يحلل المناهج الدراسية في جميع أنحاء العالم بالتعاون مع مؤسسة (jeffrey MTalpins)، حيث قام المعهد بتقييم 127 كتاب مدرسي نشرته وزارة التربية الوطنية ما بين 2013-2022، وقد أقر التقرير بأن التسامح هو أحد الموضوعات التي تحدد المناهج الدراسية المغربية، بحيث يظهر المصطلح بشكل متكرر، يتم تضمينه في موضوعات متنوعة أو يتم تدريسه كدرس مستقل. ومن الصور التي يعتبرها ايجابية، وسلط عليها الضوء "صبي يهودي يستضيف أصدقاءه المسلمين على عشاء يوم السبت. عائلة يهودية تستضيف ضيوفا لميمونة،

وهو مهرجان يقيمه اليهود المغاربة في المساء، واليوم التالي لعيد الفصح في نص من المستوى السادس ابتدائي يقدم بيت الذاكرة وهو متحف لتراث اليهودي يقع في الصويرة.

إن الأهداف غير المعلنة، والنوايا المسمومة من هذه الممارسات، وغيرها من زيارة المعابد كما حصل في مديرية مكناس والصويرة، والدعوة إلى إنشاء أندية تربوية بالمؤسسات التعليمية، تحت مسمى "أندية التسامح والتعايش والانفتاح الثقافي"؛ هو صهينة البرامج الدراسية والمقررات والمناهج، والتطبيع التربوي مع الكيان الصهيوني باسم التسامح والانفتاح، عبر التنزيل المشبوه لهذه الأنشطة، وغيرها من الاتفاقيات، والتي تهدف إلى تسريع وتيرة الاختراق الصهيوني للمؤسسات التعليمية بالمغرب وتزييف وعي الناشئة، وتبييض جرائم الاحتلال الصهيوني الغاشم. وفصلها عن مقومات هويتها الوطنية والدينية والتاريخية والحضارية.

وإن من التعميات التي تتم بها صهينة المناهج والبرامج الدراسية بالمغرب وإفسادها، التخفي تحت مسميات ومصطلحات من قبيل (المصلحة العامة، ولروح التضامن والاحترام والتسامح والانفتاح) أوردها تقرير النموذج التنموي الجديد، لما فيها نوع من التضليل والتدليس. ويبرز الأمر أكثر لما اقترح النموذج التنموي الجديد مقاربات جديدة لمادة التربية الإسلامية، بدء من تغيير الاسم، ومرورا إلى المحتوى والمضمون، من خلال اعتماد تربية دينية تنشر قيما مدنية قائمة على ارثنا الروحي المنفتح والمتسامح...لتعزيز القيم الايجابية الكونية والمواطنة؟ وكأن مناهج وبرامج مادة التربية الإسلامية الجديدة وحتى القديمة تنفي ذلك أو تناهضه؟؟ وكأن اسم مادة التربية الإسلامية مصدر رعب وإرهاب وكراهية وتشدد كما يظن من يجهل بهذه المادة قصدا أو بغير قصد؟؟ وما هي الدراسات والتقارير التي تؤكد نفور المتعلمين من هذه المادة، والتي هي في نظرنا صمام أمان هذا الوطن الحبيب، عقديا وأخلاقيا وسلوكيا. ومن قال بأن هذه المادة لا تمتلك مهارات ديداكتيكية، ومقاربات بيداغوجية فعالة ومجددة؟ لتدريسية القيم في بعديها الخصوصي والكوني الإنساني المشترك. إنه العبث، وتزييف للحقائق. ولعل تاريخ المادة وما أنجزه المهتمون بالدرس الإسلامي بالمغرب في المدارس العليا، ومراكز التفتيش ومراكز الأبحاث والدراسات التربوية ليؤكد بالدليل القاطع القيمة المضافة لهذه المادة القيمية. وأهميتها الكبيرة في إصلاح الاعوجاج الأخلاقي لدى المتعلم، وإكسابه مجموعة من القيم السامية النابعة من الشرع الحكيم، وتنسجم وتتكامل مع كل ما هو كوني وإنساني، حتى يتمكن من نهج الطريق السليم الذي يوصله إلى بر الأمان، وربط علاقات قيمة أخلاقية إنسانية مع من يعرف ومع الغير، وليس كما يظن البعض ويتوهم أنها مادة تعتمد شحن المتعلمين، وتلقينهم معارف جافة لا أثر لها ولا معنى.

والحق أن النهج الذي تتعامل به الدولة مع المادة هو السبب فيما ترمى به المادة؛ فعلى الرغم من الإصلاحات والمراجعات المتتالية التي تعرفها مناهج مادة التربية الإسلامية وبرامجها، فإن وضعها الاعتباري الطي يراد لها عند المسؤولين يجعلها دائما في مرمى الانتقادات خاصة من التوجيهات العلمانية واللادينية، وهو أمر عبرت عنه كثير من النداءات والبلاغات من طرف الغيورين على المادة بمختلف الأشكال التواصلية التربوية المعروفة، ولكن لا حياة لمن تنادي؟ ويمكن أن نذكر من الملامح

الدالة على تهميش المادة: إغلاق باب التبريز أمام أساتذة المادة، ضعف المعامل، خلل تقويم التعلمات، قلة عدد الساعات المدرسة.. وآخرها محاولة اجتثاثها وحذفها من الامتحانات الإشهادية في بعض الأسلاك التعليمية.

إن هناك اختلالات كثيرة تمس مقاربة الجانب القيمي في علاقته بالمواد الدراسية لا يمكن أن ينكرها عاقل تربوي، أو يتجاوزها أكاديمي راشد له غيرة وحب لهذا الوطن الحبيب، بعضها مرتبط بالتصورات والتمثلات البيداغوجية، وبعضها مرتبط بإشكالات النقل الديداكتيكي، والآخر بالسياسة التربوية العامة للمنظومة التربوية ككل، لذا وجب صياغة هندسة بيداغوجية، وتخطيط ديداكتيكي محكم وفق رؤية إستراتيجية واضحة المعالم من قبل مهندسي المنهاج والمدرسين، والفاعلين التربويين. وألا نقصر تقويم القيم الأخلاقية فقط في مادة التربية الإسلامية، بل أن يشمل كل المواد المشكلة للمنهاج الدراسي المغربي، وأن لا يقتصر على مستوى المضامين والمعارف بشكل مجرد فقط؟ بل يجب أن يكون التقويم واقعيا وشاملا، ومواكبا ومصاحبا للمتعلمين في الحياة المدرسية الواقعية وخارجها، وقابلا للقياس الحقيقي، وأن يسعى صناع القرار، والمهتمون بالشأن التربوي للاستفادة من نتائج الدراسات والأبحاث التربوية الحديثة في علم القياس وعلم التقويم، والعمل على تطوير آليات التقويم المعتمدة، ولا ينبغي لمنظومتنا التربوية المغربية المعاصرة أن تظل جامدة على أشكال من التقويم طال عليها الأمد، وصارت متجاوزة، وذلك حتى يتمكن المتعلمون من اكتساب القيم بشكل سليم، تدريسا وتقويما، في إطار نسق تربوي متكامل، تحكمه مخرجات العقد الديداكتيكي وأخلاقيات المهنة[1]. ثم إن إقامة صرح منظومة قيم كونية من قبيل الانفتاح والتسامح والتضامن والتعاون وغيرها من القيم الإنسانية المشتركة الأخرى بين بني البشر، يقتضي وجود الحرية والكرامة والعدالة بمختلف صورها في المجتمع الإنساني الائتماني التراحمي، وترجمتها سلوكا أخلاقيا حضاريا بين بني البشر، والعيش في استقرار وتعاون وتعارف، وتعاضد وإحسان وأمن وأمان.

في ظل هذه الاختراقات والتحولات، تواجه المنظومة التربوية المغربية تحديات ورهانات، ومن تم على الجهات التي ترعى هذا القطاع الحيوي، أن تفكر بشكل شمولي، وبرؤية مقصديه للقضايا والمستجدات التي يشهدها العالم، وأن تسعى للتفاعل معها ايجابيا، باستحضار تام للخصوصية المغربية، والهوية الحضارية، وأن تسعى بكل قصدية لترسيخ القيم الأخلاقية المشتركة، وحفظ الهوية والحس المدني بالمدرسة المغربية، إلى جانب تجديد النظر في الأسس الفلسفية المؤطرة للمنظومة التربوية بالمغرب، وربط المسؤولية بالمحاسبة، دون أن تغفل عن تقويم وتقييم السياسات التربوية، بما في ذلك تقويم الفاعلين التربويين، تقويم الحياة المدرسية، تقويم جهاز التخطيط والتوجيه، تقويم جهاز الإدارة التربوية. ومن تم نقترح الموجهات البيداغوجية والديداكتيكية الآتية:

---

[1] للتوسع أكثر، يراجع عبد العزيز تكني، "تدريسية مادة التربية الإسلامية بالمغرب وسؤال التربية على القيم"، موقع إسلام منار، اكتوبر 2021.

- العمل على إعداد ميثاق شرف وطني لترسيخ مكارم الأخلاق في المناهج الدراسية والبرامج التعليمية، برؤية شمولية مجددة وفاعلة. والعمل على مناهضة كل الظواهر والسلوكيات المشينة، التي صارت تهدد أمن المدرسة المغربية وسلامتها واستقرارها، (المثلية، الحرية الجنسية، العنف، المخدرات بكل أشكالها المتجددة والمتحورة، التحرش الجنسي والاغتصابات والاعتداءات الجنسية، ظاهرة الانحلال والإباحية، التطبيع التربوي مع الكيان الصهيوني الغاصب، والتطرف الديني الإلحاد واللادينية والمسيحية...).
- استحضار البعد الحضاري والهوياتي في مجال تدريسية القيم، بشكل تطبيقي في موروثنا وحضارتنا، قيم أخلاقية منطلقها حكمة عقلية، وأساسها رحمة قلبية. قيم كلها رفق وتؤدة، (قصة الشاب الذي استأذن النبي صلى الله عليه وسلم المعلم والمربي الرحيم في الزنى، الأعرابي الذي تبول في المسجد، المرأة الغامدية التي زنت...)، وأن ننشئ عليها أبناءنا، وهذا يقودنا إلى إشكالية تفعيل مسألة ربط المسؤولية بالمحاسبة.
- السعي بإرادة سياسية حقيقية، إلى إشراك كل الهيئات والمؤسسات المتدخلة بشكل مباشر وغير مباشر في مهمة التربية والتعليم، والمهتمة بالتنشئة الاجتماعية، في ترسيخ القيم وتهذيب أخلاق المتعلمين داخل فضاء المدرسية المغربية وفي محيطها المجتمعي. وفي مقدمتها: مؤسسة الأسرة؛ مؤسسة المسجد، مؤسسة الإعلام بكل أشكاله خصوصا الإعلام الرقمي، دور الشباب والمنتديات، المخيمات التربوية الترفيهية؛ جمعيات المجتمع المدني، جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ بالمغرب، بعض الوزارات (العدل وحقوق الإنسان والأسرة والطفل والشباب الرياضة والثقافة).
- العمل على إعداد وحدة دراسية تهتم بتدريسية مادة التربية الجنسية بشكل متخصص، وبمقاربات متنوعة، بيداغوجيا، وديداكتيكيا وبوجهات نظر العلوم الاجتماعية، والدينية الأخلاقية، والقانونية، والنفسية..، مع استحضار العديد من المتغيرات: طبيعة الوسط الأسري، والموقع الجغرافي؛ الأعراف والتقاليد، الخصوصية اللغوية..، على أن تشمل هذه الوحدة تصورا محكما، لكافة الموضوعات ذات الصلة، على سبيل الذكر: فترة المراهقة وما تعرفه من تغييرات مختلفة، الحرية الفردية، الإجهاض، الأمهات العازبات، العلاقات الجنسية الرضائية، المثلية بغية التفاعل والإجابة على أسئلة المتعلمين المراهقين المحرجة أحيانا، وإشباع فضولهم المعرفي وحاجاتهم، لمناهضة كل الظواهر الشاذة التي بات المجتمع المغربي يشهدها في الوسط التربوي(زواج المثليين، جمعيات الشواذ جنسيا(مجلاتهم، مواقعهم الالكترونية وشبكاتهم التواصلية) اللواط السحاق، الدعارة بمختلف أشكالها ومستوياتها، التحول الجنسي، ظاهرة البيدوفيليا، الاغتصاب، الدعوة إلى التطبيع مع العلاقات الرضائية الجنسية، من خلال الدعوة إلى تعديل القانون الجنائي).

3. خلاصات واستنتاجات

لقد شهد الموسم الدراسي 2021-2022 العديد من الإصلاحات، وإصدار رزمانة من التقارير والدراسات والبرامج والمذكرات التنظيمية والقرارات، من أجل نهضة تربوية رائدة لتحسين جودة التعلمات، والتأسيس لمنظور قيمي ببعد كوني، يكون أكثر انفتاحا على المشترك الإنساني، يروم مواكبة الحركة الزئبقية للمتغيرات التي تحيط بمدرسة القرن الواحد والعشرين. وبقدر بما تحمله هذه المقترحات والتصورات من تمثلات معنوية عن المسألة القيمية، وعن تأهيل المدرسة المغربية، بقدر ما تصطدم بوضع قيمي أخلاقي واقعي مضطرب، وسلوكات تؤسس للفساد الأخلاقي ومسخ للهوية، يخلق المفارقة شديدة بين الخطاب والممارسة.

إن القضايا والإشكالات التي سبقت الإشارة إليها، في حاجة إلى البحث عن الحلول البديلة والأجوبة العلمية الصريحة، والإرادة الحقيقية والصادقة للإصلاح، في ظل التحولات الاجتماعية والقيمية والتكنولوجيا الرقمية التي يشهدها العالم اليوم، انطلاقا من رؤية استراتيجية حقيقية، تمتح من تراث المجتمع المغربي وثقافته وهويته وحضارته، حتى يتمكن المتعلم من كسب رهان الاستقلال الفكري والثقافي، والنهوض الحضاري، وذلك من خلال تأسيس نظام تعليم جديد، تتصدر فيه القيم الوطنية الأصيلة وثقافتها، المكانة الأولى في فكر المجتمع المغربي، مع التفتح الملتزم والواعي على فلسفة القيم الأخلاقية الكونية وثقافتها الحديثة على الخصوص[1]، للخروج من جحر التبعية الفكرية والثقافية، نحو التحرر القيمي الأخلاقي والثقافي والإبداع الفكري، ويُستحسن هنا استحضار تقارير مهمة كشفت واقع وآفاق الخطاب القيمي الأخلاقي في المدرسة المغربية، يمكن الرجوع إليها[2].

إنه إن غابت النية الصادقة في التحرر من التبعية والإملاءات الخارجية، فالواقع التربوي سيبقى على ما هو عليه، بل سيزداد الوضع الأخلاقي في المدرسة المغربية تأزما يوما بعد يوم، في ظل انتشار العنف والإلحاد، وبرامج ومهرجانات وأنشطة، تحضى بدعم رسمي، وتمول من المال العام، تشجع على الإباحية، والتطبيع مع الفساد بكل أشكاله وألوانه، فلماذا هذا الاجترار في الإصلاحات التربوية وتكرارها،

---

[1] الداودي، محمود. النهضة اللغوية، 2010، منشورات نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ص.222 وما بعدها.

[2] انظر التقرير الموضوعاتي لسنة (2009) حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي(2008).

- تقرير الهيئة الوطنية للتقييم (2009).
- تقرير الحالة الدينية بالمغرب (2007-2008).
- تقرير المغرب في سنة (2016-2017).
- تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين حول الوضع القيمي بالمنظومة التربوية المغربية (2017).
- التقرير الموضوعاتي لسنة (2020) حول مهنة الأستاذ(ة) في المغرب على ضوء المقارنة الدولية (تقرير الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي)، هذه نماذج ممكن أن نضيف ما تم نشره من أعمال وتقارير ودراسات رسمية وطنية ودولية ما بين 2020- 2023.

دون جدوى؟؟؟ وتعدد المسميات والمصطلحات، والفشل واحد، فندخل في زمن الإلهاء، وفي دورة زمنية فارغة، بعيدة عن المقصد الأسمى من الفعل التربوي، ألا وهو بناء الإنسان وتشييد حضارة العمران الأخوي والمشترك الإنساني.

إن كل الإصلاحات والتدابير التربوية التي شهدها الموسم الدراسي: 2021-2022، وقد أشرنا إليها، إلا وتخفي وراءها العديد من السهام المسمومة، لإفساد هوية المتعلم المغربي ومسخها، باسم الكونية والانفتاح والسلم والسلام، وكأن قيمنا الأصيلة وحضارتنا العريقة لا تنتج إلا الإرهاب والعنف والكراهية والخراب.

لابد إذن من السعي بإرادة سياسية حقيقية، وصادقة، تروم إعادة الاعتبار لوظائف المدرسة المغربية وأدوارها، تجديدا وتجويدا، بحيث تجعل منها فضاءا حقيقيا لترسيخ القيم الأخلاقية في نفوس المتعلمين وسلوكياتهم، بدءا من تظافر جهود كل الشرفاء الغيورين على تدبير الفعل التربوي، عبر تفعيل القانون الداخلي للمؤسسات، وأن يكون مشروع المؤسسات حقيقيا وواقعيا، ومنصبا على مشاريع ومواضيع تهتم بتخليق الحياة المدرسية. بالإضافة إلى تفعيل أدوار الحياة المدرسية لما لها من أثر إيجابي في مناهضة كل السلوكيات المشينة، وحفظ شخصية المتعلمين وهويتهم من الانحراف، والغزو الثقافي والاستلاب الفكري.

التعليم الأولي، الواقع والتحديات

عبد الله الهلالي[1]

مقدمة

من الأوراش التي عرفت "دينامية" وحركية واضحة في المنظومة التعليمية ببلادنا في السنوات الأخيرة: التعليم الأولي. لقد نال هذا الورش حظا وافرا من الاهتمام من الجهات الرسمية أو غيرها. ولعل ذلك يرجع لكون التعليم الأولي من المشاريع الملتزم بها أمام الملك، ومن المجالات التي تهم آلاف الأسر المغربية. ومن مظاهر الاهتمام به أنه أدرج في اسم وزارة التربية الوطنية في الحكومة الأخيرة. كما توالت إصدار العديد من المذكرات والمراسلات الوزارية والأكاديمية من أجل تسريع "الإصلاحات" في مجال التعليم الأولي. وقد خصصت له ميزانية ضخمة لبناء الحجرات وتمويل الجمعيات التي أسند لها التكفل والإشراف على التعليم الأولي بالمؤسسات التعليمية والجمعيات والمراكز المختلفة. وتمثل الاهتمام بالتعليم الأولي أيضا في حظه من الآلة الإعلامية الرسمية التي ركزت على الأنشطة الرسمية المرتبطة بالتعليم الأولي. ويظهر الاهتمام به أيضا من خلال كثرة المتدخلين وتنوعهم.

إن الاهتمام المتزايد والملحوظ بالتعليم الأولي، لا ينفي أن يبقى التعليم الأولي سببا من الأسباب المتعددة فقط، التي أدت إلى تخلف المنظومة. ومن حق المتتبعين لأحوال المنظومة التعليمية أن يتساءلوا: متى يتعدى الإصلاح المتمثل في بناء الحجرات وزيادة المدارس الابتدائية العمومية المحتضنة للتعليم الأولي، إلى الاهتمام بالمنهاج الدراسي والمربين والمربيات، متى نحقق إشراكا حقيقيا للفاعلين التربويين؟ هل إصلاح التعليم الأولي يؤدي حتما إلى تنمية حقيقة وإصلاح المنظومة كلها؟ كيف يكون التعليم الأولي رافعة حقيقية للتنمية كما تتداول الوزارة والآلة الإعلامية الداعمة لها؟ نعم إنه لا أحد يشك أو يقلل من المجهودات التي بذلت وتبذل والميزانيات التي تصرف، فهل يا ترى تؤتي هذه الجهود أكلها؟

سوف أقارب هذا الموضوع: التعليم الأولي الواقع والتحديات، مركزا على مستجدات السنة الدراسية2022 في مجال التعليم الأولي، من خلال الوقوف على بعض تعاريف هذا النوع من التعليم، وعلى محطات من تاريخ التعليم الأولي ببلادنا، وتقصي مكانة التعليم الأولي في الوثائق الرسمية، وكذلك الوقوف على إسهام مختلف الشركاء في تدبير هذا الورش. كما أقف على بعض التحديات والمعيقات التي تحول دون تعميم التعليم الأولي ونجاحه ليسهم إيجابا في نجاح في هذا المجال. وأختم بتقديم بعض المقترحات علها تسهم في توضيح الرؤية في مسار التعليم الأولي.

1. التعليم الأولي بالمنظومة المغربية: التعريف والأصناف والمتدخلون

1.1. التعريف والأهداف

---

1 باحث في علوم التربية.

في نظامنا التعليمي تنعت مرحلة التعليم الأولي بمرحلة التربية ما قبل المدرسية، وكأنها إيحاء مباشر بعدم إجبارية هذه المرحلة أو عدم مسؤولية الوزارة الوصية عنها. وفعلا كانت الدولة طيلة عقود غير مكلفة بهذا الصنف من التعليم، فتركته للكتاتيب القرآنية وللمؤسسات الخاصة وللأعمال الاجتماعية لبعض الوزارات والمؤسسات العسكرية ولبعض الجمعيات. كما لم يعرف التعليم الأولي سابقا، لا برامج موحدة ولا قانونا منظما يهيكل القطاع. اللهم إلا مفتشي الكتاتيب القرآنية في بعض النيابات الإقليمية. أما القانون 05.00 فقد عرف التعليم الأولي على أنه[1]: "يقصد بالتعليم الأولى المرحلة التربوية التي تتكفل بها المؤسسات التي يقبل فيها الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين أربع سنوات كاملة وست سنوات" .وكذلك حدد الميثاق سن الالتحاق بالتعليم الأولي وأهدافه: "فإن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربع سنوات كاملة، وست سنوات، هم من يلتحقون بالتعليم الأولي"[2].

أما الدليل البيداغوجي[3] فيعرف التعليم الأولي أنه: "طور تعليمي لتفتح شخصية الطفل(ة)، وتطوير مهاراته وإعداده لمرحلة التعليم الابتدائي .ويستقبل الأطفال من الفئة العمرية (4–6 سنوات) المستوى الأول: (4–5 سنوات)، والمستوى الثاني: (5–6 سنوات) ".

مما سبق يتضح أن التعليم الأولي هو تعليم ما قبل المرحلة أو السلك الابتدائي، ويلجه بالاتفاق التلاميذ الذين تتراوح أعماهم ما بين 4 و6 سنوات، أما دون هذا السن فيصطلح عليها مرحلة الحضانة.ويهدف التعليم الأولي، حسب الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والنظام الأساسي للتعليم الأولي، إلى:"تيسير التفتح العقلي والبدني والوجداني للطفل وتحقيق استقلاليته وتنشئته الاجتماعية"[4]. ونفس الأهداف وردت في منشور لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة[5].

2.1. أصناف التعليم الأولي

يشمل التعليم الأولي الأصناف الآتية:

1.2.1. الأولي غير المهيكل

في إشارة للكتاتيب القرآنية ورياض الأطفال التي يختلف نوعها من قاعات في بيوت مستقلة، إلى مآرب أو شقق في عمارات، وهذا النوع غالبا ما كان يكتفي برخصة المقاطعات الإدارية والسلطات المحلية، دون رخصة وزارة التعليم. ولكنه كما سيأتي يستقطب أكبر نسبة من تلاميذ التعليم الأولي.

---

1 المغرب، وزارة العدل، القانون رقم05.00 بشأن النظام الأساسي للتعليم الأولي، الرباط،2000، ص:3.

2المغرب، اللجنة الملكية الخاصة بالميثاق، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الرباط،2000، المادة 63 ص 25.

3المغرب، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الدليل البيداغوجي للتعليم الأولي، الرباط: فبراير 2020، ص 10.

4المادة63 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ص 25.

5المغرب، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، مديرية الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط، مؤشرات التربية 2015–2021 الرباط، 2022، ص 12.

2.2.1. الأولي الخصوصي

وهو الأولي التابع للقطاع الخاص ويستقطب عددا مهما من التلاميذ بنسبة21%، نظرا لجمالية الفضاءات ولنقص الحجرات في المدارس العمومية وتأخر الوزارة في اعتماد التعليم الأولي العمومي. وقد انخفض تلاميذ الأولي، بفعل الحجر الصحي وجائحة كرونا وقد تأخرت عودة تلاميذ الأولي على أقسامهم عن عودة باقي التلاميذ. وأثرت أزمة كورونا أيضا سلبا على مداخيل أغلبية الأسر المغربية مما أثر بشكل واضح على تمدرسهم في المؤسسات الخصوصية.. كما يعزى نقص تلاميذ الأولي الخصوصي إلى تزايد الأقسام والحجرات بالمدارس العمومية التي تستقبل التلاميذ عادة بأثمان شهرية رمزية أو مجانا.

3.2.1. الأولي العمومي

هو الأولي الذي يوجد بالمدارس الابتدائية العمومية. وقد صدرت مذكرات وزارية عدة في تشجيع هذا الصنف وزيادة الأقسام وبناء الحجرات، ورصدت له ميزانية سخية. وبلغت نسبته 33% من مجموع تلاميذ الأولي. وعدد تلاميذ التعليم الأولي العمومي مرشح للزيادة والارتفاع نظرا لتزايد الأقسام والحجرات الخاصة بالأولي في المدارس الابتدائية من جهة ونظرا لموجة الغلاء في الأسعار وتكاليف التمدرس بالتعليم الخصوصي في الآونة الأخيرة من جهة أخرى.

4.2.1. الأولي بشراكة

في إطار ترشيد الموارد البشرية وعدم التوظيف وتقليص الميزانيات، تسعى الوزارة في مجال التعليم الأولي لعقد شراكات مع مؤسسات ووزارات وجمعيات وجماعات ترابية للإسهام في تطوير التعليم الأولي وتحميل أطراف أخرى المسؤولية في تدبير التعليم الأولي. وأغلب الشراكات في الآونة الأخيرة مع جمعيات ثقافية وتنموية. أما مهام الشركاء فتتمثل غالبا في أحد البنود التالية، وذلك حسب نوع الجمعية وقدراتها ومدى قربها من مراكز القرار التربوي والسياسي:

- تكوين المربين والمربيات.
- الإشراف على التسيير المباشر لأقسام التعليم الأولي العمومي، إما بالمدارس الابتدائية أوفضاءات الجمعية الشريكة.
- توفير الأدوات التعليمية والوسائل الديداكتيكية والتجهيزات لأقسام التعليم الأولي.
- الإسهام في تقييم المهارات المكتسبة للأطفال بالتعليم الأولي.

3.1. المتدخلون في التعليم الأولي

من المقاربات التي أصبحت تنهجها الوزارة والدولة نجد: الشراكات ولعل هذه السياسة تحكمها بالدرجة الأولى هاجس تقليص النفقات العمومية وعدم التوظيف وتفويت العديد من القطاعات للخواص والجمعيات. وهذا الأمر له إيجابيات وسلبيات ليس المجال هنا لذكرها. ومن المؤسسات التي عقدت الوزارة معها شراكات في مجال التعليم الأولي على الخصوص، نذكر:

1.3.1. المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي

وهي جمعية غير ربحية، تشتغل مع المرافق العمومية، تشرف عليها جمعية عامة يسيرها مجلس إدارة، وقد تأسست في 10 مارس2008 بمبادرة من المجلس الأعلى للتربية والتكوين وبتعاون مع وزارة التربية الوطنية ووزارة الداخلية، ومؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية في التربية والتكوين، وكذا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،ومقرها بالرباط. ولها صبغة جمعية ذات منفعة عامة ويرأسها رئيس مدير عام، وهي تستفيد من دعم مالي سخي، خصوصا وأنها تعتمد الازدواجية اللغوية في التعليم الأولي وتحظى بتقدير السلطات والدوائر العليا.

2.3.1. مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لرجال التعليم

لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين مؤسسات تابعة لها خاصة بالتعليم الأولي. تعطى الأسبقية للتسجيل لأبناء رجال ونساء التعليم. والدراسة فيها غير مجانية. وبدورها عقدت مع الوزارة شراكة للإسهام في تدبير التعليم الأولي ولها مراكز لهذا الغرض بالمدن الرئيسية.

3.3.1. مؤسسات الأعمال الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية، ومؤسسات الأعمال الاجتماعية للقوات المساعدة، ومؤسسات الأعمال الاجتماعية للعديد من الوزارات

ولكل منها مؤسساتها الخاصة التابعة لها.

4.3.1. مؤسسات التعليم الخصوصي

بلغت مؤسسات التعليم الأولي الخصوصي في الموسم 2020-2021 ما مجموعه 4298 مؤسسة مقابل 9007 عمومية، وتستقطب هذه المؤسسات فئة عريضة، تصل إلى181639 تلميذا، أي 21% من مجموع تلاميذ التعليم الأولي[1]، وهذا بحكم عدم الاكتظاظ في الأقسام وجمالية الحجرات والمؤسسات، وعدم مشاركة أطر التعليم الخصوصي في الاضرابات والاحتجاجات. وازدواجية لغة التعليم، بل إن بعض المؤسسات تستعمل في الأولي حتى اللغة الانجليزية بدعوى الاستئناس!!! كما قد لا يتم الاحترام التام للمناهج والمقررات الرسمية بالرغم من صدور عشرات المراسلات الوزارية التي تحث على استعمال المقررات المغربية فقط!!

5.3.1. جمعيات المجتمع المدني

كثيرة هي الجمعيات الثقافية والرياضية والتنموية التي اختارت التعليم الأولي لأنشطتها سعيا للدعم المالي المخصص لذلك. وهذه الجمعيات بعضها لها مقارها التي تدرس بها التعليم الأولي، والبعض تستغل الحجرات بالمدارس الابتدائية وتتكفل بتوفير مربيات. وتزود الوزارة هذه الجمعيات غالبا بالمقررات والكتب المدرسية الخاصة بالتعليم الأولي، وتستفيد المربيات غالبا من تكوينات تنظمها المديريات الإقليمية للوزارة كل سنة، أو بالتناوب.

---

[1] مؤشرات التربية 2015-2021، مرجع سابق، ص 27، 28.

ويظهر من تشخيص واقع التعليم الأولي، وجود شركاء متعددين يدبرون واقع التعليم الأولي، قد يصدق عليهم: شركاء متشاكسون. أذكر منهم:

- وزارة التربية الوطنية بقطاع التعليم المدرسي والقطاع الخاص.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- وزارة الشباب والرياضة(سابقا).
- مندوبية التعاون الوطني.
- الجماعات الترابية.
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- الجمعيات الثقافية والتنموية (جمعيات المجتمع المدني).
- المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي والقطاع الخاص.
- الأعمال الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي وغيرهم من المتدخلين.

ولا شك أن كثرة المتدخلين والشركاء يؤثر سلبا على المخرجات والنتائج، وكذلك يرسخ تعدد المناهج والمقررات المعتمدة وعدم تكافؤ الفرص. ولن يلاحظ هذا التباين إلا المدرسون في المدرسة الابتدائية.

2. الرؤية الرسمية للتعليم الأولي: المنظور والمواقف

بعد الاستقلال، كانت الكتاتيب القرآنية هي المكان الوحيد الذي يقصده أغلبية الأطفال وخصوصا ما دون السن السابعة، فكان الأطفال يحفظون قصار السور ويتعلمون القراءة والكتابة قبل أن يتوجهوا للمدارس الابتدائية. وكانت الوزارة ممثلة في المديرين والمدرسين تلح على ولوج الكتاب قبل الالتحاق بالسنة الأولى ابتدائي. وفي مرحلة ما كان هناك حرص على تعميم الكتاتيب القرآنية وجعلها شرطا للتسجيل في المدرسة العمومية، فاستعادت الكتاتيب دورها وازداد عدد رياض الأطفال وتمت زيادة مواد فنية يدوية وحركية وبرمجة أنشطة تربوية في البرامج. مع أنه تجدر الإشارة إلى أن التعليم الأولي لم يكن قط إلزاميا؛ إذ إن إلزامية التعليم كانت للفئة العمرية7-13[1] ، وكانت الفرصة سانحة لإدراج التعليم الأولي ضمن المنظومة لكن لم يتحقق ذلك.

وخلاصة القول، تلحظ أنه إلى أواخر الثمانينات هيمنة الكتاتيب القرآنية ورياض الأطفال العصرية الخاصة، وبعض الأقسام في المدارس الخصوصية، ومؤسسات تابعة لبعض الوزارات، وغيرها. وكان التعليم الأولي اختياريا. وفي أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات أصبح يطلب موافقة من صاحب الروض أو الكتاب للتسجيل بالسنة الأولى ابتدائي، وذلك حثا للأولياء على تسجيل أبنائهم بالرياض والكتاتيب القرآنية. أما في البوادي والقرى فكان التلاميذ يلتحقون بالأولى ابتدائي دون سابق علاقة بالرياض

[1] المغرب، ظهير شريف رقم 1.63.071 صادر في 25 جمادى الثانية 1383 (13 نوفمبر 1963) بشان إلزامية التعليم الأساسي .

والكتاتيب القرآنية إلا نادرا. وبقيت أوضاع التعليم الأولي على ما هي عليه حتى صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

1.2. الميثاق الوطني للتربية والتكوين

خصص الميثاق الوطني للتربية والتكوين مادة للتعليم الأولي[1]، بل وعد واضعو الميثاق بتعميم التعليم الأولي سنة 2004، وللأسف لم يتحقق التعميم حتى بعد ما يقرب من 20 سنة من هذا التاريخ المحدد!، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين لسنة 2000،يعتبر أول وثيقة رسمية تدرج التعليم الأولي ضمن منظومة التربية والتكوين[2]، حيث راهن على تنزيل برامج التعليم الأولي إلى جانب التعليمين الابتدائي والإعدادي في العشرية الأولى التي تلت تنزيل الميثاق، ورفع تحدي التعميم السريع للتعليم الأولي وإدماجه تدريجيا في منظومة التربية والتكوين. جاء في المادة 24:" يشمل نظام التربية والتكوين التعليم الأولي والتعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي والتعليم الثانوي والتعليم العالي والتعليم الأصيل. ويقصد بتعميم التعليم، تعميم تربية جيدة على ناشئة المغرب بالأولي من سن 4 إلى 6 سنوات، وبالابتدائي والإعدادي من سن 6 إلى 15 سنة."

كما نص الميثاق أيضا بشكل صريح وواضح على ضرورة دمج التعليم الأولي والتعليم الابتدائي لتشكيل منظومة تربوية منسجمة، وذلك بهدف ضمان أكبر قدر من الإنصاف وتكافؤ الفرص، من أجل تمكين الأطفال من سبل النجاح في حياتهم المهنية مستقبلا. وإلى يومنا هذا لم يتحقق الإدماج، بل تسعى الدولة إلى إسناد مهام تدبير التعليم الأولي لقطاع التعليم الخصوصي والجمعيات المدنية وفي أحسن الأحوال لجمعيات أولياء وآباء التلاميذ بالمؤسسات العمومية.

لتنزيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين صدر سيل من المذكرات والقوانين التي تلامس بطريقة أو أخرى إشكالية التعليم الأولي. من هذه القوانين نذكر:

1-القانون.00-05 بمثابة النظام الأساسي للتعليم الأولي25ماي 2000.

2-المذكرة الوزارية رقم:101، بتاريخ 31 يوليوز2003 في شأن إحداث أقسام التعليم الأولي بالعالم القروي وشبه الحضري في عهد الوزير المالكي.

3- المذكرة الوزارية رقم 82 الصادرة بتاريخ 29 مايو 2006، في شأن النهوض بالتعليم الأولي.

لكن هذه الرؤية التي جاء بها الميثاق الوطني للتربية والتكوين حول موضوع التعليم الأولي، عرفت انتقادات واسعة من طرف الآباء والمهتمين والنقابات التعليمية، لأنها ظلت دون نتائج ملموسة تذكر، حيث شهدت تعثرات كثيرة، لكونها لم تبلغ الأهداف المسطرة خلال العشرية الأولى من الميثاق، ما دفع السلطات إلى تقديم قراءة تشخيصية لواقع التعليم الأولي، بهدف تعميم العرض التربوي الذي ظل تحديا كبيرا، يرتبط نجاحه بانخراط وتنسيق بين مجموع الشركاء المحتملين من الخواص وجمعيات أباء وأولياء

---

[1] الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ص 25

[2] المادتان 24و25 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ص 13.

التلاميذ، واستدراك ما يمكن استدراكه في المخطط الاستعجالي لتجاوز الاختلالات التي عرفها تنزيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين في هذا الباب.

2.2. التعليم الأولي في البرنامج الاستعجالي

اعتبر المخطط الاستعجالي التعليم الأولي جزءا من المنظومة التعليمية. وقد جعل من أهدافه الاستراتيجية الاهتمام بالتعليم الأولي. ووضع أهدافا عامة تتمثل في[1]:

- تعميم التعليم الأولي بالنسبة لأطفال الفئة العمرية 4-5 سنوات؛
- توفير الشروط لضمان النمو الجسماني والمعرفي والعاطفي للطفل، وتنمية استقلاليته وتنشئته الاجتماعية.

أما الأهداف الخاصة فقد حددها في:

- تركيز مجهودات الدولة على المناطق القروية والشبه حضرية، والمناطق ذات الساكنة الفقيرة؛
- إدماج التعليم الأولي بالتعليم الابتدائي.

لكن تم رصد العديد من المشاكل والعقبات، منها ضعف التمدرس بالتعليم الأولي، خاصة في العالم القروي ونقص البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، وتعدد المناهج الدراسية في هذا الطور التربوي، إن على مستوى اختيار المضامين والأنشطة، أو على مستوى الطرق والوسائل الديداكتيكية، بالإضافة إلى تباين المواصفات المعرفية والبيداغوجية للمربين والمربيات وضعف تأهيلهم المهني، وغياب التنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا المجال.

إجمالا، لا يمكن أن نتغافل أن تعميم التعليم الأولي ودمجه في التعليم الابتدائي كان مطلبا حاضرا في الميثاق الوطني للتربية والتكوين وفي المخطط الاستعجالي ولكن دون أن يجد المطلب مسلكا للتنزيل والتنفيذ. ولتحقيق هذه الأهداف والتقدم في التعامل مع هذه الاستراتيجية دعا المخطط الاستعجالي في مجال التعليم الأولي إلى تفعيل برامج أغلبها لم يفعل ولم يحقق إلى يومنا هذا. هذه البرامج هي[2]:

- "تنظيم دورات تكوينية سنويا من أجل إعادة تأهيل: 42.000 مربية ومرب سنة 2009 و44300مربية ومرب سنة 2010 و47.000 مربية ومرب سنة 2011؛
- تنظيم دورات تكوينية، لضمان التكوين المستمر: 380 مؤطرا سنة 2009 و450 مؤطرا سنة 2010و500 مؤطرا سنة 2011؛
- انتقاء المربيات والمربين لاجتياز امتحان الدخول إلى مراكز التكوين؛
- ولوج مراكز التكوين لتلقي التكوين الأساسي في مجال التربية ما قبل المدرسية؛
- ضبط المراكز المستفيدة كل سنة، على أساس الأولوية؛

---

[1] المغرب، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، البرنامج الاستعجالي،2009-2001، الرباط، دجنبر2007، ص 4

[2] البرنامج الاستعجالي، البرامج الكبرى، ص 8.

- تجهيز المراكز بمعدل 23 مركزا كل سنة إلى حدود 2011؛
- تحديد جمعيات ذات الاستحقاق والعاملة بقطاع التعليم الأولي بصفة قانونية؛
- ضبط خريطة عمل هذه الجمعيات على التراب الوطني؛
- توقيع اتفاقيات الشراكة من أجل صرف الدعم المحدد في 100 درهم لكل طفل مستفيد؛"

نلاحظ أن هذه المقترحات والتوصيات لم يفعل منها إلا جانب الجمعيات وصرف الدعم وعدم تحمل الوزارة مسؤوليتها في التوظيف والتكوين والإشراف التربوي والبيداغوجي. وبعد هذا هل يحق لنا أن ننتظر إقلاع قاطرة التعليم الأولي؟

3.2. التعليم الأولي في الرؤية الاستراتيجية

كان المجلس الأعلى للتعليم أكثر جرأة وصراحة وهو يتحدث عن الأساليب والوسائل التي تجعل من إلزامية التعليم الأولي وتعميمه رافعة حقيقية للمنظومة كلها[1]. فقد ألح في دعوة الدولة والأسر لتعميم التعليم الأولي في أفق العشر سنوات المقبلة. كما دعا أصحاب الرؤية الاستراتيجية إلى وضع آليات واضحة لانخراط الجماعات الترابية في تعميم وتحسين خدمات التعليم الأولي. وأيضا إلى إحداث إطار خاص بالتعليم الأولي تحت إشراف الوزارة، وتوحيد نموذج بيداغوجي خاص بالتعليم الأولي. وفي الأخير تضمنت الرؤية الاستراتيجية2015 –2030 دعوة إلى إحداث شعب لتكوين الأطر اللازمة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين مع الحرص على توفير تكوين جيد للمربيات والمربين وتثمين جهودهم وتحفيزهم ماديا ومعنويا. إنها مقترحات جيدة تفتقر للتنفيذ والأجرأ. ولكن الهاجس المالي وسوء التدبير لا شك سيكون عائقا دون تحقيق هذه المطالب. وكذلك صاحب تنزيل الرؤية الاستراتيجية، صدور عدة مذكرات وقوانين، أذكر منها:

1- المذكرة 16/116 الصادرة بتاريخ 19 دجنبر 2016، في شأن مشروع الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه.
2- لبرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي 2018-2028.
3- المذكرة الإطار عدد 099.15 المتعلقة بالتنزيل الأولي للرؤية الاستراتيجية 2030/2015 من خلال تفعيل التدابير ذات الأولوية، ولا سيما المشروع رقم: 3 والمتعلق بالارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه.

4.2. التعليم الأولي في القانون الإطار

جعل القانون الإطار 51.17 في ديباجته (الصفحة 2) التعليم الأولي إلزاميا لكل من الدولة والأسر[2]. وجعله من مكونات التعليم المدرسي. ودعا هذا القانون في المادة 8 من الباب الثالث إلى دمج

---

[1] المغرب، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، الرافعة الثانية، ص 14و15.

[2] المغرب، وزارة العدل، قانون إطار رقم 17-51 متعلق بالتربية والتكوين، الرباط،2019، ص 5.

التعليم الأولي في التعليم المدرسي واعتباره مكونا أساسا له، وذلك في أفق ثلاث سنوات، خلافا للرؤية الاستراتيجية التي اقترحت مدة الإدماج في 10 سنوات. وكان القانون الإطار أكثر جرأة من خارطة الطريق التي سكتت عن دمج التعليم الأولي في التعليم الابتدائي. وأكثر من هذا دعا القانون الإطار إلى فتح التعليم الأولي في وجه الأطفال البالغين ثلاث سنوات بعد تعميمه[1]. ومن الجرأة أيضا أن القانون الإطار اعتبر ضمنيا التعليم الأولي إلزاميا فقال: «ويعتبر الطفل بالغا سن التمدرس إذا بلغ من العمر أربع سنوات إلى تمام ست عشرة سنة"[2]. وصدرت في هذه الفترة عدة مذكرات وقوانين أهمها المذكرة الوزارية رقم:20x097 بتاريخ 2 دجنبر 2020، في عهد الوزير أمزازي، في شأن الارتقاء بجودة التعليم الأولي بالأقسام المدمجة في المؤسسات التعليمية العمومية.

5.2. منظور المفتشية العامة للتربية والتكوين

جاء في دراسة تربوية أعدتها: المفتشية العامة للتربية والتكوين، الشؤون التربوية بعنوان: الحصيلة الوطنية والجهوية لتقييم تنفيذ مشاريع القانون الإطار 51.17 ، يوليوز 2021 أن مشروع الارتقاء بالتعليم الأولي[3] وتسريع وتيرة تعميمه حقق نتائج متقدمة بجل الأكاديميات(باستثناء أكاديمية سوس ماسة). وكانت أربعة مشاريع سجلت حسب المفتشية المذكورة، تنفيذا إجماليا متقدما وجاء في مقدمة الترتيب مشروع الارتقاء بالتعليم الأولي[4].

6.2. رأي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

ضمن منشوراته ودراساته، أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رأيه في التعليم الأولي[5]. وقد وقف المجلس الأعلى في مجمل عناصر التشخيص[6] على انتقادات واختلالات أذكر منها:

1- لا مساواة في مجهود التعميم وتفاوتات في الولوج بين الوسطين الحضري والقروي والذكور والإناث.

2- قطاع بمتدخلين متعددين، وغياب إطار مرجعي موحد مما يؤدي إلى نتائج متباينة واختلالات في النتائج والمخرجات وسرعة اندماج تلاميذ التعليم الأولي في المدرسة الابتدائية.

---

[1] المصدر السابق ص 5

[2] المصدر السابق، المادة 19، ص 7

[3] المغرب، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العالي، المفتشية العامة للشؤون التربوية، الحصيلة الوطنية والجهوية لتقييم تنفيذ مشاريع القانون الإطار 51.17 الرباط، يوليوز 2021، ص 23

[4] المصدر السابق ن ص 22

[5] المغرب، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، رأي المجلس في موضوع: التعليم الأولي أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة، رأي رقم 2017/3، بتاريخ يوليوز 2017

[6] المصدر السابق، ص 8

وقد رفع المجلس الأعلى في رأيه المذكور عدة توصيات، أقف على واحدة منها عجيبة غريبة[1] هي التوصية الثالثة " الدولة مسؤولة على مجانية التعليم الأولي للجميع" ولنا أن نتساءل عن أي مجانية يتحدثون ولا يمثل تلاميذ التعليم الأولي العمومي في سنتنا المرجعية سوى 36%؟

7.2. التعليم الأولي في خارطة الطريق

من الانتظارات التي وقف عليها واضعو خارطة الطريق2022-2026، والتي دعت الخارطة إلى اعتمادها " تدخل الدولة في تدبير التعليم الأولي من أجل ضمان جودته"[2].

كما أخذ واضعو خارجة الطريق على أنفسهم 12 التزاما خمسة منها لفائدة التلاميذ، على رأسها "تعليم أولي ذو جودة مضبوط من طرف الدولة ومعمم"[3]. ولكن التعميم تسبقه وتصاحبه إجراءات عديدة تعجز الوزارة والدولة عن تحقيقها وتوفيرها حاليا على الأقل. ويعاب على واضعي خارطة الطريق أنهم سكتوا على الدعوة لدمج التعليم الأولي ضمن التعليم الابتدائي، والغريب في الأمر أن الميثاق والرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار دعوا لهذا الأمر وسكتت عنه خارطة الطريق.

8.2. التعليم الأولي في تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية[4]

تفاديا للتكرار والإطالة أقف فقط على بعض توصيات هذه المجموعة التي اشتغلت على هذا الموضوع طويلا (من 30 غشت2018 إلى 2 يونيو 2021) وأعدت تقريرا في حوالي 300 صفحة. وقد أصدرت اللجنة تقريرا مفصلا عن أشغالها هو تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية حول التعليم الأولي أبريل 2021 (لجنة برلمانية)، ضمنته توصيات هذه المجموعة النيابية، وأذكر من هذه التوصيات[5]:

1. اعتماد مفهوم التربية ما قبل المدرسية بدل مفهوم التعليم الأولي تركيزا على التربية والتنشئة أكثر من التعليم والتدريس.
2. اعتماد تسمية وحيدة لهذا النمط من التعليم بدل تعدد التسميات: تقليدي، عصري، غير مهيكل، مدمج، وبالطبع هذا يصب في مبدأ مهم هو التوحيد.
3. جعل وزارة التربية الوطنية الوصي الوحيد على التعليم الأولي بدل كثرة المتدخلين والشركاء.

---

[1] المصدر السابق، ص 10

[2] خارطة الطريق 2022-2026، ص 11

[3] المصدر السابق، ص15

[4] هي مجموعة برلمانية أعدت تقريرا عن التعليم الأولي ببلادنا، في الولاية التشريعية العاشرة، وصدر التقرير في أبريل 2021، وكانت رئيسة المجموعة النائبة: غيثة بدرون، وكان الفريق يتكون من 7 أعضاء ينتمون إلى فرق برلمانية مختلفة. عنوان التقرير: التعليم الأولي في تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية.

[5] المصدر السابق، بتصرف بسيط، ص 277

4. تفعيل المقتضيات القانونية بإلزامية التعليم الأولي لفائدة جميع الأطفال واعتبار ذلك مسؤولية مشتركة بين الدولة والأسر وسن مقتضيات زجرية في حق المخالفين.
5. التنصيص على أن من مهام المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، تكوين مربيات ومربي التعليم الأولي، مع وضع شروط منصفة لولوج هذه الفئة للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.
6. إحداث إطار "مربي التعليم الأولي" كموظف تابع للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.
7. ضمان مجانية التعليم الأولي العمومي.

على العموم إن توصيات هذه اللجنة جريئة وواقعية، ومن شأنها في تقديرنا أن تسهم في حلحلة مشكل التعليم الأولي، والمرور إلى الجانب التطبيقي العملي الذي يتطلب من الدولة جرأة وقرارا سياسيا حكيما، ولكن هاجس عدم التوظيف وهاجس الكتلة الأجرية يفرغ هذه التوصيات من محتواها.

3. الإكراهات والتحديات

1.3. الإكراهات

يمكن الانطلاق من إشكال المربيات والمربين في التعليم الأولي، إذ إن هذا **الإ**شكال لا يزال يشكل تحديا وعائقا حسب الوزارة نفسها[1]، إذ نسجل ضعف عدد المربيات والمربين المشتغلين في الأولي عمومي مقارنة مع القطاع غير المهيكل والأولي الذي يشرف عليه الشركاء. وأقدم جدولا توضيحيا لمعدل التأطير في التعليم الأولي لكل مرب مرفوقا بعدد تلاميذ كل صنف[2].

جدول رقم 1: جدول توضيحي لمعدل التأطير في التعليم الأولي وعدد التلاميذ بكل صنف

نوع التعليم الأولي	عدد المربين والمربيات	عدد التلاميذ	معدل التأطير لكل مرب
غير المهيكل	**18377**	312889	17 تلميذا
الخصوصي	**7106**	181639	26 تلميذا
العمومي	**5289**	290334	55 تلميذا
الشركاء	**5129**	90451	18 تلميذا
المجموع	**35901**	875313	24 تلميذا

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

يظهر جليا من خلال الجدول الارتفاع الكبير لمعدل التأطير في التعليم الأولي العمومي: 55 تلميذا للمربي أو للمربية الواحدة، ويفسر بنقص المربيات والمربين والنقص في الحجرات، مما جعل بعض المدارس تلجأ إلى نظام الأفواج في الصباح أو المساء. وهذا المعدل المرتفع يعني المسافة الكبيرة التي تفصل المنظومة عن تعميم التعليم الأولي ومجانيته وتجويده.

---

[1] مؤشرات التربية 2015-2021، ص 12

[2] المصدر السابق ونفس الصفحة

أما نسبة التمدرس الإجمالية في التعليم الأولي فبلغت: 75.6%[1]. حيث بلغ مجموع عدد تلاميذ التعليم الأولي في الموسم 2020-2021، 875313 تلميذا، من بينهم: 425148 إناثا، أي بنسبة: 49%. ويمثل تلاميذ القروي منهم: 318479، أي بنسبة: 36%.

ويستوقفنا في الجدول عدد التلاميذ بالقطاع غير المهيكلبنسبة36%. وهي أعلى نسبة. أما تلاميذ القطاع الخاص في الأولي فيمثلون نسبة 21%.

في سياق آخر يمكن أن نعرض لما صدر عن خارطة الطريق التي يسهر على تطبيقها وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة. جاء في تشخيص واقع التعليم الأولي ببلادنا بعد أكثر من 60 سنة من الاستقلال[2]: "فقط 50% من الأطفال في سن 4 و5 سنوات يستفيدون من تعليم أولي منظم وعصري، ويمثل التعليم التقليدي غير المهيكل 70%. كما أن منظومة التعليم الأولي مجزأة وغير مضبوطة ولا تحدد بدقة أدوار كل من الوزارة والفاعلين. والرابط البيداغوجي بين التعليم الأولي والتعليم الابتدائي غير واضح. كما أن المربيات والمربيين لم يستفيدوا من تكوين كاف من حيث الكم والنوع.

وبوسعنا أن نقول بدون تردد إن إكراهات كثيرة ومتعددة تحول دون تعميم التعليم الأولي وتطويره وتحقيق الأهداف المرجوة منه، ودون أن يكون بحق رافعة للتنمية الاجتماعية والنهضة التربوية وعاملا لترسيخ القيم والأخلاق والشخصية المتوازنة عند الأطفال. كما أن هذه الإكراهات منها ما يرتبط بالقرار السياسي ومنها ما يرتبط بالسياسة التعليمية، ومنها ما يرتبط بعقليات مترسخة لدى المسؤولين والقائمين على التعليم الأولي، ومنها ما يرتبط بوعي وثقافة الآباء ومستواهم التعليمي. وأكتفي بسرد بعض الإكراهات على سبيل المثال فقط:

- تضارب الإحصاءات المتوفرة في مجال التعليم الأولي وندرتها: مسار نموذجا، والمطبوعات الصادرة عن الوزارة، ومنشورات المندوبية السامية للتخطيط.
- العديد من الإصلاحات التي مست التعليم الأولي لم تخضع لدراسة الجدوى ولا للتشخيص المعقلن الواقعي، ورافقها طابع التسرع والارتجالية في بعض الأحيان.
- تعدد المتدخلين في تدبير التعليم الأولي؛ فنجد أربع وزارات والعديد من المؤسسات والجمعيات التي لا تنسيق ولا تعاون بينها، مما يؤدي إلى تعدد البرامج والوسائل البيداغوجية والمقاربات. كما أن هم بعض الجمعيات هو السعي في أغلب الحالات إلى تضخيم أعداد المستفيدين من التأطير للحصول على دعم أكبر.
- لمختلف مؤسسات الأعمال الاجتماعية التابعة للجيش أو الوزارات أو جهات أخرى، قانون داخلي ومنخرطون ومربون وبرامج وأنشطة. وهذا يعطي صورة واضحة عن التباين والاختلاف في النتائج والمخرجات والمناهج التي ينبغي أن توحد.

---

[1] مؤشرات التربية 2015-2022، ص 13

[2] المغرب، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، خارطة الطريق 2022-2026، الرباط، 2022، ص22.

- ضعف الإقبال على التعليم الأولي العمومي لغياب الثقة في المدرسة العمومية، ولعدم توفر إما الأقسام أو المربين، أو بعد المدرسة عن الأسرة. ولم يعرف التعليم الأولي العمومي الطفرة المنتظرة، حيث لم تمثل نسبة نموه بعد سيل من المذكرات والميزانية السخية سوى5% من مجموع أنماط التعليم الأولي[1].
- وضعية أقسام وحجرات التعليم الأولي العمومي؛ فالأقسام من جهة هي داخل المدرسة الابتدائية تابعة لنفوذ المديرين، بل يكلفون بتسجيل التلاميذ في منظومة مسار وتمكين الأولياء والآباء من الشواهد المدرسية، في الوقت نفسه لا سلطة تربوية ولا إدارية للمديرين على المربين والمربيات، إنه عبء إضافي مجاني على السادة المديرين. فكيف ينتظر منهم أن ينخرطوا ويتحمسوا بجدية في الارتقاء بالتعليم الأولي العمومي؟
- اضطرت نسبة مهمة من الكتاتيب القرآنية إلى الإغلاق والتوقف، لعدم قدرتها على المنافسة وتطوير البنيات التحتية والفضاءات، مما جعل التعليم الأولي يخسر مصدرا مهما للقيم الدينية والخلقية والمهارات اللغوية.
- ارتفاع عدد الأطفال غير الممدرسين بالتعليم الأولي إلى: 726920 طفلا، وهو يتجاوز عدد الأطفال الممدرسين بالعمومي والذي هو:699920 طفلا[2]، مما يعنى أن نسبة التمدرس بالأولي لا زالت متدنية.
- عدم تعميم أقسام التعليم الأولي سواء في الحضري أو القروي، بالمدارس الابتدائية العمومية. فوطنيا لم يتجاوز عدد المدارس الابتدائية العمومية المحتضنة للتعليم الأولي 1806 مدرسة من بين 7767[3].
- عدم توفير المربيات والمربين بالعدد الكافي في المدارس العمومية بالرغم من توفر العرض. فلم تتجاوز نسبة تطور الموارد البشرية في التعليم الأولي: 12.3%[4].
- ضعف أجور المربيات والمربين بالتعليم الأولي، حيث يستخدم هؤلاء في أغلب الأحوال من طرف جمعيات، لأن الوزارة لا توظفهم! والكثير منهم ألجأتهم ضرورة العيش للقبول بمبلغ زهيد طيلة شهور الموسم الدراسي! ولا شك أن لهذا الأمر أثرا على المردودية والمعنويات.
- لوحظ في الآونة الأخيرة تفاقم المديونية المغربية من أجل التعليم، وقد أعلن البنك الدولي أنه خصص تمويلا إضافيا بمبلغ 200 مليون دولار لبرنامج دعم التعليم عموما في المغرب.

---

[1] تقرير المجموعة الموضوعاتية، مرجع سابق، ص 115.

[2] المغرب، وزارة التربية الوطنية، عرض البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، 2018 الصخيرات، ص:3

[3] المصدر السابق، ص 116

[4] المصدر السابق نفس الصفحة.

- صعوبة المتابعة والتقويم لاختلاف المناهج والمقاربات، ولغياب أطر تربوية موحدة يعهد لها بمهمة المراقبة والتأطير.
- غياب تحفيزات للأسر في البوادي والقرى وهوامش المدن لتسجيل ومواكبة أبنائهم في التعليم الأولي، باستثناء مبادرة مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لرجال التعليم التي تخصص دعما سنويا للمتمدرسين بالتعليم الأولي قدره 2000 درهما.
- عدم إحداث شعب للتعليم الأولي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وغياب إطار"مربي التعليم الأولي".
- عدم توظيف الوزارة لمربيات ومربين للتعليم الأولي، وإسناد توفير المربين للجمعيات التي غالبا ما تبتز المربيات في حقوقهن مما يؤثر سلبا على المردودية والانخراط في الرفع من شأن التعليم الأولي.

2.3. التحديات والمقترحات

لا شك أن مجهودات مهمة تبذل من أجل تطوير، حتى لا أقول تلميع صورة وواقع التعليم الأولي ببلادنا. وإن المنصف من الباحثين والدارسين للنتائج المحققة واقعا ليقف بسهولة على النتائج التي لا تتماشى والميزانية التي تنفق من أموال الشعب، وكذلك الصورة التي يراد أن تسوق للتعليم الأولي. وللإنصاف فقد قدمت جهات كالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمفتشية العامة لوزارة التربية الوطنية والمجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية حول التعليم الأولي والعديد من الباحثين والدارسين الخواص، قدم هؤلاء مقترحات مهمة هي بمثابة تحديات ينبغي الوصول إليها لجعل التعليم الأولي في السكة الصحيحة نحو التقدم وتحقيق الأهداف، ولكن استفراد الوزارة بالسياسات واتخاذ القرارات تفقد هذه المقترحات أهميتها وجدواها. وبدوري أقدم بعض المقترحات والخلاصات للنهوض الفعلي بالتعليم الأولي:

- لابد من منظور شامل عام للإصلاحات، فلن ينجح أي إصلاح للتعليم الأولي خارج المنظور النسقي للمنظومة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- لابد من تحقيق الشفافية والنزاهة والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهذا هو الضامن لانخراط فعلي ومسؤول لرجال ونساء التعليم في المشاريع والإصلاحات، ومن بينها التعليم الأولي.
- لابد من تثمين وتكريم أطر وزارة التربية الوطنية وإشراكهم في السياسات واتخاذ القرارات المصيرية للمدرسة العمومية، بدل تفويت تدبير التعليم لجمعيات وجهات أجنبية عن وزارة التعليم ولأشخاص لا علاقة لهم بالتعليم.
- هاجس تقليص الميزانية والخوصصة والتدبير المفوض لا يصلح ولن يصلح في مجال التعليم.
- وصول الفساد المالي والريع وسوء التدبير وعدم المحاسبة إلى قطاع التعليم، إنما هو نذير شؤم وتبديد وهدر فعلي للزمن المدرسي وللطاقات المغربية الواعدة ولأموال الشعب.

- التضييق على الكتاتيب القرآنية بدعوى عدم ملاءمة الفضاء تارة، وعدم تأهيل أصحابها للتدريس تارة أخرى، وعدم الترخيص لها من طرف وزارة التربية الوطنية، لن يسهم في الحقيقة إلا في تأخير تعميم التعليم الأولي، ويفسر أيضا بضمان زبناء جدد للقطاع الخاص وضياع فرص عمل لأرباب الكتاتيب القرآنية.
- تغييب حصص القرآن الكريم والأحاديث النبوية والقيم والأخلاق والدين في البرامج الجديدة للتعليم الأولي[1]، إنما هو إرضاء لتيار يسعى لطمس ما تبقى من الهوية الإسلامية في مناهج وبرامج التعليم الأولي ببلادنا.

خاتمة

إصلاح التعليم الأولي وتجويد خدماته مشروع طموح، لكن تقف دون تطويره إكراهات مختلفة متنوعة، منها ما يرجع إلى سياسة الدولة الانفرادية، ومنها ما يرجع لغياب الثقة في المدرسة العمومية وفي السياسة. ترى لمن ستكون الغلبة والنهاية هل للطموح المشروع أو للإكراهات والعقبات؟

تعميم التعليم الأولي وتطويره، مشروع طموح ومطلب ملح، لكن لا ينبغي أن يكون محل ومحط مزايدات سياسية وإيديولوجية لا تتلاءم والهوية الإسلامية للأسر المغربية. ترى هل تنجح مناورة المس بهوية الناشئة؟ أم تفشل كما فشلت قبلها مخططات للتغريب وطمس الفطرة والهوية الإسلامية؟

وتبقى الخلاصة أن مشروع إصلاح المدرسة المغربية ينبغي أن ينتمي إلى نسق مؤطر وممأسس، وأن تتوفر له شروط النجاح. كما أن على الإصلاح أن يستهدف جميع مكونات المنظومة التعليمية، وأن ينبني على تحديد الأولويات واستراتيجيات واضحة المعالم، ودراسات عميقة شاملة غير متسرعة.

---

[1] الدليل البيداغوجي نموذجا، انظر وسائل العمل حسب المشاريع الموضوعاتية، ص 36، غياب تام لموضوعات القرآن والدين.

آلية الصلح بين ارتفاع قضايا الطلاق ومطلب تحقيق الاستقرار الأسري

إلهام الزياني[1]

مقدمة

تعتبر الأسرة واستقرارها ركيزة أساسية للحفاظ على استقرار المجتمع، لذلك دعت العهود والمواثيق الدولية[2]، إلى حماية حقها في التمتع بحماية المجتمع والدولة. فوفقها، يجب أن تكون حماية الأسرة وأعضائها، مكفولة على نحو مباشر أو غير مباشر، وفي الوقت نفسه تحظر التدخل التعسفي أو غير المشروع في شؤونها. إلا أن التحديات والتغيرات في جميع نواحي الحياة، والتي أصبحت تعرفها المجتمعات الحالية ومن بينها المجتمع المغربي، في الوقت الراهن، أصبحت تؤثر بشكل واضح على استقرار الأسرة ووحدتها[3]. فأكثر ما يهدد هذا الاستقرار هو التفكك الأسري، بدءا من خلافات ومشاكل بين الزوجين وانتهاء بالطلاق أو التطليق.

وقد صادفت سنة 2022 نشر المندوبية السامية للتخطيط تقريرها السنوي تحت عنوان"المرأة المغربية في أرقام"، الذي قدمت فيه مجموعة من الإحصائيات التي تصف تطور المرأة المغربية حتى سنة 2021، من بينها إحصائيات حول قضايا التطليق والطلاق[4].

كما عرفت نفس السنة، توقيع اتفاقية شراكة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والجمعية المغربية لتنظيم الأسرة والهيئة الوطنية للعدول بالمغرب وذلك لتعزيز أوجه التعاون من أجل النهوض بحقوق النساء والفتيات ومكافحة كافة أشكال التمييز ضدهن[5] .وأثناء حفل توقيع هذه الاتفاقية صدر تصريح عن وزير العدل المغربي، مفادهأن عدد حالات الطلاق والتطليق عرفت انخفاضا طفيفا منذ دخول مدونة الأسرة حيز التطبيق إلى غاية سنة2020، لتعاود الارتفاع من جديد سنتي2021[6] و2022[7].

---

[1]دكتورة متخصصة في مجال القانون.

2 مثل المادة 23 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص في فقرتها الأولى على ما يلي: "الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة."

3 محمد عراب، الأسرة في المغرب: مقاربة سوسيولوجية للبنيات والتحولات، Revue Économie, Gestion et Société، يوليوز 2015، ص 4. منشور بالموقع file:///C:/Users/profilham/Downloads/3166-9786-2-PB.pdf، 2023/05/05، 04:20.

4المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، تقرير تحت عنوان" المرأة المغربية في أرقام"، 2022، ص 16.

5 الموقع الرسمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان : https://morocco.unfpa.org/ar/، 2023/05/10، 13:14.

6مجلة منارة، إخضاع الأزواج لدورات تأهيل في الحياة الزوجية سيساهم في استقرار المجتمع، 18 أكتوبر 2022، https://www.menara.ma/article/، 2023/05/20، 19:12.

7 منشور بالموقع الرسمي لحركة الإصلاح والتوحيد المغربية، alislah.ma، 2023/05/10، 11:16.

هذا ويعتبر الصلح الأسري أحد الوسائل المتاحة التي نظمتها الشريعة الإسلامية ومدونة الأسرة المغربية، لحل النزاعات الأسرية، هدفه ترسيخ مفهوم التماسك والاستقرار الأسري، والعمل على إنهاء أسباب انهيار هذا الأخير بشكل ودي.

والآن وبعد انصرام ما يقارب عشرين سنة على دخول مدونة الأسرة حيز التطبيق، وانطلاقا من الإحصائيات الرسمية لحالات الطلاق والتطليق بالمحاكم المغربية، من المشروع أن نقيم تجربة مسطرة الصلح المقررة في مدونة الأسرةونقارنها بتلك المعتمدة في الشريعة الإسلامية، ثم نتساءل عن المعيقات التي منعت هذه الوسيلة المهمة في تحقيق أهدافها المرجوة منها في المجتمع المغربي.

سأتناول هذا الموضوع بالحديث أولا عن الصلح في الشريعة الإسلامية وفي القانون المغربي، قبلالوقوف على معيقات تحقيق آلية الصلح للاستقرار الأسري بالمغرب.

1. الصلح بين الشريعة الإسلامية والقانون المغربي

اهتمت الشريعة الإسلامية ومدونة الأسرة بالصلح، كوسيلة لتبديد الخلافات بين أفرادها، باعتباراستقرارها أهم لبنة لبناء المجتمع، لكنها اختلفت في المسطرة وفي توقيته.

1.1. الصلح في الشريعة الإسلامية

يقوم النظام الأسري في الإسلام على عدة أسس[1]، من بينها، وحدة الأصل والمنشأ، لقوله تعالى في سورة النساء، "يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٖ وَٰحِدَةٖ"[2]،والمودة والرحمة، لقوله تعالى في سورة الروم، "وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا لِّتَسۡكُنُوٓاْ إِلَيۡهَا وَجَعَلَ بَيۡنَكُم مَّوَدَّةٗ وَرَحۡمَةٗۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ"[3]، والعدل، لقوله تعالى في سورة البقرة، "وَلَهُنَّ مِثۡلُ ٱلَّذِي عَلَيۡهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ"[4]، والتكافل لقوله تعالى في سورة الإسراء، "وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ"[5].

ولتحقيق هذه الأسس، يولي الفقه الإسلامي اهتماما خاصا لمسائل الزواج والطلاق وتقديم الوسائل الوقائية والعلاجية، ومن بين هذه الوسائل، الصلح ومحاولة التوفيق بين الزوجين، عند الخلاف. إلا أن الفقهاء والمفسرين لكتاب الله عز وجل، فرقوا من حيث خصوصية مسطرة الصلح بين الخلاف الناتج عن سوء معاشرة الزوج لزوجته وذلك الناتج عن سوء معاشرة الزوجة لزوجها.

---

1 محمد عقلة، نظام الأسرة في الإسلام، الجزء الأول، ص 10.

2 الآية الأولى من سورة النساء.

3 الآية 20 من سورة الروم.

4 الآية 226 من سورة البقرة.

5 الآية الثانية من سورة الإسراء.

1.1.1. الصلح حالة الخوف من إعراض الزوج

قال الله عز وجل في محكم كتابه "وَإِنِ إِمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً اَوِ اِعْرَاضاً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَنْ يَّصَّلَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ اِلَانفُسُ اُلشُّحَّ وَإِن تُحْسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ اَللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً"[1].

تظهر الآية الكريمة، بأن الإسلام اعتمد في علاج الخلافات بين الزوجين، منهجية مغايرة للتشريعات الوضعية، فقد حث على علاج المشاكل قبل وقوعها، بل بمجرد استشعار بوادرها من طرف الزوج أو الزوجة، فدعا إلى اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية، لمجرد خوف الزوجة من نشوز زوجها[2]، مساعدة على الحفاظ على استقرار الأسرة.

ويفسر البعض النشوز كنوع من التجافي أو الإعراض عن الزوجة[3]. وفي هذا السياق، تحث الآية الكريمة المرأة على أن تبحث عن أسباب النشوز والإعراض التي يظهرها زوجها[4]، وألا تقابله بالصد والنفور بالمثل، حيث أن ذلك قد يزيد الهوة بينهما.

ويعتبر هذا السعي لحل المشكلات أفضل طريقة، خاصة عندما يكون هناك خوف من وقوع الطلاق، الذي يعتبر أبغض الحلال[5]. ومن الجدير بالذكر أن الأسرة، في حقيقتها، ليست حلبة صراع، حيث يفرض كل طرف رأيه على الآخر، بل هي مكان يجب أن يتم فيه التعاون والتفاهم بين الزوجين.

ومع ذلك، ينبغي التنبه إلى أن هذا الإصلاح يستوجب الالتزام بضوابط محددة. من بين هذه الضوابط، التسامح والتنازل، حيث يتوجب على كل شريك أن يتنازل عن بعض حقوقه من أجل استمرار العشرة الحسنة وتحقيق الاستقرار داخل الأسرة.

لذلك تحث الآية الكريمة على ضرورة أن يكون الصلح بين الزوجين دون إدخال طرف ثالث، وأن يكون صلحا عميقا ينبع من القلب ولا يقتصر على الظاهر فقط. فباستحضار تقوى الله عز وجل تتم تصفية النفوس وتوافقها، وتنتهي الخلافات وتحقق الاستقرار. فالآية الكريمة تعكس شدة الترغيب في الصلح وابتعاد الأنفس عن الشح[6]، وبالتالي يتعاون ويتنازل الزوجان من أجل تحقيق الأسس التي يقوم عليها النظام الأسري في الإسلام كما تم ذكرها سابقا.

---

1 الآية 127 من سورة النساء.

2 للمزيد من الاطلاع أنظر: عمر خليل حمدون الهاشمي، عمار يوسف ميكائيل، طرق القرآن الكريم في معالجة المشاكل الزوجية، المؤتمر الدولي للقضايا القانونية، ص 822.

3 سعيد حوى، الأساس في التفسير، المجلد الثاني، دار السلام، الطبعة الثانية، 1989، ص 1194.

4 محمد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي، نشر دار أخبار اليوم، 1998، الجزء الخامس، ص 2674.

5 عمر خليل حمدون الهاشمي، عمار يوسف ميكائيل، طرق القرآن الكريم في معالجة المشاكل الزوجية، م س، ص 822.

6 سعيد حوى، الأساس في التفسير، م س، ص 1194.

2.1.1. الصلح حالة الخوف من إعراض الزوجة

قال الله عز وجل كذلك في محكم كتابه، "وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُواْ حَكَماً مِّنَ اَهْلِهِۦ وَحَكَماً مِّنَ اَهْلِهَآ إِنْ يُرِيدَآ إِصْلَٰحاً يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَآ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً"[1].

تضيف الآية الكريمة، جانبا جديدا لم يذكر في الآية السابقة –الآية 127 من سورة النساء–، ويتجلى في إمكانية، إدخال طرف ثالث للمساعدة إذا استدعت الحاجة إلى ذلك، كما يشير أغلب المفسرين، بأن الخطاب موجه في هذه الآية إلى ولاة المسلمين وقضاتهم. حيث فسروا الشقاق بمعنى العداوة والخلاف، وأشاروا بأن المقصود في رأيهم بضمير "بَيْنَهُمَآ"، الزوجين، ليصير المعنى وإن خفتم أيها الولاة والقضاة شقاقا بين الزوجين، فابعثوا حكما من أهله وآخر من أهلها للإصلاح بينهما[2].

ومن هذا المنطلق، اشترط بعض الفقهاء أن يكون الحكمين من أهل العدل والبصر والنظر بالفقه، واختلفوا في شرط الذكورة[3] وفي حدود صلاحيتهما، هل تقتصر على التوفيق فقط أم تشمل أيضا الفصل بين الزوجين[4]. فبشكل عام، يمكن القول أن الأقارب هم الأكثر تعرفا على أسباب الخلاف والأجدر بالتدخل والإصلاح قبل أن يتفاقم الخلاف بين الزوجين، إذا توفرت فيهم الشروط[5].

مما سبق يمكننا القول بأن الصلح في الشريعة الإسلامية في حالة الخوف من إعراض الزوج أو الزوجة يكون استباقيا، والأولى أن يباشره أطراف النزاع، أي الزوج والزوجة. فالمنهج القرآني يتجه نحو توجيه الزوج والزوجة إلى التعامل بالمعروف والإحسان، وتذكير الزوجة بحقوق الزوج وحسن معاملته، وتذكير الزوج بحقوق الزوجة وحسن معاملتها، فيعملان معا على التفاهم بينهما بالتي هي أحسن، دون عنف لفظي أو مادي أو إفراط في الغضب أو التجاهل، أو كل ما يهدد استقرار الأسرة.

فلا يتدخل الطرف الثالث إلا في حالات استثنائية، يكون الخلاف والنزاع والإعراض قد وصل إلى حالة الشقاق، هذا الطرف الذي يجب أن تتوفر فيه شروط بحيث لا يكون سببا في استفحال النزاع بين الزوجين، فيعمل على تسهيل الحوار بين الطرفين المتنازعين، ومساعدتهما على التوصل إلى تسوية خلافاتهما بشكل ودي.

---

1 الآية 35 من سورة النساء.

2 سعيد حوى، الأساس في التفسير، م س، ص 1054.

3 للمزيد من الاطلاع أنظر: هبة أحمد محمد منصور، التحكيم بين الزوجين في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2014، الصفحتان 37 و38.

4 للمزيد من الاطلاع أنظر: جمال حشاش، التحكيم في النزاع بين الزوجين في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث "العلوم الإنسانية"، المجلد 28، 2014، فلسطين، ص 1756.

زيان فتيحة ومجدل إلهام، أحكام الصلح بين الزوجين في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2020، ص 37.

5 يونس محمود صادق ياسين، الإصلاح الأسري من منظور قرآني، أطروحة لاستكمال درجة الماجستير في أصول الدين، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص 190.

هذا الطرف الثالث المتمثل في الحكمين، وهما وكيلان عن الزوجين[1]، يبعثهما القاضي أو الوالي للصلح بينهما، يحددهما الزوجان، فإن تمكنا من الصلح بينهما، تحققت الرحمة والمودة عوض الفرقة بينهما، أما إذا لم يوفقا في الصلح فهما يوصيان من خلال تقرير يرفعانه للقاضي أو الوالي، يوضحان فيه أسباب إخفاقهما في محاولة الصلح.

2.1. الصلح في القانون المغربي

يمثل الصلح أحد الوسائل البديلة لتسوية النزاعات الأسرية التي حرص عليها المشرع المغربي، من خلال نصوص خاصة توضح إلزاميته في جميع أنواع الطلاق والتطليق. فقد أولت مدونة الأسرة المغربية اهتماما خاصا له وحددت له مسطرة خاصة، وكذلك جعلت له مؤسسات تتكلف به تحت إشراف القضاء.

تعتبر إلزامية سلوك مسطرة الصلح من مستجدات مدونة الأسرة، حيث أضحى القضاء ملزما قانونا باللجوء إليها قبل البدء في الفصل في النزاع، فهو بذلك له خصوصية في القانون المغربي، حيث يعتبر إجباريا وليس اختياريا في قضايا الطلاق والتطليق.

وتستعين المحكمة من أجل إنجاح محاولة الصلح وتحقيق الاستقرار الأسري بمؤسستين مهمتين، كما يمكنها الاستعانة بالمجالس العلمية والمساعدات الاجتماعيات والقضاة بالسفارات والقنصليات بالخارج[2]، وبكل من يعتبر مؤهلا للقيام بدور المصلح على الوجه المطلوب[3].

3.2.1.مسطرة الصلح

مسطرة الصلح في القانون المغربي، هي عبارة عن إجراء يهدف إلى الحل الودي للنزاع بين الزوجين، والعمل على إصلاح ذات البين ودعم الاستقرار والتماسك الأسري بطريقة حبية، فلا يعتمد بشكل عام، إلا بعد احتدام النزاع وتوجه أحد الأطراف إلى المحكمة بطلب الطلاق أو التطليق. حيث يستدعي القاضي الزوجين وتجري محاولة الصلح بغرفة المشورة بحضور كل من ترى المحكمة فائدة في الاستماع إليه، بما فيهم الشهود حالة توفرهم[4].

وقد نصت مدونة الأسرة المغربية على مسطرة الصلح في حالة طلب الطلاق من طرف أحد الزوجين، في المواد 81 و82 و83، بينما نصت في حالات التطليق على المسطرة في المواد 94 و95 و97. في حين نصت عليها في المادة 120 حالة الطلاق بالخلع.

---

1 محمد يوسف محمد خضر، عوامل استقرار الأسرة في الإسلام، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ص 4720.

2 حالة كان الزوجين أو أحدهما متواجد خارج المملكة المغربية.

3 الموقع الرسمي لوزارة العدل المغربية، https://justice.gov.ma/ ، 2023/05/22، 10:20.

4 تنص الفقرة الأولى من المادة 82 من مدونة الأسرة المغربية على ما يلي: "عند حضور الطرفين، تجري المناقشات بغرفة المشورة، بما في ذلك الاستماع إلى الشهود ولمن ترى المحكمة فائدة في الاستماع إليه.".

وحتى عند اتفاق الزوجين على الطلاق فالمحكمة ملزمة باللجوء إلى مسطرة الصلح، حتى إذا تعذر الإصلاح، أذن القاضي بالإشهاد على الطلاق وتوثيقه[1].

ولأهمية هذه المؤسسة، نصت مدونة الأسرة، في حالة وجود أطفال، خاصة في حالات الطلاق، على تكرار المحاولة، بحيث تقوم المحكمة بمحاولتين للصلح، تفصل بينهما مدة لا تقل عن ثلاثين يوما[2].

كما أن المحكمة تستدعي، قبل إصدارها الإذن بالطلاق، الزوجين لعقد محاولة الصلح. ويعتبر هذا الإجراء ضروريا، لا يمكن أن يتم في غياب الزوجين، إذ يعتبر حضورهما ضروريا. فإذا لم يكونا متواجدين في المغرب، فإن المحكمة تكلف البعثة الدبلوماسية أو القنصلية المغربية الأقرب إلى مكان إقامتهما في الخارج لإجراء محاولة الصلح. فيتم استدعاء الزوجين من طرف المصالح القنصلية لإجراء هذا الأخير[3].

إذا نجحت محاولة الصلح، يحرر محضر بذلك، لكن في حالة الإصرار على فسخ عقد الزوجية من طالبه، يستمر القاضي في إجراءات الطلاق أو التطليق حسب الحالة[4].

وهذا ما أكدته محكمة الاستئناف بتطوان في قرارها "حيث أن محكمة الأسرة، ملزمة وجوبا، في حالة تعذر حصول الصلح بين الزوجين، واستمرار الشقاق المستحكم بينهما، بالحكم بالتطليق للشقاق"[5].

2.2.1. المؤسسات المكلفة بالصلح في القانون المغربي

حرص المشرع المغربي في بعض مواد مدونة الأسرة، على إلزام الهيئة القضائية بالقيام بمحاولة الصلح، ورصد لها مؤسسة الحكمين ومؤسسة العائلة لمساعدتها على تحقيق الاستقرار الأسري.

- **مؤسسة الحكمين**

حدد المشرع مهام هذه المؤسسة من خلال المادة 95 من المدونة، فنصت على أنه "يقوم الحكمان أو من في حكمهما باستقصاء الخلاف بين الزوجين ببذل جهدهما لإنهاء النزاع".

نلاحظ في هذه المادة أن المدونة لم تقدم تعريفا دقيقا للحكمين، ولم تحدد شروطا محددة لهما أو تفصل في مهامهما. ومع ذلك، في المادة 400 من المدونة، يتم الإشارة إلى أن أي مسألة غير محددة في المدونة تعود إلى المذهب المالكي والاجتهاد الذي يراعي فيه تحقيق قيم الإسلام في العدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف.

1المادة 114 من مدونة الأسرة.

2 الفقرة الثانية من المادة 82 من مدونة الأسرة المغربية.

3 المملكة المغربية، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج،https://www.consulat.ma/ar/altlaq-amam-almhakm-almghrbyt، 2023/05/09، 15:00.

4 المادة 114 من مدونة الأسرة المغربية.

5 قرار محكمة الاستئناف بتطوان، رقم 49/06 الصادر بتاريخ 28/2/06 في الملف عدد، 203/03، منشور بالموقع الرسمي لوزارة العدل المغربية.https://adala.justice.gov.ma/reference/adala_v2/ar/fadfda7a-5d6b-41d5-81fe-af5fba77bacf.pdf

وبناء على ذلك، يجب علينا الرجوع للفقه المالكي وغيره من المذاهب للحصول على تفصيلات أكثر حول مؤسسة الحكمين وشروط تعيينهم ومهامهم. إلا أن هذه المذاهب قد اختلفت في تحديد الشروط التي يجب توفرها في الحكمين وتحديد اختصاصهم.

لكن تجدر الإشارة إلى أن مهمة الحكمين محدودة وفقا لما جاء في مدونة الأسرة[1]، حيث تقتصر على محاولة إصلاح ذات البين بين الزوجين، وفي حالة عدم نجاح محاولتهما في التوفيق، يحرر الحكمان تقريرا يتضمن أسباب ذلك، ويرفع إلى المحكمة لاتخاذ القرار المناسب، لكن إذا لم يتفق الحكمان على مضمون التقرير، أو لم يتمكنا من تقديمه في الأجل المحدد، يتعين عليهما تقديم الأمر للمحكمة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

- **مجلس العائلة**

يعتبر مجلس العائلة، مؤسسة مساعدة للقاضي في محاولة إيجاد حل ودي للنزاعات الأسرية[2]، يتكون كما حددته المادة الأولى من المرسوم التنظيمي رقم 88-04-2، من القاضي بصفته رئيسا، والأب أو الأم أو الوصي أو المقدم، وأربعة أعضاء يعينهم رئيس مجلس العائلة من بين الأقارب أو الأصهار بالتساوي بين جهة الأب وجهة الأم، أو أحيانا من جهة الزوج.

بينما أوضح نفس المرسوم في مادته السابعة، بأن مهامه استشارية فقط وغير ملزمة للمحكمة. فيقوم بالتحكيم بهدف إصلاح ذات البين وإبداء رأيه في كل ما له علاقة بشؤون الأسرة.

ونشير هنا، بأن التحكيم المذكور في مدونة الأسرة والمرسوم التنظيمي لمجلس العائلة، عند التفصيل في مهمة الحكمين أو مجلس العائلة، ليس له علاقة بالتحكيم المنصوص عليه في القانون 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية الصادر سنة 2022[3]، فالمدونة والمرسوم، يتحدثان عن تحكيم له دور في الصلح لكنه غير ملزم للمحكمة ولا لأطراف النزاع، وقراره استشاري فقط. بينما التحكيم في القانون السابق ذكره، هو ملزم وقراره يحوز لحجية الشيء المقضي به[4].

4. معيقات تحقيق الصلح للاستقرار الأسري

لم تتمكن مسطرة الصلح، من تحقيق الاستقرار الأسري، خاصة في سنتي 2021 و2022، حيث عرفت ارتفاعا كبيرا في عدد حالات الطلاق والتطليق، لذلك لا بد من البحث عن المعيقات التي أدت إلى ذلك.

---

1 المادة 96 من مدونة الأسرة.

2 الفقرة الثانية من المادة 82 من مدونة الأسرة.

3 ظهير شريف رقم 1.22.34، صادر في 24 ماي 2022، بتنفيذ القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، جريدة رسمية عدد 7099، صادرة في 13 يونيو 2022، ص 3579.

4 تنص الفقرة الأولى من المادة 53 من القانون رقم 95.17 على ما يلي: "تحوز أحكام المحكمين الصادرة طبقا لهذا القانون حجية الشيء المقضي به بخصوص النزاع الذي تم الفصل فيه، ...".

1.2. ارتفاع عدد حالات الطلاق والتطليق بالمحاكم المغربية

يوضح التقرير الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2022، بأن مجموع قضايا التطليق المحكومة بالمحاكم المغربية، سنة 2021، تمثل 65078 حالة، مقابل 884 38 حالة لسنة 2020، و33564حالة خلال سنة 2010، وبذلك يوضح التقرير بأن العدد عرف ارتفاعا كبيرا خلال سنة 2021. يمثل فيها التطليق للشقاق، 64472 حالة، بينما حالات الطلاق الاتفاقي فتمثل 20655 حالة[1].وبذلك يتصدر التطليق للشقاق قائمة أنواع التطليق والطلاق المسجلة في سنة 2021، ويتصدر الطلاق الاتفاقي قائمة أنواع الطلاق في نفس السنة.

ويعتبر ما جاء في هذا التقرير نفس ما صرح به وزير العدل المغربي، في الكلمة التي ألقيت بالنيابة عنه، في حفل توقيع اتفاقية شراكة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والجمعية المغربية لتنظيم الأسرة والهيئة الوطنية للعدول بالمغرب سنة 2022، حيث أشاربأن الطلاق الاتفاقي أصبح يشكل النسبة الأكبر من حالات الطلاق[2].

وهو نفسه ما أكده السيد الوزير، في معرض جوابه عن سؤال نائبة برلمانية، عن حزب العدالة والتنمية، عند الحديث عن الارتفاع المهول لعدد حالات الطلاق والتطليق، الذي عرفته سنة 2022، حيث أشار، إلى وجود سببين أساسيين وراء ارتفاع نسبة الطلاق، خاصة الطلاق الاتفاقي، وأوضح أن السبب الأول يعود إلى زيادة الوعي لدى الأزواج بأهمية إنهاء العلاقة الزوجية بشكل ودي، وحل النزاعات الأسرية بالحوار والاتفاق، أما السبب الثاني، فيتمثل في المرونة والسهولة التي يتسم بها الطلاق الاتفاقي، والذي يحدث بموافقة واتفاق الزوجين على الانفصال، وأضاف أن هناك عدة خطوات لمعالجة هذه الظاهرة، ومنها استخدام مسطرة الصلح كأحد الخيارات المتاحة، مضيفا أن مدونة الأسرة تلزم الأزواجبمحاولة الصلح في جميع قضايا الطلاق والتطليق، باستثناء التطليق للغيبة[3].

نستنتج مما سبق، بأن الصلح، يعتبر من أهم الوسائل البديلة الفعالة لحل النزاعات الأسرية، قبل تطورها، والعمل على عدم وصولها إلى الطلاق. فهو من أهم الآليات المساعدة التي تجنب المسار القضائي الطويل والمرهق، التي بإمكانها خلق بيئة صحية ومستقرة للحوار بين الزوجين بهدف إصلاح ذات البين ولمِّ شمل الأسرة، والحفاظ على استقرارها، وبالتالي تجنب سلبيات الطلاق الاجتماعية والنفسية والاقتصادية على الزوجين وعلى الأطفال وعلى المجتمع.

1المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، تقرير تحت عنوان" المرأة المغربية في أرقام"، 2022، ص 16.

2 مجلة منارة، إخضاع الأزواج لدورات تأهيل في الحياة الزوجية سيساهم في استقرار المجتمع، 18 أكتوبر 2022، https://www.menara.ma/article ، 2023/05/08، 16:34.

3 منشور بالموقع الرسمي لحركة الإصلاح والتوحيد المغربية، alislah.ma، 2023/05/06، 20:06.

لكن الإحصائيات الصادمة التي نشرتها المندوبية في تقريرها السابق ذكره أعلاه، وكذلك تصريحات وزير العدل، بينت أن هذه الوسيلة بالرغم من أهميتها نظريا وعمليا، وبالرغم من تمكنها أحيانا في المساهمة في إصلاح ذات البين بين الزوجين، لم تكن كافية، نظرا لوجود العديد من المعيقات.

4.2. أسباب ارتفاع نسبة الطلاق بالرغم من تطبيق مسطرة الصلح بالمحاكم

تواجه عملية الصلح الأسري في المحاكم المغربية، العديد من التحديات والعقبات العملية والقانونية، التي قد تسهم في ارتفاع نسبة الطلاق رغم تطبيق مسطرة الصلح ومن بين هذه التحديات:

أولا، يعتبر الصلح الأسري في القانون المغربي ملزما، فهو إجراء جوهري وضروري لإتمام إجراءات الطلاق. لذلك لا يحق للقاضي أو لأي من أطراف النزاع الأسري رفض القيام بإجراء محاولة الصلح. وهذا يتعارض مع طبيعة الصلح، كوسيلة بديلة عن القضاء لحل النزاع وديا. فالصلح يجب أن يتم بشكل تطوعي ودون أي إجبار، حيث يجب أن يوافق طرفا النزاع وكذلك المصلح عليه[1]، لكي يحقق أهدافه بما في ذلك الاستقرار الأسري.

هذا إضافة إلى أن المدونة اعتبرت أن عدم حضور الزوج لمحاولة الصلح بغرفة المشورة، على الرغم من توصله بالاستدعاء وتواجده على أرض المملكة المغربية، بمثابة عدول عن طلب الطلاق[2]، ففي حالة عدم إجراء محاولة الصلح وبحضور الزوجين، يعد الطلاق من الناحية القانونية باطلا ولا أساس له من الصحة. ومن المهم أن نذكر هنا بأن هذا التفسير يعد مساسا بمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أن محاولة الإصلاح لا يمكن أن يتوقف عليها الطلاق. فمرحلة الصلح وإجراءاتها، بما فيها تدخل الحكمين المنصوص عليه في الآية 35 من سورة النساء، كما تم التفصيل فيه سابقا، لا علاقة له بوقوع الطلاق أو إلغائه.

ثانيا، تؤثر كثرة المهام التي يتولاها القاضي المغربي وكثرة القضايا المعروضة عليه، خاصة حينما يتعلق الأمر بقضاء الأسرة، على قدرته في تحقيق الصلح بشكل فعال.

فمهمته كمصلح وقاضي حكم في نفس الوقت، تصعب عليه الحصول على المعلومات الكاملة من الأزواج، الذين قد يخفون بعض المعلومات والأسرار التي يمكن أن تساعد في محاولات الصلح، نظرا لأن أغلبهم يرفضون البوح بها للقاضي كمصلح، خوفا من استخدامها ضدهم كقاضي حكم. إضافة إلى كل ذلك، فعدم معرفته الشخصية بالزوجين ولا بأحدهما ولا بمحيطهما[3]، يجعله يقتصر في الغالب على ممارسة مهمته كمصلح شكلا فقط.

---

1 في حالة مدونة الأسرة المغربية، المصلح هو نفسه القاضي.

2 نصت المادة 81 من مدونة الأسرة المغربية على ما يلي:" تستدعي المحكمة الزوجين لمحاولة الإصلاح.
إذا توصل الزوج شخصيا بالاستدعاء ولم يحضر، اعتبر ذلك منه تراجعا عن طلبه".

3 الحكمين في الشريعة الإسلامية، يختارهما الزوجان، بحيث يكون أحدهما من أهل الزوجة والآخر من أهل الزوج، للمزيد من الاطلاع أنظر:

ثالثا، تواجه مؤسستي التحكيم ومجلس العائلة صعوبات في التفعيل العملي لعدة أسباب. ومن بين هذه الأسباب، عدم وجود تشريع يلزم القاضي بالاستعانة بالتحكيم أو المجلس أو بهما معا، عند الحاجة إلى إصلاح العلاقة بين الزوجين[1].

كما يعتبر اختيار الحكمين أو أعضاء مجلس العائلة مهمة صعبة[2]، خاصة في ظل التدهور الأخلاقي الذي يشهده المجتمع. فإذا لم يتم اختيارهم بعناية فائقة، فقد يتسبب ذلك في تصاعد النزاع وتسريع انهيار العلاقة الزوجية بدلا من المساعدة في استقرار الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، يرفض بعض الأقارب أداء دور الحكمين أو أعضاء المجلس، وقد يتطلب تواجدهم مصاريف للتنقل التي قد لا تتوفر في جميع الحالات.

إضافة إلى أنه يجب على الحكمين كتابة تقرير وتقديمه للقاضي بعد توقيعه من قبلهم ومن الزوجين[3]، ولكن هذا الأمر ليس دائما متاحا. أما بالنسبة لمجلس العائلة، فهو يواجه نفس الصعوبات التي تواجهها مؤسسة التحكيم، بالإضافة إلى صعوبة تكوينه. فقد يصعب على الزوجين التحدث عن مشاكلهم الأسرية أمام عدد من الأشخاص يمكن أن يصل إلى ثمانية أفراد. وبما أن دور مجلس العائلة يقتصر في الغالب على الاستشارة فقط، فإن معظم المحاكم المغربية لا تلتزم بالقانون الذي ينظم عمله، بل تكتفي بمحاولات صلح شكلية أو تسعى في بعض الأحيان لتفويضها لأشخاص يرونهم مؤهلين لذلك[4].

رابعا، في كثير من الأحيان، تهمل هيئة الدفاع أهمية إجراءات الصلح المنصوص عليها في القانون الذي ينظم مهنة المحاماة[5]. والذي يشجع المحامين على بذل جهود لفض النزاعات عن طريق الصلح قبل اللجوء إلى المحاكم[6]. فإذا تم تنفيذ إجراءات الصلح في هذه المرحلة بواسطة المحامي، فسيكون له آثار إيجابية بالتأكيد على استقرار الأسرة. لذلك، يحث البعض المحامين على ضرورة تجنب

---

1 خلافا لبعض القوانين المقارنة، التي أوجبت الاستعانة بالحكمين من أجل التوفيق بين الزوجين، وهذا ما نصت عليه المادة 56 من قانون الأسرة الجزائري: " إذا اشتد الخصام بين الزوجين ولم يثبت الضرر وجب تعيين حكمين للتوفيق بينهما. يعين القاضي الحكمين، حكما من أهل الزوج وحكما من أهل الزوجة، وعلى هذين الحكمين أن يقدما تقريرا عن مهمتهما في أجل شهرين".

2 للمزيد من الاطلاع أنظر: إدريس الفاخوري، واقع الصلح في العمل القضائي الأسري، 11 يوليوز 2017، منشور بالموقع https://cieersjo.com/2017/07/11/ ، 2023/06/14، 12:12.

3 المادة 95 من مدونة الأسرة المغربية.

4 حفيظة التوتة، التطليق بسبب الشقاق في مدونة الأسرة، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، عدد 25، 2006.

5ظهير شريف رقم 1.08.101 صادر في 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008)، **الصادر** في الجريدة الرسمية عدد 5680 بتاريخ 6 نوفمبر 2008، ص 4044.

6 نصت الفقرة الأولى من المادة 43 من القانون رقم 28.08 المتعلق بتعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة، على ما يلي: "حث المحامي موكله، على فض النزاع، عن طريق الصلح، أو بواسطة الطرق البديلة الأخرى، قبل اللجوء إلى القضاء".

استغلال القضايا الأسرية والعمل على زيادة أرباحهم من خلال إقناع موكليهم بتسريع اللجوء إلى المحاكم لطلب الطلاق أو التطليق ودون النظر في الخيارات البديلة.

فهذه الممارسة تعارض مبدأ النزاهة والاحترافية في مهنة المحاماة. لذلك من الضروري تفعيل دور المحامين في تحقيق العدالة والمساعدة في حل النزاعات بشكل ودي، بهدف تحقيق المصلحة العامة والحفاظ على سمعة مهنة المحاماة كمهنة قائمة على المبادئ الأخلاقية وتحقيق العدالة.

خامسا، يواجه المجتمع المغربي تحديات عدة من بينها ضعف الوازع الديني وانتشار ظاهرة العنف بين الأزواج، إلى جانب سوء الأوضاع المادية للأسر المغربية.

وفي ضوء هذه الظروف، يعتبر هذا الواقع أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الأزواج إلى طلب الطلاق أو التطليق، إذ يكون من الصعب تحقيق التوافق والحل السلمي في العلاقات الزوجية عندما يتعرض الزوجان لظروف مادية صعبة ويواجهان تحديات متعددة. وبالتالي، يصبح الطلاق أو التطليق الخيار الوحيد المتاح للأزواج في بعض الحالات[1].

لذلك ينبغي على كل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين داخل المجتمع المغربي، العمل على تحسين الأوضاع المادية للأسر وتوفير فرص العمل المستدامة وتعزيز الوعي الديني والقيم الأخلاقية. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير الدعم والمساعدة اللازمة للأزواج المتخاصمين وتعزيز ثقافة الحوار والتفاهم لتعزيز الصلح والاستقرار الأسري.

خاتمة

وختاما وعلى الرغم من المعوقات والصعوبات التي تواجه عملية الصلح في قضايا الأسرة، فلا بد أن ننوه بوجود نجاحات سابقة لهذه الوسيلة لإنهاء النزاع وتحقيق تسوية ودية بين الأزواج. إلا أنها تعتبر غير كافية نظرا للأعداد الهائلة لقضايا الطلاق والتطليق التي بثت فيها المحاكم المغربية، خاصة خلال سنتي 2021 و2022.

فالحياة داخل الأسرة هي عبارة عن بناء صلب ومتين يرتبط بعضه ببعض، ولضمان أداء الأسرة لدورها الإيجابي في أي مجتمع، يجب توفير عدد من المقومات التي تضمن حقوقها الأساسية، بما في ذلك الحق في الحصول على سكن لائق وفي الرعاية الصحية والشغل، إضافة إلى الحق في التوعية الدينية والاجتماعية التي تؤهل الفرد من أجل تعزيز الاختيار الصحيح للزوج أو الزوجة، وكذلك الابتعاد عن العنف اللفظي والجسدي الذي يعتبر من مدمرات الاستقرار الأسري في واقعنا الحاضر.

فإذا توفرت هذه الحقوق الأساسية، فإن الوسائل الودية البديلة عن القضاء، مثل الصلح، يمكن أن تساعد في تحقيق الاستقرار الأسري والحفاظ على بنائه.

---

1 طاهر العربي سركز، الاستقرار الأسري وانعكاسه على جودة الحياة الاجتماعية، مجلة كلية الآداب العدد التاسع والعشرون، الجزء الأول، يونيو 2020، ص 314.

لذلك لا بد من تضافر جهود مختلف الفاعلين في المجال الأسري، من قطاعات حكومية ومدنية وإعلامية وتربوية، لتعزيز المكتسبات والتطلع إلى رفع مستوى عيش الأسر بهدف مواجهة أغلب التحديات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تواجهها، فتتمكن من القيام بدورها المجتمعي التنموي المنوط بها.

هذا إضافة إلى المزيد من الاهتمام ببدائل أخرى، مثل الوساطة الأسرية، والعمل على تنظيمها في مدونة الأسرة، بحيث تراعي خصوصيات وواقع المجتمع المغربي.

تطور الاحتجاجات الاجتماعية سنة 2022

حسن بلة[1]

عبد الفتاح بلخال[2]

مقدمة

بدأت الإرهاصات الأولى لتبعات الركود الاقتصادي الناجم عن مخلفات أزمة كورونا تظهر معالمها بداية سنة 2022. حيث اندلعت موجة غلاء عامة أنهكت الساكنة بشكل كبير، وقد ساهم ضعف سلاسل الإنتاج المسؤولة على توفير العديد من المواد الغذائية وارتباطها بتحويل مواد أولية غير متوفرة بالمغرب في رفع الأسعار كما أن عشوائية السلاسل الإنتاجية جعلتها عرضة للتوجيه والاحتكار من طرف أصحاب الرساميل والمضاربين الكبار.

وتميزت سنة 2022 بإطلاق هاشتاك عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول غلاء المحروقات وصل إلى المليونية[3]. في هذا الإطار اتهم مجلس المنافسة، في رأيه الاستشاري، شركات توزيع المحروقات بالتواطؤ فيما بينها من أجل الحفاظ على مستوى مرتفع للأثمان رغم تسجيل انخفاض ملحوظ في أسعار المحروقات على المستوى العالمي[4]. كما دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى تسريع وتيرة البحث والتقصي من أجل التأكد من وجود أو عدم وجود سلوك مناف لقواعد المنافسة بين الفاعلين بقطاع المحروقات[5].

من جهة أخرى، ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في تكريس أزمة كبرى همت نقص تدفق الغذاء في العالم، واشتد أثرها على الدول الهجينة مثل المغرب، حيث البنيات الإنتاجية تعاني من ضعف الإنتاج والهشاشة، ولم يستطع النسيج الاقتصادي المغربي الاستجابة لارتفاع الطلب العام الاجتماعي نتيجة أزمة كورونا التي عرت على واقع الاقتصاد الهش.

وزاد من وقع الأزمة تناقص كمية الأمطار، مما عمق نسبة العجز في المياه بما في ذلك المياه المخصصة للشرب، وهو ما دفع، بالرغم من مبادرة السلطات إلى تقنين زراعة بعض المنتجات المستفحلة في استهلاك الماء، إلى اندلاع العديد من الاحتجاجات، كخروج ساكنتي زاكورة وطاطا في احتجاج جماعي للمطالبة بتوفير مياه الشرب يوم 13يوليوز 2022[6] .

---

1 دكتور باحث في السياسات الاجتماعية.

2 أستاذ باحث بجامعة محمد الخامس.

3 https://www.alaraby.co.uk/entertainment_media/

4 https://conseil-concurrence.ma/cc/ar/wp-content/uploads/2023/01/Avis-A.3.22-du-Conseil-de-la-concurrence-version-ar.pdf

5 https://www.cese.ma/ar/recommandations-du-cese-pour-faire-face-au-choc-inflationniste/

6 https://www.hespress.com/

ورغم الوعود التي أطلقتها الحكومة والمتعلقة بالزيادة في الأجور وتحفيز سوق الشغل، إلا أن الأرثوذكسية المالية المتبعة فرضت على الحكومة الاستمرار في سياسة الحفاظ على التوازنات الكبرى من خلال تفضيل توازن مالي مثير على حساب التنمية الاقتصادية. هكذا استمرت الدولة في اتباع سياسة إنفاقية تعطي الأولوية للمشاريع الكبرى والتي يكون مردودها التنموي ضعيفا على المستوى المتوسط أو حتى البعيد كما هو حال مشروع إنجاز الطريق السيار تجاه الداخلة.

في نفس الاتجاه، ومع استمرار ضعف الدور الاجتماعي للدولة، يلاحظ بالمقابل توجيه الإنفاق إلى أمور بعيدة عن التنمية كما هو شأن سياسة استضافة التظاهرات الرياضية كاستضافة كأس العالم للأندية الذي كلف المغرب مبلغا باهظا[1].

من جهة أخرى استمرت مجموعة من المشاريع الكبرى تحظى باهتمام خاص رغم الشكوك التي تحوم حول الجدوى الذي تقدمه للتنمية بشكل شامل، وهذا ما سبق أن أثارته حتى مؤسسات الدولة في مسألة المخطط الأخضر الذي يستنزف مبالغ مالية ضخمة[2] ومخطط أليوتيس...

وبلغ الصراع مع الجزائر ذروته عندما وصلت نفقات التسلح في الميزانية العامة للدولة إلى مستويات قياسية حيث بلغت حوالي 12.74 مليار دولار برسم سنة 2022 بزيادة أكثر من 510 مليون دولار عن ميزانية سنة 2021[3].

إن هذا السياق العام يضغط بشكل واضح على ظروف عيش الساكنة، وبذلك تكون الظروف ملائمة لفتح نقاش حول الأوضاع الاجتماعية المتدهورة.

1. التدابير الضبطية: الخيار السياسي لمواجهة الاحتجاج

أمام عدم قدرة الدولة على فتح نقاش عمومي حول المطالب الاجتماعية التي كانت موضوع الاحتجاجات الاجتماعية، تم تبني الخيارات الضبطية سواء تعلق الأمر بما قبل الاحتجاج أو أثناء الاحتجاج.

هكذا كانت السلطات العمومية سباقة إلى العمل على محاصرة كل الأعمال القبلية التي تسبق كل احتجاج اجتماعي، وهذا ما تم رصده عندما منعت السلطات التنقلات الجماعية للمحتجين من أجل التقليل من أعدادهم.

كما كانت السلطات، في عديد المرات، تقوم بمنع الاحتجاج بأوامر كتابية أو حتى شفوية، وهذا ما لمسناه في مظاهرات 29 ماي 2022 والتي منعت من التحرك من مقر الكونفدرالية الديموقراطية للشغل[4].

---

1 https://anfaspress.com/news/voir/108874-2022-12-16-08-02-15

2 https://media90.ma/56137.html

3 https://www.trtarabi.com/explainers-politics/

4https://www.hespress.com/

إضافة إلى ذلك استعملت السلطات القوة العمومية كوسيلة لمنع الوقفات كما حدث في كل من فاس ومريرت ضد أشكال احتجاجية سلمية قام بها المعطلون ورصده المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لهذه السنة[1].

2. الاحتجاجات القطاعية

استطاعت الدولة إدماج المنظومة النقابية في النسق البيروقراطي الحكومي عبر آليات الحوار الاجتماعي، من خلال الاتفاقات القديمة التي تم إبرامها بين النقابات والحكومة، وهكذا يشكل اتفاق 30 أبريل 2022 مرجعا للمركزيات النقابية، التي بقيت لاعتبارات عدة مرهونة بالمطالبة والترافع من أجل تنفيذ بنود ما تم الاتفاق عليه فقط.

وفي نفس السياق سوف تجد المركزيات النقابية نفسها في مأزق كبير اعتبارا للتشرذم الواقع بالمشهد النقابي المغربي وكذا للعلاقات السياسية مع مختلف الأغلبيات التي كانت مكونة للحكومات السابقة، وهو ما جعل هامش المناورة يضيق على المركزيات النقابية من أجل فعل نقابي وحدوي.

إن الواقع السابق جعل الاحتجاجات القطاعية مسارا مستقرا في الاحتجاج المؤسساتي، سواء تعلق الأمر بالنضال على جزء من المطالب النقابية العامة والتي تضم ملفات وقضايا قطاعية كما هو الحال بمختلف الإشكالات التي طرحتها إصلاحات أعلنت عنها الحكومة مثل الملف المعروف بضحايا الزنزانة تسعة، أو عبر التنسيقيات التي تتبنى نفس الملفات ولكن تقوم بطرحها بشكل مباشر عبر الأشكال التنظيمية الجديدة المعروفة بالتنسيقيات.

- استمر تمسك بعض الهيئات من موظفي الدولة بالاحتجاج عبر الوقفات والإضراب كما هو الحال بموظفي وزارة الفلاحة الذين أضربوا ونفذوا وقفة احتجاجية أمام الوزارة المعنية قبل أن يتحولوا في مسيرة تجاه البرلمان في دجنبر الماضي[2].
- استمر انتظام التقنيين العاملين بالوظيفة العمومية في إضرابات وطنية كما حدث في شهر دجنبر، حيث أضربوا لمدة أربعة أيام انتصارا لملفهم المطلبي المطروح على الحكومة منذ زمان وبتأطير الهيئة الوطنية للتقنيين بالمغرب[3].
- استمرت تعبئة الدكاترة المنتمين لقطاع الوظيفة العمومية من أجل ملفهم المطلبي تحت إطار التنسيق النقابي والذي يضم أساسا الاتحاد العام الوطني للدكاترة وهيئات نقابية أخرى، حيث أضربوا لمدة يومين في 29 و30 نونبر الماضي ونفذوا وقفات احتجاجية أمام وزارة التعليم العالي[4].

---

[1] https://www.sahafahh.net/story/16295926/

[2] https://www.akhbarona.com/permalink/359323.html

[3] https://lakome2.com/flash-infos/290789/

[4] https://howiyapress.com/

- أضرب قطاع موظفي الجماعات الترابية مرات عديدة هذه السنة كان آخرها إضراب يومي 26 و27 أكتوبر ويوم 9 نونبر وبدعوة متزامنة بين مجموعة من النقابات التي تنتمي لمركزيات نقابية مختلفة.
- عرفت العديد من القطاعات إضرابات قطاعية مختلفة لتحريك المياه الراكدة من تحت المركزيات النقابية، كما هو الحال بإضراب بمصالح المحافظة العقارية، قطاع الصحة، التعليم بمختلف فئاته خاصة الملف المستعصي والمتعلق بما عرف بالأساتذة المتعاقدين.

إن التعبئات القطاعية والمتمثلة في إضرابات واحتجاجات فئوية لموظفي القطاع العام كانت ثمرة محاولة تجاوز البيروقراطية النقابية وكذا صعوبة التنسيق النقابي النابع من اختلافات جوهرية ورهانات مركبة بعيدة عن الحقل النقابي.

3.بناء جبهة اجتماعية ومدنية

تم الإعلان عن تأسيس الجبهة الوطنية الاجتماعية باعتبارها إطارا يجمع بعض مكونات الحقل النقابي والاجتماعي في المغرب في نوفمبر 2019 "كضرورة موضوعية للتكتل وتوحيد المبادرات النضالية"[1]،وقد ساهمت الجبهة هذه السنة في تأطير العديد من الوقفات والاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي، كما هو حال الوقفات التي جرت بتاريخ 6 أكتوبر الماضي والتي مست أكثر من عشرين مدينة[2]، كما ساهمت في الوقفات التي دعت إليها الكونفدرالية الديموقراطية للشغل في 13 نونبر 2022 ومظاهرة الدار البيضاء بتاريخ 29 ماي ومظاهرة الرباط في دجنبر الماضي[3].

إن الجبهة الوطنية الاجتماعية شكلت قطيعة مع السيرورة الاجتماعية الاحتجاجية التي انطلقت مع حراك 20 فبراير وما تبعه، وهو الحراك الذي أدى إلى تشكيل جبهة ضمنية مجتمعية استطاعت تأسيس نواة جبهة اجتماعية ومجتمعية تضم العديد من المشارب السياسية والنقابية والمجتمعية، وظلت مفتوحة لاحتضان أي احتجاج مجتمعي. غير أن تأسيس الجبهة الوطنية الاجتماعية كان مختلفا حيث تم بنَفَس فصائلي ساهم في انحسار المد الاجتماعي الجماهيري من خلال إنتاج نفس المعيقات التي تعزل الفعل النضالي عن الجماهير، وبالتالي إعادة إنتاج نضال الصالونات بشكل مقنع وبطريقة جديدة، وهذا ما جعل عملها الجماهيري محدوداً وأدى إلى عزوف ملحوظ عن أنشطتها.

إن الاحتجاجات الاجتماعية، بزخمها في سنة 2022، إذا تم النظر إليها من زاوية فوقية يمكن اعتبارها أهم قوة اجتماعية بالمغرب في السنوات الأخيرة، لأنها استطاعت الانتشار في كافة ربوع المغرب، واستطاعت استقطاب نشطاء محليين وجهويين يشتغلون على ملفات ومطالب محلية، والتحقت

---

[1] https://lakome2.com/societe/144060/

[2] https://alyaoum24.com/1731966.html

[3] https://arabic.euronews.com/2022/12/04/morocco-capital-rabat-protest-deteriorating-social-high-prices

بها نخب محلية سياسية ونقابية وجمعوية. إلا أن هذا المعطى يبقى بدون قوة ومعنى إذا تم الحفاظ على التشتت الذي يعيشه كل احتجاج اجتماعي، مع غياب أي تضامن جماعي سواء كان عموديا أو أفقيا مما يضعف من فعاليته وقوته[1].

لقد بينت تجربة 20 فبراير بالملموس أن قوة الالتقائية والعمل الميداني بين مختلف القوى الاجتماعية والمجتمعية تعد شرطا أساسيا لبناء جبهة اجتماعية ومدنية، بدونها لن يكون للاحتجاجات الاجتماعية إلا مآل التنفيس الاجتماعي وتدوير الأزمات بين الحكومة والدولة والمجتمع.

4. وسائط التواصل الاجتماعي وسيلة وأداة للاحتجاج

إن انسيابية أدوات التواصل الاجتماعي وانفلاتها من الرقابة يجعلها أداة مفضلة لطرح موضوعات التعبئة الجماعية، وتحفيز الجمهور من أجل الانخراط في الفعل الجماعي، خاصة وأن هشاشة الأنظمة الإعلامية الرسمية فرضت رقابة على النشطاء الاجتماعين وجعلتهم يلتجئون إلى فضاءات التواصل الاجتماعي في غياب قيام مؤسسات الوساطة بدورها[2].

وقد فاق عدد مستخدمي شبكة الإنترنيت في المغرب 36 مليون شخص حتى سبتمبر 2022، بارتفاع 39.7%، مقارنة بالفترة نفسها من 2021[3].

ورغم أن التعبئة الرقمية[4] استعملت في كثير من الأحيان كأداة مساعدة على حشد التأييد والبحث عن الأنصار من أجل التعبئة الواقعية، فإن السياق المغربي يعي بشكل واضح أن العمل الميداني لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يعوض بالنضال الرقمي.

إن هذه الحقيقة جعلت مختلف الاحتجاجات الاجتماعية تتعامل مع وسائط التواصل الاجتماعي كوسيلة احتجاجية إما مكملة لاحتجاج فعلي مادي وحقيقي أو مواكبة لهذا الاحتجاج، مما شكل إحراجا كبيرا للوسائط التقليدية وجعلها تشتغل بنفس المنطق.

هكذا أصبح كل احتجاج أو فعل جماعي مواكب من طرف جيش من الإعلاميين الهاوين والجدد كما أن سلوكيات المحتجين والموظفين المكلفين بالتعامل مع الاحتجاج تتغير بفعل تلك التغطيات الإعلامية الهاوية، وفي كثير من الأحيان اضطرت مديرية الأمن تقديم توضيحات للعموم عما رصده الإعلام الجديد أو الهاوي[5].

5. خلاصات

---

[1] https://lakome2.com/opinion/290723/

[2] https://www.aa.com.tr/ar/

[3] نفسه

[4] https://www.mominoun.com/articles/

[5] https://www.hespress.com/

- يمكن ملاحظة غياب التضامن الأفقي والعمودي بين مكونات الاحتجاج سواء المؤسساتي المؤطر من طرف الوسائط التقليدية كالنقابات والجمعيات المهنية أو حتى التي استطاعت استعمال الوسائط الحديثة والجديدة كالتنسيقيات، فكل احتجاج له رهانه الخاص ويبقى معزولا عن الرهانات الوطنية والعامة.
- إن كل احتجاج اجتماعي أصبح يشتغل كمقاولة لها ثمن دخول خاص وقواعد عمل وهامش كبير للمناورة والبحث عن الحلول الممكنة بتكلفة محدودة، وبالتالي تم قطع أوصال تغذية الحركة الاجتماعية العامة إلا من قبيل التضامن عبر بيانات المجتمع المدني.
- أصبحت الاحتجاجات الاجتماعية أكثر عقلانية، إذ أصبح المحتجون يشكلون لجانا لتقديم المطالب والمفاوضة، وأخرى للإعلام والترافع عن ملفاتهم، مع العلم أن المطالب المرفوعة إلى مراكز القرار تأخذ مسارها عبر القنوات التقليدية سواء كانت من خلال المؤسسات الدستورية كالبرلمان، وأحيانا أخرى عبر استعمال شبكات زبونية مبنية من طرف النخب التقليدية.
- إذا أخذنا خريطة الاحتجاجات الاجتماعية طيلة هذه السنة، سوف نلاحظ أن جل الجهات عرفت حركات احتجاجية سواء كانت استمرارا لمسلسل احتجاجي قديم يتم تجديده كلما سنحت الفرصة أو عبارة عن انبلاج حركة احتجاجية جديدة نتيجة واقع جديد مس مصالح فئات اجتماعية لم تجد سبيلا لإيصال صوتها إلا عبر الفعل الجماعي الاحتجاجي.
- رغم أن الدستور المغربي لسنة 2011 ينص على تواجد مجموعة من المؤسسات التي تعنى بالقيام بعملية الوساطة في طرح ومناقشة ومفاوضة كل المطالب المطروحة بالفضاء الاجتماعي، إلا أن طبيعة النظام السياسي سوف تقوم بإعادة تأسيس تلك المؤسسات بطريقة تجعلها تقوم بأدوار لا علاقة لها بالدور المحدد لها دستوريا. وفي أحيان أخرى تتحول هذه المؤسسات والوسائط إلى مؤسسات عاجزة عن القيام بالدور المنوط بها، نشير هنا إلى الطريق المسدود الذي وصل إليه المجلس الأعلى للمنافسة عندما حاول مناقشة شبهة الاتفاق على ثمن موحد من طرف شركات الغاز بالمغرب.
- أصبحت الحكومة يوما بعد يوم خارج المتخيل الاجتماعي الجماعي كخصم، خاصة وأن المسار العام يتجاوزها من حيث أن العديد من السياسات العمومية تقع خارج الهامش الحكومي، وقد تم رصد تحول نوعي في العديد من التوترات الاجتماعية من خلال توجيه الخطاب مباشرة إلى الملك في سياق احتجاجات اجتماعية كرد فعل عن غياب الوسائط المؤسساتية وعن غياب الحكومة.
- تمت ملاحظة استمرار ظهور وتطور التنسيقيات كشكل من أشكال التخلص من بيروقراطية الوسائط التقليدية للنقابات والالتفاف على الإكراهات التنظيمية والأيديولوجية وكذا شروط العمل في النسق السياسي والاجتماعي العام بالمغرب. وتتمتع التنسيقيات بسلاسة التنظيم في مواجهة البيروقراطية النقابية، حيث لا يتطلب الجهد التنظيمي إلا عقد جموع عامة لانتخاب

أو تعيين لجان التنسيق، كما أن القرارات يكون إنتاجها أكثر ديموقراطية من إكراهات القرار النقابي. وتكون التعبئة الجماعية مباشرة ومرنة بعيدا عن التعبئة الهرمية للوسائط النقابية، وتعتمد في كثير من الأحيان على احتلال الفضاء العام ولا تخضع تحركاتها إلى تفاهمات رسمية وغير رسمية التي ألفت الاحتجاجات النقابية على اتباعها.

- إذا كانت النقابات مرتبطة بآليات وتقاليد ما سمي بالحوار الاجتماعي، فإن التنسيقيات تحررت من كل تلك القواعد البيروقراطية، في المقابل فإن الملفات المطلبية التي تفاوض عليها النقابات تضم العديد من الملفات التي قد يتم التضحية ببعضها من أجل المجموع وهذا ما يحرج التنسيقيات التي تتفرد بملف خاص بالفئة التي تدافع عنها فقط.
- يتبين من تحليل تيمات وموضوعات الاحتجاج الاجتماعي أن أغلبها مرتبط ببرامج وسياسات كبرى للدولة كما هو حال مشاكل السكن والتطبيب والتعليم، كما مست الاحتجاجات الاجتماعية مواضيع مرتبطة بمشاكل هيكلية وبنيوية تكون مواضيع احتجاجات دورية لا تتوقف إلا لتعود مع عدم قدرة الدولة على تقديم إجابات معقولة لمعالجة تلك الإشكالات، كما هو الشأن بالنسبة لتهميش مناطق المغرب العميق وعدم إيجاد حل لمشكلة ندرة المياه، ولن تنسى الذاكرة الاحتجاجية ما وقع في احتجاجات سنة 2017 المعروفة بثورة العطش من قمع لساكنة زاكورة[1].
- إذا كانت الاحتجاجات الوطنية تركزت في العاصمة الرباط من خلال دعوات المحتجين إلى طرح ملفاتهم أمام مركز القرار، فإن ذلك لم يمنع من توسع خريطة الاحتجاجات لتبقى بشكل ما تشتغل في منابتها الأصلية، وذلك لصعوبات طرحها للمركز بسبب تكلفة التنقل واللوجستيك المرتفعتين. هكذا سوف تشهد ربوع المملكة سلسلة من الاحتجاجات الجهوية والإقليمية ابتداء باحتجاجات العطش بزاكورة وطاطا، كما نظم المعطلون العديد من الاحتجاجات الإقليمية والجهوية بفاس وتزنيت وبنكرير وأكادير وتازة وكلميم وسيدي إيفني...
- انضم أصحاب ذوي الحقوق في الأراضي السلالية إلى الاحتجاج والمطالبة بالاستفادة من تلك الثروة المنسية في العديد من المدن بابن سليمان والمناصرة إقليم القنيطرة.
- تحرك مهنيوا الصيد التقليدي في العديد من الموانئ خاصة الداخلة والناضور وطانطان للاحتجاج على بعض قرارات وزارة الصيد البحري، كما احتج الصيد الصناعي من جراء تضرره من ارتفاع أثمان الوقود.

---

[1] المتخيلات الاجتماعية الحديثة، تشارلز تايلر، ترجمة الحارث النبهان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس، 2015، الصفحة:35.

- إن الاحتجاج الاجتماعي أصبح أحد الأدوات المفضلة للساكنة لطرح مطالبها في مقابل عجز الوسائط التقليدية عن القيام بأدوارها الدستورية والمجتمعية جراء مسلسل إدماج مؤسسات المجتمع المدني في سيرورة النظام السياسي المغربي.

ثبات قضايا الاحتجاج واستمرار محركاته سنة 2022

عبد المولى عمراني[1]

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تناميا ملحوظا لظاهرة الاحتجاجات بالمغرب، فقد أفصح الفعل الاحتجاجي عن وجود اختلالات في العلاقة بين الدولة والمجتمع، كرد فعل على ضغوطات سياسية واجتماعية واقتصادية، وانتكاسات حقوقية من طرف الدولة، وبترسيخ "لسلطة" مضادة لسلطة الدولة، تتجاوز أحيانا قدرة هذه الأخيرة على الضبط أو التوجيه، ما يؤكد أن الاحتجاج بالمغرب يظهر حينا كممارسة للضغط على السلطة وإحراجها بعد فشل في تدبير ملفات ذات الأولوية السياسية والاجتماعية والاقتصادية...، وأحيانا أخرى لخفض مستوى الاحتقان أو لتصفية حسابات رمزية مع أولئك الذين يفترض أنهم مسؤولون عن أوضاع أوجبت الاحتجاج.

لقد وضع منظرو الحرمان la frustration القاعدة السوسيولوجية التالية: "عندما يكون الناس في حالة من اليأس والبؤس الشديدين، فإنهم غالبا ما يكونون أقل نزوعا إلى التمرد، لأنهم يكونون حينئذ بدون أمل... وحين تتحسن وضعياتهم بعض التحسن، ويكون لديهم شعور بتغير محتمل، إذ ذاك فقط يتمردون تمردا فعليا ضد القمع والجور. إن ما يفجر العصيان لهو الأمل وليس فقدانه، لأن الأمل هو الذي يبعث الثقة، وليس التألم المكتئب"[2]. لذلك فشروط إنتاج الاحتجاج بالمغرب تظل قائمة ما دامت عوامل الإقصاء والتهميش وفشل التنمية واتساع دوائر الفقر والتهميش والاقصاء، واستمرارية واقع لا تكافؤ الفرص وانعدام الاحترام للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية واللغوية...

كل هاته الشروط تعتبر من محركات الاحتجاج بالمغرب، الذي يعتمد أكثر من صيغة وأكثر من مطلب. لهذا عرفت سنة 2022 احتجاجات مستمرة وواسعة في الشوارع المغربية، اتسع مجالها وتنوعت مطالبها، لكن الخاصية المميزة لها؛ ثبات حضورها في المجال الحضري وامتدادها وتوسعها إلى قرى وبوادي المغرب، مع بروز الاجتماعي كقضية أساسية في هاته الاحتجاجات، نتيجة إشكالات تدبير المؤسسات الرسمية لقطاعات حيوية واستراتيجية.

1. خريطة الاحتجاجات بالمغرب سنة 2022

اتسعت رقعة الاحتجاجات الاجتماعية سنة 2022 لتشمل مختلف مناطق وجهات المغرب. ولعل الملفت في هاته الاحتجاجات هو عدم استقرار بؤر التوتر ومناطق الاحتجاج عكس ما كانت تدعيه المؤسسات الرسمية من خلال تصريحاتها وخروجها الإعلامي.

---

[1] باحث في السياسات الاجتماعية.

[2] تيد روبرت غور، لماذا يتمرَّد البشر؟، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص219.

فقد عرف شمال المغرب احتجاجات اجتماعية بالأخص مدينة طنجة، التي تعتبر بؤرة اجتماعية نشيطة من خلال العديد من المظاهرات التي نظمت بالمدينة خلال شهر فبراير ونونبر ضد الغلاء وارتفاع الأسعار، وعرفت مشاركة مختلف فئات المجتمع وطبقاته. في السياق ذاته انتفضت مدن تطوان والحسيمة وشفشاون وعدد من القرى والبوادي.

استمرت سياقات الاحتجاجات وقضاياه بالجنوب المغربي، فقد أضحت جل مدنه مواقع احتجاجات بالأخص مدينتي العيون عاصمة الاحتجاجات الصحراوية ومدينة أكادير من خلال حركية نشطائها ومكوناتها النقابية والسياسية والجمعوية...

وانتقلت عدوى الاحتجاجات لمدينة مراكش وآسفي والجديدة، واستمرت في نفس القضايا المحركة له "غلاء أسعار المواد الاستهلاكية وارتفاع ثمن المحروقات"، وامتدت نفس قضايا الاحتجاج في شرق المغرب في كل من وجدة وجرادة وجرسيف وتاوريرت... ولا زالت محركاته قائمة في ظل العزلة والتهميش التي تعرفها مناطق شرق المغرب.

إلى ذلك حافظت المدن الحضرية الكبرى على زخمها الاحتجاجي؛ تأتي مدينة الدار البيضاء في المرتبة الأولى، خاصة الاحتجاجات الفئوية والطبقات العمالية جراء المشاكل التي عرفتها وحدات صناعية مختلفة.

وعرفت مدينة فاس كذلك نفس الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي للمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية وتحسين الخدمات.

في حين حافظت العاصمة الرباط على رمزيتها الاحتجاجية، خاصة ذات الطابع الوطني والفئوي، حيت توالت الاحتجاجات بشكل مستمر أمام البرلمان من لدن فئات اجتماعية متعددة؛ خصوصا تلك التي دأبت على المرابطة أمام البرلمان، أو التي رفعت سقف احتجاجها من المحلي إلى الوطني من أجل إبلاغ صوتها لأصحاب القرار مركزيا.

بهذا تكون الرباط عاصمة الاحتجاج، حيث أصبحت محج كل من المعطلين وقدماء محاربي حرب الصحراء والموظفين العموميين بمختلف فئاتهم من متصرفين وتقنيين وممرضين ورجال تعليم...، الذين يشكلون فاعلا دائما في الاحتجاجات القطاعية المحلية والجهوية والمركزية.

الأمر الذي يؤكده تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان[1]،من خلال المعطيات التي أعلن عنها المجلس في ندوته الصحافية بالرباط يوم الأربعاء 10 ماي 2023؛ فقد بلغ عدد التجمعات والتظاهرات خلال سنة 2022 ما مجموعه 11874 تجمعا، شارك فيها حوالي 450487 شخصا.

1- المجلس الوطني لحقوق الانسان، التقرير السنوي حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2022 "إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز فعلية الحقوق" أكتوبر 2022.

2. الحركية الاحتجاجية بالمغرب: بحث في الأسباب والدواعي

1.2. غليان محفز في ظل سياق اجتماعي استثنائي

شهد المغرب حالة احتقان اجتماعي حاد، بسبب الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي أثّر على وضعية شرائح اجتماعية واسعة من الشعب المغربي، حيث أظهرت دراسة للمندوبية السامية للتخطيط بالمغرب أن 3.2 ملايين شخص إضافي التحقوا بلائحة الفقر أو الهشاشة جراء تبعات جائحة كورونا وآثار أزمة التضخم، كما أكد التقرير نفسه أن المغرب تراجع فعليا في وضعية الفقر والهشاشة إلى مستويات سنة 2014، وزيادة الفوارق الاجتماعية، كما توقعت الدراسة ارتفاع معدل الفقر المطلق من 3% سنة 2021 إلى 4.9% في سنة 2022، ومن 1 إلى 1.7% بالمناطق الحضرية، ومن 6.8% إلى 10.7% في الوسط القروي[1].

2.2. نمط احتجاج بعقلية جيل جديد

يلاحظ من خلال السلوك الاحتجاجي بالمغرب خلال سنة 2022 أنه يعبر عن أنماط وخصوصيات جديدة للاحتجاج خصوصا على مستوى الفضاءات، حيث لم يعد مرتبطا فقط بالفضاء العام (الشارع) بل أصبح الفضاء الرقمي وسيلة من وسائل تقوية حراك الشارع، إن هذا الانتقال ليس انتقالا بسيطا، بل هو إعادة لتشكيل أسس الاحتجاج في زمن الرقمنة، وهو ما أشار إليه الباحث لانس بينيت lance benneet أن وسائل الاتصال الرقمية أعادت النظر في الاحتجاجات الاجتماعية على مستويات متعددة وأوجه عديدة[2].

فمن بين هاته المستويات، ما يرتبط منها بمستوى البنية المعرفية للنشطاء الجدد، لأن مرجعية التفاعل الافتراضي مرتبطة أساسا بالمستوى المعرفي، وما يحرك الاحتجاج في الفضاء الافتراضي هم النشطاء الجدد أو ما يسمى بـ"النخب المعلوماتية".

إن ما يسهل التفاعل الافتراضي ومرونته، إتاحته لفرص تشكل تفاعلات إيجابية، تصطبغ بالسهولة واليسر في التواصل عبر الانترنيت، ويتجلى ذلك في سرعة توحيد الأهداف العامة للاحتجاج، والقدرة على التشبيك وجمع التأييد حول قضايا الاحتجاج ومجالاته، مما يجعل من الفضاء الافتراضي مجالا لإعادة الأمل للشباب وقوته التأثيرية في ظل التضييق على حرية الاحتجاج وحق التعبير في الفضاء الواقعي، ما يتيح للنشطاء مشاركات متكررة وتفاعلات مكثفة، من أجل التفاوض والاحتجاج والتعبئة[3]، لذلك فالاحتجاج في المجال الواقعي الذي يخضع لرقابة وشروط وإجراءات قانونية يعرض المحتجين لتدخل مادي عنيف ولأجهزة القوة العمومية...، عكس الفضاء الافتراضي الذي تنكسر فيه القيود الواقعية

---

[1] المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة حول وضعية سوق الشغل سنة 2022.

[2] حسن اشرواو، رشيد البشواري: "تمثلات الطلبة الجامعيين حول الفعل الاحتجاجي بالفضاء العام"، ص 61/60.

[3] حسن اشرواو، رشيد البشواري: مرجع سابق، ص 61/60.

والقانونية بشكل خفي ومضمر، فالانتقال من الاحتجاج الواقعي إلى الافتراضي جعل منه فضاءا مضادا للسلطة، وهو ما يختلف عن الفضاء العام كما نظر له هابرماس باعتباره ساحة مادية للنقاش[1].

3.2. أزمة الوساطة

رافق الارتفاع المتنامي لظاهرة الاحتجاج بالمغرب خلال سنة 2022 عودة نقاش أزمة الوساطة عند الفاعلين والصحافيين والباحثين المغاربة...، والناتج عن إشكالية تدبير المفاوضات والمطالب الاجتماعية في سياقات الحراك الاجتماعي من لدن أحزاب سياسية ضعيفة ونقابات مهنية وجمعيات غير قادرة على حمل هموم الفئات القطاعية المنضوية تحتها أو الفئات الهشة والفقيرة. هكذا تصبح فرضية "أزمة الوساطة" تفسيرا مركزيا مهيمنا عند التفكير في تصاعد موجات الاحتجاج الحضري في جيلها الجديد.

3. الاحتجاجات بالمغرب 2022 تعيد الحراك الفئوي للواجهة

يجمع المتتبعون على أن مواقع التواصل الاجتماعي أذكت شرارة الحركات الاجتماعية خلال سنة 2022، لتكون بذلك عاملا جوهريا وراء اجتياح الاحتجاجات الفئوية للشارع المغربي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل أكثر من ذلك تحولت إلى "بارومتر" لقياس منسوب الأزمة السياسية في فترة زمنية معينة.

1.3. استمرار احتجاجات الأساتذة المتعاقدين

في سياق تواتر الاحتجاجات سنة 2022، لا زال آلاف الأساتذة المتعاقدين يخوضون معاركهم النضالية منذ حوالي ست سنوات، بشتى السبل المتاحة بغرض تسوية وضعيتهم المقلقة وغير المستقرة نفسيا واجتماعيا وتربويا...، فلا زالت التنسيقية الوطنية للأساتذة المتعاقدين تقود حركتها الاحتجاجية بوسائل احتجاجية متعددة، إن على مستوى تنظيم الوقفات والاحتجاجات في جل المدن المغربية؛ محليا وإقليميا وجهويا، أو مركزيا أمام البرلمان...

تجدر الإشارة إلى أن نظام التعاقد برنامج أطلقته الحكومة المغربية في عام 2016 لتوظيف أساتذة في المدارس الحكومية بموجب عقود قابلة للتجديد، غير أنه خلف احتجاجات عند هؤلاء الذين وُظّفوا والذين طالبوا بتغييره ودمجهم في القطاع العام. وفي عام 2019، تخلت وزارة التربية الوطنية عن النظام نهائيا، واستحدثت نظاما أساسيا يصير هؤلاء الأساتذة بموجبه كوادر في الأكاديميات، ويشتمل على مقتضيات تضمن الاستقرار المهني من قبيل الحق في الترقية والتقاعد والاستفادة من الحركة الانتقالية الجهوية وغيرها. لكن الاحتجاجات استمرت بسبب إصرار الأساتذة على دمجهم في الوظيفة العامة وعلى أن تكون مناصبهم المالية تابعة لوزارة التربية لا الأكاديميات.

---

[1]– عصام الرجواني: ديناميات الفضاء العمومي: دراسة في أسس الانتقال المدني في المنطقة العربية، مركز أبحاث للدراسات الاجتماعية والاستراتيجية، 2018، ص 57.

2.3. احتجاجات قطاع الصحة

لا تنفك الاحتجاجات في القطاع الصحي تهدأ، حتى تنشب من جديد لأسباب متعددة.. فقد عرفت سنة 2022 احتجاجات متتالية للممرضين وموظفي قطاع الصحة حول مشروع قانون يهدف إلى اعتماد نظام جديد للتشغيل بموجب عقود بالقطاع، ما أثار جدلا واسعا في صفوف مهنيي القطاع وهيئاتهم النقابية، في وقت تراهن فيه الدولة المغربية على ورشات استراتيجية كبرى منها ورش الحماية الاجتماعية وتعميم التغطية الصحية وإيجاد حلول للتحديات المطروحة على المنظومة الصحية.

في هذا السياق نشبت احتجاجات قطاعية خاصة بالصحة عمت جميع ربوع المغرب، احتجاجاً على الطريقة الأحادية التي تم اعتمادها من قبل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بشأن تمريرها مشاريع القوانين 07.22، 08.22 و09.22 للمجلس الحكومي، مؤكدة استنكارها واعتراضها التام لمضمون ولطريقة تمرير هذه المشاريع، مؤكدة فشل مشروع التعاقد في قطاعات أخرى كقطاع التعليم الذي لا زال يشهد احتجاجات مستمرة منذ بدء العمل به سنة 2016.

3.3. أرباب النقل.. احتجاج يقابله احتواء

رصدت الحكومة خلال العام 2022 دعما خاصا لصالح مهنيي النقل الطرقي، لمواجهة الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات التي سجلت ارتفاعات مهولة بعد ارتفاع أسعار النفط في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية، ما أفرز أزمة في النقل العمومي في عدد من المدن المغربية، نشبت عنها احتجاجات عمت جل المدن المغربية من لدن أرباب النقل بمختلف مستوياته، ومن طرف المجتمع المغربي بمختلف أطيافه من خلال جبهات مدنية واجتماعية محلية، كما طالبت النقابات بوضع حلول جذرية لأزمة ارتفاع أسعار المحروقات في المغرب عبر وضع سقف أرباح شركات الوقود، إذ يرون أن ما تقدمه الحكومة مجرد مسكنات فقط، فضلا على تراجعها في الدفعة الأخيرة عن الزيادات المقررة.

4.قضايا الاحتجاج بالمغرب سنة 2022

1.4. الغلاء يحرق الفقراء: نار المحروقات تشعل لهيب أسعار المواد الاستهلاكية

لم تختلف مبررات المؤسسات الرسمية بالمغرب خلال سنة 2022 عن باقي الحكومات الأخرى اتجاه موجة الغلاء وارتفاع الأسعار، بإلقاء المسؤولية الكاملة على الخارج والتجار المحتكرين في الداخل، التي هي مبررات سهلة وغير مكلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا... تؤكد بالملموس تنصل الحكومة من الأزمات التي تعصف بالمغاربة، وعدم القدرة على مواجهة تجار فاسدين وباحثين على الثراء في ظل أزمة خانقة.

لا تكتفي الحكومة المغربية بالبحث عن مبررات وحجج واهية تبرر بها فشلها في وقف قفزات الأسعار والغلاء غير المسبوق للمواد الغذائية الأساسية، بل تقدم وعوداً مستمرة بخفض الأسعار وزيادة المعروض من السلع ومراقبة مختلف سلاسل الإنتاج والتسويق، لضمان تزويد الأسواق بالمنتجات الغذائية، دون أن يكون لتلك الوعود صدى على أرض الواقع.

2.4. أزمة الشغل وانتشار البطالة واغتيال مستقبل الشباب

عرفت سنة 2022 فقدان 24 ألف منصب شغل، وذلك نتيجة ضعف وفشل السياسيات الاجتماعية وأزمة الاقتصاد الوطني، فحسب مذكرة صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل سنة 2022[1]، فقد ضمت خمس جهات أكثر من سبعة عاطلين من كل عشرة 71,4% على المستوى الوطني؛ تأتي جهة الدار البيضاء–سطات في صدارتها بنسبة 25,9%، تليها فاس– مكناس 13,2% والرباط–سلا–القنيطرة 12,7%، ثم طنجة–تطوان–الحسيمة بنسبة 9,8% والجهة الشرقية بنسبة 9,8%.

وسجلت أعلى معدلات البطالة بالجهات الجنوبية20,1%، والجهة الشرقية 17,4%. وبحدة أقل، تتجاوز جهتان المعدل الوطني 11,8%؛ يتعلق الأمر بجهة الدار البيضاء–سطات 13,8% وفاس–مكناس 13,5%. وفي المقابل، سجلت جهات مراكش–آسفي وطنجة–تطوان–الحسيمة ودرعة–تافيلالت أدنى المعدلات بـ6,9% و9,7% و9,7% على التوالي.

تشجيعا للحس المقاولاتي وبناء المشاريع الذاتية لدى الشباب، أطلقت الحكومة عددا من البرامج التمويلية أهمها، برنامج "أوراش" لدعم وخلق أكثر من 250 ألف فرصة شغل مباشر في ورشات مؤقتة، بمجالات مثل التعليم، الصحة، التنمية المستدامة، الأشغال العمومية وغيرها. وقد خصصت لذلك 2.25 ملياري درهم خلال سنتي 2022 و2023. كما تم إطلاق برنامج "فرصة" الذي يسعى إلى دعم10000 حامل مشروع في سنة 2022، من خلال تسهيل الاستفادة التمويلية من خلال آلية القروض الصغيرة الميسرة، بالإضافة إلى دعم برنامج "انطلاقة" برؤى جديدة[2]، على رأسها التمويل والمواكبة بشروط تفضيلية، موجهة إلى الشباب حاملي المشاريع، المقاولين الذاتيين، والمقاولات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الوسط القروي؛ بتغطية مالية تناهز 8 مليارات درهم[3].

بلغت حصيلة المسجلين في نظام المقاول الذاتي 286020 في نهاية سنة 2020، بتعاون مع الشركاء على مستوى مختلف جهات المغرب[4]، وحظي بامتيازات من قبيل الاستفادة من التغطية الاجتماعية والصحية للمقاول عبر الانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي، وفقاً للمادة 2 من القانون رقم 114.13 الخاص بنظام المقاول الذاتي، إلا أن الملاحظ غياب مؤشرات واضحة حول تأثير هذه الاستراتيجيات على سوق الشغل، وهو ما أشار إليه تقرير لجنة النموذج التنموي إلى "أن ضعف التقييم

1– المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة حول وضعية سوق الشغل سنة 2022.

2– وزارة الاقتصاد والمالية: ميزانية المواطن 2022.

3– وزارة الاقتصاد والمالية. 2019. ورقة تقديمية حول برنامج "انطلاقة".

4– التقرير العام للجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد 2021. "تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع".

والتتبع ومواكبة التنفيذ بناء على أهداف واضحة"[1] يعد من المعيقات الأساسية لتراخي دينامية التنمية في المغرب.

ناهيك عن إشكالية تطوير ثقافة المقاولة وأزمة تنمية الحس المقاولاتي في المناهج التربية والتكوين...، حيث برهنت تجارب الدول المتقدمة أن تدريس ثقافة ريادة الاعمال لدى التلاميذ والطلبة تجري في مسارهم الدراسي، لأنها تشكل حافزا لتنمية الثقافة المقاولاتية وتساهم في التنمية الاقتصادية للدول، وتحمل مشاريع يعود نفعها الأفراد والمجتمع بصفة عامة[2]. علما أن هناك عوامل أخرى تؤثر على مناخ الأعمال والاستثمار بالمغرب لارتباطه بشكل كبير بالأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي... للمؤسسات السياسية بالدولة المغربية وطبيعة السلط التي تمارسها، والتي تظل عتيقة في حد ذاتها لأنها تبقى رهينة الاستراتيجيات الدولية في قضايا الاستثمار والتنمية.... وهو ما بينته نتائج استطلاع أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول البرامج العمومية الموجهة للشباب، خلص الاستطلاع إلى عدم كفاية جهود التواصل والتحسيس حول عروض ونتائج هاته البرامج، 71.57% من المشاركين لم يسبق لهم الاستفادة من هاته البرامج، 49% منهم عبروا عن عدم فعالية هاته البرامج ونجاعتها. مؤكدين على أن نجاح برامج التشغيل رهين بتعزيز التواصل وإشراك الشباب في مختلف مراحل الإعداد والتتبع والتقييم[3]. كل هذا يوضح بشكل جلي غياب المقاربة التشاركية من بين العوامل المؤثرة في فشل تحقيق أهداف سياسات تشغيل الشباب في المغرب.

خاتمة

امتد نشاط الحركات الاحتجاجية إلى الأوساط القروية وشبه القروية بعد أن كان حكرا على الأوساط الحضرية. فالمطالب التي تنامت خلال سنة 2022 هي نتيجة إحساس سكان بعض الجهات المغربية بانعدام الأثر المترتب عن التنمية المجالية وبالتهميش الذي تعانيه مناطقهم. ومن شأن فشل الحكومة والمجالس الترابية عن تلبية المطالب الاجتماعية الأساسية للقرى والمناطق المهمشة أن يؤدي إلى تنامي صدى الفعل الاحتجاجي بالمغرب العميق كشكل رئيسي لتصريف المظالم الاجتماعية، في ظل استمرار محركات وأسباب الفعل الاحتجاجي.

1- التقرير العام للجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد 2021. "تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع."

2- Bakar, Rosni & Islam, Md. Aminul & Lee, Jocelyne. (2014). Entrepreneurship Education: Experiences in Selected Countries. International Education Studies. DOI:10.5539/ies.V8n1p88

3- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2022، نتائج الاستشارة والمواطنين حول البرامج العمومية الموجَّهة إلى الشباب.

من صندوق المقاصة إلى الدعم المباشر وتحديات الطبقة المتوسطة

زهير بن الطالبة[1]

مقدمة

إن الاهتمام بالمسألة الاجتماعية والعمل من أجل ضمان العيش الكريم لكل المواطنين هو مفتاح استقرار الدول والمجتمعات وتطورها، بل إن الغاية من وجود مؤسسات الدول وبرامجها ومشاريعها وكل مخططاتها هو الرقي بحياة الناس وانتشالهم من واقع الفقر والقهر، إلى واقع الغنى والكرامة والعدالة الاجتماعية.

في هذا السياق ومن أجل المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين ومحاربة غلاء المعيشة تم إحداث صندوق المقاصة أو صندوق الدعم الاجتماعي، وهو مؤسسة عمومية ذات صفة معنوية واستقلالية مالية، وظيفتها الأساسية دعم أثمان المواد الأولية المسوَّقة في المغرب، إضافة إلى دعم أثمنة بعض المنتجات الموجهة للاستهلاك في الأقاليم الجنوبية للمغرب. "تم إحداث الصندوق سنة 1941، إبان الحماية الفرنسية على المغرب، ويؤطر تسييره ومهامه ظهير لسنة 1977"[2].

وعندما نقول سبعينات القرن الماضي نستحضر الحراك الاجتماعي الذي كان يعرفه المغرب حيث المطالبة ببناء دولة الكرامة والعدالة الاجتماعية، وأيضا ارتفاع أسعار المحروقات وانعكاسها المباشر على القدرة الشرائية للمواطنين. لكن سرعان ما سيتدخل صندوق النقد الدولي وتحديدا سنة 1983 من خلال برنامج التقويم الهيكلي الذي سيطالب الدولة بإصلاح صندوق المقاصة والحد من تدخل الدولة. ومنذ ذلك الحين والدولة تتخلى تدريجيا عن دعم مجموعة من المواد، ابتداء من الحليب ومشتقاته ومرورا بالزيوت النباتية والدقيق الممتاز ووصولا إلى المحروقات. وفي أفق سنة 2024 فإن الدولة تخطط لرفع الدعم عن الغاز والسكر وما تبقى من مواد، لينتهي عهد المقاصة ويبدأ عهد الدعم المباشر حيث السجل الاجتماعي يحدد المعنين بالدعم، وحيث التغطية الصحية للجميع وكذلك التعويض عن الأبناء يعم الفقراء.

إذا تأملنا في طبيعة المواد المستفيدة من الدعم وطبيعة الشركات التي تعمل على توزيعها وبيعها لعموم المواطنين، سنصل إلى أن السبب الرئيسي في غلاء الأسعار عندنا ليس هو ارتفاع ثمنها في الأسواق العالمية بل السبب هو الاحتكار وغياب المنافسة الشريفة، حيث المحتكر يبيع بالثمن الذي يريد. مثلا الحليب ومشتقاته كانت هناك شركة واحدة قبل أن يتم تحريره جزئيا، وإلا ما معنى أن يكون نفس

---

[1] باحث في الشؤون الاجتماعية.

[2] الصفحة الرسمية لوزارة المالية.

ظهير بمثابة قانون رقم 1.74.403. بتاريخ 5 شوال 1397 (19 شتنبر 1977) المتعلق بإعادة تنظيم صندوق المقاصة، الجريدة الرسمية عدد 3388 الصفحة 2849.

الثمن عند جميع الشركات؟ وكذلك الشأن بالنسبة للزيوت النباتية والسكر حيث شركة واحدة تحتكر عملية إنتاج واستيراد الشاي والسكر. وقطاع المحروقات يعاني أيضا من غياب المنافسة الشريفة.

بما أن المغرب بلد نظامه الاقتصادي ليبرالي رأسمالي فلماذا إذن هذا الاحتكار؟ لماذا لم يتم تحرير هذه المجالات وتشجيع الاستثمار داخلها وضمان المنافسة الشريفة بين الشركات؟ لماذا هذا الاحتكار الذي تعاني منه مجموعة من المواد والمنتجات؟ لماذا لم تجتهد الدولة مند الاستقلال إلى اليوم من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح والسكر والزيوت النباتية؟ لماذا هذا الإصرار على التبعية الغذائية للخارج؟ ماهي الآثار التي يمكن أن تترتب عن هذا الانتقال من الدعم العام إلى الدعم الخاص والمباشر؟ ما هي المعايير التي سيتم اعتمادها لتحديد الفقراء؟ أليست الطبقة المتوسطة من موظفين ومهنيين هم من سيؤدي فاتورة هذا الانتقال؟ أليس ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمحروقات والسكن والتمدرس سيؤدي لا محالة إلى انهيار الطبقة المتوسطة؟

1. من صندوق المقاصة إلى الدعم المباشر

إن مسألة الانتقال من صندوق المقاصة إلى الدعم المباشر تحول استراتيجي في تعامل الدولة مع المسألة الاجتماعية، وذلك بغية التخفيف من عبء صندوق المقاصة على الميزانية العامة، وتفعيل وأجرأة توصيات صندوق النقد الدولي من جهة، وكذلك من أجل التحكم في الفقراء وضبط سلوكاتهم واختياراتهم من جهة ثانية، فمنذ سنة 2018 ومن خلال الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى ال 19 لتربعه على العرش، سيحصل تحول جذري في سياسة الدولة في مجال الدعم الاجتماعي الموجه للفقراء.فقد أعلن الملك في خطابه عن إحداث (تأسيس) السجل الاجتماعي الموحد، لتحسين مردودية البرامج الاجتماعية تدريجيا، على المدى القريب والمتوسط.واعتبر أنه "نظام وطني لتسجيل الأسر، قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، على أن يتم تحديد تلك التي تستحق ذلك فعلا عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية، وباستعمال التكنولوجيا الحديثة"[1]. وسيصبح السجل هو المنطلق الوحيد لولوج أي برنامج اجتماعي، وسيتم إحداث سجل وطني للسكان، حيث كل مقيم في المغرب سيصبح له معرّف رقمي مدني واجتماعي.

ومع انتهاء سنة 2022 سيكثر الحديث عن السجل الاجتماعي الموحد وضرورة تسجيل الأسر في مختلف مناطق البلاد، من أجل الاستفادة من الدعم وأيضا من أجل تعميم التغطية الصحية الإجبارية، على اعتبار أن الدولة سترفع الدعم عن المواد الأساسية مثل الشاي والسكر وغاز البوطان بسبب الارتفاع القياسي في فاتورة نفقات المقاصة التي تتحملها خزينة الدولة، إذ كشفت نشرة الإحصائيات المؤقتة للمالية العمومية للخزينة العامة للمملكة إلى حدود نهاية دجنبر 2022، "عن رقم ضخم بشأن هذه النفقات، التي ارتفعت بزائد 236.7 في المائة مقارنة مع 2021، لتبلغ 45.2 مليار درهم، أي 4 آلاف و520 مليار

1. محمد المخلوفي، الدعم المالي للفقراء "روشتّة" المغرب للقضاء على الفقر، وكالة الأناضول بتاريخ 2019.01.09

سنتيم، مقابل 13.5 مليارات درهم من سنة إلى أخرى، أي بزيادة قيمتها 31.8 مليارات درهم"[1]. كما شهدت "النفقات الصادرة برسم الميزانية العمومية، بحسب نشرة للخزينة العامة للمملكة، تطورا بزائد 18.5 في المائة لتبلغ إلى 462.2 مليار درهم بنهاية دجنبر الماضي، بسبب ارتفاع نفقات التسيير بزائد 21.3 في المائة، ونفقات الاستثمار بـ16.7 في المائة، فضلا عن زيادة تكاليف دين الخزينة بـ12.2 في المائة. وفسرت الخزينة العامة للمملكة ذلك بتطور قيمة الاستردادات الرئيسية بزائد 18.9 في المائة، منتقلة من 49.4 مليارات درهم إلى 58.8 مليارات درهم، تحت ضغط 0.7 في المائة من فوائد الدين، ما يمثل 28.85 مليار درهم"[2].

وحسب وزيرة الاقتصاد والمالية اتخذت الحكومة العديدَ من القرارات والتدابير للحد من تداعيات ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي من خلال دعم المواد الأساسية، إذ بلغت تكلفة الدعم 40 مليار درهم (أي 4 آلاف مليار سنتيم) خلال سنة 2022.

"وحسب إفادات وزيرة الاقتصاد والمالية، كلف دعم القمح عبر صندوق المقاصة حوالي 10.5 مليارات درهم، إضافة إلى السكر بحوالي 4.8 مليارات درهم؛ فيما حاز دعم أسعار "غاز البوطا" لوحده حصة الأسد خلال السنة الماضية بحوالي 22 مليار درهم"[3].

إن هذا الارتفاع في تكلفة الدعم الموجه لصندوق المقاصة، والذي بلغ 4 آلاف مليار سنتيم سيدفع الدولة دفعا إلى التعجيل بمسألة السجل الاجتماعي الموحد، والانتقال ما أمكن إلى الدعم المباشر للأسر الفقيرة والمعوزة، وذلك في انسجام تام مع توصيات صندوق النقد الدولي الذي لا يهمه إلا التقليل من النفقات العمومية، وهاهي مديرة صندوق النقد الدولي وخلال مشاركتها يوم الأحد 12 فبراير 2023 في المنتدى السابع للمالية العامة في الدول العربية، أثنت على توجه المغرب إلى إلغاء الدعم تدريجياً لصالح توفير الدعم الاجتماعي الذي يستهدف الفئات المستحقة، كإجراء يساهم في صلابة سياسات المالية العامة، وتقصد بذلك توجه الحكومة إلى إلغاء دعم صندوق المقاصة لأسعار السكر والدقيق وغاز البوتان، بعد تفعيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية.

2. دور ومكانة الطبقة الوسطى

إن تعريفَ الطبقة الوسطى وتحديدَ معايير تصنيفها يعدان من المعيقات الأساسية في هذا الباب، وهذا الإشكال يبقى محل جدل وخلاف بين الباحثين المستقلين والباحثين التابعين للمراكز والمؤسسات الرسمية، كالمندوبية السامية للتخطيط أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ذلك أنه من خلال

---

1. يوسف يعكوبي " فاتورة المقاصة تبلغ 45 مليار درهم في سنة 2022. وخبير يعدد الانعكاسات. جريدة هسبريس الإلكترونية بتاريخ الخميس 26 يناير 2023
2. نفس المقال.
3. نفس المقال.

تحديد هذه المعايير يتم قياس حجم الطبقة الوسطى من التركيبة المجتمعية، ومدى تمددها أو تقلص قاعدتها العددية.

وبالاعتماد على معيار متوسط النفقات، توصلت المندوبية السامية للتخطيط إلى أن الطبقة الوسطى تمثل 54 في المائة من إجمالي عدد سكان المغرب. وهو رقم مثار خلاف وجدال، مبالغ فيه، ويكذبه الواقع بكل تأكيد.

بخلاف الدول الغربية التي يسهل فيها تحديد الطبقة الوسطى عبر اعتماد نسبة معينة من الدخل المالي للأسر، فإن الأمر معقد في المغرب كحال بقية الدول العربية، التي تضم فرقاً شاسعاً بين حجم الغنى والفقر يصعب من خلاله تحديد الطبقة الوسطى.

وفي محاولته لتحديد تلك الفئة في المغرب، قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (مؤسسة حكومية استشارية) دراسة أشار فيها إلى أن الطبقة الوسطى تتميز بقدرتها على أن تكون بمثابة ركيزة للاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتشير الدراسة إلى أنه يجب الارتكاز في تعريف الطبقات الوسطى "على رصد الشرائح الاجتماعية التي تعيش ظروفاً اجتماعية واقتصادية مرضية، شرائح تتسم بديناميتها، ويتولد عن نشاطها تحقيق التقدم والتنمية لفائدة جميع مكونات المجتمع. واعتبرت الدراسة أنه "من الضروري اعتماد تحليل محلي معمق، متعدد الأبعاد وديناميكي، على أن يتم تعزيزه بدراسة مقارنة تسلط الضوء على تجربة الدول المتقدمة"[1].

"يمكن اقتراح مقاربة تقوم على اعتبار أن الفئات ذات الظروف المعيشية المتوسطة، التي تعد مواتية أكثر لخلق دينامية إيجابية من التقدم والتنمية في البلد، هي الفئة التي تضم رأسمالاً بشرياً مؤهلاً وذا كفاءة، أي بدءاً من الأطر الوسطى في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب المهندسين والأطباء والمدرسين والعاملين المؤهلين تأهيلاً عالياً، والأطر ذات الكفاءة المشتغلة في خدمة المجتمع على مستوى الوظيفة العمومية"[2].

إن عتبة الولوج إلى الطبقة الوسطى ترتفع بشكل ملحوظ إلى 10000 درهم كدخل شهري لعائلة مكونة من أربعة أفراد. لهذا يكون من المنطقي اعتبار أن أي أسرة كي تنضم إلى الطبقة الوسطى يجب أن تتوفر على ثلاثة شروط اجتماعية؛ وهي أولا: القدرة على اقتناء سكن لائق ليس بسكن اجتماعي، ثانيا: القدرة على اقتناء سيارة مُرضية، ثالثا: القدرة على تمدرس أبنائها في مدرسة خصوصية اعتبارا للنظرة السلبية تجاه المدرسة العمومية.

---

1. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي" تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى بالمغرب: رهانات وسبل إرساء طبقة وسطى مؤهلة ومزدهرة ومبادرة. دراسة نشرت سنة2021.

2. نفس الدراسة.

3. الطبقة الوسطى وسؤال التغيير

تعتبر الطبقة المتوسطة داخل كل مجتمع من المجتمعات هي مفتاح التغيير وأداته التي لابد منها سواء كان هذا التغيير سياسيا باعتبارها النخبة الموجهة لاختيارات الناس ووعيهم، أو ثقافيا باعتبارها رمز للقيم والمبادئ والعادات، والمساهمة في نشرها وترويجها بين الناس، أو اقتصاديا باعتبارها هي الطبقة المستهلكة المساهمة في النمو الاقتصادي، وتشجيع المنتوج الوطني. لذلك وجب الاهتمام بها وتوفير الظروف اللازمة من أجل تطورها واتساعها وعدم المساس بقدرتها الشرائية، بل العمل على رفعها وتحسين ظروف عيشها وذلك من أجل ضمان التوازن داخل المجتمع.

إن هذا الانتقال من الدعم العام غير المباشر إلى الدعم الخاص والمباشر، من شأنه أن يؤثر على القدرة الشرائية للطبقة الوسطى على اعتبار أنها طبقة مستثناة من الدعم، تتكون أساسا من الموظفين والمهنين والعمال والفنانين... وهذه الفئة بالذات تحتاج إلى رعاية وعناية من طرف الدولة ومؤسساتها، فبالإضافة إلى الدعم المباشر الموجه للفقراء يجب أن يكون هناك رفع للأجور ينسجم مع الغلاء المهول في الأسعار، وأيضا تجويد الخدمات الصحية داخل المستشفيات العمومية، علاوة على إصلاح المدرسة العمومية وتجويد خدماتها حتى لا يضطر المواطن إلى الذهاب بأبنائه للمدارس الخاصة حيث الأسعار ملتهبة وحيث معاناة الآباء لا حدود لها.

إن هذا التغيير الذي تخطط له الدولة في مقاربتها للمسألة الاجتماعية، يجب أن يراعي خصوصية الطبقة المتوسطة بل ويطرح بدائل تساهم في تحسين القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، والرقي بظروف عيشها، ومنحها المكانة التي تستحق باعتبارها قاطرة التغيير الاقتصادي والثقافي والسياسي.

4. خلاصات

- إن الغلاء الكبير الذي تعرفة المواد الأساسية والتراجع الخطير في القدرة الشرائية للمواطنين، سببه الرئيسي هو اختيار المغرب التبعية الغذائية للأسواق العالمية، وعدم الاهتمام بمسألة تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية، بل توجيه الفلاحة نحو المنتجات التصديرية.
- إن الغلاء الذي تعرفه المواد الأساسية مرتبط بالاحتكار والفساد أكثر من ارتباطه بالأسواق العالمية، لأنه ليس هناك وضوح وشفافية بين الشركات المستوردة والمواطن المسكين الذي لا يملك وسائل المراقبة والمحاسبة، كما أن هناك شركات بعينها هي التي تحتكر استيراد وإنتاج وتوزيع هذه المواد الأساسية بدون منافسة حقيقية.
- إن الانتقال من الدعم العام إلى الدعم الخاص المباشر يطرح سؤال المعايير التي تحدد من يستحق الدعم ومن لا يستحقه؟ وما هو حجم هذا الدعم؟ وهل هو كافي لتحقيق التوازن بين القدرة الشرائية للمواطن الفقير وغلاء المعيشة؟ وما مصير الفئات التي لن تستفيد من الدعم؟

- إن الطبقة المتوسطة هي مفتاح التغيير داخل كل مجتمع، وهي مصدر السلم الاجتماعي وصمام الأمان داخل الوطن، لذلك وجب الاهتمام بأحوالها الاجتماعية وظروفها المعيشية، وإلا فالغلاء وغياب الدعم قد يحولها إلى طبقة فقيرة.

الرياضة المغربية في سنة 2022 بين تحقيق الإنجازات وتكريس الإخفاقات

مصطفى السلماوي[1]

مقدمة

تعد الرياضة أحد الأشكال الراقية للظاهرة الحركية لدى الإنسان، وتُعَرف بأنها مجهود جسدي عادي أو مهارة تُمَارَس بموجب قواعد مُتفق عليها، بهدف الترفيه أو المنافَسة أو المُتعة أو التميز أو تطوير المهارات أو تقوية الثقة بالنفس أو الجسد. والرياضة نتاج ثقافي للطبيعة التنافسية للإنسان من حيث هو كائن اجتماعي ثقافي[2].

أما مفهوم "الإنجازات" فيعني النتائج المرضية التي استطاع الرياضيون والرياضيات المغاربة تحقيقها في سنة 2022، في التظاهرات الرياضية سواء كانت هذه التظاهرات إقليمية (مغاربية، عربية، إسلامية...) أو قارية (إفريقية بالنسبة للمغاربة) أو دولية (عالمية ككأس العالم والألعاب الأولمبية...)، وسواء كانت هذه الإنجازات على المستوى الفردي أو الجماعي. بينما تعني دلالة مفهوم "الإخفاقات" الفشل الذي يرافق الرياضيين والرياضيات في المنافسات التي يشاركون فيها في المحافل الرياضية الكبرى إقليميا وقاريا ودوليا.

هذا ويجمع جل المتتبعين للشأن الرياضي على أن الرياضة المغربية سنة 2022 حققت العديد من الإنجازات التي أدخلت البهجة والسعادة على المغاربة بشكل غير مسبوق في بعض الأنواع الرياضية، لكن الإخفاق والفشل استمر في أنواع أخرى بشكل جعل العديد من المتخصصين يصفون هذه المرحلة بمرحلة الإنعاش لهذه الأنواع. وهكذا فبين متفائل بالنتائج المشجعة المحققة، ومتشائم من خيبات الأمل التي عصفت بآمال المغاربة في هذا القطاع، يأتي هذا المقال لاسترجاع كرونولوجيا الرياضة المغربية في هذا الموسم الرياضي، الذي يمكن وصفه بموسم توهج كرة القدم المغربية في جميع أصنافها بشكل غير مسبوق، مما يطرح العديد من الأسئلة حول سبب هذا التألق مقارنة مع باقي الأنواع الرياضية الأخرى الفردية منها والجماعية، علما أنه لرصد واقع الرياضة المغربية في سنة 2022 يمكننا الرجوع قليلا إلى

---

[1] باحث في المجال الرياضي وعلوم المجال.

2 ينظر: «ويكيبيديا» الموسوعة الحرة، رياضة//https://ar.wikipedia.org/wikiتاريخ الزيارة 2023/06/08.

- أمين أنور الخولي"الرياضة والمجتمع"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 216، ديسمبر 1996، ص 25-26.
- مجد خضر «مفهوم الرياضة»، آخر تحديث 26أكتوبر 2021، تاريخ الزيارة 2023/06/08.
- Luschen, G. & Sage, G. eds. Handbook of Social Science of Sport, Stipes Pub. Co. Champaign, 1981.
- Coakley, Jay J. Sport in Society, Issues and Controversies, C.V. Mosby Co. S.L. 1978.
- Matveyev, L. Fundamentals of Sports Training, Moscow, Progress Pub, 1981.

الوراء، وبالتحديد إلى نص الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الثانية للرياضة بالصخيرات (2008)، باعتبارها خارطة طريق الرياضة المغربية التي يمكن اعتبارها سياسة للدولة لتجاوز انتكاساتها وإدماج الرياضة في نسق النموذج التنموي المعتمد رسميا سواء القديم منه أو الجديد.

فما الدوافع التي كانت وراء اختيار الرياضة موضوعا لهذا المقال الراصد لإنجازات وإخفاقات في الرياضة المغربية في سنة 2022؟ وما هي المميزات التي تجعل الرياضة جديرة بهذه الدراسة؟ وكيف ساهمت مناظرة الصخيرات في إعادة الروح للرياضة المغربية؟ وهل كانت إنجازات هذه الرياضة في سنة 2022 في مستوى التطلعات، أم العكس هو الذي حصل؟ وماهي حصيلة هذه الرياضة في هذه السنة؟ وهل يحق لنا القول إن سنة 2022 هي سنة انبعاث الرياضة المغربية وخاصة كرة القدم، أم أن هذه السنة هي سنة استمرار إخفاقات ونكسات الرياضة المغربية بشكل عام؟

هذه الإشكاليات وشبيهاتها، بَلْهَ القضايا ومثيلاتها، هي التي ستؤثث هذه المساهمة الرصدية، لملامسة واقع الرياضة المغربية في سنة 2022، وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم الإنجازات التي حققتها الرياضة المغربية، وأهم الإخفاقات التي عرفتها هذه الرياضة في هذه السنة، وذلك من خلال المحاور التالية:

1. أهمية قطاع الرياضة

انطلاقا من المكانة التي أصبحت تتبوأها الرياضة في عالم اليوم في حياة الإنسان، ونظرا للمكانة التي تحتلها الرياضة في حياة المغاربة بصفة عامة، والرياضيين والرياضيات منهم بصفة خاصة، كان لا بد أن يتضمن مؤلف «المغرب في سنة» حيزا لإنجازات الرياضة المغربية وإخفاقاتها، باعتبارها رافعة أساسية من رافعات التنمية، وآلية فعالة لاستقطاب الرياضيين والرياضيات، وبابا من أبواب الرقي الاجتماعي لكل الممارسين والممارسات للرياضة بكل أصنافها... وهذا من أهم دوافع البحث لرصد جل إنجازات وإخفاقات الرياضة، وذلك من باب تثمين الإيجابي، والوقوف على السلبي حتى يتم تدارك الضعف لتكون النتائج أفضل والإنجازات أكبر.

ويأتي اختيار الإنجازات والإخفاقات التي رافقت الرياضة المغربية في سنة 2022 موضوعا لهذا المقال لعدة اعتبارات أهمها: المكانة التي أصبحت تحتلها الرياضة في الحقل الاجتماعي، والدور الذي أصبحت تلعبه في الرقي الاجتماعي، إذ انتقلت من كونها هواية وممارسة في وقت الفراغ أو الوقت الثالث، إلى اعتبارها مهنة وحرفة وشغلا، كما أنها أضحت آلية لا محيد عنها للتعريف بالدول من خلال إنجازات أبطالها المشاركين في الدورات الدولية، دون أن ننسى الاستثمارات التي أصبح رجال المال والأعمال يضخونها في هذا الحقل، الذي لم يعد أي حقل اجتماعي يستطيع مجاراته في عصرنا الحالي على مستوى الاستثمار. ويكفي إلقاء نظرة ولو عابرة على القيمة المالية لعقود انتقالات نجوم الرياضة في كرة القدم وكرة السلة مثلا، وعلى الأجرة الأسبوعية والشهرية والسنوية التي يتقاضونها، والأرباح التي يجنونها من وراء التعاقد مع شركات الإشهار للترويج لعلامات تجارية عالمية، وملاحظة الرمزية التي

أصبح يحتلها هؤلاء النجوم، سواء في هذين الصنفين الرياضيين، أو في بقية الأصناف الرياضية الأخرى كالتنس والكولف وألعاب القوى وكرة القدم الأمريكية وغيرها، ليعرف المتتبع أن موضوع الرياضة أصبح من الأهمية بمكان في عصرنا الحالي، مما يحتم إيلاءه العناية التي يستحقها في البحث والدراسة والاهتمام.

هكذا "يمثل واقع الرياضة في عالم اليوم مجالا مثيرا للبحث والتفكير في مختلف حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك لاعتبارات عدة: فمن جهة، نما الحقل الرياضي خلال العقود الماضية بصورة غدا معها صناعة وسوقا مهيمنة في مشهد الاقتصاد العالمي المعاصر، ومن جهة أخرى غدت الرياضة اليوم مساحة للتنافس السياسي، وأداة تستثمر الدول وتوظفها في سبيل تحقيق أهداف سياسية واجتماعية مختلفة. أما ثقافيا واجتماعيا، فقد بلغت بعض الأحداث الرياضية انتشارا وأهمية تجاوزت سياقاتها المكانية والزمانية، واكتسبت رمزية ثقافية عالمية، وأصبحت جزءا من تفاعلات الناس وأحاديثهم اليومية. من هنا، يمكننا ملاحظة الاهتمام الذي حظيت به الرياضة، بوصفها ظاهرة بحثية تستدعي الدرس والتحليل على مستويات عدة، في زمنيتها ماضيا وحاضرا ومستقبلا، وفي اجتماعيتها اتصالاً وانفصالا بغيرها من الظواهر والتحولات، وفي سياستها صراعا وتعاونا، وما بين ذلك وسواه من مداخل معرفية تحاول فهم الظاهرة الرياضية ومقاربتها علميا[1]".

وبذلك عرفت الرياضة المعاصرة ازدهارا اجتماعيا كبيرا، إذ "تبوأت الرياضة والأنشطة البدنية مكانة واضحة على الساحتين المحلية والعالمية، كظاهرة اجتماعية تستحق الدراسة والتأمل، ولقد برزت مظاهر هذه المكانة من خلال إنشاء الهيئات والمؤسسات والجمعيات والروابط والاتحادات واللجان المهتمة بالرياضة، وتعمل على رعاية أنشطتها سواء على المستوى الأهلي أو المستوى الرسمي...، وساعد في ذلك الدور المهم الذي لعبته وسائل الإعلام، وبخاصة التلفزيون في تقديم الرياضة للعامة، وتبسيط مفاهيمها وتشكيل اتجاهات إيجابية نحوها، وظهور الاهتمامات المتزايدة نحو اكتساب اللياقة البدنية وضبط الوزن والمقام المشوق، بالإضافة إلى تغلغل الثقافة البدنية في مختلف النظم والأنساق الاجتماعية، مع اعتبارات مهمة كعوامل التغير الثقافي والاجتماعي ونمو القوى العاملة في المجتمعات وإضفاء الطابع الاجتماعي على العمل وظروف الحياة، وقد تأثرت الرياضة والأنشطة البدنية بهذه التغيرات في مجملها حتى أضحت نظرة هذا العصر واتجاهاته عما عداها في العصور الماضية[2]".

و"بلغة الأرقام، تثير التطورات المذهلة لـ «الظاهرة الرياضية» في العالم خلال العقود الأخيرة دهشة جميع المراقبين والدارسين، إذ يمثل دخلها اليوم 2% من الاقتصاد العالمي كله، وقد بلغت قيمة عائدات البضائع التجارية الرياضية في عام 2018 عالميا 471 مليار دولار أمريكي، ويتوقع أن تبلغ في عام

---

1 وليام د. بومان "كأس العالم بوصفه تاريخا للعالم"،2020، تقديم أسيد يوسف عمران العدد 42 المجلد 11 خريف 2022. ص 186.

2أمين أنور الخولي "الرياضة والمجتمع"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 216، ديسمبر 1996. ص 29-30.

2023 نحو 627 مليار دولار، وبين عامي 2017 و2018 بلغت عائدات الاتحاد الأوروبي لكرة القدم من بث المقابلات الكروية على مختلف منصات البث 2.263 مليار يورو، إضافة إلى أكثر 526 مليون يورو من مصادر ذات علاقة مباشرة[1]". وبذلك يعد موضوع الرياضة بدون شك واحدا من أهم المواضيع التي يجب أن تحظى بالدراسة والتحليل من زوايا متعددة، وبمقاربات مختلفة، وذلك نظرا للمكانة التي أصبحت لها في عالم اليوم. وبعبارة موجزة: إنها الرياضة وكفى...

2. المنهج المعتمد

اعتمدت في هذه الدراسة منهجا وصفيا إحصائيا، بحيث قمت بجمع بنك معلومات يتعلق بجل إنجازات الرياضيين والرياضيات المغاربة في كل المحافل والتظاهرات في مختلف الأنواع الرياضية في سنة 2022، من المواقع الرياضية الرسمية المعروفة محليا كموقع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المغربي، وعربيا كموقع الاتحاد العربي للرياضة للجميع[2] وقاريا كموقع الاتحاد الإفريقي لكرة القدم[3]، ودوليا كموقع الاتحاد الدولي لكرة القدم[4]، وموقع اللجنة الأولمبية الدولية[5]، ومن أرشيف القنوات الرياضية المتخصصة، ومن الجرائد الرياضية الورقية والإلكترونية، بعد ذلك قمت باختيار البارزة منها، وقمت بجرد إنجازات الرياضيين والرياضيات المغاربة في سنة 2022، كما وقفت على أهم الإخفاقات

---

1 تقديم الرياضة والمجتمع، مولدي الأحمر، عمران omran العدد 42 المجلد 11 خريف 2022. ص 8.

2 تأسس الاتحاد العربي للرياضة للجميععام 1992م، حيث عقدت الجمعية العمومية الأولي يوم 1992/12/29م، تنفيذا لقرار مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب رقم «9» المتخذ بدورته الخامسة عشر، وبدعوة من الأمانة العامة لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب.

3 الاتحاد الإفريقي لكرة القدم هو المنظمة الإفريقية المسؤولة عن كرة القدم في قارة إفريقيا، يعرف اختصارًا باسم الكاف (CAF). تأسس الاتحاد عام 1957 وكانت فكرة أطلقها عبد الحليم محمد السوداني وشارك في تأسيسه أربعة دول هي(السودان، مصر، أثيوبيا، جنوب إفريقيا)، ويضم في عضويته الآن 54 اتحاد كرة قدم للدول الإفريقية. وهو المنظمة المسؤولة عن تنظيم بطولة كأس الأمم الإفريقية وبطولات الأندية الإفريقية (دوري عصبة أبطال إفريقيا، كأس الكونفدرالية الإفريقية، كأس السوبر الإفريقي) وجميع بطولات كرة القدم للكبار والناشئين ذكورا وإناثا.

4 الاتحاد الدولي لكرة القدم، ويعرف اختصارًا باسم فيفا (FIFA)،هي الهيئة المنظمة للعبة كرة القدم في العالم، تأسست في 1904/05/21 في باريس، ويقع مقرها بمدينة زيورخ في سويسرا. ويضم الآن 211 من اتحادات كرة القدم في العالم، ويرأس الفيفا السويسري «جياني إنفانتينو» منذ 2016/02/26.

5تم تأسيس اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) من طرف البارون «بيير دي كوبرتان» في عام 1894 عبر الكونغرس الأولمبي، هذه اللجنة هي التي قادت إلى تنظيم أول دورة ألعاب أولمبية حديثة في أثينا عام1896.واللجنة الأولمبية الدولية هي الهيئة الإدارية للحركة الأولمبية، وقد تم استلهام إنشاء الألعاب الأولمبية الحديثة من الألعاب الأولمبية القديمة الإغريقية، التي كانت تعقد في جبل أولمبيا باليونان من القرن الثامن قبل الميلاد إلى القرن الرابع الميلادي. وينظم هذا الحدث حالياً كل سنتين في السنوات الزوجية، بتناوب الألعاب الصيفية والشتوية. وهي أحداث رياضية دولية تشمل مسابقات رياضية صيفية وشتوية، يشارك فيها رياضيون من كلا الجنسين في المنافسات المختلفة ويمثلون وفوداً مختلفة من جميع أنحاء العالم. وتعتبر الألعاب الأولمبية المنافسة الرياضية الأولى في العالم حيث يشارك فيها أكثر من 200 دولة.

التي صاحبت مشاركة هؤلاء الرياضيين والرياضيات في كل التظاهرات والمحافل الإقليمية والقارية والدولية.

3. الرسالة الملكية: خارطة طريق الرياضة المغربية[1]

بعد النكسات والإخفاقات التي أصبحت ملازمة للرياضة المغربية، كان لا بد من وضع حد لهذا الفشل الذريع، الذي لازمها لفترة طال أمدها، فكان من الآليات التي لجأ إليها المسؤولون المعنيون بها، عقد مناظرة وطنية شارك فيها كل من له علاقة من قريب أو بعيد بالحقل الرياضي المغربي.

وشأنها شأن باقي القطاعات الحيوية الأخرى فيما يخص التوجهات والاستراتيجية، كانت الرسالة الملكية التي وجهها العاهل المغربي إلى المشاركين في هذه المناظرة الوطنية بمثابة خارطة طريق للرياضة في المغرب[2]، فشخصت الوضع، وحددت بعض الاختلالات، واقترحت بعض الحلول للنهوض بالرياضة المغربية.

ومن أهم النقط التي أثارتها هذه الرسالة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- الدعوة إلى ترك الارتجال وإبعاد الانتهازيين عن المشهد الرياضي؛
- إبراز بعض الإشكالات الرئيسية، ومنها: إعادة النظر في نظام الحكامة المعمول به في تسيير الجامعات والأندية، ملاءمة الإطار القانوني مع التطورات التي يعرفها هذا القطاع، مسألة التكوين والتأطير، معضلة التمويل، علاوة على توفير البنيات التحتية الرياضية؛
- ضرورة وضع استراتيجية وطنية متعددة الأبعاد للنهوض بهذا القطاع الحيوي؛
- الإشارة إلى غياب عناصر الشفافية والنجاعة والديمقراطية في تسيير الجامعات والأندية، بالإضافة إلى حالة الجمود التي تتسم بها بعض التنظيمات الرياضية، وضعف أو انعدام نسبة التجديد الذي تخضع له هيآتها التسييرية؛
- الدعوة إلى تجاوز الأزمة الحالية بوضع نظام عصري وفعال لتنظيم القطاع الرياضي، يقوم على إعادة هيكلة المشهد الرياضي الوطني وتأهيل التنظيمات الرياضية الاحترافية، ودمقرطة الهيآت المكلفة بالتسيير؛
- الإلحاح على اعتماد وتعزيز آليات المراقبة والافتحاص والمحاسبة، فهي النهج القويم لوضع حد للتعتيم الذي تعرفه مالية العديد من الأندية وميزانية الجمعيات ولنزوعات التبذير وسوء التدبير، وغيرها من الممارسات المخالفة للقانون وللروح الرياضية؛
- التأكيد على دور الإعلام الرياضي في النهوض بهذا القطاع، باعتباره شريكا لا مندوحة عنه في نهضته المنشودة، لأنه بفضل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، صارت الرياضة تحظى

---

1 نرجع إلى الرسالة الملكية – رغم أنها سابقة عن 2022– لكونها تجسد المربع الأحمر الذي يتم التفكير داخله.

2 انعقدت المناظرة الوطنية للرياضة بالصخيرات بتاريخ 24 شوال 1429هـ، الموافق 24 أكتوبر 2008م، تحت شعار «رؤية مشتركة، مسؤولية متقاسمة» وتلا الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين فيها المستشار الملكي «محمد معتصم».

بمتابعة واسعة تضعها تحت المجهر، لذلك، تتم دعوة الإعلام الرياضي إلى التعاطي مع الشأن الرياضي بكل مسؤولية وحرية وبموضوعية واحترافية، وكل ذلك في التزام بأخلاقيات الرياضة والمهنة الإعلامية، بحيث ينتصر هذا الإعلام الوطني دوما للنهوض بالرياضة والمثل السامية التي تقوم عليها.

ومن خلال إلقاء نظرة ولو قصيرة على أهم ما جاء في هذه الرسالة الملكية، يمكن القول إنها قد جسدت اعترافا صريحا بإخفاق الرياضة الوطنية، كما أنها عرت الواقع الرياضي في أجزاء كبيرة منه، واعتبرت بمثابة خارطة طريق للرياضة المغربية، ولو على المستوى الرسمي على الأقل، رغم أن الفساد لا زال مستشريا وينخر الجسم الرياضي كما هو الحال بالنسبة للعديد من القطاعات في مختلف مجالات الحياة العامة. فهل كانت مدة 12 سنة (2008–2022) كافية لتجاوز الأزمة؟ وكيف ساهمت إنجازات سنة 2022 في تحقيق بعض أهداف خارطة الطريق هاته؟

في جميع الأحوال، وسواء بسبب مخرجات هذه المناظرة أو بأسباب أخرى ليست لها علاقة بالشأن المحلي الرياضي فقط، بل بسبب الإشعاع الرياضي العالمي الذي ساهمت فيه بشكل أو بآخر وسائل الإعلام بكل أنواعها، وخاصة التلفزيونية منها، من خلال تغطية شبكات تلفزيونية عالمية لأهم التظاهرات العالمية، من ألعاب أولمبية وكؤوس العالم، سواء في كرة القدم أو في باقي الرياضات الأخرى الجماعية منها والفردية، فقد استطاعت بعض الرياضات، وعلى رأسها كرة القدم، التي تعتبر الرياضة الأكثر شعبية بالمغرب– كما هو الحال في العديد من دول المعمورة – تحقيق بعض الإنجازات، بفعل العمل القاعدي، حيث يمكن القول إن مدة اثنا عشر سنة من العمل القاعدي، قد بدأت تؤتي أكلها في بعض الجوانب، وبذلك أصبح المغرب، على سبيل المثال، يتوفر على بنية تحتية مهمة، جعلته يحتل المرتبة الثانية قاريا بعد جنوب إفريقيا، بل أصبح على وشك تجاوزها، وهو ما يحسب للجهات الوصية على تدبير شؤون الرياضة في المغرب، والتي يحسب لها إكمال المشاريع الرياضية حتى نهايتها، عكس ما كان عليه الحال قبل هذه المناظرة، حيث كانت الملاعب والمركبات تدشن بمناسبة ترشح المغرب لتظاهرات عالمية كمونديال 1994 ومونديال 1998 ومونديال 2010 مثلا، لكن ما إن يفشل في الظفر بتنظيم المونديال حتى تتوقف هذه الأشغال، غير أن العكس هو الذي حصل بعد هذه المناظرة، إذ رغم عدم فوز المغرب بتنظيم مونديال 2026، الذي فاز بتنظيمه ملف ثلاثي مشترك تقدمت به الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ب134 صوتا مقابل 65 لصالح المغرب في تصويت كونغرس الفيفا الذي نظم يوم 13 يونيو 2018[1]، فقد أكمل تشييد وبناء وترميم كل الملاعب التي تم اقتراحها لاحتضان هذه الدورة، سواء كان إنشاؤها بشكل كلي، أو إخضاعها للترميم وتحسين جودة مرافقها حتى تصبح بمعايير عالمية، وبذلك أصبح المغرب يشكل نموذجا يحتذى به في هذا الباب، وهو ما جعله قبلة لكل منتخبات البلدان الصديقة،

[1] صوتت السعودية ولبنان والأردن والعراق والإمارات والكويت والبحرين ضد المغرب، وهو ما أثار سخط المتتبعين المغاربة الذين لم يستسيغوا ذلك مهما كانت المبررات ومهما كانت نتيجة التصويت.

حيث أصبح يحتضن العديد من التظاهرات القارية والعالمية، كاحتضان المباريات الإقصائية لكأس العالم، وكأس إفريقيا للأمم لبعض منتخبات القارة الإفريقية، التي لا تتوفر على ملاعب بمواصفات الفيفا، واحتضان منافسات كأس العالم للأندية في النسختين العاشرة والحادية عشرة سنتي 2013 و2014، وهلم جرا...

4. أهم إنجازات الرياضة المغربية في سنة 2022

حققت الرياضة المغربية في سنة 2022 العديد من الإنجازات والتتويجات، لا يمكن جردها كلها، لكن يمكن الإشارة إلى أهمها على سبيل المثال لا الحصر.

ويجمع المتخصصون في المجال الرياضي على أنه يمكن القول إن سنة 2022 كانت سنة تألق الرياضة المغربية قاريا ودوليا مقارنة مع الماضي القريب، حيث توجت العديد من الأنواع الرياضية، وكانت كرة القدم الرياضةَ الأكثر تألقا من بين هذه الأنواع، فبعد تأهل المنتخب المغربي لكأس العالم بقطر 2022، للمرة الثانية على التوالي تحت إشراف الإطار الفرنسي «وحيد خليلوزيتش»[1]، الذي تمت إقالته بمطلب شعبي قبيل كأس العالم بشهرين فقط، وتعيين الإطار الوطني الشاب «وليد الركراكي» اللاعب الدولي المغربي السابق، ومدرب الفتح الرباطي المغربي والدحيل القطري والوداد البيضاوي بديلا له بعد تألقه الكبير، خاصة مع فريق الوداد البيضاوي، حيث أحرز معه لقبي البطولة الاحترافية المغربية «إنوي» وعصبة الأبطال الإفريقية أداء ونتيجة لسنة 2022، كما حل وصيفا في كأس العرش المغربي بعد هزيمته أمام نهضة بركان بضربات الترجيح، فضلا عن كونه ترك فريقه مؤهلا للعب السوبر الإفريقي، ومرة أخرى ضد نهضة بركان المتوج بكأس الاتحاد الإفريقي. وقد تم تقديمه كمدرب جديد للمنتخب الوطني رفقة طاقمه التقني المساعد المكون من الأطر التالية: رشيد بنمحمود كمساعد أول للمدرب، وغريب أمزين كمساعد ثان له، وعمر الحراق مدربا للحراس، والإسباني إيدو غونزاليس معدا بدنيا، إلى جانب معد إسباني آخر هو خوان صولا، الذي يمتاز بإجادته للتقنيات التكنولوجية التي تساعد على تقييم أداء اللاعبين خلال التداريب والمباريات، على غرار تقنية «الأداء الإلكتروني وأنظمة التتبع»، وموسى الحبشي محللا للأداء بالفيديو، وعبد الرزاق هيفتي كطبيب للمنتخب، ونبيل العياشي كمتخصص في التغذية[2].

---

1 مع ما تحيل إليه كلمة الإطار الفرنسي من حمولة فكرية وسياسية يمكن إجمالها في هيمنة التقليد الفرنسي على كل الميادين المغربية بما في ذلك الميدان الرياضي، رغم ما نسمع من شعارات تهلل بالهوية المغربية، وتشير إلى الاستقلالية التامة عن كل تبعية بعد حصول المغرب على استقلاله، ولعل ما يؤكد ذلك هي الظروف الصعبة التي رافقت إقالة المدرب البوسني/الفرنسي وحيد خليلوزيتش وتعويضه بالإطار الوطني وليد الركراكي الذي أحدث ثورة جذرية في نظرة المسؤولين للإطار الوطني، الذي غالبا ما تم اعتباره في درجة ثانية مقارنة مع الإطار الأجنبي وخاصة الفرنسي.

2 تم تقديم المدرب الجديد لأسود الأطلس، وليد الركراكي وطاقمه التقني يوم الأربعاء 31غشت على الساعة 17:00 مساء، خلال مؤتمر صحفي في مجمع محمد السادس لكرة القدم بالمعمورة.

وكم كانت المفاجأة جد سارة بعدما قاد هذا الطاقم التقني المنتخب المغربي إلى المربع الذهبي في مونديال قطر 2022، واحتل المركز الرابع عالميا، وكان الطموح أكبر لولا مواجهته في نصف النهاية للمنتخب الفرنسي بطل العالم في النسخة الماضية بروسيا سنة 2018، وما صاحب هذه المواجهة من قيل وقال تجاوز الرياضة إلى السياسة، وحضرت فيه بشكل كبير التبعية المطلقة للمسؤولين المغاربة لأسيادهم الفرنسيين، وظهر ذلك جليا قبل وأثناء وبعد المقابلة. ومع ذلك فإن المسار الذي بصم عليه المنتخب المغربي في دوري المجموعات ودور ثمن وربع النهاية وإطاحته بمدارس كروية عالمية تعج بنجوم عالمية كبلجيكا وإسبانيا والبرتغال، جعل منه المنتخب الأكثر ترشيحا للظفر بكأس العالم، حيث سنحت له فرصة من ذهب ليتوج بالذهب، لكن قدَّر الله وما شاء فعل. وما زاد من روعة هذا الإنجاز غير المسبوق هي اللوحات الجميلة التي رسمتها الجماهير المغربية في الملاعب القطرية، والصورة الرائعة التي تركها اللاعبون والأطر التقنية، مما جعل العديد من المتتبعين لهذا العرس الكروي يطلقون على منتخب المغرب لقب: «منتخب الساجدين والمرضيين»، الذين قدموا للعالم أجمع أجمل الصور في تقبيل رؤوس الوالدين ومشاركتهم احتفالاتهم طيلة المونديال، وقد لعب المنتخب المغربي سبع مقابلات وهي أكبر عدد من المباريات يمكن أن يلعبها منتخب في المونديال في نسخته التي تضم 32 منتخبا، كآخر نسخة بهذا العدد من المنتخبات، إذ سينظم المونديال ابتداء من النسخة القادمة بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بمشاركة 48 منتخبا، مما سيزيد من عدد المباريات المفترض لعبها للمنتخبات التي ستصل إلى أدوار متقدمة في نهائيات المونديال. هكذا قفز المنتخب المغربي بعد هذا الإنجاز بشكل صاروخي إلى المركز الـ 11 في ترتيب المنتخبات العالمية، حسب ما أعلن عنه الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» بعد المونديال مباشرة، كما تربع «أسود الأطلس» على عرش ترتيب المنتخبات العربية والإفريقية، بفضل هذا الإنجاز.

وقد حظي المنتخب المغربي نتيجة ذلك باستقبال رسمي وشعبي تاريخي: استقبال ملكي كبير بعد العودة إلى أرض الوطن، تقديرا لإنجازه التاريخي في «المونديال»، عقب احتلاله المركز الرابع عن جدارة واستحقاق، كما خصص الشعب المغربي استقبالا حارا لأعضاء المنتخب الوطني وهم يجوبون شوارع العدوتين سلا والرباط على متن حافلة مكشوفة.

أما بالنسبة للأندية المغربية، فإن سنة 2022 شهدت تربع نادي الوداد البيضاوي على عرش القارة السمراء بعد تتويجه بلقب دوري أبطال إفريقيا للمرة الثالثة في تاريخه، كما فاز نهضة بركان بلقب كأس الكونفدرالية الإفريقية، لتتأكد سيطرة الأندية الوطنية على القارة السمراء في سنة 2022، وهو ما نتج عنه «سوبر كوب» قاري مغربي خالص، فاز به نهضة بركان بعد تغلبه على بطل القارة السمراء نادي الوداد الرياضي، وهي المرة الأولى في التاريخ التي تشهد مواجهة ناديين مغربيين في هذه المسابقة، التي تجمع الفائز بعصبة الأبطال الإفريقية ببطل الكونفدرالية الإفريقية.

وفي سنة 2022 واصل المنتخب الوطني المغربي لـ«الفوتسال» بقيادة مدربه: «هشام الدكيك» تألقه العالمي، بعد أن تُوج بلقب كأس القارات الدولي الذي احتضنته التايلاند في شتنبر 2022، وذلك

عقب تغلبه على نظيره الإيراني بأربعة أهداف لثلاثة بعد التمديد، كما تربع «أسود» القاعة على العرش العربي بالفوز بلقب كأس العرب بالمملكة العربية السعودية، مؤكدين علوَّ كعبهم عربيا.

وقد كان الإطار الوطني في كرة القدم عنوانا للتألق في سنة 2022، حيث حقق «وليد الركراكي» نتائج كبيرة خلال سنة 2022، بعد قيادته الوداد الرياضي للتتويج بلقبي دوري أبطال إفريقيا والدوري الاحترافي المغربي «البطولة إنوي»، ووصافة كأس العرش المغربي، قبل أن يقود «أسود الأطلس» إلى احتلال المركز الرابع في مونديال قطر 2022. كما واصل «هشام الدكيك» مدرب المنتخب المغربي للفوتسال، كتابة عهد جديد للمنتخب الوطني في هذا الصنف الرياضي، مؤكدا علوَّ كعبه كواحد من أبرز صانعي الإنجازات الكروية الوطنية في الفترة الأخيرة.

هذا التألق لا ينبغي أن ينسينا تألق المنتخب المغربي لكرة القدم لمبتوري الأطراف، الذي سطر تاريخا مجيدا في مشاركته بكأس العالم التي نظمت في تركيا شهر أكتوبر 2022، باحتلال المركز الخامس في أول مشاركة مونديالية له بعد عام من تأسيسه فقط .وجاء تأهل أبناء الإطار الوطني «فؤاد عسو» إلى مونديال تركيا 2022، بعد حلوله خامسا في بطولة إفريقيا التي أجريت في تنزانيا.

وقد عرفت سنة 2022 توهجا نسويا في كرة القدم، حيث عانقت لبؤات الأطلس العالمية بعد أن ضمن المنتخب المغربي، للمرة الأولى في تاريخه، التأهل إلى نهائيات كأس العالم للسيدات التي ستُقام بنيوزيلندا وأستراليا سنة 2023، وهو إنجاز غير مسبوق للكرة النسوية الوطنية، يؤكد الصحوة الكبيرة لـ«لبؤات الأطلس». كما شارك المنتخب المغربي النسوي لأقل من 17 سنة في نسخة 2022 لكأس العالم التي أُقيمت بالهند، وهي المرة الأولى في تاريخه التي يصل خلالها إلى «المونديال»، حيث إن «اللبؤات» غادرن المنافسة من دور المجموعات، بعد أن اكتفين بالمركز الثالث بثلاث نقاط فقط.

وبالإضافة إلى ذلك، تزينت الخزينة المغربية بأول لقب من مسابقة دوري أبطال إفريقيا للسيدات، بعد أن تُوج به نادي الجيش الملكي المغربي، بعد اكتساحه لفريق "صن داونز" الجنوب إفريقي برباعية نظيفة في المباراة النهائية، التي جرت بالمركب الرياضي الأمير مولاي عبد الله بالرباط العاصمة.

وتجدر الإشارة إلى أن دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط التي أقيمت بمدينة وهران الجزائرية في الفترة ما بين 25 يونيو 2022 و6 يوليوز 2022، قد شهدت تألق الرياضيين المغاربة بحصد 33 ميدالية؛ منها 3 ذهبيات و13 فضية و17 برونزية خلال مشاركتهم في الدورة التاسعة عشرة لألعاب البحر الأبيض المتوسط في مختلف الرياضات (منها 7 ميداليات في رياضة الملاكمة، و12 ميدالية في ألعاب القوى، وبرونزية المنتخب الوطني لأقل من 18 سنة في كرة القدم). وهي أكبر حصيلة يبصم عليها الرياضيون المغاربة في تاريخ مشاركات المغرب في هذه التظاهرة الرياضية، علما أن المغرب قد شارك في هذه الألعاب بوفد قوامه 130 رياضيا ورياضية (86 ذكورا و44 إناثا) في 15 صنفا رياضيا.

كما توج المنتخب الوطني المغربي للكراطي بـ22 ميدالية في البطولة الإفريقية التي نظمت في دجنبر 2022 في مدينة ديربان الجنوب إفريقية. وبذلك أنهى المنتخب الوطني المغربي للكراطي مشاركته

في بطولة إفريقيا للكراطي محتلا المركز الثاني برصيد 22 ميدالية؛ منها 9 ذهبيات، و7 فضيات و6 برونزيات.

وانتعشت كرة اليد الوطنية في سنة 2022، بعدما حصد المنتخب الوطني المغربي لكرة اليد المركز الثالث في كأس الأمم الإفريقية في دورتها الـ 25 بمصر، بعد فوزه على منتخب تونس في مباراة الترتيب، وهو ما جعلها تضمن مشاركة مونديالية في نهائيات كأس العالم لكرة اليد التي ستقام في السويد وبولندا مطلع عام 2023. وهذا الإنجاز جعل عشاق رياضة كرة اليد الوطنية يأملون أن تنتعش اللعبة على مستوى الأندية والمنتخبات، وذلك من أجل رفع العلم الوطني عاليا في المسابقات القارية، والمضي قدما بهذا النوع الرياضي الذي يحظى بمتابعة مهمة على المستوى الوطني.

وبالنسبة للرياضات الفردية، فإن توهجها في سنة 2022 جسده بشكل كبير العداء «سفيان البقالي» المتخصص في مسافة 3000 متر موانع في أم الألعاب، والذي يمكن اعتباره عداء من ذهب، حيث تُوج الأفضل في إفريقيا من طرف الكونفدرالية الإفريقية لألعاب القوى خلال سنة 2022، كما توج ببطولة العالم في سباق 3000 متر حواجز متقدما على مجموعة من الأبطال الكينيين، في النسخة الثامنة عشرة من بطولة العالم لألعاب القوى في مدينة «يوجين» الأمريكية، وهو إنجاز يضاف إلى الذهبية التي حققها سنة 2021 في دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو اليابانية، ليكتب اسمه ضمن قائمة كبار العدائين المغاربة على غرار سعيد عويطة وهشام الكروج. علما أنه فاز بالدوري الماسي محققا أفضل رقم في الموسم في سباق 3000 متر موانع (7 دقائق و28 ثانية و58 جزءا من المائة) متفوقا على الكينيين: «إليود كيبشوغ» بطل العالم في سباق الماراطون، و«إيمانويل كورير» بطل العالم في سباق 800 متر. كما أنه لم ينهزم قط خلال سنة 2022 في جميع المسابقات التي خاضها.

كما تمكنت البطلة المغربية «خديجة المرضي» من تشريف الفن النبيل المغربي بعد تحقيقها فضية بطولة العالم للملاكمة، التي أقيمت بإسطنبول التركية في وزن أزيد من 81 كلغ، وقد كانت قاب قوسين أو أدنى من معانقة الذهب العالمي، وسبق لها أن توجت بلقب بطولة أفريقيا للملاكمة وزن +81 كلغ، في دورة «مابوتو 2022» بالموزمبيق شهر شتنبر 2022، وذلك عقب تغلبها على بطلة كينيا «إليزابيث أنديكو أديامبو» في المباراة النهائية. وقد شهدت الملاكمة المغربية تألقا كبيرا في هذه الدورة، بحيث نجح المغاربة في تحقيق تسع ميداليات (ذهبيتان و5 فضيات وبرونزيتان) خلال هذه البطولة الإفريقية وقبلها كان الملاكمون المغاربة على موعد مع التألق والصعود إلى منصة التتويج في دورة الألعاب المتوسطية بوهران 2022، في سبع مناسبات بمعدل (ذهبية، فضيتان و4 برونزيات). وعلى الرغم من المشاكل التي عاشتها الجامعة الملكية للملاكمة خلال سنة 2022، فإن هذه التتويجات قد تبعث الأمل على عودة القفاز المغربي إلى الواجهة، ذكورا وإناثا في القريب العاجل...

5. أهم إخفاقات الرياضة المغربية في سنة 2022

يمكن رصد مجموعة من النكسات أو الإخفاقات، التي طبعت المشهد الرياضي المغربي في سنة 2022، ويأتي على رأس هذه الإخفاقات، مواصلة كرة السلة الغرق في بحر المشاكل، وتواصل تواضع أم الألعاب باستثناء العداء سفيان البقالي، كما أن رياضات فردية وجماعية أخرى أبت أن تُغادر غرفة الإنعاش.

فقد واصلت رياضة كرة السلة غرقها في بحر المشاكل، بعد أن عادت عجلتها للدوران عقب توقف طويل للمنافسة ناتج عن صراعات فرملت عجلة هذا النوع الرياضي الذي يحتاج إلى ضخ دماء جديدة في شراييه لمعانقة حياة التألق، ومقارعة كبار القوم قاريا وعالميا.

كما تراجعت رياضة ألعاب القوى المغربية في مختلف أصنافها بشكل مخيف خلال سنة 2022، إذ يبقى البطل العالمي «سفيان البقالي» وحده شعاع أمل في طريق مظلم لأم الألعاب، التي خرجت بخفي حنين في العديد من التظاهرات الرياضية القارية، في وقت كان للمغرب سفراء كبار، على غرار سعيد عويطة، نوال المتوكل، مولاي إبراهيم بوطيب، خالد السكاح، صلاح حيسو، الأخوين خالد وإبراهيم بولامي، جواد غريب، نزهة بيدوان، هشام الكروج وآخرين... قبل أن يُصبح الواقع المرير يُوحي وكأن ليس لنا تاريخ تليد في أم الألعاب... أما رياضات أخرى؛ كالدراجات والفروسية والتنس وشبيهاتها، فإنها تعاني في صمت، بل إن العديد منها مهدد بالانقراض إن صح هذا التشخيص والقول.

ورغم أن المغرب يبذل مجهودات جبارة للنهوض بالرياضة الوطنية في مختلف الأصناف الجماعية والفردية، إلا أن العديد من الأصناف تواصل التخلف عن الركب والمكوث في غرفة الإنعاش، دون أن تحركها انتقادات الجماهير، ومعاناة الأبطال والممارسين، وسط غياب ضمير يُحرك الغيرة في نفوس بعض المسيرين، الذين تطبع الارتجالية طريقتهم التسييرية، وهو ما يُبقي النتائج كارثية بكل المقاييس، ويجعل واقع الحال لا يرتفع.

ومن الملفات السوداء التي تطرح العديد من علامات الاستفهام حول الفساد المالي بردهات الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، يمكن الإشارة إلى العديد من الانتقادات التي توجه للميزانية الكبيرة التي تدار بها هذه الجامعة، والتي لا توازيها إنجازات في مستوى هذا السخاء التسييري الكبير، اللهم إذا استثنينا الإنجاز العالمي غير المسبوق لأشبال وليد الركراكي في مونديال قطر 2022، والذي فاجأ جميع المتتبعين بمن فيهم المغاربة، ولم يكن في الحسبان تحقيق هذا الإنجاز التاريخي الكبير المتمثل في تحقيق الصف الرابع عالميا. وهنا يمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر إلى وجهة نظر الصحافي الرياضي محمد بلعودي[1] الذي أشار في مقال له على أن: «ميزانية جامعة لقجع بالملايير.. والنتيجة «صفر»

---

1 صحافي رياضي مغربي كان يشغل مديرا للتواصل في فريق الرجاء الرياضي على عهد الرئيس القديم/الجديد للفريق محمد بودريقة، وكان يدير رفقة الصحافي الرياضي «عادل العماري» برنامج «الحقيقة في 90 دقيقة» في راديو مارس المتخصص في الرياضة والموسيقى.

إنجاز حقيقي»، حيث أشار أن ميزانية الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم تبلغ في الموسم الرياضي الواحد حوالي 88 مليار سنتيم. وتتوزع هذه الميزانية الضخمة للجامعة بين منح الدعم السنوي التي تقدم للأندية والجوائز المالية، إلى جانب الميزانية التي تخصص للمنتخبات الوطنية بمختلف أعمارها. ذلك أن الدوري الاحترافي يكلف ميزانية الجامعة مبلغا يقدر بـ 267 مليون درهم، بينما يكلف دوري الهواة مبلغا يصل إلى 92 مليون درهم، فيما تكلف الإدارة التقنية ميزانية جامعة لقجع 4 ملايير و400 مليون، بينما حصة الأسد تخصص للمنتخبات الوطنية التي تكلف 19 مليار و740 مليون سنتيم. وقد أشار إلى أنه رغم الميزانية الضخمة للجامعة، والأرقام التي تصرف على الدوري الاحترافي وعلى المنتخبات الوطنية، إلا أن النتيجة تبقى «صفرا»، باستثناء الفوز بدورتين لكأس إفريقيا للمحليين التي لا تشارك فيها المنتخبات القوية، وذلك في غياب دوري احترافي حقيقي حسب زعمه، ومنتخبات قادرة على المنافسة على الألقاب إفريقيا، ودوليا، إلى جانب غياب رؤية واضحة بخصوص الإدارة التقنية الوطنية[1].

خاتمة

بعد هذه الجولة في ملف الرياضة المغربية، الذي قلما يتم الانتباه إليه من قبل المشتغلين بالتطورات والتحولات الاجتماعية في المغرب، يتضح أن قطاع الرياضة في بلادنا يستثمر ثروة مالية ضخمة لا مثيل لها في قطاعات اجتماعية وخدمية أخرى، وتجلى ذلك في الاستثمارات الهامة التي وظفت فيها، والتي جعلت من الرياضة أكبر سوق اقتصادية على شاكلة ما يحدث في السوق الرياضية العالمية، لكن الملاحظ أن هذه الثروة المالية تعاني من فساد كبير، وفي مجالات متعددة من التدبير الرياضي في المغرب، بدءا من رواتب المدربين الأجانب للمنتخبات والأندية الوطنية، مرورا بالثروة المالية المهدرة تحت ذريعة تحسين التجهيزات، وأخيرا وليس آخرا، رشاوى المنظمات والهيآت الإقليمية النافذة.

وهذا ما يجعل جل المهتمين يعتقدون بأن الفساد المستشري في المجتمع، نتيجة المحسوبية والزبونية، لا زال يشكل عقبة كأداء تحول دون تحقيق كل الطموحات والأهداف المتوخاة من العمل الرياضي في بلد يزخر بالمواهب، التي لا تستطيع إبراز كل طاقاتها في ظل هذه الوضعية غير الطبيعية.

لكن هناك بصيص أمل يبدو من خلاله أن حدة الفساد قد قلت، وآلياته قد خفتت، وذلك بفعل الدور الإيجابي الذي أصبحت تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في محاصرة وفضح المتلاعبين وسماسرة الحقل الرياضي الذين يتطلب القضاء عليهم جهودا جبارة من طرف كل الشركاء حتى يمكن تطهير هذا الحقل الحيوي من أمثالهم، وفسح المجال للغيورين على وطنهم للمساهمة كل من موقعه وكفاءاته، للنهوض بهذا البلد، وجعله يتبوأ المكانة التي يستحقها في مصاف الدول العالمية.

1 محمد بلعودي، موقع أنفاس بريس الإلكتروني، الجمعة 07 يناير 2022، تاريخ الزيارة للموقع 02/05/2023.

المشهد الثقافي بمغرب 2022 بين التطبيع والفن المثير للجدل

أحمد الصمدي[1]

مقدمة

تحاول هذه الدراسة رصد حصيلة "المنجز الثقافي" بمغرب 2022، على ضوء الالتزامات التي قطعتها الوزارة الوصية على نفسها في تدبير الشأن الثقافي ببلادنا، مستحضرة جملة من المتغيرات، التي يكمن أن تشكل خلفية أساسية في القراءة الموضوعية لهذه الحصيلة، والمتمثلة في تغييرات هيكلية جديدة في وزارة الثقافة[2]، وتربع وجه شاب على هرمها، جعل من أهم أولوياته تحقيق "إقلاع ثقافي" بعد الجائحة، ومضي سنة على التطبيع مع الكيان الصهيوني، شهدت توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية، همت مجالات عدة، بما فيها المجال الثقافي.

وإذا كانت هذه الدراسة لا تسمح باستعراض حيثيات وتفاصيل الحصاد الثقافي خلال السنة التي ودعناها، فنعتقد أن المحاور الأربعة الآتية، كفيلة برسم ملامح المشهد الثقافي بالمغرب، وهي:

- الرهان الثقافي في النموذج التنموي والبرنامج الحكومي.
- التطبيع الثقافي إلى أين؟
- حق النشر والتأليف على المحك بالمعرض الدولي للكتاب.
- استمرار المهرجانات والأنشطة المثيرة للجدل.

تدفعنا هذه المداخل إلى طرح إشكال جوهري، مفاده إلى أي حد تبشر الحصيلة الثقافية لسنة 2022 بانطلاقة حقيقية في تدبير الشأن الثقافي، وفق استراتيجية واضحة المعالم، تقطع الصلة مع العقلية الممتدة التي ظلت تنظر إلى الثقافة "كحمولة زائدة" وجب تدبيرها بالكيفية التي تخدم أجندة الدولة في صناعة رعايا "غير مزعجين"[3]؟

---

[1] باحث في الشأن الثقافي.

[2] كانت التغيرات التي عرفتها وزارة الثقافة (ضم الثقافة والشباب والاتصال في وزارة واحدة)، موضوع استفهام من طرف النائبة البرلمانية عن الفريق الاشتراكي بمجلس النواب عائشة زلفى، التي تساءلت ما الجدوى من وجود مندوب إقليمي للثقافة، ومندوب إقليمي للشباب، ومندوب إقليمي للاتصال في إقليم واحد، ما دام القصد من تقليص الحقائب هو الاقتصاد في نفقات التسيير و ضمان الفعالية على المستوى المركزي و الترابي. أنظر: إكجان، ن. المعارضة تطلب دمج هياكل وزارة الثقافة والتواصل "لتقليص الميزانية". (On-line): https://www.hespress.com، تاريخ الولوج: 2023/04/10.

[3] العطري،ع. (2006)، صناعة النخبة بالمغرب، الطبعة الأولى 2006، الناشر: دفاتر وجهة نظر، ص. 153.

1. الرهان الثقافي في النموذج التنموي الجديد والبرنامج الحكومي

1.1. الثقافة في النموذج التنموي الجديد[1]: استمرار التهميش رغم خطاب الاعتراف

انطلاقا من الفرضية التي ترى أن " **أية سياسة للتنمية ينبغي عليها أن تكون حساسة بعمق للثقافة ومستوحاة منها**[2] "، بل أصبح من المستحيل تصور مشروع تنموي حقيقي لا يتخذ من الثقافة وسيلة وغاية في الوقت نفسه. وجب التساؤل: إلى أي حد كان هذا التصور للثقافة حاضرا في النموذج التنموي الجديد؟

مما لا شك فيه، أن الرهان على النموذج التنموي الجديد كان كبيرا في إيلاء الشأن الثقافي العناية المستحقة، والأمل معقود عليه في الأخذ بعين الاعتبار تشخيصات التقارير الصادرة في هذا الباب[3]، والتي تؤكد على "هامشية" الثقافة في السياسات والبرامج الحكومية، غير أن "الرياح جرت بما لا تشتهيه السفن". ولعل المتصفح لوثيقة النموذج التنموي الجديد، يستشف منذ المحور الثاني من القسم الأول، وتحديدا فيما يخص انتظارات المغاربة[4]، الحضور الباهت والمحتشم للثقافة، فالتقرير بملحقاته يعترف بأزمة المؤسسات الثقافية خلال الوضعية الراهنة، وبإشكالية استقطاب جمهور عريض للصناعات الثقافية والإبداعية، وهيمنة الرؤية الفلكلورية، ويقر بشكل صريح في ملحقة رقم (2) بأن الممارسة الفنية هي ممارسات أقلية، وأن الإنتاج الثقافي يبقى دون مستوى احتياجات وقدرات البلاد الثقافية، كما يرصد أيضا تنامي الممارسات الفنية للشباب التي تتخذ من المنصات الرقمية وسائط عرضها، لينتهي في التشخيص إلى ثلاث عقبات تساهم في تغييب الثقافة كرافعة للتنمية، وفي مقدمتها: وجود **تصورات لا تثمن الثقافة، وعدم وضوح المحيط والافتقار إلى الرؤية، فضلا عن ضعف الإشعاع على الصعيد الدولي**[5]. وبصرف النظر عن المواصفات القيمية والروحية، والذوقية والجمالية للثقافة، التي تعكس هويتنا وانتمائنا الحضاري، والتي لم ترد فيها أية إشارة، فإن المبادئ العامة المدرجة في تقرير النموذج الثقافي وملحقاته خلت من أهم مبدأ عام، يجب أن يحكم أي استراتيجية قطاعية ممكنة لقطاع الثقافة في المغرب المنشود، وهو جماهيرية الثقافة والممارسات الثقافية، فالتمثل السائد في كل حين يتم الحديث فيه عن الصناعة الثقافية والممارسات

---

[1] نتحفظ عن هذا المفهوم، فعندما نتحدث عن النموذج التنموي الجديد نظريا، فهذا يعني أننا كنا نتوفر على نموذج سابق عليه(قديم)، استنفذ مقومات "نجاحه"، فظهرت الحاجة إلى نموذج جديد يستجيب للمعضلات التنموية الطارئة، لكن بالنظر إلى مسار التنمية بالمغرب نجد أنه مبني على مجموعة من المخططات الخماسية وغيرها، أو الخطط الإصلاحية النظامية المعزولة عن بعضها، ما يعني غياب النموذج بمفهومه العلمي والأكاديمي الذي يؤكد على وجود فلسفة ونظرية واضحتين يستند إليهما النموذج لتأدية مهامه بشكل ناجح وفق منظور شمولي للتنمية في جميع أبعادها. أنظر كل من:

- الرحالي، م. (2022). جدلية النموذج والسياق بوصلة المغرب بين نموذجين تنمويين 2021/2006. المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات. الطبعة الأولى.ص. 6-7.
- اكويندي، غ. (2022)، سؤال الثقافة في النموذج التنموي الجديد، مؤمنون بلا حدود، ص. 7.

[2]) التنوع البشري الخلاق. (2009). تقرير اللجنة العالمية الثقافية. إشراف وتقديم جابر عصفور. الطبعة العربية (الطبعة الثانية). ص. 263.

[3]) المملكة المغربية. اقتصاديات الثقافة. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. إحالة ذاتية رقم 2016/25.

[4]) المملكة المغربية. النموذج التنموي (التقرير العام). أبريل 2021، ص. 36.

[5]) المملكة المغربية. مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2. أبريل 2021، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، صص. 151، 152، 153.

الفنية يظل اختزاليا[1] ونخبويا، يجعل الممارسة الثقافية منقسمة إلى قسمين: **ثقافة نخبوية** مدعمة ماديا ولوجستيا، و**ثقافة ذات بعد تراثي فلكلوري** تخدم صورة نمطية سياحية بالدرجة الأولى عن المغرب[2]، زد على ذلك، لم يشر التقرير إلى أية توصيات و خطط عمل مباشرة حول الثقافة، يمكن أن يتنافس الفاعلون الثقافيون في تنزيلها.

2.1. الثقافة في البرنامج الحكومي اتجاه نحو القطيعة أم تكريس للتهميش؟

يبدو أن البرنامج الحكومي 2021– 2026 لم يأخذ بعين الاعتبار التشخيص الذي جاء به النموذج التنموي الجديد، والمنبه إلى هامشية الثقافة، حيث يكتشف القارئ لما بين سطور الفقرات القليلة المخصصة للثقافة في هذا البرنامج، والتي لا تتعدى صفحة واحدة[3] تصورا مخلا ومختزلا للثقافة، وعن رغبة في إلحاقها بالمجالات التجارية، فالحديث عن برنامج حكومي يفهم منه خارطة طريق، واضحة الغايات والمقاصد، محددة بخطوات إجرائية دقيقة، وبسقف زمني للتنزيل والمواكبة والتقييم، وهو ما لا نجده في حديث البرنامج الحكومي عن الثقافة، بحيث لم يتجاوز العموميات والعناوين الكبرى، كما هو الشأن بالنسبة لهذا العنوان الفرعي، بهذه الصيغة: "**الثقافة: من أجل ازدهار الهوية التعددية للمغرب، وتقوية قيم المواطنة وتسهيل الولوج للتعبيرات الفنية والتشجيع على الإبداع**"[4]، في حين غاب سؤال الكيف في النقاط العشر الشارحة لهذه العنوان، وتوزعت عباراتها بين الحث، النهوض والدمج، والتحقيق...إلخ، وهذا ما يقوي الفرضية–منطلق الدراسة– التي تشير إلى غياب الإرادة في وضع سياسة ثقافية كفيلة بالنهوض بهذا القطاع.

أما فيما يتعلق بقطاع الشباب، فقد أشار البرنامج الحكومي بأن الحكومة ستعمل على العناية بالشباب في إطار برنامج شمولي ومتكامل من خلال إحداث "جواز الشباب" لتسهيل الاندماج والتنقل، والتمكين الثقافي لهذه الفئة، ويتعلق الأمر بتمييز إيجابي سيكون في متناول كافة المغاربة المتراوحة أعمارهم بين 16 و30 سنة، بغض النظر عن ظروف دخلهم، وسواء كانوا من سكان المدن أو القرى[5]، ويحق للمتابع أن يتساءل هل يمكن اختزال طموحات وانتظارات الشباب في "بطاقة جواز".

هذا الحضور المخيب للآمال للثقافة في البرنامج الحكومي، فتح الباب للتساؤل والاستفهام داخل قبة البرلمان[6].

---

[1]) اكويندي، غ. (2022)، سؤال الثقافة ...، مرجع سابق، ص. 29.
[2]) المصدر: بجاري، ع.، الثقافة و النموذج التنموي الجديد: طريقان متوازيان.(On-line): https://mupresse.com/ تاريخ الولوج: 2023/04/9.
[3]) المملكة المغربية، البرنامج الحكومي 2021- 2026، أكتوبر 2021، صص. 46- 47.
[4]) المرجع السابق، ص. 47.
[5]) المرجع السابق، ص. 48.
[6]) أبلاضي، ب. الثقافة تحظى بموقع هامشي و بتصور مخل و مختزل في البرنامج الحكومةّ، المجموعة النيابية للعدالة و التنمية، تاريخ النشر 2022/01/31، (https://pjdgroupe.ma.(On-line ، تاريخ الولوج : 2023/04/11.

2. التطبيع الثقافي[1] إلى أين؟

امتدادا لمسلسل التطبيع، شهدت سنة 2022 توقيع المغرب للعديد من الاتفاقيات مع الكيان المحتل، في سياق ما عرف "بصفقة القرن[2]" أو "اتفاقيات أبراهام"، يهمنا منها تلك التي شملت تعاونا ثقافيا، و"تآخيا" بين الأندية، ومشاركات متبادلة في المعارض والعروض المسرحية، والفن والسينما، من أجل إقامة "سلام دافئ" مع دول عربية أساسية في الشرق الأوسط، ومنها بطبيعة الحال المغرب[3]، ولأهمية هذه الاتفاقيات، تم إنشاء مركز أبحاث (think tank) بواشنطن، تحث اسم "مركز أبحاث اتفاقيات إبراهام للسلام"، يصهر عليه مهندسها جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأمريكي. ويعمل المركز حاليا على صعيدين: الأول كمنسق للتشبيك بين فئات وشرائح اجتماعية واقتصادية لم يطلها التطبيع بعد، والثاني كمركز أبحاث، يوثق مسيرة التطبيع التي تمضي على قدم وساق، وبشكل لم يتوقعه كيان الصهيوني في السابق[4].

وإذا كان من الصعب الحصول على نصوص هذه الاتفاقيات[5]، التي ستظل سرية من حيث المحتوى، فإن وقائع تصريفها باتت علنية، يحاول من خلالها الكيان الصهيوني تكريس التطبيع الثقافي عبر أنشطة تفافيه وملتقيات علمية، وتبادل البعثات الطلابية والكفاءات العلمية ومشاركات فنية، يمكن تلخيص حصيلتها خلال السنة التي ودعناها فيما يلي:

---

[1] يقصد بالتطبيع الثقافي فتح العقول أمام الاختراق الإسرائيلي عبر توظيف الجامعات والإصدارات والكتابات والأعمال الأدبية، والمنتديات العلمية والثقافية والفنية، وملتقيات حوار الأديان والحضارات بهدف تعزيز قوة المشروع الإسرائيلي في مقابل إضعاف الانتماء القومي والشعور الوطني العربي. للتوسع في الموضوع أكثر ينظر:
- صالح القاضي، ب. مخاطر التطبيع على الدول والشعوب العربية والإسلامية (2022). ضمن دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني، تحرير د. محسن محمد صالح. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. الطبعة الأولى. بيروت- لبنان. ص. 355- 383. (367)
- ثقافة التطبيع والحرب الناعمة. (2021). سلسلة الدراسات والتقارير. مركز الحرب الناعمة. دار المعارف الإسلامية الثقافية، الطبعة الأولى. ص. 9.

[2]) أطلق على هذه الصفقة أسماء مختلفة، منها: «صفقة الحل النهائي"، و "صفقة الصفقات" و "مؤامرة القرن"، وتعرف بكونها اتفاقية "سلام" تبنته إدارة الرئيس ترامب سنة 2020، لحل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال تسوية تشمل جميع الأطراف، وتبقى صفقة غير معروفة المعالم. أنظر: (أبو عمر، ع. (2018). "صفقة القرن" من منظور الإعلام وهندسة الجمهور تحليل نقدي للخطاب الرسمي الأمريكي. مجلة رؤية تركية. (4/7). ص. 53- 76. (ص. 55).

[3]) حباس، و. كيف تعزز التطبيع مع إسرائيل في إطار "اتفاقيات أبراهام" الموقعة خلال العام 2021؟ ... قراءة في أهم الاتفاقيات. صحيفة المشهد الإسرائيلي، الثلاثاء 2022/03/22 الموافق 19 شعبان 1443ه/ العدد 530، السنة العشرون، ص. 2.

[4]) المرجع السابق.

[5]) أنظر استعراضا كرونولوجيا لهذه الاتفاقيات، وتحديدا تلك التي تهم المجال الثقافي ضمن: تقرير مدار الإستراتيجي 2022. (مارس 2022)، المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية، (ملحق اتفاقيات وقعت بين إسرائيل ودول اتفاقيات أبراهام) صص. 96- 98.

1.2. التطبيع الأكاديمي[1]

يعرف التطبيع الأكاديمي بكونه" تعاون مع جامعات الكيان المحتل، ومعاهده المختلفة، واستضافة أكاديميين صهاينة بدعوى فصل التعليم عن السياسة". وإذا كان البعض يجادل في إمكانية إدراج هذا النوع ضمن التطبيع الثقافي، فإن التأمل في هذا التعريف، (التطبيع الأكاديمي) والتعريف السالف الذكر (التطبيع الثقافي) يكشف لنا الروابط المشتركة بين النوعين[2]. عرفت السنة المنصرمة توقيع المغرب اتفاقيات التعاون الأكاديمي مع الكيان المحتل، أبرزها: اتفاقية شراكة بين جامعة القاضي عياض وجامعة لاروشيل La Rochelle الصهيونية، في بيت الذاكرة بالصويرة، يوم الجمعة 4 نونبر 2022، تهدف إلى إذكاء روح التعاون في البحث والتكوين وتحفيز حركية الطلبة والباحثين وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى، والتبادل الثقافي[3]. وتفعيلا لهذه الاتفافيات، بدأ الطلبة المغاربة يلتحقون بالفصول الدراسية في جامعات الكيان المحتل (4 طلبة مغاربة من جامعة محمد السادس متعددة التخصصات، التحقوا بجامعة "بن غوريون" في النقب[4])، كما نحت جامعة عبد المالك السعدي بتطوان المنحى ذاته[5]، ومن غير شك فإن هذا النوع من التطبيع يعتبر الأخطر والأهم، ذلك أن الجامعات الصهيونية تلعب فيه دورا مهما، بهدف تبرير الاستعمار المستمر للأراضي الفلسطينية، وتشريع التطهير العرقي التدريجي للفلسطينيين، وحياكة غلاف أخلاقي للقتل خارج القانون كما أنه يخترق النخبة الأكاديمية، والتي قد يكون جزء لا بأس منها في مواقع صنع القرار مستقبلا[6].

أما بالنسبة للتطبيع في المناهج الدراسية، فيمكن القول، وإلى حدود كتابة هذه الأسطر لم ترشح معطيات يمكن البناء عليها في التحليل، لاعتبارين اثنين، أولهما: استمرار مديرية المناهج في إنكار

---

[1] التطبيع الثقافي هو عقد اتفاقيات تعاون مع جامعات "إسرائيل" ومعاهده المحتلة، واستضافة أكاديميين إسرائيليين بدعوى فصل التعليم عن السياسة. أنظر: صالح القاضي، ب. مخاطر التطبيع على الدول والشعوب العربية والإسلامية (2022). مرجع سابق. ص. 372.

[2]) للمزيد من التفصيل ينظر كل من:

- محمود. ع. حصان طروادة الصهيوني على أبواب المحروسة (دراسات في التطبيع بين مصر و الكيان الصهيوني).(2013). مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية. ص. 117.
- صالح القاضي. ب.مرجع سابق. صص.372- 373.

[3]) جريدة العلم الإلكترونية، (On- line): https://www.alalam.ma، تاريخ الولوج 2023/04/12.

[4]) أمدوري، ج. (2022)، تفعيلا لاتفاقية التطبيع.. طلاب مغاربة يلتحقون بفصول الدراسة بإسرائيل. (On-Line):https://al3omk.com، تاريخ الولوج: 2023/04/12.

[5]) التاطو، م.ع. (2022). جامعة عبد المالك السعدي تلتحق بركب التطبيع و توقع اتفاقية مع جامعة إسرائيلية (On-line) https://al3omk.com : تاريخ الولوج: 2023/04/13.

[6]) صالح القاضي. ب.مرجع سابق. ص.372

وتكذيب كل ما يتم تداوله في هذا الأمر، وثانيهما: لم تتم بعد عملية مراجعة المناهج إلا بشكل جزئي، وهذا الجزء هو الآخر لم يخلُ من إيحاءات وتلميحات تم رصدها[1].

2.2 في مجال التسامح الديني وحفظ التراث

ما يستحق الذكر في هذا الباب، توقيع المؤسسة الوطنية للمتاحف، والمجلس الدولي للمتاحف الصهيوني (الأيكوم) مذكرة تفاهم، تروم تعزيز الروابط المهنية والثقافية بين المؤسستين[2]، ودعم تبادل الخبرات في مجال التراث الثقافي، وفي السنة ذاتها (30مارس2022) تم افتتاح "بيت يهودا" في الكنيس الثالث في الدولة، والثاني الذي دشن في غشت 2022، كما أتاح التطبيع للباحثين الصهاينة إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات مع الخبراء المغاربة لدراسة بقايا الحياة اليهودية بمساعدة اليهود الذين عاشوا ذات مرة في تلك القرى المهجورة[3]، حيث نشط البحث الأركيولوجي، تنقيبا عن التراث المادي الأثري اليهودي، وخاصة بالجنوب والجنوب الشرقي، بمشاركة متخصصين صهاينة وفرنسيين ومغاربة، ولخطورة ما يحاك تحث يافطات ال"الثقافي"/Le culturel و"التاريخي"/ "L'historique" نسوق تصريحا لأحمد ويحمان، جاء فيه: "**إنهم لا يخططون على المدى القصير بل يحضرون لإسرائيل(*) جديدة**"، مستدلا في ذلك بما يروج له "تنظيم محبي إسرائيل في المغرب الكبير" بخصوص اكتشاف أورشليم صغيرة[4] بجنوب المغرب. ولعل المتتبع لهذا الأمر يستشف كيف بدأت بعض المنابر الإعلامية، التي تدعي "العلم" و"الأكاديمية" تسوق لمثل هذه الطروحات، عندما خصصت أحد أغلفتها بعنوان بالبُنْط العريض "المغرب أرض يهودية"[5].

3.2 في المجال الفني

بدأ التطبيع يتسلل خلال السنة التي ودعناها من بوابة السينما، وذلك بمشاركة مغربية رسمية، في "مهرجان حيفا السينمائي الدولي"، ضمن دورته ال38، (8– 17 أكتوبر)، التي تقام بموازاة عدوان صهيوني يومي متصاعد على المدن الفلسطينية، حيث تضمن برنامج المهرجان عروضا لسبعة أفلام لأربعة مخرجين، من تمويل مغربي– أوروبي مشترك، وهي "ملكات" لياسمين بنكيران، و"يا خيل الله"، و"علي زاوا أمير الشوارع" لنبيل عيوش، و"القفطان الأزرق"، و"آية والبحر"، و"آدم" لمريم التوزاني، زوجة

---

[1]) أنظر: بلاغ مشترك للمكتبين الوطنيين للنقابة الوطنية للتعليمCDT والجامعة الوطنية FNE حول التطبيع التربوي، الرباط 7 دجنبر 2022.

[2]) المملكة المغربية (2022):https://www.maroc.ma ، تاريخ الولوج 2023/04/13.

[3]) ميلاني، ل.(2021). "اتفاقيات إبراهيم " تسمح للإسرائيليين بالتنقيب عن مجموعتي وثائق كبيرتين في المغرب. (On-Line).ar.timesofisrael.com . تاريخ الاطلاع:2023/05/19.

(*) نتحفظ على ذكر اسم الكيان المحتل، لكن من باب الأمانة العلمية أوردنا التصريح كما ورد في المرجع.

[4]) أحمد ويحمان يدعو إلى استنفار وطني لمواجهة مخطط صهيوني تدميري. (2021). المساء. (On-line). El-massa.com/dz/، تاريخ الاطلاع :2023/06/07. و للمزيد من التفصيل في الموضوع، أنظر: ويحمان، أ.(2020). بيبيو!!! الخراب على الباب. الطبع: شمس برينت- سلا، الطبعة الثانية 2020. الصفحة 66 وما بعدها.

[5]) Maroc, Terre Juive- Zamane, Par La Rédaction, 10 Avril 2020.

نبيل عيوش، إلى جانب "روك القصبة" لليلى المراكشي، وقد ساهمت هذه العروض في تنشيط المهرجان، الذي طالما عانى من تجنب السينمائيين العالميين إدراج أفلامهم فيه لأسباب مفهومة.

في مجال المسرح، كان الحدث الأهم والبارز، احتضان مسرح محمد الخامس بالرباط أيام 14 و15، و16 سبتمبر 2022، ثلاثة عروض مسرحية صهيونية، ويتعلق الأمر بكل من مسرحية "أم كلثوم"، ومسرحية "فريد الأطرش"، ومسرحية "بابا عجينة"[1]. كما لا يفوتنا التذكير في خضم هذه السنة، بالتطبيع الثقافي من بوابة المجتمع المدني[2]، وذلك من خلال جمعيات فنية (الحضرة الشاونية بتطوان نموذجا)، وهذا ليس بجديد على المتتبعين، غير أن ما كان مستورا سار مكشوفا.

في مقابل ذلك، لم ينس المغاربة منع الأجهزة الأمنية لفعاليات ملتقى القدس الخامس، الذي كان منتظرا تنظيمه برحاب جامعة بن طفيل بالقنيطرة، أيام 12 و13 و14 أبريل 2022، والاعتداء على الطلبة بالضرب والاعتقال، وفي تبريرها لأسباب المنع، تذرعت رئاسة الجامعة بكون النشاط يحمل بعدا وطنيا، وينظم بشراكة مع هيأة غير طلابية، لا تمت للجامعة بصلة، بالإضافة إلى الحالة الوبائية والطوارئ الصحية[3]!!!.

ومهما يكن من أمر، يحاول الكيان الصهيوني من خلال اتفاقيات التطبيع الثقافي الوصول إلى الشعب المغربي، واختراق "عقله" عبر تزييف الحقائق التاريخية ، لتحييده عن قضية المسلمين الأولى فلسطين، وفرض سرديته الملفقة، لكن الجواب كان مدويا من مونديال قطر، ومن "منتخب الساجدين"، وهذا ما أكدته دراسة جديدة للكيان المحتل، صادرة عن مركز أبحاث الأمن القومي الصهيوني، التابع لجامعة تل أبيب، حيث خلصت إلى أن مونديال قطر حسم بشكل قاطع أن الشعب المغربي كان وما زال على عهده بتأييد الشعب العربي الفلسطيني، وأن هذا التأييد يُعتبر تحديا كبيرا أمام نظاميْ الحكم في كل من الرباط وتل أبيب[4]. والأمر ذاته لفتت إليه صحف عبرية (يدعوت أحرونوت وهآرتس)، وبريطانية (الغارديان)، وأمريكية (نيويورك تايمز).

---

[1]) التاطو، م. ع. (2022)، مسرح محمد الخامس بالرباط يحتضن أول مسرحية إسرائيلية بالعالم العربي. (On-line). https://al3omk.com، تاريخ الاطلاع : 2023/04/03.

[2]) زكاوي، ن. ملامح العلاقات المغربية الإسرائيلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء؟ (ورقة بحثية)، مركز الجزيرة للدراسات. (On- line).https://studies.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع : 2023/4/05.

[3]) هذا ما ورد في بلاغ رئاسة الجامعة عن أسباب المنع، والذي اطلع عليه الطلبة في الشباك الخاص بالإعلانات.

[4]) دراسة (إسرائيلية): التأييد الشعبيّ العارِم لفلسطين بالمغرب عائق للتطبيع. (27 ديسمبر 2022). (On-Line):https://alresalah.ps/p/274585. تاريخ الاطلاع: 2023/04/21.

3. حق النشر والتأليف على المحك بالمعرض الدولي للكتاب

من الأحداث الهامة التي طبعت الحقل الثقافي ببلادنا خلال سنة 2022، تنظيم المعرض الدولي للكتاب، في دورته السابعة والعشرين، بعد جائحة كورونا، وتغيير الوجهة من الدار البيضاء إلى الرباط، كعاصمة للثقافة الإفريقية، وغني عن البيان ما لهذه التظاهرة من دور في نشر ثقافة القراءة، والتعريف بالمنتوجات العلمية والأدبية والفنية، وتكريس ثقافة التشجيع والاعتراف والانفتاح على ما استجد في فكر الآخر، وبصرف النظر عن الانتقادات التي وجهت لهذا المعرض، فقد رافق تنظيمه جدلا واسعا[1]، بسبب سحب مؤلفين اثنين هما: "مذكرات مثلية" للكاتبة فاطمة الزهراء أمزكار، وكتاب "سوسيولوجيا التدين"[2] لعلي تيزنت.

قد يجد الراصد تفهما لهذا المنع بالنسبة للعمل الأول، ينم عن "يقظة" الوزارة الوصية، وحرصها على تحصين الحقل الثقافي من ظواهر الشدود والمثلية وكل ما من شأنه الإخلال بالحياء، وإن كانت رموز وألوان "مجتمع الميم" قد بدأت تتسرب إلى فلذات أكبادنا من خلال بعض اللوازم المدرسية، والمسلسلات الكارتونية وأغلفة الحلويات، لكن ما لم يجد له المتتبع مسوغا هو إقدام الأجهزة الأمنية على سحب عمل أكاديمي، أصله أطروحة نوقشت برحاب الجامعة، ونال صاحبها شهادة الدكتوراه بميزة مشرف جدا، لا لشيء سوى أن مؤلفه محسوب على تيار مغضوب عليه[3]، مما يدفع إلى التساؤل عن حرية الفكر والرأي والتعبير وحق الاختلاف، وغيرها من الحقوق المنصوص عليها دستوريا.

4. استمرار المهرجانات والأنشطة المثيرة للجدل: (مغني "الراب" طه فحصي نموذجا)

عرفت السنة الماضية تصريف برنامج حافل بالأحداث الثقافية والفنية (100 حدث)[4]، وذلك في سياق الاحتفال ب"الرباط عاصمة للثقافة الإفريقية2022، وقد كان للمهرجانات الغنائية نصيب منها، غير أن تظاهرة الرباط هاته، والتي كلفت ثمانية ملايير سنتيم[5]، عرفت تجاوزات أخلاقية أحرجت الوزارة الوصية وجرتها إلى المسائلة داخل البرلمان، بل تطور الأمر إلى حد المطالبة باستقالة الوزير، ويتعلق الأمر

---

[1]) أنظر: بورشاشن، و.(2022)، "مذكرات مثلية" تخلق الجدل بالمعرض الدولي للكتاب و النشر بالرباط، (On- line): https://www.hespress.com: تاريخ الاطلاع 2023/04/13.

[2]) تيزنت، ع. (2021). سوسيولوجيا التدين دراسة في الاعتقاد والممارسة في المجتمع القروي، تقديم: هشام لعشوش، مركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.

[3]) يقول مؤلف الكتاب علي تيزنت في بلاغ إلى الرأي العام: «فوجئت وأنا برواق معرض الكتاب بالرباط، حيث كنت أعتزم عقد حفل توقيع كتابي "سوسيولوجيا التدين دراسة في الاعتقاد والممارسة بالمجتمع القروي بسحب كل النسخ من الكتاب ومنع حفل توقيعه »، وأضاف: «ولحد الساعة لم أستوعب كيف يمكن أن يمتد الغي بأجهزة التعليمات أن تصادر حق مواطن مغربي مسالم في حقه أن ينشر دراسة علمية وبحثا أكاديميا كرس جزءا مهما من حياته لإنجازه». المصدر: الزهيري، ي. وزارة الثقافة تسحب مؤلفا من معرض الكتاب بسبب انتماء صاحبه للعدل والإحسان. (On-line). https://al3omk.com. تاريخ الاطلاع: 2023/04/10.

[4]) المملكة المغربية. وزارة الشباب والثقافة والتواصل. (2022). (On- line): https://mjcc.gov.ma. تاريخ الاطلاع: 2023/04/15.

[5]) الحجري، م. (20سبتمبر)، 8 ملايير سنتيم قيمة التظاهرة التي انتهت "بفضيحة طوطو". (On- line). https://media90.ma. تاريخ الاطلاع: 2023/04/15.

بمغني الراب، المسمى طه فحصي، والمعروف باسم مستعار "إلغراندي طوطو"، فهذ الأخير ومن معه، وبعد سقطتهم بالرباط، كانوا "أبطال" جريمة أخلاقية(*) بكل المقاييس، بفضاء ملعب "الراسينغ" البيضاوي، يوم الجمعة 30 شتنبر 2022، حيث الفوضى والعري والتحرش الجنسي والسكر العلني والكلام البذيء والرقص بحركات فيها ما فيها من الإيحاءات الجنسية، كانت العناوين البارزة لمشهد البولفار البيضاوي، ومن غير إسهاب في التفاصيل، التي باتت معروفة، والتي شكلت مادة دسمة لصناع المحتوى ولرواد مواقع التواصل الاجتماعي في التهكم والتندر والسخرية، من وزارة لم تكلف نفسها عناء التدقيق في هوية الفنانين ونوعية أغانيهم وقيمتها الفنية والجمالية قبل توجيه الدعوات، ومنهم "الفنان" السالف الذكر. يحق للمتابع أن يطرح الأسئلة التالية على الوزارة التي قلدها الشعب مسؤولية "الأمن الثقافي[1]" لأبنائه:

- أي نوع من القيم الاجتماعية والأخلاقية يسعى لترويجها بين الشباب خصوصا، وفي المجتمع عموما، بفتح المجال لـ"طوطو" وأمثاله؟
- أي نموذج "للفنانين" يتم تقديمه لعموم الشباب الذي هو في مرحلة بناء الذات وتكوين المعالم الرئيسية لشخصيته؟
- ألم تكن تلك الأموال العمومية المرصودة لمثل هذه المهرجانات أحق أن توجه إلى تأهيل دور الشباب وتجهيزها ودعم الجمعيات الفنية والثقافية والرياضية الجادة، لتقوم بدورها التربوي والتأطيري السليم للمراهقين والشباب، وتحصينهم من الانحراف والتطرف؟

ومهما يكن من أمر، فهذه الفضيحة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، فمنذ مهرجان "موازين" والفضائح تتوالى تباعا، حيث الجرأة على الدين والقيم ومقومات الهوية الحضارية في منحى تصاعدي، مما يوحي للمراقب بأن الأمر لا يتعلق "بانفلاتات" محسوبة، وحالات فردية معزولة لا يقاس عليها، وإنما الأمر يتعلق بسياسة متبعة، من ورائها "أياد خفية"، تعبث من وراء ستار، بثقافة أصيلة، وإحلال مكانها "ثقافة مهيمنة غالبة" بالمفهوم الخلدوني[2]، "ملوثة" للذوق والجمال والحس، وهدامة للأخلاق والقيم، والمبادئ، يعاكس مورديها كل المجهودات التي تصب في "تخليق الحياة الثقافية"، وفي كل مرة يتم جس النبض "بجرعات زائدة"، وأنى لهم ذلك، بالنظر إلى القيم الأخلاقية النبيلة التي جسدها المنتخب المغربي في

---

[1]) يحيل مصطلح الأمن الثقافي إلى شعور الفرد والجماعة بالاطمئنان على هويتهم، وإحساسهم بالأمان عليها من الخطر والهجوم والتهديد والمحو والتشويه، ومن هذه الغاية يكتسب مفهوم الأمن الثقافي أهميته وخطورته نظراً لارتباطه بالثقافة التي تعدّ مكوناً رئيسياً من مكونات الوجود؛ ذلك أن من لا هوية له لا وجود له، وإن تزيا بزي الحضارة ثقافة، ولغة، وسلوكاً.

ولعل الدولة بمؤسساتها هي الحافظ للأمن الثقافي للجماعة من خلال سياساتها الحمائية التي تقوم على غرس الاعتزاز بالثقافة، وربط الأجيال بتاريخها وكل ما يشكل خصوصيتها الوجودية، وتقوية حس الانتماء لدى الأجيال المتعاقبة، ومع انعدام الرؤية الهادفة إلى تحقيق الأمن الثقافي تبقى الثقافة المغلوبة نهباً للثقافة الغالبة، غير قادرة على المقاومة والتحصين، مكتفيةً برد فعل دفاعي. أنظر: بوسعدية، و./ صبرينة، ح. (2017)، الأمن الثقافي دراسة في المفهوم و الممهدات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 11، صص.376- 390.

(*) قد ينظر إلى هذا التوصيف كحكم قيمة، فيه كثير من المبالغة، و الحال أن هذا التوصيف هو ما رددته وسائل الإعلام، و مواقع التواصل الاجتماعي.

[2]) بن خلدون، ع. ر. (1993). مقدمة بن خلدون. ط. 1، دار الكتب العلمية. بيروت- لبنان. ص. 116.

مونديال قطر، قيم العائلة والأسرة وبر الوالدين، و"النية" والنفور من رموز المثلية، والتهمم بقضايا الأمة، وعلى رأسها قضية فلسطين، حيث رفرف علمها بين المغاربة، كمتفرجين وكلاعبين[1].

خلاصة

تقودنا وقائع الحصاد الثقافي لسنة 2022، إلى التأكيد على استمرار تهميش الثقافة في السياسات الحكومية المتواترة، سواء على مستوى الخطاب الرسمي، كما أكدها الحضور الثقافي الباهت للثقافة في النموذج التنموي الجديد، وفي البرنامج الحكومي، أو على مستوى الواقع، كما جسدها الارتباك الذي ميز الوزارة الوصية بعد مرور سنة على تدبيرها للشأن الثقافي بالبلاد، وما نجم عنه من فضائح المهرجانات المثيرة للجدل، كل ذلك يعكس غياب استراتيجية رسمية واضحة المعالم لحد الآن، تترجم روح المسؤولية في تحصين "الإرث الثقافي"، غير أن الخطر الداهم هذه السنة[2]، هو بداية تصريف مقتضيات وبنود اتفاقيات التطبيع الثقافي، في شكل "تعاون" أكاديمي وعلمي، وأنشطة ثقافية وفنية، امتدت إلى الجامعة والمدرسة، والمسرح والسينما والكتاب المدرسي، ظاهرها "السلام"، وباطنها القضاء على آخر معاقل المقاومة "الناعمة"، لدى جيل يراد له ألا يكتسب "المناعة" في التمييز بين "الغث والسمين"، والعدو والصديق.

---

[1]) أنظر كل من:

- عالم، ي. (2022). فوز المغرب...صراع القيم و الرموز الثقافية و وحدة الشعور العربي المشترك. (On-Line): https://www.pjd.ma/media/177347.html. تاريخ الاطلاع: 2023/06/11.
- الفيلالي، م. (2022). من عام الفيل إلى عام "النية" حينما تصبح كرة القدم مهمة للمفكر المغربي. أخبار الفجر المغربية. (On-Line):akhbaralfajr.ma .تاريخ الاطلاع: 2023/06/08.

[2]) ثلث المواطنين يفضلون التطبيع (25 بالمئة)، حسب استطلاع للرأي العام أجراه البارومتر العربي ARAB BAROMETER، في دورته السابعة. المغرب: تقرير استطلاعات الرأي العام. أكتوبر 2022، صص. 27-28، و مهما تكن الأسباب المفسرة لهذه النسبة، منها: البعد الجغرافي للمغرب عن الكيان العبري مقارنة مع دول الطوق، و عدم الاحتكاك المباشر مع جيش الكيان و مستوطنيه القتلة، فإن هذه النسبة تنذر بالخطر في ظل استمرار الجهات الرسمية تجاهل فعاليات النضال ضد التطبيع.

CEMRAP

المركز المغربي للأبحاث و تحليل السياسات

Centre Marocain des Recherches et d'Analyse des Politiques

في هذه السنة، سنة 2023، يعود المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات لإصدار تقرير المغرب في سنة. هذا التقرير الذي يسعى لأن يطلع الباحثين والدارسين وعموم القراء والمهتمين على جوانب مختلفة من الوقائع والأحداث التي عرفتها سنة 2022، محتفظا في ذلك بمنهجية التركيز على أهم الأحداث التي بصمت السنة دون الدخول في الرصد العام والتتبع التفصيلي الشامل.

تشمل دراسات تقرير المغرب في سنة 2022، رصد حصيلة العمل الحكومي، وتتبع السياسة الدينية، وواقع السياسة الخارجية، وبحث قضايا حقوق الإنسان وتدبير السياسة الجنائية والنزاعات الأسرية. كما تعرض لقياس وتحليل السياسة الجبائية، ولموضوع التضخم بالمغرب، وأثر تذبذب سلاسل التموين العالمية على أداء القطاع الصناعي. وفي المجال الاجتماعي تم بحث واقع إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، وتتبع الاحتجاجات الاجتماعية، وعرض تأثير التحول من صندوق المقاصة إلى الدعم المباشر. كما تم تناول المستجدات التي يعرفها واقع التعليم الأولي وتشخيص التحولات القيمية التي تعرفها المنظومة التربوية المغربية. وفي مجال الرياضة سيجد القارئ موضوعا عن إنجازات وإخفاقات الرياضة المغربية، وفي المجال الثقافي والفني سيكون هناك رصد للمشهد الثقافي بمغرب 2022 بين التطبيع والفن المتفلت.

إن الأمل كبير في أن يجد الباحثون والقراء في هذا التقرير إسهاما جديدا في تقديم وجهة نظر حول مدى حصول تقدم ما في بلورة سياسات عمومية تليق بمغرب يجابه تحديات جمة على كافة الأصعدة، وكذا مدى وقوع تغير جدي في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي للمغرب منذ آخر تقرير للمغرب في سنة الذي أصدره المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات سنة 2019.

البريد الإلكتروني : cemrap.contact@gmail.com
الموقع الإلكتروني : www.cemrap.org
www.facebook.com/cemrap.org
Twitter : @CEMRAP_Maroc